







Taxi No.



عن كون من زيد من زيد او من زيد اذا قيل جائز زيد ورايت زيدا و  
مررت بزيد ثم لقيته العوائل بالاختلاف على جميع عائل المبتدأ و اجتز  
لان الدخول اما اللقي باللاح او الاول و هذا لا يتصور في الامور المعنوية  
كما **قوله** واما خضضا اخلا فها يكون في العمل لئلا يتفضل او  
يكون اللفظ محمول على ما يقصد به في عرفهم **قوله** او على المصدر  
او يختلف اختلاف لفظ و انك ان تفرق بين هذه التوجيه والتوجيه  
الاول بانه يمكن ان يتحقق في مختلف العوائل لما كان متعلقا باختلاف  
العوائل فوجب كونه قاصرا لعدم حصر العامل في الملقوظ والمصدر على  
انها مستثناة **قوله** فان اصل في وقتنا ولفظي ذكر اللفظ لا يؤول في  
الشيء و بين قتي لا في دها خطا **قوله** والاختلاف اللفظي والتدريسي  
اعلم ان يكون حقيقة او حكما كما انما اشرنا اليه لئلا يتفضل اه قلت لا  
استفاض وان لم يجعل اختلاف العوائل اعم لانما نقول المراد جمل  
العوائل في العمل ان يطلب كل منها اثرا مابينا لانه لا في اللاح  
فقولنا راي و البالي باعاملين مختلفين في غير المنصرف  
وعاملان مختلفان في المنصرف **قوله** لئلا يتفضل مثل قولنا راي احمد  
ومررت باحمد وقولنا راي سليمان ومررت بسليمان مثل  
كان او مجموعا قوله وقولنا معطوف على قولنا فهو في تقدير لئلا يتفضل  
بمثل قولنا راي سليمان ومررت بسليمان فقولنا مثل او مجموعا  
متعلق بالممثل لا بهذه المصولة فلا يتوجه انه لا يصح الا ان يكون مثل  
او مجموعا واما لفظي منه العجب ما قيل المراد لو كان ما بين الصوتين  
فاذن ظهر مضمول للمثنى والمجموع فخذ ما أتيتك وكن من الشاكرين **قوله**  
فان قلت لا يتحقق الاختلاف في اللاح الموعود لانه العوائل سواء اريد  
بالعوائل الجماعية او ما فوق الواحد **قوله** اذ ركب بعض الاسماء المعهودة  
الغير المتباعدة ليس الا بصل مع عامله اية اى اذا ركب كائنا مع عامله  
و متحققا معه فقولنا مع ليس ظرفا للتركيب و من جعل ظرفا للتركيب

او ركب عليه ان التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان لفظيا فيجوز  
ان يكون التركيب مع العامل اياه و يتحقق اختلاف العوائل  
سبب عاملين معنويين فيحقق الاختلاف في امر الموعود العوائل  
واجاب عنه بان لا يتحقق باعاملين معنويين وعامل لفظي اختلاف  
العوائل اذ لا اختلاف في العمل بين عاملين معنويين هذا وفيه  
نظر في وجوه الاول ان المراد بالعوائل ما فوق الواحد كما لا يخفى و هو  
الثاني انه لا يصح قولنا راي سليمان مررت باحمد ولا اختلاف  
العوائل ليقولنا اختلاف اللاح و انما ان العامل المعنوي لا يحصر  
في عامل الرفع و انما يحصر في عامل معنى الرفع معنى الفعل وللعامل  
المعنوي الذي هو معنى الفعل اتم مقدرة تامة للظرف والمفعول  
مع فصلنا عن العودية و شره و الرابع انه لا يمكن للسؤال لانه لم  
يقبل كلاما ركب مع عامله اية اية يتجس في القول اذ سبق على التركيب  
مع العامل عاملان معنويان لم يكن التركيب للاسم المعهود ومع العامل ابتداء  
لانما نقول التركيب للاسم المعهود ولكن لا اية اية بل ثانيا ومع ذلك تركيب  
الاسم المعهود ومع العامل اية اذ لم يسبق عليه تركيب الاسم المعهود  
مع العامل و ان سبق عليه تركيبه مع العامل ولو لم يكن التركيب ثانيا  
للاسم المعهود ولم يكن لقييد التركيب بانه اذ معنى في عرفة **قوله** غاية الامر  
ان هذه الحكم لا يكون من خواصه الشاملة فيه انه اذا كان المعنى اللاح حكم  
بعض المعرب لم يرفع المبتدأ المتعرب بيان هذا الحكم فانه اذا اورد عليه  
لا يعرف انه هل يحكى فيه هذا الحكم او لا قبل فليكن المراد اختلاف  
احد باختلاف العوائل وقنا ما و هذا الحكم على لا ينبغي ان يرد بانه  
يجتمعا ان يكون معرب لا يرد على العوائل المتصلة وقنا ما لان الاختلاف  
المنصرف لا يكفي لتفقد الاحكام الادبية وقيل المراد استبعاد الاصل  
ورجوع جواب الشارح عليها بانه اوفق بالعجالة اذ المبتدأ والاصل  
بالفعل من غير بوقت ما وليس يرجع لما عرفت ان الظاهر ان الحكم الكلي

هذا في جملته



ينتفع بالمتعلم **قول** وحين يراو بما الموصولة بحركة او بحرف لا يراو العامل  
 والمقتضى فان قلت قد فسر كلمة ما بحرفي او بحركة فلم يجعل موصولة بل موصولة  
 فينبغي ان يقول حين يراو بما الموصولة بحركة او بحرف قلت كلمة ما بحرف  
 وقع هكذا كجمل الامرين فنبه على الام الاول والا على الامر ان ثانيا  
 حيث قال وحين يراو بما الموصولة بحركة او بحرف فترى ان حركة او حرف  
 على مقتضى ما الموصولة واما قد اشارة الى الموصولة لانه انب  
 في استخراج المتن بالشرح ثم ان كنت الشارح في حاشية الكتاب ليكن يشك  
 بما اذا كان العامل حرفا واحد كالتاني اشارة فالاولى ان يستند اخر اجما  
 الى السبب القربة المفهومة من الباء الحارة وابقاء ما الموصولة على  
 عمومها ولا يخفى ان المفهوم من قوله لا يراو العامل والمقتضى انه لا يراو  
 عامل ولا مقتضى على السبب الكلي الذي يقتضيه كاشية ان المراد  
 انه لا يراو ان كل عامل وبنى من المقتضى ولا يندب على احد انه يجسد على الفهم  
 جده اذ انما قال والاولى اشارة الى صيغة التوجيه الاولى ايضا لان ما لا  
 يخرج بتخصيص كلمة ما يخرج باعادة السبب القربة المفهومة من الباء اشارة  
 لكن الاولى ان يخرج جميع بالسبب القربة المفهومة لا يتركب من غير يكتلف  
 ولانه يندب عليك ان قوله لو اقيست يدل على ترجيح تخصيص كلمة ما  
 لا شاعركلة لو على استيعاب الابقاء فاذا اخرج اعتبار السبب القربة كان  
 الاول ان يقال فاذا البصير لانه اذا امكن التحقيق فتأمل ذلك ان  
 نقول يمكن ان يراو بكلمة ما حرفي او بحركة فلا يراو ما وورده من امثال  
 ان الباء حارة وتواريد بحرف حرف المباني وهو المباني درجيين مفارقة  
 باجر كنه يندب عامل على حرف واحد واعلم انه كالاية من اخرج العامل و  
 اخرج المقتضى لا يندب اخرج مجموع العامل والمقتضى من اخرج مجموع  
 العامل والمقتضى والاعراب قال السبب وهو المقدم بالذات كما يتحقق  
 من اختلاف اخر المبوب وكل من تلك الثلاثة يتحقق بينه وبين مجموعها  
 ولا يخرج المجموع من نصيب السبب القربة لان تقدم المجموع على الاختلاف

لسب

ليس مما يخل بينه وبين الاختلاف تقدم اخر بخلاف تقدم العامل والمقتضى  
 او المجموع ومن قال ليس للمجموع سببية الاستيعاب اخرجها المكية من القربة  
 والبجيدة لم يأت بكلمة واضحة فقد اقتصص كصير كلمة ما بنية  
 اخرج المجموع كما يخص باخراج المتكلم الذي هو السبب القربة كتحقيق  
 لاختلاف الاخر فترى اني اخرج في الاعراب اشارة غير فاما الاولى  
 الابقاء **قول** خرج حركته نحو على في اراءه يخرج على ما في ونظيرة وتخرج  
 قال اراءه في اخرج حركته قوله تعالى في سحر ارسكو وارجله ارجلكم  
 فلم يخرج حقيقة نظيرة الا الى خلاف ما اخرج عليه يكون اخرج ارجلكم في الآية  
 من الاعراب هذا ولو قال انك سخرج حركته نحو كنه على كان اخرج  
 في النحو لتتموله يا ما قبل يا المتكلم في نحو مسلمي في جاز مسلمي و  
 قوله لانه معرب على اختيار المص اشارة الى ما ذهب اليه بعض النحاة  
 انه مبني ولا يخفى انه لو قيل في تعريف الاعراب انه ما في اخر المعرب حيث  
 اخرج معرب لم التعريف ولا يتجه عليه شيء فاقول **قول** ان بنية على فائدة وضع  
 الاعراب وتخرج الاعراب ان على ترك اراءه النسبية على فائدة وضع  
 في الاعراب دون الافعال والحروف **قول** ليدل على المعاني تجمع معنى وهو  
 المقصود بلفظي وحمله على القايم بالشئ المقابل للمعرب بعبارة عن الضم  
 ولا يعود له فائدة وكذا انه ما في في تعريف العامل كما حث قاله  
 شرح على هذه الكتب والآوجه ان المص ومن قال هو على وضع الاعراب  
 اراءه اذ متعلق بوضع الاعراب المفهوم من نحو الكلام والاعراب يطبق  
 الغرض على الفعل لان الدعوى على تقدير تحمله باختلاف ان اختلاف  
 الاخر لغرض الدلالة على المعاني وهذه الغرض لا يستدعي اختلاف الاعراب  
 وضع الاعراب مطلقا **قول** ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف استناد  
 انه لانه لا الاختلاف باعترا ان له خلية في دلالة ما به الاختلاف  
 على ما سنقصه والا فاما موضوع للمعاني عنه المص ما به الاختلاف على  
 اختلاف بنية وبين سلفه حيث قالوا الاعراب هو الاختلاف في فلفهم

لسبب

بمعنا



المصطلحان يعين باب الاختلاف المعنى اولى لانه امر متحقق واضح بخلاف  
الاختلاف فانما امر معنوي اعتباري ولا لانه لازم لكل معرب بخلاف  
الاختلاف في الفعل الاول بالوضع للمعاني باب الاختلاف والاول  
بوضع الاعراب المستعمل في معاني الاختلاف لان البناء عدم الا  
الاختلاف **قول** على صيغة اسم الفاعل على تكون المعنى على اخذ كل من المعاني  
المعرب اما المفعولة على صيغة اسم المفعول فيدل على ان كل معرب  
يأخذ تلك المعاني فكل منها يدل على تبدل المعاني في المعرب وعدم استمراريته  
فيه الا ان اعتبر المعرب اخذ المعنى او من اعتبر العكس فقله اقال  
الفاضل الشاذلي انه على صيغة اسم المفعول والاشراج لا يستجيب تركها  
هو المشهور انه اير على السند الكافة بحجج واقعية في الاعراب بحجج  
على صيغة اسم الفاعل ولا ينبغي ان يتوهم ان اغتوار المعرب المعاني لا يفيد تباينها  
في المعرب فقله اعرض عنه الاشراج لانه المخالف لما هو الواضح وانما جعل  
الاعراب في الاسم اي الاعراب بالجر كانه هو الاصل والاعراب على  
في اخر المعرب حقيقة او حكما فان الواقع بعد اكثر حروف الكلمة كانه الواقع  
بعد الكل لان الاكثر في حكم الكل ويكون الحركة بعد الكلمة يظهر منها **قول**  
لان اختصار الاسم يدل على المسند والاعراب على صفة فلهذا الفاعلية والظاهرة  
صفات له لولات الانطلاق لا الفاعلية وذهب الشيخ الرضي الى انها صفات  
الانطلاق فقال في خبر الاعراب ان الالف على الوصف بعد الموصوف ولا  
يجوز ان الظاهر من قوله والصفة متاخمة ان وجه التاخير اخذ المدلول  
والا وجه ان تاخر الالف على الصفة لان تعقل الصفة يتوقف على تعقل  
الموصوف والآقرب ان يقال جعل الاعراب في اخر الاسم لان كل من  
حروف الكلمة مفيد لمعنى الكلمة ولا يترجم بتغيرها مما امكن لكل انجيل دلالة  
الكلمة على معناها بخلاف حرف الاخر فانه لا مدخل له في المعنى ولانه اقبل  
تعمد على صيغة الامر على بناء ما صيغته **قول** اي اقول اعراب الاسم لانه  
تدبر على ان يحجز مجموع النشئة فلا يشك في محل على الاقوال ووجه تقديم العطف

على

على الربط **قول** ولا يطلق على الحركات البنائية ولا غير ما من حركات غير الاخر  
**قول** فانما يستعمل في الحركات البنائية غالباً ولا غير ما من غير الاعراب  
ايضا **قول** كون النشئة فاعلا حقيقة او حكما فانه يكون عمدة في كل وجوه كون  
النشئة مفعولا حقيقة او حكما فانه يكون فضلة او مستتر بها كما في اسرار  
**قول** علم الاضافة اي علم كون النشئة مضافا اليه فهو مبتدأ مضاف  
اليه وانما حذف اعتمادا على فهم المقصود من المقابلة بالنشئة و  
المفعولية لان كون النشئة مضافا اليه مقابل لما لا يكون النشئة مضافا  
ولم يقبل كون النشئة مضافا اليه حقيقة او حكما لانه ليس كون النشئة مضافا  
مضافا اليه بالاضافة اللفظية وتكون بحسب رتبة لان كل ذلك  
مما دخل المصنف تحت المضاف اليه حيث قال النجاشي ورات هو ما حمل  
على علم المضاف اليه وهو كل اسم نسب اليه بشئ بواسطة حرف الجر لفظا  
او لغة او دلالة من تعميم النسبة بحيث يشمل النسبة حقيقة او  
صورة بخلاف الفاعل فانه خرج بتميزه عن باقي المفعولات وكذا  
المفعول **قول** ولم يخرج الى اليه المصدرية الاولى بل الى المصدرية **قول**  
وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع لقبيل  
والفاعل قبيل بين وجه الاختصاص فيما هو اصل في الاعراب  
لكونه معمول ما هو اصل في العمل **قول** فاعطى الثقليل للثقليل الظاهر  
الضليل لكونه مفعولا تاما ودخول لام التقوية في المفعول المتأخر عن  
الفعل لا يجوز ومنهم من جعل التركيب مع تعين معنى يجعل فصار  
مال المعنى فاعطى الثقليل للثقليل ولا يخفى ان حديث يجعل  
مع الاعطاء لغو فالحق لتعريف معنى الترخيض لان الاعطاء للثقليل  
ولكن ان يجعل للثقليل ثقليل والمفعول الثاني محذوف اي اعطى  
الثقليل اعطى من المفعولات لاجل منه الثقليل قال المصنف عليه  
للكثير فتأمل **قول** ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل اعطاء  
المضاف اليه اضطراريا ولا ضرورة اليه لان المضاف اليه الغيا كثير

لثقليل  
بأن يجعل عارضا له فلما انما اعطى عارضا له



الالهي ان قولنا حررت بزيد في يوم الجمعة ذكره لكن كثره دون المتعارف  
 في اعطى المتوسط في الكثرة المتوسط في الثقل **قول** الحاصل اصاب الى  
 بيانه لا يحتاج معرفة الموعود اليه لا اعتبارا للعامل في مفهومه على ما مر  
 ولذا كره في حكم الموعود وما فيه من بيان الاعراب لان تعريفه يتوقف  
 على معرفة المعنى المقتضى للاعراب ومن قال انهم عن الاعراب لكونه  
 سببا بعيدا بخلاف الاعراب فانه سبب قريب فانه خرج من سببها  
 وطلب المقتضى من البعج العتيق **قول** ما به يتقوم اي يحصل دون غيره  
 فانه على ان سببه للتقوم بسبب الاعراب للاختلاف في ان  
 الاعراب سبب غير تام بخلاف العامل لا نقول يتوقف بالاسناد واما  
 يقوم به المعنى المقتضى والمركب منها والعامل لاننا نقول لا يعرفهم في الشر  
 من قولنا ما به يحصل حرارة الماء لاننا ان ردول نفس الماء ولا محارة  
 النار الماء **قول** المعنى المقتضى اي معنى اذ يريد ان اللام للمعنى الذي  
 الذي في قوة الشك والمعنى المقتضى لا يوجد في الفعل عنه البعيرين فلهذا  
 قيل المراد عامل الاسم ويقوم بالثابت بحسب زيكه كون الشيء مضافا  
 اليه حكما وصورة فلهذا غفل من قال لم يبال بخروجه لقلته **قول** وفي حررت  
 بزيد بال عامل انا في علام زيدا فالعامل عند البعض حرف اجر المعقد وعند  
 بعض المضاف اليه عن حرف اجر **قول** فالمراد لما فرغ من بيان الاعراب  
 والعامل والمعنى المقتضى ارا تفصيل اقتضا المعنى المقتضى فانه  
 تارة تقتضي احركات الثلث وتارة تسوي الفتحة وتارة ما سوى  
 الكسرة وتارة تقتضي احركات الثلث وتارة ما سوى الواو ومنها وتارة  
 ما سوى الالف فلهذا افهم ستة **قول** اي الاسم المفرد الذي لم يكن متنى  
 ولا مجموعا هذا المعنى ثمان للمفرد وسبع مجنين اذ من كل منهما في محله  
 محله ولا يتوقف القاعدة بالاسماء الستة ولو احيى الشيء والمجموع  
 يخرجها بغيره المنصرف لكونها واسطة بين المنصرف وغير المنصرف  
 لان المنصرف بها اسم من شأنه ان يقبل التنوين ومنع من عدم انصرف

اولم

يحذف من الالف المتوقف  
 الاسماء الستة

اولم يمنع للانصراف والموعود بالحق لمعزل عن التنوين ولا يخرق منصرف  
 اجماعا على احركات الثلث للاضافة واللام او ضرورة الشعر او ان  
 بل يتوقف بقاعدة غير المنصرف ولا ياتي به ايضا لانه يعلم من بيانه  
 على طريقة الاستثناء والبيان بطبيعة الاستثناء من قاعدة غير  
 المنصرف اولى من ادخاله في قاعدة المنصرف والمنصرف للاستثناء على التبيين  
 على ان الامور خرجت عما هو الاصل في الاعراب **قول** اي الذي لم يكن بناء  
 الواحد فيه سالما لا تقتضي التبيين وتبين ويحيى نظيره لانه لا  
 يلزم من دخولها في المكسر توهم ان اعرابها بالاحركات الثلث فخرجها عن  
 القاعدة بالمنصرف **قول** احدها ان الاصل في الاعراب ان يكون بال  
 ليكون له ان على صفة الشيء مسمى كالصفة لله ال عليه ولا نراها اختلف  
 الله وال وهذا امر اذني قال لانها اتيها في الحروف فلا علة ارض عليه ان  
 كونها ابعاضا او هي ولو سلم فلا يقتضي الا الاصلية بحسب الذات  
 لان الاعراب ليس بشيء **قول** والفتحة لضابكت في الحاشية هذا  
 التركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول  
 المتقدم مجرور واجازة المصدر اكله **قول** والمصدرية فيكون ال  
 التقدير رفع رضى والجملة حال والعامل في الطرف والحال في الفعل  
 المستند في الطرف المستند وهذا اوفقا بالعبارة عما كتبه في  
 هي شبيهة على معنى ان اعراب هذا ان العتسان بالفتحة حال كونها مرفوعة  
 او اعرابا بالفتحة اعراب رفع وعلى هذا القياس ايضا واما اعراب اكله  
**قول** مثل جاز رجل الا الحسن الا لطف ان لم يشك في جازة طلبة وطلبة  
 المطلوب **قول** جميع المؤنث السالم قدمت لانه اوضح اذ معرفة غير المنصرف  
 يحتاج الى التطويل لان اعراب لازم له بخلاف غير المنصرف فانه يترول عند  
 اعرابه ولان النسب ان يبع للغير كغيره بخلاف الحاس والتاخر في الحركات  
 اخر من كان بالفتحة ان يقيم اليه اولان جميع ذات من غير لفظه كما ضم  
 اوله الى جميع المذكر لان لم كتب في الحاشية ان لم مرفوع على انه صفة للجمع

وهو مصدر مشتق من  
 شغل في بعض النسخ



هذا الكلام يريد رفع لانه صفة الموصوف كما يتبين من كون السلامه  
 صفة المفرد ويحتمل ان الاصطلاح جري على وصف الجمع بالسلامه وان كان  
 السلامه حال مفردة **قول** وهو ما يكون بالالف والياء في جملته  
 مع ان مفردة مذكرة وجمع مؤنث مع ان مفردة مؤنث **قول** واحتمل ان  
 المكسر فانه علم وعن جمع المذكر ان لم فانه سبغ علم وان لم فانه  
 الاحتمال ان ليس بلانه علم او سبغ علم بلانه لا يشترط في هذا الحكم على  
 انه لم يسم المسمى مطلقا بل المنصرف **قول** فاغاب هذه الاسماء الستة  
 على ان الحكم ليس على خصوصيات هذه الاسماء بل على مطلقها لانه  
 الحكم عليها يكون بالالف والياء ولا يلحق الحكم عليها بالواو ولا يكون  
 التثنية بقوله مضادة لغوا ووجه ذلك ان افوك كما يحضر باللفظ به  
 يحضر معه الاخر فالحكم على الاخر محض باللفظ مجردا عن خصوصية حصلت  
 له في هذا اللفظ ولا حاجة في هذا الحكم الى ما قيل ان اللفظ علم لفظ  
 ويراد بالعلم الصفة المشتهرة وهذه الالفاظ اشهرت فيما بين النحاة  
 بوصف الاسماء الستة لا تتركب ليزيد كون اللفظ موضوعا لفظ  
 وانما لم يذكر مقطوعة عن الاضافة لقوائدها كون عبارة الحكم مستقلة  
 على مشارفها لا اجتناب عن ذكره وغير مضاف لانه خلاف استعماله  
 عند العرب وثانها هداية المتعلم للاعاب فم بالواو والالف والياء لانه  
 لا يتركب في نفسه لوجوه **قول** لكن لا يخلو في حال كونها مكسرة لما كان اشارته  
 الى تحريكه من الاسماء في الحكم بقوله فاعلم ان الاسماء الستة او ثمت انها  
 مجردت عن خصوصية التكثير والافراد ايضا استدرك بقوله لكن لا مطلقا  
 وبقوله على ان خصوصية الافراد والتكثير محفوظة في مقدم الحكم **قول** ومضادة  
 فعل الممتنع على خلاف ترتيب ما اتفقت على الشيخ اما غرضه عن فوات  
 الترتيب لجمال الاستحسان بتحقيق القيود او اما لان نسخة كانت نظره  
 كانت ممكنة او انما في غاية البعد ومن قال بانه على ان عبارة الممتنع محمولة  
 على التقديم والتأخير لانها حال عن ضمير الظرف والاحتمال لا تنفع على العامل

سبغ العلم بالاسماء الستة

المعنوي

المعنوي او غير عبارة الممتنع الى ما هو مناسب وغير المعنوي غير عبارة  
 ما هو المناسب فانه شبهه لك على انه بلغ به النظر الى ما لا يحيط  
 بقدر الشرح **قول** وانما اختار اسما ستة لان اعوانه لا يحسن ان هذا الوجه  
 في غاية الضعف والاعراب ان يقال المعرب بالواو في الضم والفتح والمحقق  
 به ستة المثنى وكل واحد اثنان والجمع والواو وعشرون فمحمولوا في مقابل كل  
 فرع اصلا **قول** وانما اختار هذه الاسماء الستة لثباتها المثنى في  
 كون معانيها متشعبة عن تعدد الاول في كونها متشعبة عن تعدد او في  
 كون معانيها متشعبة مستندة للتعدد لان المثنى هو اللفظ دون المعنى  
 فلهذا اتم ذلك فيما سوى اللفظ والاسم ظاهر واما فيهما فحق والوجه ان  
 يقال لثباتها المثنى والجمع في ان فيها حرف لين بعده بالتميم الاسم  
 فان تمام الاسم ينشأ من التثنية والجمع والمضاف اليه التسوية واللام  
**قول** ولو وجد حرف اصحاب للاعاب في الواو او في الالف والياء في غير  
 حال الاعراب فتشابه الاعراب في الظن بآثاره والتغير وهذه احواف  
 هي في الاربعة الاول لتمام الكلمة وفي الاخيرين غيرها بغيرها عند الشيخ  
 الرضي وهو ظاهر كلام الشارح وبطل من العين واللام عند المصنف لان  
 الاعراب لا يكون من اصل الكلمة ولما كان لفظا في تحسفا لم يفت  
 اليه الشارح واعلم ان الشارح جعل كلاما ثانيا عن التعدد ووجود  
 حرف صاحب وجها يجعل الاعراب في هذه الاسماء الستة دون غيرها  
 بالحواف لا يستقيم لان الابن والوالد والام والصرب الى غير ذلك  
 متشعبة عن التعدد فالاولى ووجود حرف بدون اعادة اللفظ وكذا  
 كلتا التائيد من الالف والالف للتأنيب لان علامة التأنيب  
 لا تكون متوسطة وما اضيف اليه كلا وكلتا يجب ان يكون شيئا او  
 ضميره ولا يجوز ان يكون متعديا غير متشعبة الالف الشعر كقولك كلا زيد  
 وعمرو والحا فاما بقاء مضافا الى الموصوف اوضح من تحرير واختلف  
 في الف كلا انه في الاصل واو او ياء والاكثر على الاول **قول** فاذا







فان الاشتغال فيه ادى الى الحذف وموجبه في عصب التقدّر فان  
 الاشتغال لو او المتحرّك ادى الى القلب وكما ان يجعل عصباً لمحقاً  
 بجعل وقاض ما قاضى والفضل للمتقدّم فليخصم **قوله** وكما  
 في الاسم المحرّب بما حرّك لم يقبل في الاسم المحرّب بالمحرّك كما لم يقبل  
 فيه مثل سلمان ومسا حدى قبل الاول ان يقيد بحركة تاليفيّة  
 ليخرج عن عصبى فان الحذر الاعراب فيه قبل الاضافة وفيه ان  
 اصل عصبى عصبوى فالقلب بالالف ما عذر اعرابه فيكون  
 القلب بالالف بعد الحذر الاعراب بالاضافة ولا يكون عذر الاعراب  
 قبل الاضافة على انه يخرج عن عصبى مخوفاً من مضاف الى ياء المتكلم  
 انه اقل فيه نعم ينبغي ان لا يفسر قاض بما سوى المضاف الى المتكلم  
 لان الاعراب في ان قص المضاف الى ياء المتكلم متعذر لان المتحرّك  
 من اخره حركة الكسرة التي اقترنت الياء لا حركة الاعراب متى يكون له  
 تقدّر ما لا اشتغال ولك ان يجعل قوله مطلقاً باعتبار كونه قيداً  
 لعلامى لهذا التعجيم ايضاً اي سواء كان مقصوراً او منقوصاً او  
 صحيحاً **قوله** استنع ان يهمل عليه حركة اخرى ولا يهمل من حركة اخرى اذ لا  
 يمكن جعل هذه الحركة اعراباً كما جعل علامة التنبيه اعراباً لان مقتضى  
 ان المتقدم على العامل فلا يمكن ان يكون اثر العامل والالزام  
 ان يكون العامل لتحصيل اى صل واما علامة التنبيه فاقدر الامر  
 ومعنى التنبيه لتحصيل احد هما لا على التعيين والعامل لتحصيل خصوص  
 احد هما **قوله** يخرج كون الاعراب تقدّر بما يهمل من النوعين منطوقاً  
 فائدة تعجيم مطلقاً هو علامى ان جعل متعلّقاً بهما ولهذا جعل  
 البعض مخصوصاً بعلامى وكان الشارح لم يجعل ذكره لرفع توهم الالزام  
 الاختصاص بالخصوص بعلامى بل جعل له اعم حسن المعاملة بينه و  
 بين قوله كقاض رفعا وجر او مستلزم رفعا فان التقيد بالمقابل يهمل  
 الى تعجيم المقابل الاخر ويمكن ان يقال يهمل به بعضاً مطلقاً ما كان الف

مخزوفاً

مخزوفاً وما كان الف لمخزوفاً وبعلامى مطلقاً ما كان ياء مخزوفاً وما كان  
 ياء مخزوفاً ما كان بعلامى وما كان ياء مخزوفاً ما كان بعلامى  
 وجه تقدّر الاعراب في كونه علامى انه لا اشتغال اعم الاسم بالكسرة بعد  
 الاعراب فاحذر والواو انه لا اشتغال بالكسرة او القحّة لتتأخر ولا يكون  
 غلاماً وما يات وما ات وما اتا وما اتا **قوله** كما في الاسم الذي  
 اخبره ياء مكسورة ما قبلها بخلاف الياء الذي ما قبلها ساكن كطير **قوله**  
 ويجوز تشبيه عطف على قوله كقاض من هو مرفوع لا على قاض فيكون مجزواً  
 ووجه التنبيه ظاهر اذ لو كان ذكر التحوّل مستلزماً لوجه ذلك لكان الوجه  
 ان يحذف نحو ويحذف سلمى على قاض **قوله** يخفى تقدّر الاعراب للفتحة  
 قد يكون في الاعراب بما حرّك وقد يكون في الاعراب بالجر وفيه ان عرض  
 المص من كونه لا مثلاً بان ان التقدير في هذا القسم قد يكون في الاعراب  
 بما حرّك وقد يكون في الاعراب بالجر في الاستيفاء والالف المستقل  
 فلا يرد انه بقى اعم من المستقل لم يذكره وعطف عنه ومنه ان اضطر  
 لما ذكره الشارح من خفي عليه ما تضمنه هذا الكلام فقصدي لبيان كونه  
 ترك المص بعض اقسام المستقل فيسلك طريقاً لا يوصل الى المص  
 فعليك بالمصراط المستقيم صراط غير المغضوب ولا ينجح فانك لا  
 تهدي من اجبت ولكن الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم نعم  
 يتجسّ على الشارح ان ما ذكره انما يهمل على مذهب من لم يجوز الحكاية في  
 التنبيه والجمع واما على لغة دعوى من لم يمان فالقسم الاول ايضا يكون  
 في الحركة والجر وفي قول يخرج تقدّر الاعراب لك اشتغال قد يكون  
 في حالين وقد يكون في حال واحد بخلاف المتعذر فانه لا يكون الا  
 في الاحوال الثلث ولما كان تسمية المستقل عن المتعذر باختصاص  
 المستقل ببعض الاحوال دون المتعذر وكان مقصوده من ذكره  
 الاشتداد ببيان الفرق لم يذكر مثلاً لما يكون الاعراب المستقل تقدّر بما  
 الاحوال الثلث كقاضي اخوان القوم ومات اخا القوم ومررت باخي القوم

عطف  
 وقوله سلمى رفعا او نصب  
 على قوله كقاض على انه خبر مبتدأ  
 مخزوف او صفة مبدئية  
 اجزا عطف على قاض ويكون  
 التقديرى وكقاض سلمى ويلزم  
 عليه كقاض اادات التشبيه  
 ويمنع ذلك والمقصود هنا  
 تشبيه التشبيه واحد وليس  
 بتكرار لاداة التشبيه اذ التشبيه  
 الاول في الاستغناء والثاني  
 في كون اللفظ جمعا لساكنين بالواو  
 والنون مضافا الى ياء المتكلم  
 مستلزم مضمونى فابدلك  
 الواو ياء وادغمت في الياء  
 مكرى هندس



وجازا سلموا القوم ورايت سلمى القوم ومرت بسلمى القوم  
 واما ما كان سلمى القوم رخصا فقط في حكم سلمى **والله** يكون الا  
 الاعراب بالجر وفقد بر بانه الاحوال الست للاستفحال وصابطه  
 ما اذا كان الاعراب ممتدة ولا في ساكن كقول المصنف الصلوة بحر الصلوة  
 ونصيرها مخرج كقول مصطفى القوم والمشي الخيل المرفوع فان اعرابه لا يكون  
 مده اصلا **والله** بما عدا ما ذكر مما عذر فيه الاعراب او استغنى  
 بعينه ضمير ما عداه راجع الى ما ذكر من قسم المعذور والمستغنى لما عداه  
 ما ذكر من الامثلة حتى يرد الامثلة فما اوردته بعض افاضل علماء اللغة  
 رحمهم الله بالتقديرية الغير المذكورة على بيان اللفظ من الامثلة فما اوردته  
 بعض افاضل علماء اللغة رحمهم الله على بيان اللفظ من الامثلة  
 ولفظ في موضع بعض الامثلة بما لا يسمي ولا يخفى من جوع واضطر الى  
 الاعراب بوزن بعض الامثلة لا محالة مما يقتضيه من النجى والتمنع عنه  
 رعاية الادب بهذا وتوكل ما ذكره شعره في كتابه في افراد ضمير ما عداه مع  
 رجوعه الى المتعذر الى المتعذر والمستغنى الى ما قبل المتعذر وما ذكر  
 وهذه اطرقي شايع في رجوع ضمير المفرد الى المتعذر ولكن لا حاجة بنا الى هذا  
 ان نؤيد لان المتعذر اذا ذكر بالعطف بكتلة او يجوز اخره او التمهيد الى راجع  
 لانه في الحقيقة راجع الى احد الامور لا الى المجموع **والله** ما ذكره تفصيل الـ  
 العرب المنصرف وغير المنصرف بعينه تعريف غير المنصرف لا يحتاج تفصيل  
 العرب الذي سبق اليه قلت ولا يحتاج بعض احكامه يذكر بعد الى معرفة  
 ايضا واما المنصرف فلا يحتاج الى معرفة الا بما سبق من تفصيل العرب  
 فالانتماء بتعريف غير المنصرف اكثر من ان يشره بالتعريف وتترك تعريف المنصرف  
 لمعرفته بالمقاييس وما يجوز اليه التفصيل الى بقى للمعرب بيان الموش  
 والمذكور ببيان المشي والمجموع فيمنعه ان يذكره المصنف في اخر المنصرف  
 قبل الشروع في المرفوعات فلا وجه لتفصيل اكثر من بيانها وبين تفصيل المعرب  
 وما يجب التحذير على المرفوعات بحث المعرفة والفكرة لانه انما يحتاج الى  
 معرفتها

معرفة ما لمصنف غير المنصرف ومباشرة المعرفة والنجى ومباشرة الحال  
 والنق في ما عداها اذ لا بيان في المباشرة **والله** وكان غير  
 المنصرف اقل بر عليه انه في المعرفة بالتعداد يستحق بيان الاقل  
 ان يؤثر على بيان الاكثر ويترك الاكثر بالمقاييس لما يشتمل عليه  
 من تفصيل معرفة البيان واما المعرفة بالتعريف فلا يتفاوت في  
 الاقل والاكثر حتى يقال اكتفى بتعريف ما هو الاقل الا ان يقال  
 لما كان الاقل في بعض البيان يستحق ان يؤثر على الاكثر او اثر  
 في البيان بالتعريف ايضا تنزه للبيان بالتعريف بمنزلة البيان  
 بالتعداد والوجه ان يقال انما يعرف غير المنصرف لانه وجوب  
 والمنصرف عدمي والعدمي يعرف بالمقاييس الى الوجوه **والله** اكتفى  
 بتعريفه لانه يعرف بمعرفة ولم يقل والمنصرف ما عداه كما قال في الاعراب  
 اللفظ لا شعرا عنوان غير المنصرف بان المنصرف ما عداه بخلاف  
 عنوان التقديم واعلم ان المعرب لا ينحصر عند القوم في المنصرف وغير  
 المنصرف فان المنصرف عندهم ما يخلو كالكلمات السنت والتون وغير  
 المنصرف ما يسمي عند الكسرة والتونين على ما بينه الزحبي في الفصل  
 فالعرب بالضم والكسرة والمعرب بالجر واسطة في الابعاد ان يكتب  
 بتعريف غير المنصرف لانه لا يمكن معرفة المنصرف بالمقاييس اليه واما  
 عند المصنف فان كان المنصرف وغير المنصرف عنده فسمان للمعرب  
 اذ لا فائدة في وصف العرب بالحرف بالانصراف وعدمه فيمكن معرفة  
 المنصرف بالمقاييس لا يختص بهذه العرب بل يقتضيه تعريفها كما  
 اذا كان مطلقا المعرب ينحصر عندها على ما قيل **والله** غير المنصرف  
 المنصرف ما هو من الصرف فانه يتأثر بالصرف عن حاله الاصل  
 بالتركيب اكثر من تأثر غير المنصرف حتى كانه بالمقاييس اليه لانصرف  
 لانه ينصرف بالتونين والكسرة ولا غير المنصرف وقيل جاء الصرف بمعنى  
 الزيادة والمنصرف يستعمل على الزيادة من الكسرة والتونين او زيادة



التمكن **قوله** اسم معرب اضمار كلمة بالثبوت وهو احد احتماليه لانه اقرب  
 بالمشترج الشرح بالمتن ولم يشر الى الاحتمال الاخر لوجوه ضووع امره و  
 اشتراكه وقد تقدم مثل غير مرة وان لم يتنبه البعض افاضل الزادة  
 الشارح الا في هذا المقام والطبيب بما لا يبريد الا الاسام فاعرفنا  
 عنه بالمره كما هو داب الكرام من على تسع ولا يجوز ان يكون الله  
 التقدير من تسع على لانه لم يوجد هنا شرط حذف المقادير اليه على  
 ما لا يخفى للعارف فمن جواز ان يكون التقدير من تسع على ثم اس  
 اشتغل ببيان لكات لتخرج تقدير الموصوف حكم يترك بالاجنبه  
**والعلل** التسع مجموع ما في هذين البيتين لا وجه لتأخير هذا  
 التفصيل عن شرح قول المص وانه رفع ونصب وجم الى هذا  
 المقام كتب في اي شية في هذا المقام اوله مواعظ الصرف لتسع كلما  
 اجتمعت ثنتان من في الصرف تصوب هذا ومن الالفاظ لبا  
 سعيه الانبار في الخوى والتصوب النزول ولم يذكر الالفاظ كل يستغنى  
 عن التعريف كاستعمال بيان غير المنصرف الذي يستفاد من البيت الا  
 الاول على محائب الاول انه يقيد ان غير المنصرف ما فيه علتان فخرج  
 منه ما فيه على واحدة تقوم مقام العليتين والثاني انه يدل على انه باجتماع  
 سببين يجب عدم الانصراف مطلقا مع انه يجوز صرف هذين في ثلثها  
 انه يدل على انه اذا اجمع في كلمة الف التاني والعلية مثل يكون منع  
 الصرف للسببين مع انه ليس بالثاني **بالف** وذلك المجموع  
 عدل لقد بلغ تنكير الاسباب في هذين البيتين نهاية الحسن اذ  
 السبب عدل لا كل عدل وهو عدل لا يكون على التناوكة الوصف  
 ما هو الوصف الاصلى وهكذا اوضح كان المناسب تنكير التناوكة ايضا  
 الا انه لم يساعده النظم فما احسن ما قال بعض الشرح ان الالف  
 واللام فيه زائدة **قوله** والعدل في عطف ما بين اه ثم للتراضي في الزمان  
 ويستغنى للتراضي في الرتبة فيكون ما بعده اعلى رتبة مما قبله او اذ لا

يخفى

ولا يخفى ان اجمع اعلى رتبة مما قبله وما بعده فكله ثم في العليتين لانه التثنية  
 ايجلي **قوله** ولو جعل الالف فاعلى لقوله زائدة اه هذا محال لا يقصد بزيادة  
 قبل سني ثم عرف ارباب الناليف اذ لا يقصد به الا التقدم في المذكر فصرته  
 في عباراتهم بعيد جدا **قوله** وهذا القول يقرب ما ثبت في كلامهم الوجه  
 التثنية المذكورة ولنا وجه رابع وهو الامة انهم تسامحات وقعت  
 لنا ظم في هذه الابيات لعدم مساعده النظم ان المقصود تقرب غير  
 المنصرف والحلل من تحفظ لا تحقيق القول في اذ لا يساعده النظم وقد  
 عرف بعض المسامحات في البيت الاول مما ذكرنا ومنه انهم ارام العمل كما  
 بين في تنكير ما ومنه ما في قوله والنون زائدة مما ذكره الشارح ومما ذكره  
 لك من ان السبب مجموع الالف والنون لا مجرد الالف ولنا وجه ثاني  
 ذكرناه في شرح الفرية او القول بان كل واحدة من الامور التسعة  
 على قول تقريسي قبل الاول ما نفع اذ ليس في كلام الناظم ذكر العطف  
 المواعظ جميع ما في البيت الثاني لانهما يتقدم على مواعظ الصرف  
 وقال بعضهم انه اشان لا توجد في المعرزة القولين الاخرين فلهذا لم يشبهها  
 ونحن اقمنا **قوله** من حيث اشتماله على عليين انما يقيد بذلك لان  
 غير المنصرف لان هذه الحثية احكاما آخر فمن حيث انه معرب حكمه ما من  
 ومن حيث انه فاعل حكمه الترفع المغير ذلك ومن حيث انه روعي فيه التناوب  
 او انه دخل تحت حكم الضرورة او روعي فيه الاصل كما في مسلمات على  
 الكسر والتنوين لكن الظاهر الاظهر الاضطر ان يقول اي حكم غير المنصرف  
 من حيث انه غير المنصرف منهم من قال في وجه الحثية ما يكاد يسلب  
 عن الثاني **الحثية** ان لا كسر فيه ولا تنوين ذكر الكسر مع انه علم  
 سابقا اشارة الى ان تعريف غير المنصرف باللا يخل الكسر والتنوين  
 تعريف بامرين يجب ان يجعل كل منهما حكم غير المنصرف ففيه الاثر من  
 جهتين على ما فصل في تعريف المعرب ولو اقتصر على ذكر التنوين لم يكن  
 الاشارة الى نقصان تعريف غير المنصرف الا من جهة التنوين او للتنبية

جدوى بيان  
 في فائدة



على ان منع الكسرة من غير المنصرف بالاصالة لا بالبتقة فانه لو اكتفى  
بالتنوين للبتقة لتوهم ان حكم غير المنصرف من حيث انه غير منصرف في التنوين  
والكسرة منع بالبتقة كما قال كثير من وشرهم من قال اراء اجمع بين الحكمين  
لانه اقرب ضبطا فيشتبه الفعل مشابهة الاسم الفعل ثلث مرات  
اعلايا توجب البناء وادناها عدم الانصراف واسطها العل ولا يسع  
المقام تفصيله لانك تقول قايما ثم تقول قائما المعروض للثالث القائم  
المطلق لان القائم المجرى عن التاء وهو المذكور وكذا المعروض للثاني  
واللام الرجل المطلق لا المجرى عن اللام وهو النكرة فالفرعية ثلث  
والشريف وسبعة والفرعية كل المجترة في منع الصرف اعلم ان العسمية  
والحقيقية اذا اُصل في كلام ان لا يخالط لسان الاخر وخلاف  
الاصل بمنزلة المتوقف على الشيء لانه كما ان تحقق الاصل الفرع يتبعه  
تحقق الاصل تحقق خلاف الاصل يتحقق الاصل حتى ان لو لم يكن  
الاصل لم يتحقق خلاف الاصل فلا حاجة الى جعل الفرع شاهدا  
لغيره المتوقف على المتوقف عليه والمرجوع على الراجح لان المرجوع  
ليس من الراجح الا يجعل بمنزلة المتوقف وليس للفرع معنى  
فيمنع المرجوع منه لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص  
بنوع اخر حقيقة او حكما ووزن الفعل الذي فيه احدى الزوايد الاربع  
في كل الوزن المختص فلا يتجه ان البيان قاصر اما لا يتبع كما ان  
معنى سب الوجوب والامتناع معا ومعنى سب الوجوب فقط ومعنى  
سب الامتناع فقط والصرف في الضرورة كما اذا اوجب منع الصرف  
انكسار الوزن فلذا افسره بقوله لا يتبع وبادخال الكسرة والتنوين  
لا يلزم خلوا الاسم عنهما فيه ان غير المنصرف ما فيه علان مؤثران فيوزان  
تحتيا من التاثير بالضرورة او باعتبار النسب فلا حاجة الى صرف الصرف  
عن ظاهره وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي اه الظاهر من الصرف  
معناه الاصطلاحي والظاهر من ضميره روجه الى غير المنصرف حكم قوله

وجها

وجها آخر ان انه اقوى ودفعه اوضح وهو الاكثر الضمير لعدم  
الصرف اى عدم صرف الاكثر ولا حاجة الى تقدير قوله في موارد ان حال  
وجعل في تقديره وهو مذهب الاكثر لغيره جدا لا يفهم وصحة تنوقف  
على ثبوت اختلاف النجاة فيه وهو وان استمر فنية حل على موازنه  
لانه الخيل والخيال الى الجحش يسيل في هذا الجواب على  
تقديم الجمعية دفع لما في بعض الشروح ان يربط اسباب منع الصرف  
على سبعة يكون منها حمل على الموازن وكفى نقول فيما ذكره من الجواب  
انه يلزم ان يكون سبب منع الصرف للجمعية او كون الاسم على وزن اجمع  
اما مطلقا فيلزم ان يكون في الرجوع سبب منع الصرف وهو الجمعية كونه  
على وزن الفلوس لانه لم يتحقق شرط تاثيره ولا كفى بعده فاما  
كونه على وزن اجمع الذي هو على صيغة منتهى الجموع فيلزم ان يتجدد الشرط  
والشرط في الجمعية الحكيمه لانها ليست الا كون الاسم على صيغة منتهى  
الجموع ثم نقول لا يكفي ان لا نسب ان يجعل الجمع صيغة منتهى الجموع  
او الحكيمه في الجمعية مع تحركها لا وسط او زيادة على الثلثة ويجعل منع  
صرف سراويل للجمعية ويجعل الجمع بهذا الشرط قائما مقام السبعين  
قوله فانه يستعمل كل قطعة من السراويل سر والوزن كلام القاموس  
ان جاء سر والة وسروال وسرويل حيث قال سراويل عجمي او جمع  
سروال او سروال او سرويل بكسر الهمزة لم يكن في فعله غير ذلك كلامهم  
بهذا قال الشاعر علي بن النعمان سر والة فلا معنى يجعل سراويل جمعا فقدر  
بل ينبغي ان يجعل مقولا من اجمع كضاه وما يقال ان اصل الجمع الواحد  
لم ينج في كلامهم لانه الاشخاص كمنه أين يرد مصباحه فانه موضوع  
للجنس نعم لو قيل لم يكن صيغة اجمع بعد النقل اسم جنس لم يتجه هذا  
وما يقال ان السروال لم يكن بمعنى قطعة من الازار بل بمعنى القطعة  
مطلقا فلذا لم يجعل السراويل الى الازار ارجح سر والة حقيقة فانه  
لا يتوقف نقل سراويل الى الازار على كونه جمعا سر والة بمعنى قطعة



منه الا ان كان وجهه لا يتصل بالمتغير فيجمع انه لم يوجده او لم يكن في  
 كلاهما مع الجمع كما في قوله تعالى في قوله تعالى في الاصل جمع سواء  
 الا ان كان في جملة قدر بغيره من غير مناسب لاختصاصه بالازار  
 وان امكن تقدير كونه جمعا للمفرد المحقق فان قيل لم يقدّر فيه الجمع ولم  
 يجعل مع كونه جمعا كقولنا على موازنة قلت لان العرب لا يقبل المتعاقبة  
 للمفرد في الجملة الذي هو الاصل فانه بعد من يقول المتعاقبة للمفرد  
 هو قوله بخلاف لا يعجز الذي هو في اصل غريب يمتنع من توقيده ويجعل من  
 ما بعد **ا** واذا حرف لوقال وان حرف لكان مركبة في قبل فاذا جاء  
 جاتا لم تكن قالوا هذه وان نصبهم سنة وانما على اعلی درجات  
 البلية لكنه راقى حال النحاة الذي هو في علم النحو واقصر على اصل  
 المعنى فلا اشكال بالقبض على قاعدة الجمع دفع لما قيل ان ثني  
 جنس الاشكال لا يتم لانه يتجه الى واحد مفرد على وزن الجمع التي على  
 وزن مصابيح مما هو على صيغة مشرقي الطبع فلا يصح كون الجمع على هذا الوزن  
 ما عدا حرف كما ان لا يصح منع فرائده كذا على كذا وزن كذا بواحدة  
 الى ان على تقدير الصرف لا يصح جنس الاشكال والمقام لا يخلو عن اشكال  
 وبما جرد دفع هذا الاشكال ايضا عرف من دفع الاشكال الاول بان  
 يقال لم يوجد لمصباح موازن مفرد عربة او هو جمع سواء في تقدير **ا**  
 ونحوه اى كل جمع منقوص لو قسم نحو جوار بكل غير منصرف منقوص يشمل  
 فاض اسم امارة واعين منقوص على لكان انما فائدة اى في حالة **ا**  
 الرفع والجر بغير رفع او اظرف من متعلق بجمع النحاة كما لم يقبله المشتبه  
 به كونه في وقت الرفع والجر وهو ايضا مقيد بالاصح في ما يؤول  
 قوله ايضا مقيد بالاصح في ما يؤول قوله كفا في بان المراد منه  
 ان حكمه فاض بحسب الصورة اه والاطهر ان مراده به ان مراد  
 المص ان من له بحسب الصورة لانه كل وجه صحيح يكون حاكما بغيره  
 قوله لان الاعلان المتعلق بوجه الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من  
 احوال

احوال

من احوال الكلمة بعد ما لا فيه ان الاعلان في جوار نظر الى نفسه  
 بل بعد التركيب فهو متاخر عما يعرضه في التركيب قالوا ولى ان الاعلان  
 الذي سببه نقل محسوس مقدم على منع الصرف الذي سببه  
 معنوي **ا** فاصل جوار الى قوله بناء على ان الاصل في الاعلان  
 فيه ان الصرف ايضا من احوال الكلمة بعد ما لا فيه ان الاعلان  
 بناء على ما ذكره من ان الاعلان مقدم على ما يعرض الكلمة بعد ما لا  
 في لغة بعض العرب وهي لغة قسيه وعلية بيت الفرزدق ولو  
 كان عبدة امة مولى بجوته ولكن عبدة امة مولى ثواليا واستعمال  
 الفرزدق لا يدل على فصاحتها وعدم فصاحتها لانه يجعلها من اخصارها  
 للمعجم والتعريف بانك اهل اللغة القسيه اخصارها عن الفصاحة وتوهم  
 من قال يجعل ان يكون البناء للمتكلم والالف للشيء وفيه شبه احو  
 وفيه انه لا وضح حذف لام الكلمة ولك ان تقول الالف عوض  
 عن ياء المتكلم كما في **ا** التركيب وهو صيغة مذكورة ككلمتين او  
 اكثر كلمة واحدة كغيره وفيه من سوا كاتبا اسمان او اسما وفعل كقوله  
 تحت ثمر ثور وعليه ان التثنية غير جاح طوق غلام زيد وحسنه  
 عشر وخيرت زيدا ومثاله واجب بان المراد تركيب الالف في ذلك  
 لا يتحقق الا بان يجعل التركيب علما او اسم جنس ويكنى ان يراك  
 بالضرورة الصيغة بالبقوة القوية من الفعل فانه بعد التركيب  
 يصلح ان يصير كلمة واحدة ليجر جعل علما او اسم جنس وتقول التعرف  
 غير جامع لرفع المركب من النجم والصعود تركيبا من اجبالان في قوله  
 احرف لا يمنع من عدم الانفراد بعد التركيب وكذا المركب الا من احي  
 في مصرى وبعري فتقول فاني مصرى بعري فالوجه ان لا يقبله مفهوم  
 التركيب لقوله من غير وفيه من يجعل النجم بعري خارجا عن شرط عدم  
 كونه استناديا لانه كالمركب التوضيحي في معنى الاستناد كما قال النجم  
 مضاه نجم معين ومعنى بعري رجل منسوب الى البصرة ولو جعل التركيب

وكان فاصل جوار في تركيب  
 جاتني جوار جاري باضم  
 والتثنية لوقال فاصل جوار  
 بالضم كقوله التثنية  
 استغنى عن قوله فاعلم  
 والاعلان المتعلق بوجه الكلمة  
 وعلى **ا**



على وجه  
 معنى سيجي في المبتدآت وهو قسم كلمة الى كلمتين لا يكون بينهما سبب لم ينجح  
 الى الشرط العدمية فلهذا لم يجعل عليه ولا يخفى ان الانسب جعل المركب المعتم  
 في منع الصرف هذه المعنى والاستغناء عن اعتبار الشرط العدمية فلا  
 يراد النجم وبصري ولا ضاربة فانه مركب من الضارب والياء بشرطه العلية  
 فيا من الزوال ومنه قال ليحقق السبب الاخر منع تجده عن الفهم  
 يتجه عليه انه لا فرق بين التانيث والتثنية والالف والنون في الاسم  
 في هذا الشرط فلهذا جعل شرط العلية في التركيب لانه ادون اتواء  
 تحكم على انه لو سمي بعينه لكان لزم ان لا يكون السبب التانيث  
 لان الاعلام المشتملة على الاسماء من قبيل المبتدآت قيل هي  
 عند جماعة منهم المص ومن قبيل المعربات المحكية عنه جميع فقبيل فلا يبعد  
 ان يجعل غير متصرف وان لم يظن ان منع الصرف في الاصل في الاسم  
 الصرف اعلم ان ما ذكره يخالف ما نقل الرضي عن المص في بحث المركب  
 ان الاسماء هي ليس بعرب ولا مبنية **ف** كانا اكتفي بما قال كانه لانه  
 لا احتمال ان يكون منه من منع صرف خمسة عشر علما كما هو من بعض  
 فان قلت لم يذكر فيما بعد ان خمسة عشر علما من قبيل المبتدآت بل المركب  
 الذي يتضمن التانيث من حرف العطف لم يتضمن خمسة عشر علما قلت  
 الكلام فيما بعد في المركب مطلقا سواء كان تركيبه في الاصل او في الحال  
 بقرينة جعل عيني منه مع انه مركب في الاصل او في الحال بل انه لم يذكر  
 فيما بعد ان سبويه ونظريه من قبيل المبتدآت بل ما ذكره هو كون المركب  
 الذي لم يتضمن التانيث من خواص ما باعتبار انه في مثل عيني لم يقتضي  
 ان يكون منها ما هو لا يبعد ان يقال قولنا في تعريف التركيب  
 في كلمتين ينجح سبويه تركيبه في كلمة وصوت اذا التوت ليس بكلمة  
 وقولنا في تعريفه في حرف ينجح خمسة عشر لان حرف العطف فيه لم  
 بحسب المال فاصل **ف** ان من غير ان يقصد بهما نسبة لانه الحال ولا في

في المبتدآت  
 في المبتدآت  
 في المبتدآت

الاصل

في الاصل بخلاف عبيد الله علما في قصده في نسبة في الاصل  
 الالف والنون المعهودان من اسباب منع الصرف فان قلت هذه  
 الصفة مستفزة بين الالف والنون انما هي لا وبها اسباب  
 فلما اذ خصصه بالوصف بما قلت الشرط لالف والنون انما هي لا  
 لطلبها بخلاف نظامهما فاحتاج بها الى التبيين على خصوصيتها المستفزة  
 من لام العهد دون سائر المواضع او لما كان الذي ذكرنا مخالفا لما ذكر  
 في مقام هذا السبب ضرورة الشرائع في هذا الالف ليعلم ان المعهود  
 سابقا له او مخالفا صورة البيان السابق بهذا البيان لضيق البيان  
 في ذلك المقام والا لا في المعهود وبالافراد لانها معدود واحد في الاستبانة  
 في سببان انية بين لانهما في حرف هو في سببان اول لانهما  
 من احرف في الزوائد في الكلمة ولا يكونان اصلين في التانيث **ف**  
 والراجح هو القول الثاني لان شرط استغناء عن القول الاول غير  
 ظاهر وان قيل انه ليحقق في غيرهما فغير شايبة اصالة اذ لو دخل التانيث  
 لكانا اصلين في التانيث الزائدة عليهما لانه لو ضعف الفرعية بزيادة  
 شيء عليه لضعف بزيادة في التثنية **ف** يعني به ما يقابل الصفة بغيره  
 يقابل الفعل واخرى واما ما قال ولا الاسم المقابل للكنية والمقابل  
 للمعلم والمقابل للظرف اللازم للظرفية اني بالاجتهاد لانه سبب  
 في هذه المقام الى غير المقابل للفعل واخرى فيحتاج الشارح الى  
 نص **ف** واخر اذ الضم باعتبار انها سبب واحد في سبب الافراد عند  
 اضافة الشرط اليه واما عند اسناد الكون والوجود اليهما فالمسبب  
 تشبها لانهما كائنان في انهما في سبب استادى وبقية في طلب  
 انما جدي وظهر انما رعدى مولانا حسام الملة والدين داود الخواجة  
 افاض الله على روجه ان بعث عظمته الوافي **ف** او شرط ذلك  
 الاسم في امثاله من الصرف في العبد عن الفهم لانه صار في معنى الاول  
 كما جعل في هذا البحث وان كان بلايه ان السبب الاخر في هذا الاسم











قول النجاة ان الفرق اربع انما هو لعدم اصالة الوصف **قوله** ومن ثم  
استحقاقه قيل وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط قلت وجود الشرط  
التحوي يستلزم لانه اماره لنبوت الحكم كونه كذا في بعضه ثبوت الحكم  
وما يقضي منه الجواب انه قيل جعلنا على الحكم المذكور وكيف لا اذا لم يكن  
باعتباره احراز لا اشتاعه ولا يخفى ان هذا الاستطراد سبب للحكم  
المذكور وكيف لا اذا لم يكن الشرط سببا لتحقيق الحكم كيف يصير سببا  
للحكم **قوله** بان ما قول واحد من اجماعه المسماة به الماد بالجماعة ما فوق  
الواحد فلا يراد ان لا يكون المشترك بين اثنين والمفرد ما قول  
بمفهوم المسمى المذكور فيكون معنى هذا ان يسمي بغيره بقوله واحد  
من اجماعه المسماة به بل معنى سببه في كل واحدة الى ما قبله بمفهوم صافي  
على واحد من اجماعه كما طس بعض الظن وقوله فانه اراده المسمى اي  
هذه المفهوم في ضمن فرد ما فاللام فيه للتعريف انتهى وكان الاصح ان يقول  
مسمى بغيره وما يجب ان يثبت عليه في هذه المقام ولم يثبت له احدان الم  
المراد بالتشكيك التشكيك حكما اذ بالتاويل لا يصير نكرة حقيقة اذ النكرة الحقيقية  
ما وضع لغير معين لا ما اراده بغير معين مجازا او كقول عبارة عن  
الوصف المستلزم صاحبه به لو اول بوصف غير مستلزم بغيره  
بغيره نكرة ايضا فتبين بالمشتركة لاكتفاء بالمشتركة من التاويل **قوله**  
لما بين اي ظهر حين ثبات يظهر بغيره بيان بل في ضمن بيان متع  
الصرف ومنه اطلاق اوله انما رتب على بين ولا يخفى عليك ان كلام  
المصنف ولو قال وكل ما فيه علمية مؤثرة اذ انكر صرف لانه اذا انكر في  
بلا سبب او على سبب واحد لما بين اه لكان وانما **قوله** استثناء  
سابق من الاستثناء الاول اي استثناء من مال الكلام لانه قول قوله لا يخفى  
مؤثرة الا ما هي شرط فيه الى انه لا يخفى مع غيره ما هي شرط فيه فتقوله الا العدل  
ووزن الفعل مستثنى من هذه المفهوم الذي هو مال هذه الكلام ولو  
قال لا يخفى مع مؤثرة غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل لكان انصر

واضح

واضح كما انه لو قال الا ما هي شرط فيه والعدل ووزن الفعل وليس المراد  
ان المستثنى مستثنى بعد التقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول  
على طبق تقييد الكلام بالبطر فحين من جنس واحد فانه تقييد بالثاني  
بعد التقييد الاول كما توهم لان المستثنى منه لا يكون مقيد بالمستثنى  
وليس معنى الاستثناء على وجه يكون قيد للمستثنى منه ويمكن ا  
ان يكون المستثنى مستثنى من مفهوم الكلام بان يكون في معنى كل  
ما يحاميه العلمية المؤثرة فهي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل **قوله**  
فان العلمية تتجما معا مؤثرة قبل اختلاف النجاة في تأثير العلمية مع  
العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية كذا قلت فذهب  
اكثر النجاة الى انصرافه لان العدل لا يخفى للوصف وقد زال بالعلمية  
وذهب جماعة الى اعتبار العدل الاصل واختار قولهم الشيخ الرافعي و  
اختار سيبويه منع صرف اخر وجمع واخواته اعلا ما والكويون من قولها  
ولا يخفى عليك انه لا اختلاف في تأثير العلمية مع العدل انما الاختلاف  
في روال تروال الوصف **قوله** اي يوجد شيء من الامر الذي بين مجموع  
بدين السببين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما لا  
يخفى سماعة هذه التوضيح ومع ذلك جمع اللاح قوله فقط لا مجموعهما مجز  
الضحي كما بين في محاور الاول ان المستثنى منه شيء في نفسه متماهي لا يكون  
مع العلمية شيء منها الا احدهما المنصرف عن الاخر والمجتمع مع الاخر ولا  
يلزم استثناء شيء في نفسه لان المستثنى منه شيء منها اعم من المنصرف عن  
الاخر او المجتمع مع الاخر والمستثنى احدهما المقيد بالوحدة والاخر  
وان المستثنى منه سبب المنصرف لا يكون العلمية المؤثرة شرط فيه  
وهو سبب مجموعهما وكل منهما لصدق السبب عليهما لان المجموع سبب  
تام وكل واحد سبب ناقص قوله فاذا انكر غير المنصرف او الشرطية ممنوعة  
انما يلزم ان يقال لا سبب لانه ليس السبب الاصل معتركة لانه يكون الوصف  
الاصل معتركة لانه ليس العلمية التي هي اقوى منه معتبرة بعد زوالها الا ان



ان يقال العلمية لما كانت باسمه لا باعتبار السبب الاصل الذي  
لا يؤثر وحده في الكلمة حيث شئت اعتبرت الصفة لم يعتبر لغيره  
ومن هذا علمت ان قوله وخالف سيبويه الاختصاص صحيح ان يكون  
جوابا لسؤال يتوجه على هذه السطرلية ثم انه يلزم البقاء بالسبب اذا لم  
يكن في الكلمة صفة اصلية منعت العلمية عن اعتبارها كما لو صفت  
الاصلية واما اذا كانت فتجوز ان يعتبر في ال علمية فلا يبقى الكلمة على  
سبب واحد او بسبب فاجاب بان هذا المنع انما يتوجه على قول  
سيبويه وقول الاختصاص قولي منه والملازمة منه عليه وقوله فاما اذا  
ذكرت في سبب او على سبب واحدة ظاهرة انه لا يبقى على سبب في غير  
ما هو سبب في الفعل ووزن الفعل فغيره لا يبقى على سبب واحد  
ثم سكر ان علماء اذا ذكر كما يخرج به الشرح لم يبق فيه سبب في حيث  
هو سبب فيما هي شرط فيه في الاسباب الاربع المذكورة قيل وان كان  
مجموعا كما في ترتيبها ان اصمت بكسر يين بنا على جواز ورود  
يصمت بكسر وكس نقول ان حيث علم للمفازة سميت غلظت انتم  
بضمينين مبالغة في شدة الخوف فيها حيث بام كل صاحب بصمت  
ولا يمكن له غلظت ان عن الغلظت غاية الاضطراب فاصمت غلظت لا  
معدول ولا مدفع للمقضى باخر فانه معدول كما في ومع ذلك فيه وزن  
الفعل الا ما ذكره وايضا قد عرفت فيما تقدم وخالف سيبويه  
الاختصاص في الفموس سبب هو التفاح هو فارسي ومنه سيبويه  
اي راجحة لقب امام النجاشي عملا من عثمان بن عفان جعل اسلا هذا  
مبنى على جعل اختصاص مقولا وهو المخرج لانه اذا اشبهت الفاعل بالمفعول  
في اللفظ يجب جعل المتقدم فاعلا فكذا اذا اشبهت الفاعل بالمفعول  
في الخط يجب ان يجعل المتقدم فاعلا وقيل ظهر كون اعتبار مقولا  
له في كون مقولا وان كان غير صحيح فان قلت لا يتركب  
البلد غير المحسن فكذلك المراء غير المحسن بحسب الظاهر

قوله في ترتيبها ان اصمت بكسر يين بنا على جواز ورود

قوله في ترتيبها ان اصمت بكسر يين بنا على جواز ورود

والبلد غير المحسن فكذلك المراء غير المحسن بحسب الظاهر فان  
قلت وقع التسمية عن سيبويه يدل على ان المخرج عنه قول  
سيبويه قلت وقع التسمية لا يدل الا على ضعف التسمية  
وكون المخرج عنه قول الاختصاص على الموضوع في درجته لا يعرفه  
شبهة في المعارف خواهر علماء عالوا والعامل الى المأثر او  
المخالف في المعارف وعلى الثاني في كمال كمال او ما اضيف اليه كما  
في قوله تعالى وانبأ به ابراهيم حينئذ وكذا في فصل التفضيل ولذا  
لا يعمل في الظاهر خلاف مثل **قوله** متى صار افضل اسما اي كالا سم  
انما هي من الوصفية **قوله** وان كان من خلاف فيصير بلا خلاف اشارة  
الى انه بعد تفسير كمال كمال في قوله عليه وقول افضل من فيه مع انه لا يملك  
فيه فنقول ينبغي ان لا يفسر كمال كمال يكون الوصف فيه ظاهرا ولا يكون  
معناه في اللفظ مالا يكون مع اخر من كلمة من التفضيل في لا يملك عليه  
افضل منه **قوله** وهذه القول اظهر وقد سبق ما دل على كونه اظهر ومن  
موجبات ان العلمية الاصلية يمنع من اعتبارها لانه لا وجه للاعتبار  
والعلمية شاذ كما في كونه في الاسم في الاصل وتخرج عليها بقدر العبد  
والقوة **قوله** لزم ان يعتبر في حال العلمية ايضا الاولى ان يقول كانه  
منطقه ان يلزم لعل يكون هو وقوله فاجاب متناقرا ومن وقد جعل لزم  
من اللزوم ولك ان يجعل من الازام **قوله** فان العلم للمفوض الى هو  
موضع للمخالف والوصف مذكور للعام والالواح في بيان التفاح  
فان العلمية كون اللفظ موضوعا لانه من حيثية من غير اعتبار صفة  
الوصفية كونه مستعمل في ذات بهيمة في غاية الابرار مع اعتبار صفة  
**قوله** وهو منع الصرف لفظ واحد في علمية الوصفية والعلمية ليست  
متفاديين في هذه الحكم في متوافقتين ولا مانع من اعتبار المتفاديين  
فيما يتوافقان فيه وما لفظ من العج ان جعل البعض اظهارا لغيره  
في هذه المكان الواسع في كمال التفسير فقال في شرح قوله وهو



و صرف لفظ واحد متخفاً شخصياً فلا يرد اعتبار المتخافين في منع  
 صرف الفاظ وهو واحد اي بالنوع ولا يمنع صرف اخر في حالته الا  
 الوصفية والعلمية لتعدد المنع ولا يخفى على احد انه ليس بشي  
 مما ذكر اعتبار المتخافين من محال صحت اعتبار ضد لم يعتبر ضد اخر  
 وجميع اليا ب اي بغير المنصرف للباب ما فيه عليه مؤثرة كما يوجد كون  
 الكلام قبيح اي بصورة الكسري ما هو على صورة فاعطى انكسر  
 استغارة للمحرر الاعرابية التي كسرت اليك الذي في قوله ثباته  
 بيان ذلك ان العلمية تزول باللام او الاضافة الى حقيقة اللام لا مجرد  
 صورته كما في احسن فالأفضل علماً لا تزول العلمية عنه باللام فهو  
 غير منصرف و اعلم ان اختلاف في الضارفة وعدم انضارفة لا أثر له فلهذا  
 لم يكتف بالامص فكلما يتم الكلمات المرفوعات في المرفوعات اما  
 جمع ولم يأت بالمفرد لان التعريف المرفوع وتعرف الرفع بوجوه ان  
 المرفوع ليس الا واحد هو الفاعل فان قال ذلك لولم يصيغه اجمع  
 الدلالة على التعدد والانه في المجرورات مجرد المشاكلة في المنصوب  
 مستغارة للكثرة وهنا في موقعا **لان** موصوفه الاسم اه وليس  
 على النفي والاشياء فيكون الموصوف الاسم وكونه مذكراً في النفي ولما  
 بينهما ذكراً في معهما صحت الاشياء وقوله لان موصوفه الاسم لان الكلام  
 في الاسماء فالظاهر جعل الموصوف الاسماء لا الكلمات واما لانه لو  
 جعل موصوفه الكلمات لم يصح قوله هو ما اشتمل على علم الفاعلية لان  
 الكلمة المرفوعة تشمل الفعل المضارع المرفوع وهو لا يشمل على علم  
 الفاعلية لان الرفع فيه ليس علم الفاعلية وهذه اوجه دقتي في هذا من  
 ما يستغربه اولو الابصار الى وجهه يد بع في اختيار علم الفاعلية في تعريف  
 المرفوع على الرفع وهو ان ما اشتمل على الرفع اعم من الاسم المرفوع الذي  
 هو المرفوع في هذا المقام وله وجه يد بع اخر وهو انه يشبه في علم الفاعلية في  
 تعريف المرفوع الذي فيه على انواع اولاً وصرح به ثانياً على ان المراد بالفاعل

في تعيين الرفع بما يشتمل غير **ما** كالتصاقات المذكورة في الجمل كبت  
 رحمه الله في احاشية الصاق من الجمل الذي يقوم على ثلث قوائم  
 و اقام المربعة على طرف احافه هذا كلامه والتسجيل على وزن القمطر  
 النسخ كالكثيف للعظيم **اجتبه** و ان لم يخالجات محاز لان خلا المكان  
 بمعنى مات او مضى على ما في القاموس تحكيه المكان بالموت او المضى  
 ليس حال الايام بل حال ما فيها اي المرفوع الذي هو المرفوعات ولان  
 اجمع على واحد **و** الكلام كجمل تعيين المرفوع وتعدده المبتداه **قوله**  
 لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد فيلحقوا باللفظ والاشعار  
 به في مقام التعريف و ذلك ان نقول السنة فيما بين الايام والقبيل المفرد  
 المذكور لا فر و **عجبه** ان يكون موصوفها الكلام منبئ على عدم التفريق بين  
 الال والمذكول فان الاتصاف بمذكول الرفع لمذكول الاسم فجعل الاسم  
 موصوفها بالرفع وقيل شبهه بحركات واحروف بالاموصاف لاجتماعها  
 في وجودها الى الكلمات ولتغيرها لانه في التلقط احتياج النقص الى  
 محالها وتعتبر بالها **ولا شك** ان الاسم موصوف بالرفع المحلى به  
 لما حقه الفاضل الذي في هذا المقام حيث قال الاعراب المحلى لا يكتفى  
 على التلقط فلا يكون هؤلاء في جانه هؤلاء مرفوعاً اذ مفعلة الرفع المحلى انه في  
 محل لو كان في معرب كان مرفوعاً في الكلام فلم يرد ذلك ان المرفوع وما  
 اشتمل على الرفع لا يشتمل ان بل اراد ان شمولها له ليس ضرب من المحبة  
 ان اوجه ولقد تعرضت الى هذا بالفاضل في شرحه عليه شنيعاً بل يقال ان  
 يشتمل لفيض دعواي لان الاسم موصوف بالرفع المحلى فيكون شتملاً على  
 الرفع كلاً كما انه باعتبار التصاقه بالرفع اللفظي شتمل على الرفع لفظاً ولا  
 يخفى ان الذي مثل ليس في مرفوع هذه التعرض لان الاتصاف بالرفع  
 المحلى يوجب البراءة عن الرفع حقيقة والاشتمال عليه حكماً ومقصود التثنية  
 على كون الاسم موصوفاً عدم الاشتمال حقيقة و ذلك ان نقول مقصود ان  
 ايضا التثنية على كون الاسم موصوفاً بالرفع المحلى وادخل في المرفوع وان خلا



عن الرفع حقيقة وليس مقصودا التعريف بالرفع فان قلت المغرب  
 محلا لعل هو موجب بالحرارة او بالحرارة وهو موجب لموضع محله  
 الموجب بالحرف كان موجبا بالحرف ولو فرض موجب بالحرارة كان موجبا  
 بالحرارة قلت لا محذور لا اعتبار ان يجعل مثل الذي هو موجب بالحرارة محلا ومثل  
 الله ان والذين معهما بالحرف محلا ولو فرض موجب مثلا ليس تخصيص  
 الرفع بما عدا المحل مع النجس عن احوال الفاعل المنبئ بذلك المنبئ  
 في الاستيعاب والجزا ان يكون الرفع عنه لغويا ومنه غير ما ورد  
 كتب العلوم قوله اي من المرفوع يترجمه وروى القصة خبره على ما ورد  
 على التعريف كما هو الحال في وتوافق الضميرين اليه رزق المسالين  
 في المرح والى بابا قوله ومنها المنبئ او بغيره او كما أشكل بترجمة توافق  
 الضميرين المسالين في المرح وكونه اوفى بقوله ومنها المنبئ او بغيره قوله  
 بوجه الجمل الفعلية اي غايها لئلا يشكك في ما قام به **قوله** المحل اي اصل  
 الجمل لان التركيب فيها سنة واحدة اياها احد الخبرين وهو الفعل بالاقتران  
 ولانها تشمل الخبر والانت وضايفيهما بالترجمة الى التسلسل بجاء  
 منها بخلاف الاسمية ومنه جهات اصالة الفعل ان لا يحذف ومعه بدون  
 ما يقوم مقامه وكانت لم ينفذ اليه لانه يتحقق نحو ما ضرب واكرم الا  
 انما وقوله لم ينفذ اي راي ومنها ان رفعه لا يشترط التوافق وكان في تركه  
 لانه اورد عليه كفي بما به وان اعتمد رايه في عدم مطرد والى ان زيادة لكن  
 حديث عدم الاطراد ضعيف لوجود كثر مطرد نحو ما بان في واحد  
 ولان عامله اقوى لانه لفظي كالفعل ومناسبة العامل مع المفعول موصلة  
 لقوة عمل ومنه انما رتبة العامل للفظية ان يوجب على عامل المنبئ او بغيره  
 فان قلت كون العامل الفاعل اقوى في المنبئ الا بوجوب كونه اسما بالنسبة  
 الى المرفوعات قلت المراد ان اقوى في المنبئ امثلا في مثل فعل في حكم خبر المنبئ  
 والمنبئ او خبره اصل بالنسبة الى ساير المرفوعات فثبتت اصالة  
 بالنسبة الى ساير المرفوعات ايضا **قوله** وقيل اصل المرفوعات المنبئ

لانه

لا يقال لا ينفذ اليه بالانفصال

لانه باق على ما هو الاصل في المنبئ اليه هو التقديم اي باق غايها  
 وهو فاعلها فان قلت لا يلزم من الدليل الا اسما المنبئ بالنسبة  
 الى المنبئ او اسما المنبئ بالنسبة الى اسم ما ولا امران محققان  
 ظاهر ان فاعله عليه في ثبوت المدعى **قوله** لانه لا يحكم عليه الا بالمشق  
 ليس شمل الخبر والانت لعدم صدق لانه ليس له المصدر والمصدر  
 مشتق ومنه حكم بان المراد بالمشق حقيقة او حكما والمصدر رتبة  
 قوة ان منح الفعل فقد عطف عن الحكم اي باسم حقيقة او حكما ليدخل  
 فيه فان قلت لم يلزم لعموم كلمة بالمشق فخرج عن التعميم قلت لان  
 تخصيص كلمة بالمشق في التعريفات بالمشق على المقام سنة متوكدة في  
 تركها **قوله** اسما المنبئ بالانفصال لانه لا بد ان ينفذ على ان  
 المراد بالانفصال مجرد ثبوت شيء في شيء سواء تعلق به اذ كان و  
 وقوعه او اذ كان عدم وقوعه او طلب او انت او في ما قام سلب  
 الوقوع لا سلب الانسناد وان قام خبر من الوقوع لا خبر من الانسناد  
 فلا حاجة في سمول التعريف لفاعل الفاعل والشرط الى ما اشترطه في لفظ  
 ان المراد بالانفصال عدم من الانسناد ايجابا او سلبا محققا او موقفا  
 فاما بان ينفذ على ان التقييد بالاصالة لا يخص بانسناد الفعل بل ا  
 اسناد شبة الفعل ايضا مستقته فالاولى بحال ان يرفع ان يترك  
 التقييد قبل ذكر الفعل ويضم الفعل الى قوله او شبة فيضم فخلق التقييد  
 بالمطلق وثالث ان التقييد بالاصالة له معنيان احدهما كونه كل ناظر  
 وهو ما يقع على السبعة المأخوذة في التواضع وثانيهما ما لا يعرفه الا الله وحده  
 الا المعنى ولا تغيب اذ لا تحده الا معني وقيل لنتك اذا جاءك الحق ا  
 ابتغى والتعقيب والانانية دعوى فان الملك قد تجاوزته من بناء  
 من عبادة والعاقبة للمتعقبين وهو ان اسناد الفعل بالاصالة له  
 ليس الا الفاعل في المعطوف والبدل ما هو بالاصالة المعطوف  
 على المنبئ اليه والابدال منه ويتبعه الانسناد اليه والمنبئ في الانسناد

بالانفصال الفاعل والمدعى ان المنبئ اصل  
 المرفوعات قلت اصالة المنبئ اليه  
 بالنسبة الى المنبئ او اسما المنبئ  
 بالنسبة الى اسم ما ولا امران محققان



الاستدلال بالاصالة بما يوجب حمل العبارات في التعريف  
على ما هو المتبادر فقولنا بقرينة ذكر التوابع بقرينة التوابع  
فما شئت من قال لا يخفى بعد ما عن التعريف مما لا يلزم واما  
ان المراد باخراج التوابع اخرج بعضها وهو المعطوف بالجر في البديل  
اذ لا استناد الى التوابع الا فيما يتخلل في النعت والتاكيد وعطف  
البيان **قوله** اي ما يشبهه في الفعل لم يقل في الاستفاد للتلخيص  
المصدر ولان الدلالة على الحدث للتلخيص والظلال ان  
اطلاق شبه الفعل على هذه الامور قبل العمل لانهم يعملون على هذه  
الامور بمشابهة الفعل قالوا في ان يفسر بالمشابهة الدلالة على  
الحدث والظرف ايضا بل على الحصول والشيء كانه يتركب  
الحاصل في تلك ولذا وجب حذف **قوله** وقدم عليه عطف على  
استدلاله بالاصالة بقرينة قد خال عن الاستقامة **قوله** لانه مما استند  
اليه الفعل رجع على المصنف في حذوه في جعل قوله وقدم عليه لرفع  
توهم فاعليه زيد في المثال المذكور بناء على توهم استناد ضرب الى زيد  
والفضلة عن الضمير المستتر وانما ضاها الى هذه التكلفة بحكم الاستناد  
على الاستناد بحسب الدلالة اللفظية كما هو الظاهر وانما علم ان البرهان  
الفاعل على رأي البصريين انما يتميز عن تعريفه على رأي الكوفيين  
بهذه القضية فان زيدا في المثال المذكور فاعل عند الكوفيين فلهما  
زيد اهتمام بذكر هذه القضية اجتنابا اليه تمام التعريف كما ذهب اليه النحاة  
اولا كما ذهب اليه غيره **قوله** والمراد بقوله عليه وجوبا انما احتاج اليه  
الشرع بحمل الاستناد على الاستناد حقيقة او بحسب الظاهر واما من  
لم يجعل زيدا في زيد ضرب بسند اليه ضرب فهو غش في التكلفة لاخراج  
كريم في كرمك بعد دفع التوهم لا يشمله والاعرف بهيل واما ما اد  
اختاره الشرح لم يلح اقتضائه الى تكلفات عدة بعينه لا يستقيم  
التعريف عليه كيف والسند اليه يجب تقديم نوعه انما يعرف بعد

تعيين

تعيين نوعه ونحن في التعيين النوع فيه **قوله** اي استناد او اقتضا  
جعل مفعولا مطلقا فترده الى الاستناد لعدم استقامته روجه الى  
التقدم فلزم الفصل بين العاقل والمفعول اجتنابا للمعول والاولى  
بجعل ما لا من ضمير قد تم اي شتملا على طريقة قسامه كصاحب  
المفصل ومعه الشيخ عبد القادر واكثر البصريين **قوله** والاصل في  
الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع وهو مرجع  
الحدث في جميعا بالخاصة الوجوب او دونه بمباشرة وجوب تقدم  
الفاعل اخذ تحت الاصل في الاصل لمعنى الاولى المصنف المنفك  
عن الوجوب بمباشرة عدل للاصل وهذه الاصل تختلف في خالفهم  
فيه ابن حنبل والاختصاص الاصل عنه بما في كل من الفاعل والمفعول  
به ذلك بل شدة اقتضاء الفعل المفعول به كان على فاعلهما بعد عن  
الفعل فقدم عدل عن مكانه وربته بحسب فعل فلهذا جاز عنه بما  
كلما المتأخرين من الافكار قبل الذكر لان المرجع لكونه ان يكون متصلا  
بالفعل كانه اصل فتقدم رتبة وتأخر الاخر فترده فهو مقدم رتبة و  
ان تأخر لفظا وبهذا ان دفع ان امتناع ضرب علامة زيد لا يصير دليلا  
على ان الاصل تقدم الفاعل لان الفاعل والمفعول به لو تساوى فانه  
لا امتناع ايضا لعدم تقدم المرجع رتبة لا انك عرفت انه يتقدم رتبة  
لكنه يوجب انه لا يوجب قوله ولذلك جاز لان اجواز لا يصير دليلا على ان التأخر  
في الفاعل ان يبي الفاعل لانه مع تساوى الفاعل والمفعول به في ذلك  
الضابط يجوز ضرب علامة زيد الفعل المسند اليه لانه للبعد وانما  
قال الاصل ان يبي الفعل ولم يقل ان يبي ضمير جمع الضمير الى احد الارب  
فيكون اخصر واهم ان الاصل ان يبي الفعل لفاعله فينبوهم ان الد  
الداعي الى الاولى هو الفعل والمقصود ان الفاعل ولله الدلالة الاقتصار  
على ذكر الفعل على ان الشبهة اولى بهذه الحكم لان الفعل مع قوة عمل اذا  
كان لا يرضى الفاعل بالفاعل عليه صلة بينه وبين الفصل في الطريق الا



ان لا يرضى الفصل بينه وبين ضعيف العمل اي يكون بعده حقيقة متخيلة  
ان هذا التكلف مما يحتاج اليه التعريف ايضا في قوله وقدم عليه وكأنه لم  
يتبين له فاعمله او حكما كما في الفاعل المستتر فان البعدية هنا حكمية كوجوده  
او هو خلاف الاصل لما في الاستتار **لانه** كالبعدية من الفعل عند تم شدة  
احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اي كونه كالبعدية عند العرب لتلك اسكان  
اللام في ضربت وليس اسكان اللام دليلا بانها كانت تهم فقبل اي يدل  
ولانه ان كان السابى دل دلالة لم قال قلت اسكان اللام لم يدل على  
كونه كالبعدية مطلقا بل صيغ متصلا قلت بل مطلقا ولذا لم يكن  
في ضربك فاعل **لانه** لمقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة المقدم الرتبة هو  
المقدم بالقوة القريبة من الفعل لوجود سببية نزول القرب من الفعل  
منزلة **لانه** وذلك غير جائز خلافا للاختصاص وابن جني لا مطلقا  
بل اذا اتصل بالفعل ضمير المفعول به او بالمفعول به ضمير الفاعل بل لم يخالف  
في عدم جواز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وان استمر ذلك منها بل اتفقا  
فيه وخالفنا في رتبة المثال المذكور كما او ضحناه لك ففي قوله خلافا  
للاختصاص ابن جني تخطو ذلك ان تقول اختلفت في تأخر مرجع الضمير لفظا  
ورتبة لانه قوله وهو غير جائز **لانه** جوي رتبة عنى تعدى بن خاتم جواز التكرار  
العاوييات وقد فعل البيت دعاء عليه واخبارا بجاية دعائه تعالى لا و  
معناه قتل قتلته لا لاثوره فان الكلب غير المشبه وكلب غير  
الضبيد هو الكلب العاوي يعني ليس له الا الغوا فقبلت في غير مثالا  
بقيل ولا اشتبه عند العرب من القتل هذا فان طلب الثور عند سم حلالا  
لا بد منه وهذا معنى به ليج للبيت ينبغي ان لا يتجاوز كبت في الحاشية  
عوى الكلب يعوى عواء صاح انتهى **لانه** وباننا لانسلم ان الضمير مرجع  
الى العدى بل الى المصدر جعل الضمير العدى هو المعنى المجدل لا يكاد  
يتخطاه البليغ انه الموافق للعرف في قوله الرجل المسبي الى ربه و  
لان الرب هو الملقى للرجل فاذا استقم للمطلوم منه يكون اشد عليه

قوله

في قوله تعالى ولا تشبهوا المشركين في شيء ولا تشبهوا المشركين في شيء ولا تشبهوا المشركين في شيء

اي الامر الذي اهل عليهما لا بالوضع ان ارادوا بالوضع له يلزم ان يكون  
اللفظ المستعمل في المعنى المجازي قرينة على المعنى الدراد ولم يحرم اطلاق  
القرينة عليه وان ارادوا بالوضع لا او لا يلزمه هو لزم ان لا يكون القرينة  
دالة على الشيء بالتضمن والالزام اصلا وهو ظاهر البطلان فاقبل  
ان يقال اي الامر الذي اهل عليهما من غير الاستعمال فيهما **لانه** فلا يرد ان  
ذكر الاعراب يستعمل عند السببية ودفعها عما او رده الفاعل  
المندى ويتجاثر ربح ولعمري ان هذه الشئ عجبا **لانه** اذ ليس الشئ  
شئيا ولا اجواب اذ القرينة مائة على تحيين المراد باللفظ او على  
تحيين المتخوف لا مائة على المعنى والمعنى ان اذا استغنى الاعراب  
لفظا وحذف واستغنى قرينة الاعراب فلم يلزم ان الاعراب باللفظ  
ما هو وجب لا وجه لتوسيم صحة الاكتفاء بانسقاء القرينة اعلم انما وجب  
تقديم الفاعل في هذه الصورة **لانه** لا يجوز ان يتقدم المفعول على  
بجود الفاعل لكنه يجوز تقدم المفعول على الفعل والفاعل معا فيجوز  
موسى ضرب عيسى على ان يكون عيسى فاعلا لانه لا يلزم المفعول  
ح بالفاعل لعدم جواز تقدم الفاعل على الفعل صرح به الفاضل  
المندى ويمكن ان يقال لم تشف هنا القرينة لان تقدم موسى قرينة  
على ان الفاعل هو عيسى **لانه** او كان الفاعل ضمير متصل بالفعل  
المراد بالاتصال معنى اللفظ في المصطلح وهو كون الضمير مالا يستقل  
في اللفظ فاذا كان الفاعل هكذا لا يصح تقدم المفعول عليه فلا يطلب  
قوله متصلا صلا ولا فائدة في قول الشيخ بالفعل بل يوجب اختصاص  
الحكم بفاعل الفعل وليس كذلك بل يبان في رويته امثلا **لانه** اي  
تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور قبل في جميع هذه الصور  
لغوا لا فائدة فيه في هذا الشرط لان الشرط ينبغي غناه فاعتباره في المعنى  
مما لا ينبغي فكان الشرح لم يرد انه معبر في نظم كلام المعنى وان كان  
ظاهرا عبارة بل اراد به كره التبيين على ان الجواز في جميع الشرط والفتنة



**قوله** اما في صورة كون الفاعل ضمير متصل فلما فاة الاتصال لا يفضل  
 وتكون كالجوز من الفعل امتناع وقوع كلمة بين اجزاء كل **قوله** مع جواز  
 ان يكون مفعول ومضربا بالشخص اخ قال في استاذ في زمانه بصيت الفضل  
 عن اقراء في هذه المصنفات في اظاهر في المثال المذكور في نظائره مما كان  
 الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا يجوز ما ضرب احد الا زيدا وذلك لانه  
 لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيدا مفعولا به فكت فيما اذا كان الفاعل  
 عاما لا يكا ويوجد مثال صادق بل ما يخفى كذبه اذا بقي الفاعل على عموم  
 ليد ان كذب جمع ضاربه كل احد في زيد والكواذب الظاهرة الكذب  
 مما لا يبالى به في تعليل القواعد الادبية لانه مما لا يمتنع اليه اهل اللغة  
 ولا يدخلون تحت قصدهم فالمقصود الصحيح في المثال المذكور ما ضرب  
 احد من الجماع المخصصة التي تخصص مقام الاخبار العام ومن يصح ان يكون  
 زيدا مفعولا بالخير واما دعوى ظهوره فيما اذا كان الفاعل خاصا فقول  
 عجب لا ينبغي ان يقع فيه ارب كيف وهو لا يصح قطعا في مثل ما خلق  
 ار على حسن الصور الا يوسف لانه لا يصح ان يقال المقصود جمع  
 فالقصة ار فانه يوسف مع جواز ان يكون يوسف مخلوقا لغيره ولقد  
 فتح بابا للنقض ما في قصة يوسف بحيث لا يكا وينقطع السلسل  
 ورفع الاشياء ان المراد جواز كون المفعول مفعولا لفاعل اخر اجواز  
 بالنظر لا اليه كيبه فان شبهه القصة في المثال المذكور متنع كون ال  
 الفاعل فاعلا لغيره المفعول ولا يتنع كون المفعول مفعولا لغيره  
 الفاعل والمنع انما ياتي فيما ياتي من خصوص المادة فلا ينافي دعوى  
 اجواز **قوله** وانما قلنا بشرط توسطه يجب عنه اكثر النسخة تقديم الفاعل  
 اذا كان المفعول احدا لا ولا يجوز تقديم المفعول للمفعول الاول ولا بدورها  
 يجوز تقديم مع الا عنه السكاكي وجماعة من النحويين فانظروا في عمل  
 عبارة الممن ان يكون على من باب اكثر النحويين وكذا دعا الشرح  
 الى حلة عبارة المن على من باب السكاكي ان المتصل على وجوب التقديم

بالصواب

بالتصايب المعنى ولك ان شكك في التعليل فتقول المراد ان يلزم التعليل  
 في بعض الصور ومحل الباقى عليه طرذا للباب **قوله** لكن لم يستحق بعضهم  
 لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها فحينئذ عدول عن الاصل مع مانع عن  
 العدول ولا يجوز العدول بلا منع مانع عن الاصل فضلا عن جواز  
 مع المانع عن العدول **قوله** ضمير متصل بالفعل ياتي فيه نحو زيد ضرب  
 فان المفعول فيه ضمير متصل بالفعل مع انه يجب تقديم الفاعل فاجوز  
 بقوله وهو غير متصل **قوله** انما قد راعى الفعل وضع لما قال الشيخ الرضي ان  
 زيد في المثال المفروض مبتدأ لا فاعل ليطالب بالسؤال فانه جملو اسئلة  
 لان السؤال عن القائم لا عن الفعل والاسم تقديم المسؤول عنه ولك  
 ان يجعل دفعا لما يتجه من ان حذف الفعل انما يكون عند قرينة او التعليل  
 تعيين المحذوف وليس هناك قرينة كذلك لان المحذوف كما يمكن  
 ان يكون فعلا كذلك يمكن ان يكون ضمير المبتدأ **قوله** لان تقديمه اجزى  
 حذف اجزى فيه بحث وهو ان في حذف اجزى حفظ المناسبة بالسؤال  
 واجواب **قوله** في حذف الفعل تعليل المحذوف وانما لا يعارض الاول فضلا  
 ان يترجح على الاخرى انهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة عن  
 المحذوف في باب الاخبار على شرطية التفسير **قوله** زيد مرفوع والاصل على زيد  
 لان البكا يتعدى على لكن المحذوف لكثرة الاستعمال ونقل عن العرب  
 الرومي قدس سره ان يريدها ان يحذف حرف النداء ويجوز ان يكون  
 وذلك لان المناسب للمقام ان يدعى ان الضارع والمنحط والمنا  
 غرضه وتقدم سبب سبب بايزيد سبب ان يكي عليها وذلك لان  
 في رفعه وتقدم **قوله** كلوا في جمع ملحق الاظهر جمع ملحق لان الملحق هو النحل  
**قوله** وما يتعلق بالخط قال قدس سره في الجائز وتعلقه بسبب المقدر  
 مما ياب سبب الشرح لانه لما بين سبب الضارعة سبب ان يبين سبب  
 الاقضية ايضا هذا في مثل وان احد من المشركين استنجا ركي الى فاما  
 حذفه وفسر ما ينفس المحذوف او يابضهم من معناه نحو قولنا ولو انهم

بمعنى المثل الموحدة  
 معنى غفلة حبيب

الاشارة



صبروا والتقدير ولو ثبت انهم صبروا اخذت ثبت وفتر بان الاله لا  
 على البتة التي خبرها فعل باض وذلك فيما بعد لو خاضه سواء كان له  
 للشرط او القضي وبهذه اظهر ان ما ذكره الشارع ان لو ذكر الفعل اصار  
 المفسر نحو الالهي **قول** وقد نجد فان معالا اختصا من هذه الخذف  
 بالفعل والفاعل ليجذف اي كلام كان اسميا او فعليا قصيرا  
 او طويلا مركبا من الفعل والفاعل او من الفعل وجميع متعلقاته  
 دون الفاعل وحده ان يتم نعم تمام في جواب اجاب زيد فاعرف **قول**  
 لعدم قيام ما يؤدي مؤداه مقابلة لغرض ذلك بطلان ما لا يزيد لكان كذا  
 فانه وجب فيه حذف الجرح مع عدم قيام ما يؤدي مؤداه مقامة ويمكن  
 دفعه بان حذف الفعل لا يكون واجبا بدون ما يؤدي مؤداه بخلاف الجرح  
 فانه يجب بالالتزام الغير موضوعة **قوله** وانما قد راجع الفاعلية قلت لا به  
 وان يقدر جمل اسمية ليتك قد نصبت جوابا للمتردد وكما لا يخفى **قوله** ليكون  
 اجواب مطابقا للسؤال ولان فيه تقليل الخذف كما لا يخفى **قوله** بل العاقل  
 اذا التنازع يجري في غير الفعل لكن ينبغي ان يحصل العاقلان بغير المقصد  
 نحو العجني ضرب وقتل زيد فانه لا يجر فيه قطع التنازع على مذهب البصري  
 والكويتي اذ لا يضر الفاعل من المصدر ولا يذهب عليك ان اولى مقام  
 بالبناء على ان المراد بالفعل العاقل **قوله** والاصل ان على الفعل **قوله**  
 يقع في اكثر من فعلين اختصارا على اقل مراتب التنازع وفيه يقول  
 ذكر الفعلين اختصارا على ما هو اكثر اعتمادا على ظهور المقاسم  
 فيما هو اقل **قوله** معمول للفعل الاول اذ هو مستحق قبل الثاني استحقاقا  
 وجوده لا يمكن ان يتنازع وجوده لا يمكن ان يتنازع فيما انزه  
 الفعل الاول قبل وجوده فلا يرد ان استحقاق الاول قبل الثاني  
 لوضع التنازع لتعين اعمال الاول لان استحقاق الاول قبل الثاني  
 التنازع لا يمنع وانما يمنع استحقاق الاول قبل وجود الثاني وبينهما فتر  
 جلي لا يفسده فظن ذلك **قوله** ويصح ان يكون سويع وتوقعه في ذلك الموضع

الثاني فلا يكون فيه  
 مجال للتنازع لان فعل  
 الثاني قبل وجوده

معمولا

معمول الكل واحد منها على سبيل البدل ولا يتقص حد التنازع بحسبه و  
 حسبها الزيدان منطلقا او منطلقين بناء على انه على ان تقديره لا  
 يمكن الاكونه معمول له واحد منهما لانه يمكن وقوعه معمول الكل واحد منهما  
 على البدل لان افراده ثنيتة ممكنان لا يلزم ما نه حتى يمنع شي منها صحة  
 وقوعه معمول لما ينافيه ومنهم من قال المراد ان يصح كون معمول الكل منها  
 مع وقوعه في ذلك المحل من حيث انه واقع في ذلك المحل الجرح لا يمنع  
 ذلك وقوعه في هذا المحل وانما يمنع تحالف المفعولين ولا يخفى انه  
 وقوعه في مضيق التدقيق مع ظهور سعة التحقيق **قوله** واما الضمير  
 المنفصل الواقع اجدهما كونهما ضربا واكرم الا انا منه استقوض بطل  
 اقام او قاعدة انت فان قايما وقاعدة اتنا زعا غرات ويمكن قطع  
 التنازع بالاضمار على مذهب الكوفية والبصرية بلا كلفة ولا يخفى عليك  
 ان قايما مع استتار فاعله نها مبتدأ اذ ليس مبتدأ في الكلام  
 يكون خبرا له فهو منصبة واتح بعد حذف الاستفهام رافعة لغير الظ  
 فينقص به وجه المبتدأ ايضا فليكن هذا على ذكره منك في تحكي لا  
 بتبني مبتدأ في محله **قوله** لا زعم في لا يصح اضماره ولانما اضمار المستكم  
 لا يصح اضماره في الفعل لما فيه وكا انه لم يثبت اليه المقصده الى تحقيق  
 التنازع فيما بعد الا باه مستتر بين الظاهر والمضمير ليقم التحقيق  
**قوله** واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه بكون قطعه بتكرار التنازع  
 فيه لكنه لم يقطع العرب كذا في فني قوله لان طريق القطع عندهم الاضمار  
 ان طريق القطع فيما تحقق في كلام العرب الاضمار بحسب اداي الراجح  
 وهو متمنع لما عرفت فان قلت هل يصح غيرهما ببقاء التنازع بينهما  
 قلت لا بل يقطع التنازع انما هو طريق الكس في على ما اشار اليه المضم  
 ومعنى قوله واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لانه لا يمكن ان لا يكون  
 على ما هو منه بهم لا ان منه بهم عدم امكان قطع التنازع ولا يخفى على  
 عليك ان الكس في ايضا يتجوز عما جعل منه بهما في هذا التنازع اضمار



الفاعل في انتم عنه اعمال الاول لانه يتعين حذف الفاعل فيه سواء عمل  
 الاول او الثاني وما ينبغي ان ينبذ عليه ان قطع التنازع في ما مر به و  
 اكرم الله اباي عنه الكل بالتمسك فمقول ما هو من حزب الا انا وما اكرمت  
 الا اباي **قوله** فقد يكون الفاعل جزائيه ان كانت اجملة جزاء واعتراضيه  
 ان كانت معترضة وجزاء قوله فان اعمد الاول ان كان قوله ويجوز  
 بالاول او على ما في اكثر النسخ وقوله فيجوز ان كان بالفاعل على ما في بعض  
 النسخ وهو مفعول ما لم يسم فاعلا كما داخل في الفاعلية تحت طبع على  
 اصطلاح الغير ولا رادة الفاعلية حقيقة او حكما واما داخل في الما  
 المفعولية وفيه ما فيه لكن قوله في المفعولية انما يصح لظاهره لو كان  
 المفعول بقدر مشترك بين المفاعيل الخمس ومفعول ما لم يسم فاعلا  
 لكنه خلاف الظاهر فلا بد من تأويله بما يطلق عليه المفعولية وبعد فيه نظر لانه  
 يتوقف على اشتراك لفظ المفعول بين الستة والظاهر انه جزء  
 من الاسماء الستة الا ان يقال استعمال المفاعيل في عبارة انهم خمسة  
 يشعير بشيء ان فيها فيكون لكل اسم مشترك واسم مختص **قوله** وليس  
 هذا قسما للتنازع لان المصنف في كل قسمه مقيد بالوحدة  
 فكانه قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون في الفاعلية وهذه التسمية  
 واحدة التنازع بل اجتماع قسمين فهو خارج في المقسم من لم يثبت  
 بهذا مع وضوحه من قوله بل هو اجتماع قسمين قال لان الكلام في ان  
 التنازع في اسم واحد كما يدل عليه افراد ظاهره وتكثيره الضا ولا يخفى  
 انه يلزم ان يخرج المثال المذكور عن بحث التنازع لانه ليس تنازعا  
 في ظاهر واحد بل في اسمين **قوله** يعني قد يكون تنازع الفعلين بنية  
 على حالتيه تحتلفين وعلى ذي الحال والفاعل ايضا وهو معنى الفعل  
 وهو المستفاد من الضمير الرابع الى المصدر لا النفس نفس الضمير  
 كما يتبادر منه لان الضمير لا يعمل وكذا يرجع الى المصدر فيجوز ان يعمد  
 لم يفعل فاعمال التنازع في كلاهما لكونهين مع انه اخص وبعبارة

اعمال  
 نحو البيان او نحو لا نرجح لا يعلم ان المختار عنه الكو فيقول الاول  
 لا ضمال المساواة **قوله** ليعبر به اي اقرب به مع مساواة العالمين  
 في القوة ويتقضى بطل زب يعزب ومكرم عمر و **قوله** ولا مزا  
 عن الاضمار قبل الذكر ينبغي ان يقول ومذهب الفاعل و  
 التكرار **قوله** وبه اية لا لا المذهب المختار لا اكثر استعمالا و  
 لان الكتاب في مذهب البصر في **قوله** ويجوز الاضمار قبل الذكر في  
 العدة بشرط التفسير وان لم يكن منه كورا لم يحض التفسير كما في نعم رجلا  
 بل عرض اخيه كانه كمن فيه فان المفسر على جملة ذكر كونه متعلق  
 النسبة بجملة اخيه بخلاف الاضمار قبل الذكر في غير العدة  
 فانه لا يجوز الا بشرط ما هو محض التفسير ولم يفرق الكافي بين  
 الاضمار قبل الذكر في غير العدة وغيره بانه استثناء ما هو محض  
 التفسير وقوله وللزوم التكرار بالذكر اي بالاظهار ارا بالذكر ما  
 يقابل الاضمار والا والى لفظا ومعه وللزوم التكرار بالاظهار بل  
 الاولى ولا امتناع التكرار بالاظهار من غير اضطرار وامتناع حذف  
 اي امتناع حذف الفاعل من غير ما يسهل منه في غير المصدر و  
 لفظ بيا اكرم الا انا واسمع بهم وابصر واصبرين واضربوا القوم  
 واصبرين يا منهد واصبر لوبي القوم فينبغي ان يثبت الامتناع بقبول  
 صيغة يتم الاستدلال به **قوله** على وفق الظاهر هذا اجمالا لا يستوعب فيه  
 المذكور والمؤنث كذا اخرج وقيل منه فانه لا يعبر على وفق الظاهر  
 بل بضم مفرد مذكر لا غير **قوله** وجاز اي اعمال الفعل التنازع المفضل  
 افراد عن محله قصار ببيان مغلطا وهو متعلق باختيار اعمال  
 الاول مطلقا عنه الكو فيبين واختيار اعمال التنازع مطلقا عنه  
 البصرين فلو اتصل به المكان والاضمار بال يقول ويجوز البصرين ان  
 البصرين اعمال التنازع والكو فيقول اعمال الاول خلافا للفرار مع  
 التفرعين فانه لا يجوز اعمال التنازع فقط فيما اذا اقتضى الاول الفاعل



الى حب عنده اعمال **الاول** **قوله** ورواية المتن غير مشهور عنه يقال فلنفس  
 عبارة المتن على خلاف ما هو المشهور في تفسيره فيتمتع عن محال المشهور  
 وهو ان المعنى وجاز اعمال انما مع الاضمار في الفعل الاول والاستسار  
 فيه خلافا للفرق فانه لا يجوز اعمال انما مع الاضمار في الاول اما يقول  
 بشبه كمال الاول للثاني فيما اذا اقتضيا الفاعل او ذكر الضمير الذي هو فاعل  
 الاول بعد الظاهر قلت وعلى هذا التفسير لا يتجوز عليه ان حقه ان يتصل بقوله  
 ونحوه كما يتجوز على التفسير **الاول** **قوله** وعن الاضمار قبل الذكر في الفضل  
 قبل وربه فلا شاذ قلت قد سبق ان الاضمار قبل الذكر بشرط محض التفسير  
 لا يخص العدة كونه فقيض سبع سموات نعم الاول ان يقول وعن الاضمار  
 قبل الذكر من غير محض التفسير في الفضل **قوله** لانه لا يجوز حذف احد مفعول  
 ما يجب استعراضه بانه واقع كانه قوله لا يجب ان يكون في قوله لا يجوز  
 بما انهم اسد من فضل هو خبر الميمين فراء على صيغة الغيبة الى بخلهم هو خبر  
 لهم قلت يمكن جعل هو في الآية من وضع الضمير المرفوع موضع المفعول **قوله**  
 لانه يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضل لانه ان يقول والفضل الكثير بين  
 الفعل ومفعوله الشبهة لا تقتضي ان لا يتجوز ان يكون الضمير عن الظاهر  
 ولا يجزى ان الاضمار والتكرار والفضل في التقديم فالمقصود الاستسار  
 في التصريح واختار ما هو لازم في البقي **قوله** على المذهب المختار الاول  
 على الاستعمال المختار فكانه اراد بالمذهب الاستعمال **قوله** ولم يجز  
 ان جاز حذفه لانه يتوهم فان قلت كون المختار عدم الحذف ولا يحتاج الى  
 بيان سبب لانه الاصل قلت ليس الاصل مختارا مطلقا بل اذا لم يدع  
 راع الى خلافه والالكان المذكور مختارا مطلقا وحقيقته مختارة مطلقا  
 دون المجاز فلا بد لكونه مختارا مطلقا من امر زائد على الاصل وهو هنا  
 ما ذكره ويكون الضمير راجعا فيمكن الاضمار ولا يحذف مع امكان الا  
 الاضمار كذا ذكره الوجه في المنه في وفيه نظر لانه ان اراد ان لا يجوز  
 مع امكان الاضمار فساد وان اراد ان لا يحسن ممنوع فالوجه هو الاول

قوله

قوله الا ان يمنع مانع اي اضمرت على المختار وحذفت على غيره الا ان يمنع مانع  
 من الاضمار كما هو القول المختار ومنه الحذف كما هو القول المختار  
 فقول الا ان يمنع مانع مستثنى من الحذف في الاضمار جميعا **قوله** ولا يخفى  
 انه لا يتصور التنازع فيه بحيث لانه انما يتم امتناع التنازع لو كان  
 الاضمار والتشبه او التنازع او التذكير لازما للمنطوق وشئ منها غير  
 لازم بل هو مع افراده ليصح ان يشيخ فيصير تنازع الفعلين المختلفين  
 في المفعول المفرد والمثنى في مطلقا حال افراده بان يطلب احدهما ان  
 يكون مطلقا فيصير شئ يخرج عن افراده ويطلب الاخر ان يكون مفعولا  
 فيسبق على افراده **قوله** ولما استدل الكوفيون قبل لما يقال لخال ان يقول  
 لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول والالانم حمل كلامه على الوجه المذموم  
 وهو حذف المفعول لانه يقول الحذف ضرورة انك الوزن منه اول الحذف  
 على ارباب الالباب انه ليس بشبهة شيئا اولى لا اجواب اما الاول فلان  
 اعمال الاول اولى عنه من يدعيه سواء حذف المفعول من التثنية او اظهر  
 والبيت شاهد له فشرادته مع حذف المفعول من التثنية اتم واما التثنية  
 فلانه اذا جاز حمل البيت على غير التنازع لا يكون الضرورة اعني الى  
 الحذف المفعول على غير المختار **قوله** لاستدراجه عدم السعي لادنى معيشة  
 واستفادته قليل من المال وبشوت طلبه المتاني لكل منهما اما منافاة  
 الطلب لعدم السعي فظاهر واما منافاته لعدم الكفاية فلانه جعل  
 السعي مستلزما للكفاية فيكون الطلب الذي هو عليه مستلزما عليها و  
 يمكن دفع المناقاة بانه لو كان صدور السعي البليغ عنى لادنى ما يشتر  
 لى من المعيشة كفاية قليل من المال لان ادنى ما يشتر من المعيشة  
 قليل من المال للمعيشة لانه لا مال كثير لان حوائج النفس قليلة ولم اطلب القليل  
 من المال لمعيشة لانه كان سعيه يفي عن الناس من غير طلب بمصالحه  
 الكل مع حب فقوت باذنى ما يعيش ولكن سعيه للجنة المثل فكل  
 شريف يبارعني فيه ويضيق بئى من المعيشة فلم يفيته قليل من المال ولم يحصل

مفعول له











وان اثره لفظ او غير في التعريف فيه احييت الى الماسم المجرى عن  
 الحوامل اللفظية مستند اليه من حيث هو كذا وكذا وحسبك من حيث  
 انه مجرور ليس مستند بل منصف اليه كما في قوله **وتما في المستند**  
 الى ما في **تسمي** ما يطبق عليه المستند لان المستند مشترك لفظي بين اثنين  
 المفهومين وليس للمستند مفهوم عام يندرج فيه هذا ان القسم  
 فلو قال وعن المستند بالمعنى الثاني لكان اظهر واوضح لا نقول فليكن  
 معنى المستند المفهوم المشترك بينهما قلت هذا محال لا يثبت اليه في  
 تعيين المعاني ولا بعدد ما وضع له اللفظ واللام لوجود مشترك اصل  
 فكذلك اول معنى اختلف لان المستند لا يخلو عن ان يكون ما وضع له هذا او ذاك  
 دون اجمع لان كليهما ما وضع له المستند فمن قال امتناع الاجتماع بين  
 من قال اول معنى اختلف دون اجمع ايضا لم يأت بشئ فقه بعد وما اصررت  
 عنه بقوله مستند اليه جميع الاسماء المحدودة واسم الفعل الا ان يقال  
 لم يثبت اليه الشرح لاحتمال نزوحها بقية التجريد عن الحامل اللفظي فانه  
 يتبادر منه ان يكون له عامل ولا يكون لفظيا لكن ينبغي ان يجعل له  
 سلك ما اصررت عنه بقوله المجرى عن الحوامل اللفظية ولا يقصر على ما ذكره  
 بعد حرف النفي كما ولا والفاء الاستفهام الاضمار ان ملل قولك  
 بعد حرف النفي والاستفهام والاضمار ان ملل لما وغيره مل وكلمات  
 الاستفهام قولك بعد النفي هو الاستفهام مثل النفي ما قال ان نعم ما  
 قال غير ما سوف على زمن قد مضى بالتم واخرن **ولا كل** وما من  
 نحو ضارب زيد وما فاعل زيد على ان يكون من وما مفعولين **ولا** و  
 سبويه جواز الابداء بانه غير استفهام ونفي مع فتح والاضمار  
 يرى ذلك حسنا وكان المصنف اعترف به فلهذا وللدواعي من جعل الاسماء  
 الافعال مبتدات الى بضم الف على وجه الفصل الى ال على وجه الفصل في انجز فانه قد ياتي  
 كذا كذا كما في شرح النجاشي قدس سره **ولا** وعلمه قول الشاعر في خبر  
 نحن عند الناس منكم **ولا** خبر مبتدأ وكن فاعله في نظرنا لاختصاصه كون  
 فاعل

فاعله اسم التفصيل اسم ظاهر انما مسئلة الكل فتعين كون من مبتدأ  
 وكون منكم مفسرا المحذوف تقديره فخير منكم نحن عند الناس فلما حذف  
 خبره بقوله منكم ولو صح ما ذكره ليجز ان خبره فنسقط قاعدة جواز الامرين  
 به لانه من جواز الامرين وقد خرج من القاعدة لان خبر ليس مطابق للمفرد  
 فافهم بعد ذلك انتفاء القاعدة بقول اخبر منكم عند الناس **انما**  
 رافعة لظاهر او ما يجزى مجزاه لم يرض بجعل الظاهر مع المفعول كما في بعض  
 النسخ لان اخلاء اللفظ عن معناه الاصطلاحي بالكلية من غير ضرورة  
 لا يحسن تحريك الظاهر المقابل للمضمر وجعله اعم من اخصي واكمي وبعد  
 لم يتم التعريف لانه بقي من رافعة لمضمر مستر مرجع الى الفاعل في سورة  
 التنازع نحو ضارب ومكرم زيد اذا اعمل مكرم وقد سبق البتة  
 عليه واورد على التعريف اقام ابو زيد فان اقام خبره مع صدق  
 التعريف حله واجيب عنه بتقييد الصفة بان لا يكون غير ما صالحا  
 يكون مبتدأ وهو مع بعده بشكل باقام زيد فان غيره صالح لان يكون  
 مبتدأ وهو زيد فاجواب ان معنى الوقوع بعد حرف الاستفهام ان يكون  
 اعتمادا عليه في العمل وفي قولنا باقام ابو زيد اعتمادا على المبتدأ في العمل  
**ولا** فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والفاء الاستفهام بنية  
 على ان خبره طابقت ليس على ظاهره اذ لو كان للزم ان يجوز في الصفة  
 الواقعة للظاهر ان ولا يخفى ان الاوحد الاضمار فان كان مفردا اي  
 المرفوع ولا داعي الى ما اتي بالمص وشكل القاعدة بقوله **ولا** اعني  
 انت عن النبي فانه مطابق للمفرد ولعين لكونه مبتدأ واللازم الفصل  
 بين راعب ومعمول ما يجزى وهو المبتدأ وشكل ايضا باقام رجل فانه  
 يصح كونه فاعلا دون كونه مبتدأ لعدم ما يخص به وشكل ايضا بقولنا  
 اطلع الشمس فانها تطابق المفرد مع خبرها لكونها مبتدأ اذ لو كان  
 خبرا لوجب اطلاق الشمس **ولا** جاز الامرين قيل لو كان زيد مبتدأ  
 ينبغي ان لا يجوز اقام زيد لانه يلزم تقديره مع ان يوجب الالباس



بالفعل كما في زيد قام واجيب بان قام زيد يتعين فيه كون زيد فاعلا  
يختص اتصال كونه مبتدا بالمرّة لانه لا يستعمل على خلاف اصله بخلاف كونه  
مبتدا فليست المقصود البناءا شديدا بخلاف اقام زيد فان الفاعلية  
تستعمل على كون قائم مبتدا على خلاف الاصل وكونه مبتدا يستعمل على تقديم  
الجزء على خلاف الاصل فلا يختص المقصود بسبب كون خلافه اظهر كل الا  
الاختصاص فيجوز الامران اقول لا ضرورة في تقديم الجزاء في زيد قام فتركب  
الاسم لا جلا وانه اقام زيد يجب تقديمه قائم مستغنى الاستغناء على خلق  
الاستغناء به والمستعمل على الاستغناء به يجب تقديمه لا لخلق ضرورة  
خاصة في اقام زيد فقلت لا ضرورة لجواز زيد اقام بخلاف زيد اقام قائم قابل  
اي هو الاسم المجرد اقبل ان ارد بالاسم لاسم حقيقة او كمالا يخرج عنه نحو بعض  
الفعل المانع ضرب وان ارد اعم من الاسم حقيقة او كمالا دخل فيه الجزاء  
لانها في ما قبل الاسم فيزيد في قوة زيد ضارب وسيفتح بان التعريف الجزاء  
ليس شاملا للجزء لانه لا يستعمل باسم فلما المراد هو الاسم وعند محقق النجاشي  
اجل على ما قرأ خبره غير ما قبل بغيره فبنا كلام الشارع عليه نعم تجب ان المص  
من ذهب الى ما قبل اجل الواقعة خبر اخر في هذا البضاح المفصل وبنوا قوله فيما  
سبق ولا يتأني في الكلام الا في اسمين او في فعل واسم عليه وقيل الاولى تعذر  
المرفوع لانه اذا كان المرفوع فلا يصح التعريف على ضرب لانه ليس  
ما اتحد به المرفوع بالمعنى المذكور ولا يتجه عليه على تقديم الاسم من الزيد المذكور ولا يخفى  
ان المرفوع من احكام الجزاء وانما يعرف الجزاء ليوفيه في رفعه فغيره به دور على ما عرفت  
في تعريف المعرب عند المتقدمين فلا تعقل اي ما يوقع الاسناد في شعر  
كلامه بالتركيب في قبيل اسناد المشتق الذي لا يتم فاعل الى مصدره على  
طريقة لغة صلي بين الغير والنزوان وليس كذلك في المسند مسند الى  
اجارو المجرور والياء السببية اما لا سلم المسند بسبب لان اللفظ سبب اسناد  
المعنى لانه يتجه ان النحوي يصف الالفاظ بصفات المعاني فيقول اللفظ  
مسند او مسند اليه كما سبق في تعريف المبتدا فاعل حادثة الى ذكر السببية او

ما اتحد به

تجعل

او يجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجع الى المبتدا الا ان الالف المسند  
الى المجرور او يجعل الضمير راجعا الى المجرور والالف ولي جعل الباء للملابسة اي  
المجرور المسند للملابسة بالمجرور والفعل ملابس بالمعول وللفاعل  
اللفظ ابد لا بالمجرور وكنت في الحاشية وكان النكتة في تعيين الجارية  
ان لا يشبه المسند اليه المذكور في تعريف المبتدا اذ لو لم يظهر لقوله في حاشية  
والا لاحتاجة اليه انتهى ولا يخفى ان الالف لا تسلك لانه قد يقع في التعريف عن معنى  
الى بالياء وانما يندفع بان قولنا اليه في تعريف المبتدا فاعل المسند في تعريف  
الجزء متعلق بالمسند الثاني فاعل المسند في تعريفه في النكتة ليست بذلك  
وعلى التقديم بين يخرج به القسم الثاني ضمير راجع الى المسند به فانه يخرج عن الصف  
التي هي خبر المبتدا لانها مسندة الى فاعلها لا محالة الى المبتدا الواجب  
بأنها لم تسند الى فاعلها لان الاسناد هي النسبة التي لا تشبه ما قد تد  
للصفة الى فاعلها بل الى المبتدا وفيه ان جعل الاسناد في تعريف المبتدا  
بمعنى النسبة انما لجعله في تعريف اسم الفاعل بمعنى النسبة الاسم تطلق  
بعينه جدا وقد يجاب بان المراد بالاسناد الى المبتدا اعم من الاسناد اليه  
او الى ضميره او الى متعلق ضميره ويحتمل ان يدخل في تعريف الجزاء خبره فيزيد  
وقد تطلق بالاجزاء مجموع الصفات ومعمولا ترها كالفعل الا انه اجري اجزاء  
الجزء على خبره القابل له هو الصفة اي جزاء الاسم عن العوامل اللفظية مسند  
الى شئ كما في القسم الثاني من المبتدا مسند اليه في كانه القسم الاول من المبتدا  
وهذا لا يتبدل اجنبه عامل في الجزاء لا يقتضاه المبتدا والجزء على السواء كذا استفاد  
من الرخصة فلا يجعل عبارة الشارع على ان جزاء الجزاء للكون والى سمي عامل فيه وسن  
بالابتداء فانه وهم فلا يخفى ان تعريف الالبته اصداف على قام بالجزء و  
التعريف الصحيح بجزء المبتدا عن العوامل اللفظية لان المبتدا ذات والجزء  
حال به انما يتم فليكون الجزاء جعل الشخص خبرا ويجب ان يؤتى به ازيد بهذا  
مسمى زيد فاعل ان حكمه انشئ في قبيل هذا الدليل فياثره الفاعل فيلزم ان  
يكون اصل التقديم مذكور لم لان ما ينبغي ان يكون الفاعل على تقديره على







فالمثال للمخصص **الصفة** وهذا مثل قصص الابداء انما يحتاج اليه  
 باعتبار اصل التركيب واما باعتبار المعنى التمثيلي فالتركيب مفيد غير  
 حاجة الى تخصيص **المبتدأ** علم ان ما ذكره موصوف بجسم استقر  
 في الدار او رد على ان قائم رجل كذلك ويمكن ان يُعتمد بان هذا سر  
 نحوي لا يطرأ اعتباره ولا يخفى ان الاولى ان يقول لتخصصه بقديم  
 اجزى الطرف **هذا** هو المشهور فيما بين النحاة اما اشارة الى الحكم بالانكسار  
 بحسب ان تخصص حتى تقع مبتدأ يكون وقال بعض المحققين منهم **قوله**  
 عبد الله واما اشارة الى ما ذكره في تفسير سلام عليك المقصود من الاشارة  
 الى ما فيه من المناقشات التي ذكرها الفاضل الهندى والابى جالى في نظرها  
 في هذا المقام فارجع البيان كانه كذا **المقام** وقال بعض المحققين الا انهم  
 لما راوا ان المبتدأ لا يتبع قوة بالتميز بين المصنفين الحكم على النكرة وغيره  
 نسبوا امثلة قديمة تختلف عند الفائدة ليكون على بصيرة ما حكم على النكرة  
**قوله** ولما كان اجزى المرفوع فيما سبق تخصا بالمفرد ويرد عليه ان فعلهم حص  
 المص الكلام فيما هو من اسمين او فعل واسم **قوله** اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ  
 قد يقع جملة ايضا خبر المبتدأ من اجل ان له محل من الاعراب وحصر ما يخرج  
 اجزى واحال والمفعول والمضاف اليه وجزء شرط جازم ومع بعد الفاء او  
 اذا والتابع لمفرد والتابع جملة لها محل من الاعراب واجل الى لا محل لها من  
 الاعراب ايضا خبر من سبغ المستأنفة وتسمى ابتداء كانه خبر جملة  
 التي صدرت بمبتدأ والمعتبر فيه والتقنية كخواتم والنحو الذين ظنوا  
 هل هذا الا بشر مشكركم فجزا الاستفهام مطلقا مفسرة للنحو والمجاوب به التثنية  
 والواقعة جوابا بشر لا غير جازم كلوه لولا ولوما وكيف او جازم ولم يفسرنا ما  
 بالفاء ولا بالاضمة والواقعة صلة اسم او حرف والتابعة لا لا محل لها  
 من الاعراب فليكن على ذكر منك هذه الجملة من تفصيل كذا المماثلة لتفصيل  
 متبعا **قوله** ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية بمعنى انها نائية عن الفعلية  
 والا فالظرفية جملة لا تنقل اسناد الفعل الى الظرف ولذا استمر في ضمير

كان

في المثالين من كلام النحاة وما ذكره بعض المحققين

الى اجل المبتدأ على ما اردت ابتداء **قوله** بعد نفى داخل الظاهر انه قد نفى  
 صفة لان الصفة الواحدة لا تنفخ ان يكون تابعة لموصوفين و  
 قيل صفة نفى فالقصد صفة معنى نفى وما ذكره الشارح اظهر ان لا وجه  
 للفصل بين الصفة والموصوف والحق ان صفة لكونه نفى او معنى نفى  
 تبا ويلزم واحد من نفى او معنى نفى والصفة في الحقيقة صفة واحدة منها ولو  
 قال بعد نفى داخل على اسم لا يكون خبرا عنه او معناه با رجاء غير معناه  
 الى النفي المصنف لكان اوضح فافهم داخل على اسم لا يكون خبرا عنه  
 اى داخل على اسم طالب الجوز ولا يكون المصدر خبرا عنه لعدم قصد المتكلم  
 خبرية والمراد بالدخول انه دخول صورة او معنى ليس مثل ما كان زيد الكلاب  
 بمعنى الاسير سيرة لان النفي وان لم يدخل على زيد لفظا لكنه دخل معنا  
 لانه نفى الشئ عن زيد كما في ما زيد الاسير او خرج لكونه لا يكون خبرا  
 عنه بقصد المتكلم كونه ما زيد الاسير بالرفع وقيل المعنى لا يصح ان يكون  
 خبرا بل ما ويل او مبالغة وفيه نظر لانه يصح مع ذلك على ما زيد الاء  
 سير مع انه ليس بمجذوف الفعل لانه لو كان خبرا عنه لكان مرفوعا  
 على اجزى قبل قد يكون مفعولا مطلقا لانه مرفوع ورتبان المفعول  
 المطلق قد يرفع بالقيام مقام الفاعل قلت لا يكون مفعولا مطلقا  
 لانه محمول للمعاني المعنوية والمفعول المطلق لا يكون كذلك وفيه نظر  
 والاولى ان يثبت بما حاكه الاسير شديدا فان حذف فعله ليجب  
 بل يصح ما حاكه لان سيرة شديدا او وقع مكررا لوقال  
 او مكررا بالعطفة على مبتدأ لكان اخف لانه احسن من ان يرفع عنهم عطفة  
 على قوله خبر **قوله** اى في موضع الخبر عن اسم لا يصح وموعده خبرا عنه  
 لا يخفى انه لا ينفي العبارة بقدرة هذا او كانه جعل المص خبرا وقع  
 راجعا الى مفعول مطلق وقع بعد اسم لا يكون خبرا عنه لانه ما ذكره  
 لكنه اجيد ايضا والواضح هو ان يقال ما وقع مبتدأ بالاء  
 معناه او مكررا بعد مبتدأ لا يكون خبرا عنه وانما جمع بين الضابطتين



لا شتر الكمانه الوقوع بعد اسم لا يكون منرا عنه فيه انه يقتضيه ان يجمع بين  
 قاعدتين ما وقع مضمون جملة لا شتر الكمانه الوقوع مضمون جملة  
 البرية غريب ذم بزيده وهو اسم يعني شتر نائم اذ علامته قطع الذب  
 ثم صار اسما يعني بيك **نبت** على ان الاسم الواقع موقع الجهر او  
 على ان يكون للتاكيد فالنوع ولم يبق الشارح الى هذا الوجه لانه يوم  
 احكم ضمها او على انه لا قد يكون بحيث يكلفه عاملي جبه الا كما في  
 المثال الاول اذ لا يصح استناد السبر المطلق على السبر المطلق وقد  
 يكون بحيث لا يكلف كما في المثال الثاني فانه يصح فيه تقدير العامل قبل الا  
 ما انت تشير اليه **نبت** ومنها ما وقع كفضيلا قبل القرية على  
 حذف العامل مضمون الجملة فانه ينقل منه الى اناره وفيه نظر اذ  
 لو كان الانتقال منه الى اناره لم يوجب الى ذكرنا مع ان الحاجة نبه  
 بل القرية في حذف عامل المفعول المطلق لغية لانه يتعين ان يكون  
 بمقتضى **نبت** والمراد مضمون الجمل مصدرها المضاف الى الفاعل اي  
 فيما اذا كان مناط الفائدة نسبة المسند الى الفاعل او المفعول  
 فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الى القاعية وح ليقول المصنف  
 المقيد بالمال فيما اذا كان مناط الفائدة المحال نحو اصبحت مع زيد  
 مسرورا فاما ان تنفع او تنفعك فان مضمون الجملة منها صحة زيد في  
 وقت السرور والاشارة فانه حافظه فانه من المواهب الدقيقة  
 الجليل **نبت** وبما يره عرفة وعرض الشيء اثره فاعله بواسطه سمي اثره  
 لروح نقول الظاهر ان يجعل مثل فشد والوثاق فانما متابعه و  
 اما فداء مفعولا فيستغنى عن تقدير العامل وانما اقتصر الشارح  
 على بيان مضمومات القيود واعرض عن بيان احصاء اثارها المبنية لغو  
 لان ما قيل ان مضمون جملة احصاء عن مضمون مفرد كقوله سفر نصيب  
 صبي او لغتتم اغتناما لانه مضمون المفرد كلام لا يحصل له لان كنه  
 اثر مضمون الجملة لانه اثر سفره وسفره مضمون الجملة وكذا ما قيل ان

هذا خبره من احوالها من غير ان يكون  
 خبرا عن خبره من غير ان يكون  
 خبرا عن خبره من غير ان يكون  
 خبرا عن خبره من غير ان يكون  
 خبرا عن خبره من غير ان يكون

بيان

بيان للواقع لان التفصيل لا يتقدم الا بالجمال ممنوع وكذا ما قيل  
 اخذت عن واصل في صورة لقدم بيان التفصيل لا وثوق  
 له ولعدم شخص فانه المقدمة لم يتعرض له **نبت** ولتفصيل الا  
 بيان انواع المحتملة هكذا فسر الرض ايضا وهو يقتضي ان لا يجب  
 اخذ في مثل فشد والوثاق متابعه وفداء او فداء او فداء  
 فداء ولو لم يذكر المحتملة لتساوية **نبت** ومنها ما وقع للتشبيه اي لان  
 تشبيه امر به امر به على مثل مررت بزيد فاذا الى صوت مثل صوت  
 حمار فان المفعول المطلق بهما للتشبيه شئ بشئ لا تشبيه  
 شئ بغيره فالاولى ان يجعل للتشبيه محبة لان تشبيه شئ بالمفعول  
 المطلق الحقيقي في مثل لا محالة مشبه او بغيره للتشبيه الذي فعل  
 المتكلم وصفه اي وقع في الكلام لاجل التشبيه سواء كان مشبها  
 به كانه المثال المذكور في المتن او اداة تشبيه كانه مثال ذكرنا او مشبها  
 كانه له صوت صوتا مثل صوت حمار وقيل به التركيب لا يجوز لوجوب  
 حذف الموصول في مثل ولا بد من تصحيح النقل **نبت** لزيد صوت صوت  
 حسن مر به على واخواته ان خارج من المفعول المطلق لانه القيود  
 والاوجه ان يقال القيود المذكورة لتعين محل التحذف لانه في مثل  
 هذا التركيب ذهب سيبويه الى ان لا حاجة الى تقدير العامل بل يكفي  
 فهم العامل فيه وانما من اجل ان التبعه فاراد المصل المقترح بوجوب  
 حذف العامل فيه وانما بيان اعراضه عن سيبويه صوت حسن  
 بدل او وصف لصبر ورث مع صفة بمنزلة شئ واحد فهو نظير  
 احوال الموطنة واجاز الشيخ الرض جعل صوت تاكيد الغيبة  
 واحصاء زيد عن نحو صوت زيد صوت حمار لاولى انه احصاء عن مثل  
 صوت حمار بصوت **نبت** فاذا الى صوت صوت حمار جواز نصبه على الحالة  
 ورفعه على انه بدل او عطف بيان او صفة بتقدير مثل او بتاويله  
 بمنزلة اذا كان منك اما غف فرح لا يكون بالوصف الا عند التحليل



لانه يتقدم مثل هو لا يعترف بالاضافة وانما لم يجوزوا اجمعا وان يكون  
 العامل المصدر المذكور لانه لا يصح تأويل بان مع الفعل وعمل بهذا  
 التأويل وانما لم يجوز لان مع الفعل وجوبه في هذا المقام مقطوع  
 به **قوله** صراح قيل هي هو اسم بمعنى المصدر **قوله** ولا محتمل لها غيره **قوله** لا  
 وقع مضمون جملة لا محتمل غيره **قوله** وقع مضمون جملة لا محتمل غيره  
 واما هذه العبارة فغيره مرفوع على انه خبر لا محتمل اسم مفعول كما هو  
 الظاهر وقوله لها صفة محتمل اي لا محتمل انما تبارها غيره وقيل غيره  
 منصوب مفعول للاصالة والمحتمل مصدر وهو من هذا خلاف الكرم والكرم  
**قوله** اي اعترف اعترافا ينبغي ان يكون حلا في سيبويه في القسم ان  
 جازيا فيه فيما بعده **قوله** ويسمى هذا النوع من المفعول بالانكسار  
 من متاع في النجاة في هذا القسم ويسمى فالاول ان يكون نسبة  
 على صيغة المتكلم مع الغير ويكون خبر المتكلم كناية عن المتأخرين  
**قوله** ما وقع مضمون جملة لا محتمل غيره **قوله** ما وقع مضمون مفعول  
 كان له احتمال غيره فخرج العرفي اولم يكن فخرت ضربا **قوله**  
 لانه من حيث هو منصوب عليه اه لانه لان معناه من حيث هو منصوب  
 عليه لفظ المصدر يوكد نفسه من حيث هو محتمل لجملة فقد جعل  
 المؤكدة معنى المصدر وجعل سمية المصدر بالانكسار سمية باسم  
 معناه وكمن نفعل المناسبات بالضم ان المؤكدة لفظ المصدر لانه  
 يوكد اللفظ الابق في الدلالة على ما دل عليه القوية فالوجه ان يقال  
 المحكي الى التأويل قوله تاكيد اللفظ ووجهه انه يوكد جملة كثرها  
 عنده لغيره بالدلالة على ما لعين المصدر بالدلالة عليه واما انكسار  
 لغيره فلا تكلف فيه لانه يوكد اللفظ لجملة وهي غيره وليس فيها ما  
 ينزل منزلة نفسه لانها لم يشرك في التعيين للدلالة على تعيين  
 للدلالة عليه **قوله** وكما ان يكون المراد ان تاكيد لا جعل غيره جدا  
 اختاره المصنف واورده فوات حسن التقابل فانما لا بد منه  
 بقوله

بقوله اختار المصنف واورده فوات حسن التقابل وعلى هذا ينبغي  
 اه وفيه انه بعد ليس هنا حسن التقابل لان هذا القسم انكسار  
 لا جعل نفسه ليتكرر ويتكرر مع ذلك تاكيد له دفع غيره في التقابل  
 انما يكون مرعا كونه القسم الاول تاكيد ليس لغيره **قوله** ومنها ما  
 وقع مشيئة اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية فيه رد على من قال  
 المراد ما يكون مشيئة للتكثير والشارة الى ان المراد به اعم مما يكون للتكثير  
 او لغيره **قوله** مضافا الى الفاعل او المفعول مع هذا القسم ينقص بغيره  
 مضافا الى المفعول مضافا الى الفاعل او المفعول فلا بد ان يقال مضافا  
 الى فاعل الفعل او مفعوله ومع ذلك ينقص بغيره زيد ضربته فالوجه  
 ان يعيد اللاحق مضافا بكونه لا لبيان النوع وقد صرح بهذا القيد الرضي  
**قوله** ونه جعل المثال من سمة التعريف للافادة من القيد لظف اذ  
 الشرايع تمام التعريف بدون المثال على ان القيد بالمثال يفيد  
 بظاهرة اكثر اذ يكون المشيئة للتكثير واستشرط الاضافة الى المفعول  
 ويجوز ان يكون من ان بالمكان فان قلت بل يتعين للاستغناء  
 عن الحذف الذي لا يترك الا لاحتياج اليه قلت كانه اوجه الى جعل  
 اللفظ على ما هو اكثر استعمالا في القاموس اليك اقام كل ومنه  
 ليترك اي ان مقيم على طاعتك اليك بعد اليك او معناه قصدي و  
 احتجني لك من قولهم اري تلب داره تو اجهها او معناه محبته لك  
 من قولهم امرأة لته اي محبة لزوجها او معناه اخلاصه لك من قولهم جيب  
 ليا **قوله** فحذف الفعل ليفزع المخاطب عن سماع السلبية  
 فيما لم يسمع وقيل ليفزع المتكلم عن التكلم بمرعة فيفزع لسماع  
 المأمور به والاول انبى بمقام رعاية الادب فافهم **قوله** وعلى هذا  
 القياس بعد ذلك اي سوى جواز ان يكون غير محذوف الزوائد فانه  
 لم يحذف الثاني اسعد بمعناه **قوله** المفعول به قال المصنف انما يستعمل لانه  
 اوقع الفعل به او لعل به ليعني ان اليك اما السلبية فيفعل بالفعل



تتعلق بالفعل او للصيغة وتتعلق بما تضمنته من معنى المتعلق ومن  
حقى علمه اذ زاده زاده و قيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل  
سبب لوجود الاحوال **قوله** ولم يذكره اي الاسم اكتفا بما سبق او اكتفا  
بظهور ان المفعول به اسم الاسم او تفاديا عن اطلاق الاسم  
في التعريف على سبيل المباح فان المفعول به في قول زيد او  
قلت زيد قائم ليس اسم ما وقع عليه فعل الفاعل بخلاف اطلاق  
الاسم في تعريف المفعول المطلق او نقصنا فيه في تعريف المفعول المطلق  
على ما هو حقيقة البيان وفي تعريف المفعول به على ما هو المحاذ المشهور  
فيما بينهم من تسمية اللفظ باسم معناه المطابق لا يقال قد يكون المفعول  
به والا على ما وقع عليه الفعل تصحفا كما اذا تضمن معنى الاستفهام بشرط  
لانا نقول المتضمن بمعنى الاستفهام والشرط ان على المعنى الاستفهام  
لان الالة على معنى الشرط والاستفهام طارئة ولذا اعد اسماء ولم يجز  
به لالة على معنى غير مستقل وقد مر جوابه ولو سلم فقد سلم في البيوت  
جادة التعليل **قوله** والمراد بوقوع الفعل تعلقه به بلا واسطة حرف  
فانهم يقولون بغير ارباب اللفظ يقولون لكنه نتيجة ذهب بزيد فانه يقال  
الا ذهاب وقع على زيد ولا فرق في المعنى بين ذهب بزيد واذ ذهب  
زيد فوقع الفعل بسبب هذه التعلق ويمكن ان يقال ليتعلق بلا واسطة  
حرف ج و حرف ج ليتغير المعنى ويجد التغيير تعلق الفعل بنفسه وبهذا  
يبين ان زيد ان ذهب بزيد مفعول به دون زيد في مرتبة بزيد ووقع  
احمال لان تعلق الفعل به بواسطة حرف ج في المعنى مخرج ضرب  
زيد اقاما لمرتبته في حال القيام ومخرج المستثنى والتميز لانه لم يتعلق  
الفعل بهما بل في التميز تعلقا بابين به وفي المستثنى بما اخرج منه من  
قال المراد بالتعلق اولا لا يخرج الاحوال والمستثنى والتعظيم لم يكن على التميز  
وبما بين الاحوال على انه يتصل بالمفعول الثاني والثالث فحينئذ  
ليس التعلق بهما اولا وما يجيبك انه اشكل على بعض عمره في

زيد

زيد وعمر وفاضاج الى لقيته المتعلق بخلق غير الفاعلية وتعلق  
عما قرر ان المعبر في جميع التعريفات ما يخرج التوابع ولم يذكر  
ان السبب لا ينفع في الانتفاض بغير زيد او عمر والتميز لقيته  
التعلق واجب لان تعلق الفعل بالفاعل ليس وتوابع عليه  
بل وتوابع بنفسه **قوله** والمفعول المطلق باليتم من غير  
لا حاجة الى هذا الاعتبار لانه لا يقال الضرب وقع على الضرب  
او الضربة بل يقال وقع الضرب والضربة **قوله** والمراد بالفعل الفاعل  
اعتبر اسناده الاول في فعل اسند وكذا الاول في قوله فانه لم يجز  
اسناده لم يسند **قوله** يخرج به زيد في ضرب زيد الاول يخرج به زيد  
و دخل درهما في اعطى زيد درهما واخراج زيد ما يتم لو لم يكن مفعولا  
به في اصطلاحهم وهو الراجح الالبقي بالاعتبار ما لم يوجد منهم نص  
بانه مفعول به وقوله بان المفعول به وفيه يخرج ان يكون مفعولا مالم يسم  
فاعله لا يدل على تسمية مفعول مالم يسم فاعله مفعولا به او مفعولا  
فيه كما لا يخفى فمن منع عدم كونه مفعولا به فحق عليه المانع لدقته  
فلما يد عليه انه لو قال الفعل لتبادر الفعل الاصطلاحي ما وقع عليه  
الفعل لكان اخر ولا دفع اثم وهو انه لو قال الفعل لتبادر الفعل الاصطلاحي  
الا اصطلاحه فيجمل عليه ويلزم عليه في اسناد الوقوع المباح وكذا انه  
الاكتفاء بالفعل الاصطلاحي مخرج شبه الفعل لقوة الفعل به على  
على ان ذكر الفعل شاليس من قبيل الاكتفاء بما هو الاصل كما في نظائره  
لكن ينبغي ان يعلم ان اسم الفاعل والمفعول كالفعل **قوله** كوقوعه في ضرب  
ان يكون اموكدا بالنون لان النكبة بوجوب كون الفعل اتم في ذاته  
التقديم الاله على كون المفعول اتم وفيه نظر لجواز ان يكون التقديم  
للتخصيص **قوله** لا اتم **قوله** اي اتم بكونه قوله كتحصيله  
لان النكبة ليس كالحصر فهو على ان العدد لا يضيء الحصر فان قلت  
فما فائدة ذكره قلت لتضيض الاله كونه عند السمع ولا ينفذ



لكن تجب ان المذكور حصة خامسها المندوب على طريقة المص فرعاية  
 مذنب تقضي ان يجعل الابواب حصة لوجوب الحذف في باب  
 الاغوار كتب قدس سره في ايجازية نحو افاك افاك اي الزند وكو  
 الحمد لله الحمد وكو ان زنده الفاسق اجنب وكو زيد المسكين  
 قوله كذا وكونه معناه الحذف على الفاعل من المذوق او قصر اليه والله  
 اللسان عنه فحذف الاول والاول للعطف وعلى الثاني للمصاحبة ايضا  
**ف** وانتهوا خبر الكمال سبويه وجوب الحذف فيه واعترف  
 به الزمخشري واما قال العلامة الثاني المحقق التفتازاني ان التمثيل  
 به لانه من حيث انه قران لا يصح فيه وجه اخر وما يجب منه لانه  
 الاعتبار لا يقدحون الحذف ايجاز واجبا سهل من البلاد  
 لاخر تامة ايجازية السهل تقبض بجعل واخر ما غلط من الارض  
 بوجهه او بقلبه كما كان الاقبال في اللغة تقبض الاراء فاد  
 فالتعريف بحقيقة لا يتناول نداء المصبل عليك بوجهه ولان دانه  
 لا يطلب منه الاقبال بالوجه ممن كان بينك وبينه حائل وكان  
 خروج اكثر افراد المنادى من تعريف سبويه ايجازية قوله اقباله  
 عن ظاهره لكن يجب ان لا حاجة الى جعل اعم من الاقبال بالوجه والقلب  
 ثم جعل الاقبال بالوجه او القلب اعم من كونه حقيقة او حكما بل يكفي  
 ان يجعل طلب الاقبال حقيقة او حكما لانه يصير الاقبال بالقلب  
 داخل في الاقبال حكما او حكما مثل يا سماء ويا جبال ومنه انه  
 لا يشترط عن الاقبال اذ لا وجه له ولا قلب له ولا لانه من ذلك التميز  
 من انزل باعتباره وجعل داعيا الى التميز وبيانه على علم اخر  
 يقال في القول بتميزه تعالى منزلة من لا يصلح النداء ترك ادق الاول  
 ان يقال المراد بالاقبال الاجابة وفيه نظر لان القرآن نزل على  
 العباد فلا يمس بالتميز بل بعد ما ثبت في الشرح ولا معنى لارادة  
 الاجابة لانه لو اراد بالاجابة النجاء لمسئل فهو لا يستفاد من تقدير  
 ادعو

الاقبال

ادعو مع انه قد يكون المقصود بالنداء ايجاز فلا حاجة فيه وان اريد  
 التلبية فهو لا يكون مطلوبا منه تعالى وفيه حكم يمكن دفعه بان  
 المندوب باب واسع كثير الدوران على السنتهم فاستبعد جعل مجازا  
 غير ملحق بالحقيقة بخلاف ما عداه فانه قليل الوقوع قالوا ولي ادخال  
 تحت المنادى كما فعل صاحب المفضل وكان من المص من ذلك انهم  
 لم يردوا كلمة فاعرف حروف النداء بان يكون اللفظ لفظية الطلب  
 اللفظية يتوقف على لفظية الله والمطلوب فانه قد رضاء الطلبية  
 فلا احتمال الثالث من ان هذا الاحتمال فاسل اول المنادى او لغيره  
 وفيه جواز حذف حرف النداء كونه نائبا عنه يمكن دفعه بان النايب  
 يحذف اذا كان له ما يب كما في ضرب زيد اقبيا والقرينة هنا نائية وتجه  
 على جعل التقفيل للمنادى فعلى المفعول المطلق والمفعول به ان لا وجه  
 لتخصيص هذا التقفيل لتعريف المنادى دون المفعول المطلق والمفعول  
 به والمندوب واجبه الى غير ذلك **قوله** وعند المبرد بحرف النداء مسمى  
 الفعل كان المبرد زعم ان الفعل المقدر غزل عن الحبل وورثته بالتميم  
 في موضعه فلا يرد ان المبرد لما قال يكون سادا مسمى الفعل فلا محالة  
 محالة جعله عاملا مجازا وسبويه لا يكره فلا مخالفة بينهما في غير هذا  
 المذهبين لا يكون من هذا الباب اللهم الا في اللهم قوله فعند سبويه  
 جزء اجملة اي الفعل والفاء على تقدير ان هذا التاميم على قول من قال المشكن  
 محذوف واما على ما حقق انه ليس بصوت ولا لفظ وقرينة بين  
 المحذوف فلا يصح القول بتقدير الف على تمام وعند المبرد حرف النداء اقم  
 مقام امر جري اجملة لا يخفى ان حرف لا يقوم مقام الفعل في اعادة معناه  
 متى يستغنى عن تقديمه فهو انما يقوم مقامه في العمل فلا بد ان يكون  
 المقدر عنه جزء اجملة وعند ابي علي احد جزئيا اسم الفعل والآخر  
 غير مستتر فيه او رد عليه ان اسم الفعل لا يفرق في المتكلم والفقير باق  
 معنى التميز وتوقف بانه صوت لا اسم فعل وان اسم الفعل لا يكون على

في النفي  
 في النفي  
 في النفي



على حرف واحد ومنه حرف النداء والتمني وادور عليه وعلى من سبوه  
انه لو لم يكن النداء في الكلام لثم الكلام بدون النداء مع انه لا ينفك  
بأوجه واجيب بان قد تعرض للجدد ما يخرجها عن الاستقلال كما في  
الشرط والقسم وهذه الالتماس بالمرتبين ما غرض من اجل الجواب على من سب  
سبويه ان الكلام تام بدون النداء وانما لا ينفك حرف النداء  
بدون النداء لما في متعلق حرف النداء والحرف لا ينفك بدون متعلقه  
وعلى من ذهب الى على انه استعمل الجهد هنا لطلب اقبال زبده في خبرها  
بجهدا بمنزلة فعل اقبل والنداء بمنزلة الفاعل فلا يسم الجهد بالنظر  
الى ما هو المقصود بدون النداء في غرضه **قوله** ويبنى اي يجب ان يبنى  
لانه يجوز ان يبنى لانه ظاهر الحال في الالف لا يجوز ان لا تعلم الموصوف  
بان مستغن عن الحكم كما سبناه قوله لفتها اي لفت كل من لا لفت  
الثلاثة لتساوي المجموع بالنصب اذ افم المنصوب ثلثة كاف  
المرفوع والمخفض والمضنوع فمن قال افم المرفوع والمخفض  
والمضنوع اثنان مفرد معرفة واستغاث بخلاف المنصوب فانها  
ثلثة مضاف وشبهه ونكرة غير معينة برده ان افم غير المنصوب ثلثة  
مضاف وشبهه مفرد معرفة واستغاث باللام واستغاث بالالف  
**قوله** ولطلب الاختصار في بيان النصب لا يخفى اذ لو قال ويخفض  
بلام الاستغاثه والفتح بالفاء وينصب المضاف وشبهه والنكرة الغير  
المعينة وينبني على ما يرفع به ما سواها لكان الاختصار في بيان البناء  
على ما يرفع به فلا بد من ترجيح طلب الاختصار في بيان النصب على  
طلب الاختصار في بيان البناء حتى يتم نكتة تقديم ما عدا النصب عليه  
ويمكن ترجيح بيان الاختصار فيه لكثرة اولى بالتقديم لانه الاختصار في  
ما هو اقل منه والاوجه نكتة التقديم ان يقال بيان البناء على ما  
يرفع به اسم لانه من خواص الله بخلاف النصب فانه يكون مفعولا به  
بخلاف المحض فانه بحرف الجر وبخلاف لجم الفتح فانه لا يحاق بالالف

فقدم

فقدم المستغاث لانه اتصال بينهما للبناء او التغير من حال الالف الى  
به المتاخر في غير صورة الله لانه قبل الله فيكون اسنادا يرفع الى  
النداء باعتبار ما يؤول اليه وما بعده فيكون التغير عن المسند اليه البناء  
باعتبار ما كان ممن فخر النظر على الاول فخر عقل وكذلك ان يجعل التغير  
الى ذات النداء فيكون من قبيل اعدوا هو امره للفقوى او الفعل  
سند الى الجار والمجرور عطفا بحسب المعنى على ساقه فانه رتبة  
ان الفعل سند الى ضمير النداء كما في قوله ويبنى على ما يرفع به الرفع  
ويجوز عليه ان يرفع الرفع السكون وكان لهذا الاختصار اخصر البعض اجماع  
الضمير الى الاسم اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف لمعنى هذا **الباب**  
معنى ما يقابل المضاف ولما مقابلته شبه المضاف فانه على ما لا رادة  
بارادة مفرد مخصوص بقرينة ذكر شبه المضاف في مقابلته وقيل يفرق  
المفرد اليه لانه المفرد الكامل للمفرد بمعنى ما ليس بمضاف وهو كل اسم  
لا يتم معناه الا بانضمام اخر اليه هذا المراد انضباط له ولا يرجع الى  
محصل يوجب كون الموصوف بجمله او ظرف شبه مضاف في باب الله  
دون ما ياتي في قوله لا يحل في جعل شبه مضاف دون لا يحل في جعل  
لا يحل في جعل المصنوع اسرار الضم ولا الى محصل يوجب كون الموصوف  
بجمله او ظرف شبه مضاف في هذا الباب دون الموصوف بالمفرد وقد  
سبناه في الشرح داخل بكلام الشيخ الرضي فانه قال هو اسم محكي ارجعه  
من تمامه فظن ان المعنى انه من تمامه من حيث المعنى وليس به كمال المعنى  
انه من تمامه في اعتبار انهما ما لهما معنوا لا او لا تنظر ان كونهما الاول  
فكان ما يكون ما بعده محمولا له او معطوفا عليه ويكون مجموع المعطوف  
والمعطوف على اسمائيه اما علميا كونهما زيدا او عمرا اذا جعل على او  
اسم جنس كونهما ثلثة وثلثين رجلا فان ثلثة وثلثين اسم لعقد  
مخصوص كاربعة واربعه عشر واما الثاني فكانت اى الموصوف  
باجل والظرف فانه لا بد وان يجعل من هذا الموصوف لانه وصف السائل



والا لزم وصف المعرفة بالحد والظرف وهو لا يجوز بخلاف اسم لا فانه  
لو جعل من وصف المعرفة المنفعة لانه ينفي الموصوف لم يلزم وصف  
المعرفة بالحد فانه عرف ان نسبة المضاف الى المضاف اليه العاقل فيما  
بعده والمعطوف عليه مع المعطوف اسم شئ والموصوف بحد او ظرف  
وغيره لا الا لان **قسط** لو وقع موقع الكاف الاسمية ان رتبة  
لفظ ومضاف الكاف لخطاب كحرفية ففعله المبتدئ ما يناسب منه الاصل  
يخفى المناسبة له بما سببه بواسطة او بغير واسطة ويكون ان يجعل  
علة البناء ووضوح الحاجة للمنادي في الالة على المصير المراد منه الى قرينة  
التي طلب كالضمير للمخاطب فبني لتلك المشابة بالحد وتلك الحاجة  
وان فقتت في العلم لكن لم يغير فقتت ان طرد الالباب **قسط** وكونه مثله اذا  
ولغزنا قبل اعتبره لئلا يلزم بنا المضاف وما في حكمه وبناء النكرة الغير  
المعينة وفيها ان النكرة الغير لم تقع موقع كاف الخطاب **قسط** وباريدان  
انما استمر فيما بينهم ان العلم اذا سمي او جمع بالواو والنون لانه لام  
التعريف يخصص باسمى المنادى فلا يراد ان المثال لا يبع والظهور  
باريدان **قسط** اي لام تدل على وقت الاستفانة بعينه الاضافة لادنى  
ملازمة وليس من قبيل اضافة اللفظ الى مدلوله كما هو المبدأ  
وهي لام التحصيل قلت بل لام التحليل اي اغثنى لتفك ولا جرك  
ونما باله اغثنى لمقتضى ذلك ولكن **قسط** نحو بالزبد لا يكون الاستفانة  
بغير كل ولا يكون لام الاستفانة الا في المقام الاغاثة او البعث  
او الترهة **قسط** واجب اي عن الاغاثة اذ من فاقيل او بان قوله  
مثل با علة من ثمة القاعدة مبنية عن الغنى **قسط** كان المهدد اسم  
فاعل استغنى بالمهدد فيه ان يابى عن هذه التوجيه ان المستطاع  
بانه الله ان حضور المهدد والمبتدئ منه وانه لا معنى للاستفانة  
شئ ليحضر فبنتق من لانه لا يتصور الاغاثة منه فالوجه ان يقال  
بالمهدد ليعبره حاله او يترك ما يوجب قسلة او ضرب فيعبره المهدد ويخلصه  
عن

الطبعة

عن اثم القتل والضرب ويستغنى به له بان ينفي نفسه عن الفعل بغير  
احوال وترك مسوى فضاله ويستغنى بالمبتدئ منه ليعبره في البعث  
المعطر الذي توفى طاقته فيبصر حاله ويدفع عنه ما يوجب هذا المبتدئ **قسط**  
لانما ما يقتضيه فتحه لا ينحصر مقتضيه فيما سبق فليكن وقوعه مكان  
الخطاب **قسط** ولا لام فيصير كلام المص ان الجملة خالية فيجوز  
بالمقصود لانه يقيد بغيره بالالف لعدم اللام لا تقول لا اعتد اذ هذا  
الا احتمال لظهور انه لا يمكن غير الفتح مع اللام ايضا لان الف يوجب  
فتح ما قبله لا لا تقول وجود الف غير ضروري يجوز ان يقال يا بالافتقار  
اللام كحذف وقوله فبين اثر بهما تناف فيه بحيث فانه لا تنافي بينهما  
بالاحتمال لان ج غير المنصرف بالفتحة الا ان يعبره اطلاق الباب ولك ان  
تقول ليس الثاني لا خلافا في حكمه اجماع والفتح بل لان احدهما بناء والآخر  
اعراب **قسط** وينصب ما سواها فيه انه ان اراد ان نصب لفظا او تعديرا  
يجوز عن الحكم كونه يوم لا ينفع مال ولا بنون وما مثل ما ينفعه وما غير ما  
يعبره ما هو مبنية على الفتح لانه لم ينصب لفظا ولا تعديرا بل محلا مع انه  
داخل في ما سواها وان اراد ان ينصب ما سواها لفظا او تعديرا او محلا  
فهو مشترك بين كل منادى ولا يخص ما سواها ويكون ان يقال اراد  
يكون سيقى على ما كان فاعلمه من نصب ما سواها وانه اعرف فانه  
مؤكد ان كان مع ما قبل دخول حرف النداء والاستغناء عنه على ان فيه انه  
يسبق على هذا التقديم بيان مثل يا يوم لا ينفع مال ولا بنون لانه كذا  
المنادى **قسط** مثل يا طالع جسد لانه المثال من ان النجوة فانه لا يعتمد  
لعمل طالع او تقديم الموصوف مشكلا لانه اذا قد موصوف يكون موصوف  
منادى محذوف موقوف ويجب تعريف طالع ولا يكون هناك شبه مضاف  
وذكر من لا مثال له في قوله يا **قسط** واحسن وجهه ظاهرا في احيائية  
انما فيه به بقوله طالع لانه يكون نصا فيكون نكرة لم يقصد به معين فانه لو  
قصد به معين لقال يا حسنا وجهه الظرف به الكن وصف شبه المضاف



بالمعقولة بعد قصد المعين شرط بان لا يكون موصوفاً بجدة او طرف ويا  
 حدياً لا يعجل قدوساً فانه لا لا يجوز القدوس ويا حدياً من ذات عرق طوله  
 فانه لا يجوز الطولية **قوله** وتوابع المنادى من هذه التوابع من كل وجاعته التوابع  
 في الصورة والخصيصة **قوله** يخرج ما يراه الرجل لانه تابع صورة منادى حقيقة  
 وسبغ في كلامه ان رجع فلم يتبع كلامه اذ في متبع **قوله** المتبع ما على ما يرفع به  
 قبل هو المتبادر من لفظ المتبع هنا لانه قبل فيه وبينه دون غيره لان  
 توابع المنادى المعرب بالغة للفظه هذا الحكم هو صحيح على اطلاقه فان باعده  
 فغيره في تابع للفظه عجمه لانه منصوب بالحمل بالمتبع لا غير واما بناء و  
 فليس بالمتبعه فمن قال يريه بالتوابع غير البديل والمعطوف الا انه حكمه  
 لم يربعه حكمه وكذا ايا لانه وعمره ويجب فيه عمره ولم يربعه حمله على محله  
**قوله** لان توابع المستغنى عنه ان الحكم على توابع المنادى المتبعه من حيث  
 تعينه المتبعه لانه حكم مخصوص ببعض افراد عقله وانما خص فانه التعينه بالنظر  
 الى تابع المستغنى دون تابع العلم الموصوف باین مصفاً الى علم آخر كونه  
 يارب بن عمره والعامل فانه لا يجوز في العامل لا النصب لانه لا يربعه الى  
 التعينه كالمستغنى عنه لم يعلم كاي **قوله** ولا شبه مضاف المفرد حقيقة  
 شبه المضاف خلاصه لا دراجه الى تعينه المفرد وانما يجب الابدان المضاف  
 بلاضافة اللفظية **قوله** وتمايز الحكم الاله في ان عدم ايجاب المنادى المذكور لا  
 التفصيل في التعينه فيجب ان يقال وتوابع المنادى المتبعه من هذه سوى البديل  
 والمعطوف الغير المتبع دخول عليه بل لو لم يعينه له لكان بيان حكمه بانه ما  
 بعد منزه الاستشراك كما هو عادة في التفصيل لم يعرف التوابع اجمالاً و  
 يتبين ان الكيد والصفة على انه لم يتبع الاصح في امتناع ووصف المتبادر  
 المنادى ولم يتبع الاكثر من جعل ان الكيد للفظه كالبديل **قوله** لان ان الكيد  
 اللفظي حكمه في الاعتب الظاهر ان يقول عند الاكثر من ليل لم تترك وقد يجوز  
 فانه يدل على ان المسند خلافيه لان استعمال مختلف يرشد الى ذلك فانه  
 وكان المتحرر عند المصنوع ذلك **قوله** ولذا لم يعينه ان الكيد بالمعنى وادقوى  
 منه

منه انه لم يقبل فيما بعد والبديل والمعطوف وان الكيد الغير المذكور بين  
 حكمه حكم المستقل لكن تفرجه في شرح المفصل بتعينه ان الكيد بالمعنى  
 يشعر بان ترك التعينه هنا شبه على العقل **قوله** والصفة فيه روعى الاصح  
 حيث لم يجوز وصف المنادى المفرد المعرف المشهور بالمعروف واول نصب  
 العالم ورفعه في يارب العالم بانه على الاختصاص بالضعف الالهى وعدم  
 جريان التاويل في وصف المنادى المستغنى الا ان يقال مشابه  
 المستغنى بالمعروف لم يعينه حيث لم يبين بخلاف المنادى المفرد المعرف  
**قوله** والمعطوف بحرف المتبع دخول عليه يعينه المعرف باللام ينبغي ان يعينه  
 بقون سوى لفظه وانه لم يقبل المص والمعطوف المعرف باللام  
 مع انه احضر وادخل **قوله** يرفع على لفظه هذا من عوامض النحول لان العامل  
 في ان تابع هو العامل في المتبع والتابع باعاً بانه من جهة واحدة  
 والمقام لا يجعل لتفصيله فتر كناه لما هو اهل وموله الظاهر والمقدر  
 قاصر لانه لا يشمل الحمل على محله كونه هو كونه العاقل كون فان لمؤله  
 محذوف محل نصب ومحل رفع **قوله** واقصر على مثاله اولاً لانه اول ما  
 يمكن ان يثبت فيه بالمعروف باللام المنادى حرف الله وهو اولى بالتمثيل  
 ليعلم انه ثبت فيه اثر الله ارفع من فانه **قوله** وهو اسناد بسيووه وهو  
 الذي قال اعاب الفاتحة في شأنه لم يتقدم مثله ولم يخلف مثله وقال  
 المحقق الشريف في حاشيته الكشف هو اعلى كعبه مسبووه **قوله**  
 ان كان كالحسن يعني علمه فقول والا يعينه ليس بعلم كذا اصدق الشيخ الرضى  
 من باب المبرد لكن المص في شرحه ذهب الى ما ذكره الشرح وكان المص  
 راى ان المعقول ان اللام في بعض الاعلام لازم كاللام في اسم الحسن  
 فلا يمتثل الفرق بينهما في العلم في كلامه بما يمكن منزع اللام عنه وحمل اسم الحسب  
 على اسم الحسن وما في حكمه الاعلام ومع لانه من معقولة معترف باللام كونه  
 منزع اللام عنه وهو علم كان في الاصل مصدر او صفة او اسم بنسب فقله  
 به مع كالات او لم كالكلمة لكنه ليس اسم كذا كما جاز دخول اللام

في المصنف في قوله في شأنه لم يتقدم مثله ولم يخلف مثله وقال  
 المحقق الشريف في حاشيته الكشف هو اعلى كعبه مسبووه



المراد من قوله كذا هو ان يقال ان هذه هي صورة العلم

فمنه فان محذور عليا لم يحز دخول اللام عليها وما لا يجوز في اللام  
عنه معرف باللام قصد بل لا يعرف او جعل للام في العلم وذلك  
في علم هو اسم جيب في الاصل فحق لغز منه في صفة كذا اقتضت ذلك  
التخصيص فيستعمل علم غائب وتلك الغلبة اما كتحقيقه كانه الصعق كونه  
بل من نكل ستمى بل انه اصحابه الصاعقة واما تقديره في العلم تصور  
منه جيب كانه بيان او تصور وعدم بثبوت كالا ربحا في تصور  
لا معنى جيب هو الرابع لكن لم يثبت لهذا النقطا وتصور ونبهت لكن  
لا يعلم بثبوت للمعنى العلم كالمشترى **في** والمضادة عطف على المفردة  
ينسب على ما يرفع به عطف امرين على معمول عامل واحد لان العامل في  
صفة المبتدأ والمخبر واحد هو الابداء حكاي حكم كل واحد منهما والغير  
راجع اليهما تبا وبهما يباقي من التوابع فعلم منه انه لو قال وما بقي حكم حكم  
المستقل لكان **افضل** والعلم الموصوف فان قلت هذا من مسائل  
المناوي فكيف ذكر مع مسائل التتابع قلت من مسائل التتابع ما عتبا  
ان التتابع المضاد واجب اختيار بناء على المناوي على الفهم **في** المعنى عن  
جواز فمه لانه لم يعرف من البناء ان البناء على الضم والفتح وفيه نظر لانه ان  
بنى اختيار الفهم عن جواز اجتزاع بالزبد من حيث **في** جرح عن التناو  
ملحى في برهانه من غير تغيير اذ لا يجوز الفهم في بانه ثبت علم **في** بل نكل  
واسئلة بين الابن وموصوف كما هو المبتدأ والمبتدأ **في** ما هو الاعم **في**  
اي اذا اريدت اذ فيه انه اذا لم يحز جعل المعرف باللام منادى فلا يبر  
احد من ارباب اللسان نداه فحكا ان لا يصح ان يكون المعرف باللام  
منادى لا يصح ان يكون مراد الله في تقدير الارادة لا يسمون ولا يخفى  
من جوع ولا يذهب عليك ان هذه ايضا من مباحث التوابع لانه يبين  
انه قد يكون تابع المنادى المسمى بغير الرفع فلا يتجه ان موصوفه يابن ا  
احكام المنادى **في** قبل مثلما يخفى الكلام على سبيل التمثيل فلا يبر  
انه لا يلزم ان يقال يا ايها الرجل به جواز ان يقال يا هؤلاء الكرام ويا

بن

بن المرأة ويا هذه ان العالمان الى غير ذلك ومن فتنه من فتنه الناظر  
في هذه المقام انه اذا اريدت ان الزبد من ليقال يا زبد ان كذا اللام  
لان الله الخفى عن غير نقصان تعريف العلم حين تسمية وجمعه باللام  
وما اجيب عنه من ان اللام فيه كنه النقصان لا التعريف فلا يبر  
في المعرف باللام اني اجواب في ان غير النقصان التعريف ليس  
الا بالتعريف على ان المعرف باللام عنه هم ذو اللام ولهذا ايجب الى  
استثنا يا اسه من هذه القاعدة وفي السؤال ان بناء الكلام على  
التمثيل به فقه وفيه ما فيه وان قصد المبتدأ وفيه يا زبد ان الى تسمية العلم  
لا المعرف باللام حتى لو اريد الزبد ان المعروف ان ليقيل يا ايها الرجل  
الزبد ان فاعرفه فان ما ثبت الكلام هنا بلغت اعلى المقام الذي لا  
يناله الا الكرام **في** يا ايها الرجل توسط الى الموصوفة المحذوف يا ايها  
الرجل يفيض حرف التثنية عنه عند غير الاختش الموصولة عند الاختش  
بتقدير يا ايها الرجل حذف صدر صلة لان المنادى طالب التحقير  
والاول هو المخرج وان كانت الموصولة اكثر ليكون هذا واتي في الوسط  
على واحد وانما لو كانت موصولة لضم يا ايها اليه او الصعق ولان جعل  
المعرف باللام وصفا اقرب باقادة كونه مقصودا بالبناء فمخرج قول  
الاختش بنه ور الموصوفة اجبت عن هذه الوجوه المكشوفة **في**  
مع يا التثنية ليجر اياها مقصودا بالبناء عن حرف المنداء القرب حرف التثنية  
المشارك بحرف المنداء في التثنية وتوله يا ايها الرجل يشعر بالتزام حرف التثنية  
في مقام التوسط والفرق بين آية وهذه ان آية لا يكون مقصودا بالبناء  
اصل وهذه كحتمل الاخرين فلذا اقدم آية **في** والتموافق على الا  
الاختش حيث جعل اي موصولة لانه على هذه التقدير لا حاجة الى كنه  
الترام الرفع **في** ولله المنة بذكره كذا ما يخرج صفة الاسم الجاهل صفة  
الاسم الجاهل الذي جعل وسيلة الى نداء المعرف باللام اذ لا يجوز افراج  
صفة الاسم الجاهل مطلقا من القاعدة اب تبه اذ يجوز في بانه الرجل وجران

سما في رفع الرفع الى الموصولة المحذوف

ولا يالو كانت موصولة الصريح اليه

والجواب عند البعض



اذا قصدنا اسم الاشياء **فان** منادى معرب اه ولذا لا ينصب بل يعرب  
المنادى المستغاث باللام فلا يراد ان يابج المعرب قد يتبع محذوران  
بما يعرب المنادى المعرب لا يتبع محذوران من قال المتون في معرب للموصلة  
اي يابج معرب واحد و يابج المعرب الواحد يابج للقطعة والمراد بالمعرب الواحد  
ما يكون لاء اعراب واحد فان المعرب باعرابين معربان ولا يخفى انه يابج من  
التكليف مبلغا لا يمتنع اليه الا من لا يتجنى شي عن التعسف واما ما  
قبله لكونه منادى حقيقة منصوب فيكون لاء اعرابان فحينئذ ان اعراب  
النصب للمنادى لفظا لا للمنادى حقيقة **فان** وقالوا اياها خاصة هذا انما  
الى ثلثة احكام للفظ اعراب الله اقطع هذه واختصاص هذا بالكلية  
يا نه بين حرف الله ا كاختصاص هذا ايتها وايتها ذكره في معنى اللب  
ونداه بلا توسط الميم وتخصيصه بالكم الاخر وان كان اشد تناسبا  
بالمقام فمن سبق الفطن الذي لا يليق بالكرام ولك ان يجعل معنى قوله  
خاصة انك تقول يا الله خاصة من غير ان تقول يا ايتها الله مثل من حين و  
من خصا بص هذه اللفظة ان يحذف منه حرف الله ا ويعوض عنه الميم ا  
المشبهة في اخوة فيجب الحذف وهو مختص بالعدا **فان** بانه اشد الظاهر  
اشد وكانهم توسلوا في التفضيل بصيغة اشد ولم ينبوا ان اشد وز  
افعل يجعل اشد في المنزلة العيب **فان** ويتم التثنية لفظية ولم يكون  
لعدم التثنية لكونه علما مؤثنا تأويل الصبيلا او لكونه علما واقعا  
في الشعر ليقضي الشعر عدم التثنية فلم يعرف بسبب واحد وهو العلية  
كما هو مذهب الكوفيين **فان** اما يكون ان يقال واما ما قاله الشيخ  
الرضي هو ان ان كسبه للفظ في الالعاب تكرر اللفظ الاول بلا تغيير ولا  
تفاوت فيما حذف تنوين الاول للاضافة كز بلا تنوين نجاء **فان** بلا تنوين  
وان لم يضاف **فان** وذلك مذهب سيوطي المذهب لا ستادة وهو  
انجيل وهو يابج له فيه **فان** والسبب في ايجاز الفتح مكان النصب كما  
وكان النص اشار الى رده بجهل الاحتمال في الضم والنصب بتقدير الجهر

لا اباكم قال كجهر في هو مبدع اي انك شجاع ما جدد سحن عن الابل  
وقال الازهرى انه شتم لا شتم فوته والمعنى انك لست بابن رشيد  
قلت لا نزاع يجوز ان يكون من الالف ارونه القاموس لا ابا لك  
ولا ابا لك ولا اباك ولا اباك ولا ابا لك كل ذلك دعاء في المعنى لا محالة ورواه  
اللفظ **فان** فتح الياء وهو الاصل كما هو المشهور والكون الكثر **فان**  
احراز عن نحو يافقاي ويا قاضي واما يا سلمى جمعاً وثنية فينبغي ان  
يجوز فيه اسقاط اليا لانه لانه اياها الجمع والتثنية على الاضافة وعدم  
الالتباس بالضم والمعرفة في صورة الحذف هذا اذا كان الحذف الكفا  
بالكسرة او ما في حكمها واما اذا كان الكسفا بالشدة كما في لغة الضم ومنها  
القرة الشاذة غربت احكم بضم اليا فينبغي ان يجوز يافقاي اذا اشترطت  
الياء المتكلم ولا يذهب عليك ان كان الاكسفا بالكسرة مخصوص بغير  
ياقاي كذا نصب بالالف وقوله المغيرة بالحذف او القبة بغير عبارة  
الرضي حيث قال ليدل الشدة على الياء المغيرة او المحذوفة وهو الاو  
لانه لا يستعمل المحذوف بغير **فان** وقد جاء شاذاً في غير يافقاي فانه كثير فيه  
الفتح لشغل الياءين **فان** ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالرها  
في هذه الوجوه كلها بالرها وتضاف جعل الياء متعلقا بكون فيكون يجوز  
عطفها على الجزة او على الجزة الاسمية وعلى التقديرين ليقيد العبارة  
وجوب اليا في الوقف والوجوب ليس الالف والالف **فان**  
على علاني بكون الياء فيا ككون اخود ويجوز حذف الياء واسكان  
ما قبله واذا وقف على علاني بالفتح يجوز اليا واسكان قالوا  
ان يكون وبالرها عطفاً على محذوف اي بلا ياء وبالرها وقفا فيكون  
في غير الجواز الا انه يجب ان يحل الجواز على ما يشل الوجوب لا بشكل  
بما علما **فان** وقالوا يا اي ويا اي على الوجوه الاربعة يستفاد هذا  
من عدم التقيد بوجه بل لا يقتصر المستفاد على الوجوه الاربعة ويشل  
الوقف بالرها والا فصرح ان يقال ويا ايت ويا ايت خاصة



بالعطف على يا غلام فيكون المعنى والمضاف الى يا المتكلم كوز فيه يات  
ويا است خاصة بـ يا به ال التا بالياء الباء صلة الابدال وانما يدل  
على المتروك فهو التثنية وما فوقها التثنية دون العكس كما سبق  
الى الاولام. وقد جاء الضم ايضا ونه لضم جاء اليها على ما في القاموس  
وطولت التا لانها غير متمكنة للتأنيث لكونها باله لا عين الياء كما  
في البت لكن توقف عليها بالياء لكونها عوضا عن زائد كذا في البيت  
فان تاء ما عوض عن حرف اصلي. او مكمورة مناسبة الياء  
الياء ولا يناسب الكسر الوارد عليها بل يناسبها وانما يناسب الكسر  
فيلحقها باللام وان يقال لما يدل بالياء التاء فاقضت كسائر تاءات  
التأنيث فتح ما قبلها انتقل اليها الكسر الذي هو مقتضى الياء ومخفوف  
بعد حذفها لانه لا يعلو عليها كما ان اعراب المستثنى ينتقل الى غير بعد ان غير  
المستثنى بما احدث فيه من الاعراب. وبالله عطف بحسب  
المعنى على يا ابت فانه في معنى يا ابتا ويا ابتا او عطف على في اي كانت  
مع الالف وقيل عطف على كحذف اي بلاف والفضل للمقدم  
فانهم يقولون يا ابت ام لو كان اعتبار الاختصاص بالنظر الى  
اللام والضم دون المضاف لا فائدة الجارة جواز يا غلامم وباعلام عم  
فالوجه ان يختص الاختصاص بالنظر الى الجوزين ويجعل المؤنث داخل  
حت ذكر المذكر كما شاع. وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم اه الا ضم و  
قالوا يا ابن عم ويا ابن ام خاصة مثل باب يا غلام في وفي. مثل باب  
يا غلام في فقالوا اه وقالوا بالياء وقف. الترخيم في القاموس رخم  
الكلام ككلم ونظر لان وسهل فهو رخم وبجارية صار رخمه المنطوق  
في رخمه ورخم ومنه الترخيم في الاسماء لانه سهل للمنطق بها.  
اي واضح في سعة الكلام يعني ان الجواز وقوي وتفيد سعة الكلام بحسب  
مقابلة الضرورة حال الضرورة في التاء معلوم بالغير في الاولى والاول  
الاوضح ان الجواز في مطلق وفي غير محيد بالضرورة. اي الضرورة في غير

ظاهر

ظاهر انه جعل ضرورة منصوبا على انه مفعول له وعامله الجواز في قوله  
ان الجواز صفة الرخم والضرورة اي الاضطرار صفة المتكلم فله وجه  
نحو المفعول له على ما سبق وهو المستثنى في ما بين الجوزين ففعل العاكس  
في ضرورة الترخيم والتقدير وبم رخم في غير ضرورة ولك ان يجعل اللام  
لوقت اي جاز وقت ضرورة ولك ان يجعل الاضطرار صفة الترخيم  
اي الترخيم في غير المنادى واضح لا اضطرار الى الوقوع الى البحر  
التخفيف ويسمى حذف على سبيل الاعتباط وهو ادراك الموت شيئا  
ضحي كما كذا في القاموس فانه في المقام تركب النحوان الاعتباط  
فيج الشاة بلا علة لم يشبه القاموس وجعل معنى البحر دواور عليه  
كخوف فانه حذف لانه لا علة بل ليل صيرورة ما قبله متعقب الاعراب  
والحذف لعله لا يكون منسيا وقيل حذف لتبسيط الاعراب  
ظاهر البحر والتخفيف وقيل الترخيم حذف بعد التركيب واضح  
في به قبله او شرط الترخيم اذا كان وانما المنادى على التا  
لم يثبت الى ارجاء المنادى كما استنبأ ما يجعل الضمير  
لـ رخم المنادى بعد الضمير في قوله وهو حذف المطلق الرخم ومن  
لم يشبه ذلك قال ذلك ان يجعل الضمير في قوله رخم المنادى او  
اربعة ملته من اعدائه الثلاثة الحديثة رابع فانه هو ان لا يكون  
المنادى الذي مع التاء موقوفا في غير مقام الحاق الف الاطلاق  
فانك تقول في يا ضيعة في الوقف لا محالة يا ضيعة بالياء الا انه  
مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول يا ضيعة فترحمه بحذف التاء  
وتقف بالالف الاطلاق. لانه ليس اخرا المنادى نظر الى  
المعنى لان المنادى في يا غلام زيد الغلام المخصوص وهو لا يستغاد به  
زيد وان لا يكون جملة وبعض العرب يجرها بحذف الجوز الا في  
ولم ياد على التثنية لم يلزم نقص الاسم ولا يجوز لنقص الاسم عن اقل  
ابنية العرب وان جاز نقصانه ان لم يكن معربا او مائة حكمه نحو ما ومن







بالكسر ايضا جماعة على غير القياس **قال** في ادلولان المنادى في حكم  
 العرب لغرض بناء فاعل بالصل بالاسم المعرب لم يجعل في حكم جمع  
 انه مبني **وقد** استعملوا الاوجه التي لا يراها المندوب في اثنا عشر  
 مباحث المنادى والفصل بين مباحثه قال اول ان يؤخر عن بحث  
 المنادى بمرتبته **لكن** لا يشترط صيغة في اوله اطلاق صيغة النداء او اريد  
 يا خاصة لا لغيره المطلق اليه ولم يقل وقد استعملوا اياها المندوب  
 مع انه اخبر وانظر للتبني على ان الصيغة للنداء اعيرت للمندوب **وهو**  
 المتفق عليه وجودا او عدمه المتبادر من المتفق عليه في كل واحد لا  
 يبيح الاجل وجوده فاحمل على ما ذكره الشارع بعينه جدا والاولى ان يقال  
 جعل المصداق اوله وواصفاته وما حصرناه كتابا عن الميت لانه كان  
 هلاكه ان يرب ومصيبة وحسرتة **واختص** المندوب بواحد من اربعة  
 يعني ان يعلق قوله بالاختصاص بضمين معنى الامتياز وليس صل الاختصاص  
 لان الباء التي صلة الاختصاص لانه قبل الا على المقصور عليه قضية رد  
 على العلامة التفاضل حيث قال العربي دخول الباء في الاختصاص على  
 المقصور ووجه المراد ان الباء داخل على المقصور ليس صلة الاختصاص  
 والعربي في صلته دخول على المقصور عليه **ليرد** ان كونه ليس ورود  
 به اما عشا قويا على ما قبل قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى بما  
 اوله به يكون قوله ولا يندب الا المعرب في حكم المستثنى عن قوله وحكمه في  
 الاعراب والبناء حكم المنادى **وقال** وجاز ذلك زيادة الالف فيه رد على الا  
 الالف ليست حيث قال يجب مع بالبناء ليس المنادى وفيه انه لا يرفع  
 الالف ليس المستثنى من ذلك كالمعشر المتفق اشعار بوجه زيادته  
 فان خفت اللبس قال الشيخ الرضوي المص في ما كان حركة اخوة اعرابه  
 كما في من باب الرجل فانه يقول فيه واخرى المرحله واما قال المص فان خفت  
 اللبس بالفتحة اشارة الى ان زيادة غير الالف تنفع عليه وهو الاصل  
 والاعلم ان الباء مستقلب عن هذا الالف بعد حذفه حركة آخر المندوب  
 لرفع

لرفع الالف لئلا يفسد وكذا لما لو اوالا لانه معدول اليه وح كذا الفاعلية  
 المص او وقع في مكانه **واو** اغلا مكية شبه بهذا المثال على جواز ندبة المتكلم  
 الى المتكلم على فذلك المنادى فانه لا يجوز لانه لا يجوز خطاب اثنين في  
 كلام واحد من غير تشبيه او جمع او عطف ولا يبعد ان يكون هذا اذ اعيا  
 الى اخرج المندوب عن المنادى وعدم جعل منادى على ضرب من الدعوى  
 والتشبيه كما هو في ما جبال لانه لو كان مقصودا بالخطاب ولم يصح واغلا مكية  
**فان** لانه جى به تمام المضاف لان الاسم انما يتم بالنسبة او يقول الشئ  
 او الجمع او الاضافة **والا** كما دها بالذات اي داما وقوله بخلان المضاف  
 والمضاف اليه فانها متغايران اي في الجملة والاف المضاف والمضاف  
 اليه في الاضافة البانية متحدة **وان** والجملة الصدم ومن غريب هذا  
 المقام انه قال المص في البصاح المفصل الجملة الراسخ الا اذا كان  
 مقارنا مع اسم الجنس الاول لا مقارنا مع اسم الجنس الثاني لانه لا وجه  
 لتقديره اذا كان **ويقتضيه** ما كان كلمة سواء كان مفقدا او غيره و  
 فيه رد على من قال المراد باسم الجنس ما يصح دخول الاسم عليه **لان** زيادة  
 لم يكن كثره في العلم واما غير العلم في المعارف وان لم يكن كثره العلم  
 فالحق بالعلم لم يند من سببه بالعلم فلا يند من المعارف التي حال في قوله  
 العلم وما عطف عليه **سواء** كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة انه  
 فانه لا يندف هذا رد على ما اعترض به الرضوي انه لم يند بذكر بيان ما لا يجوز  
 حذف حرف النداء فيه لان منه لفظة انه ولا يخفى ان الالف مستغنية لان  
 المستغنى من بيان المص انه يجوز الحذف من الالف كما في الالف  
 فالوجه ان يقال قوله فيما سبق وقالوا بالالف خاصة من جملة تعانية انه  
 لا يقال بحذف حرف النداء فلم يفتح الى بيان عدم جواز حذف الالف عنه  
 نحو يوسف الاصح انه عبري وقيل عربي والاصل يوسف على وزن كسرة  
 الا انه غير كما يخبر الاعلام المنقولة كما في سمن من مالك بضم الميم والاصل  
 سمن كضمه بمجول **وابرأ** الرجل ينبغي ان يذكر الذي لم يوصف به

في كل من

في كل من  
 في كل من



الكلام والموصوف به فيما لا يجوز حذف من اللفظ عند التحليل البيان قال  
 امرأة القيس فلما أصبحت أخذت من الطلاق وهو مثل ثم شدة  
 طلب الشيء وقيل مثل يستعمل المفعول قال شخص صار مثلاً للخصم على  
 تحليص النفس من الورطة الشديدة **قول** واطرق الاطراف جسم  
 دريشن افكندن وسر فرو كردن حتى يصار بان يلقى عليه بوقيضاً  
 صار مثلاً لمن يكتم وقد لو افصح من هو اشرف منه **قول** فان ان في ناصية  
 وان لا يسجد وانفعول لا تفسد ولا زائدة او بدل من اعالم  
 او متعلق بجهة مما ويزن بفتح لام التعليل اي مفعول ضمير عامل  
 فسر مطلق المفعول لا بد من بيان ما ضمير عامله على شرطية التفسير  
 لا يصدر بيان ما هو من اخر اذ في هذا المقام وبعد معرفة عموم مفعول  
 بخصه الصاقل بما هو المراد في هذا المقام وج التعريف للعام ولهذا  
 جعل جنس التعريف الاسم لا المفعول بل ادخل كلمة كل تخصيصاً على انه  
 اعم من المفعول وهذه من قواعد لفظ الكل في التعريف وقد تقدم في المقام  
 وقد تقدمت به ولا يسجد ان يقال الاحكام التي ذكر فيما بعد ايضا لم يخص  
 بالمفعول بل على وجه العموم وهو مرجع الاجمال في بحث المفعول فيه  
**في الشرطية والشرط واحد وانما** اما للنقل وكونها صفة المخدوف  
 العلة وتظهر حقيقة **قول** احتم از اعن ليجع الاولي احتم از اعن صورة  
 التفسير عن السلا فيقتض مثل جبار على اي زيد وبعد فيه نظر لان البحث  
 انما يلزم في زيد اخبرته وزيد امرت به واما في زيد اخبرته فلا يلزم  
 امتنت زيد اخبرته فلا يلزم لان اللفظ وكذا قبل لا يستلزم زيد حيث  
 عليه فلا بد في انما وجبه وجوب محذوف من اعتبار قصد اطراد اللفظ  
 اي ضمير عامله نيا قد ركب على متعلق خاصا هو كناية نيا وهو انما مفعول  
 مطلق للاضمار او مفعول له ذلك ان يجعل على معنى مع ظرف الخواله **قول**  
 مشتغل صفة لاحد الامرين المفهوم من كناية او وجعل صفة لكل منها  
 على سبيل التنازع بوجوب متابعة المص خلان منه صبه وهو اعمال الاول  
 كما هو

كما هو من باب الكوفاين **قول** مشتغل عنه بغير متعلق بالاستغفال  
 على تضمين معنى الفراغ او الاعراض وبتبع جعل الاستغفال بمعنى  
 الاعراض متعلق بالمجرور ان **قوله** او متعلق بغيره بان يكون مضافا  
 اليه لمفعول المفسر والمعطوف على مفعوله كوزيد اخبرته عمر واعلامه  
 او معمول الصفة مفعول او لصلته كوزيد اخبرته رجلا امانة او ضربت  
 الذي امانة او معمول الصفة المعطوف على مفعوله او لصلته وعلى هذا  
**ففسر** اي ما يناسب بالترادف قيل فيسب هذا لان الترادف  
 في المفردات لا غير وفيه بحث لان العامل مجرد الفعل او شبهه المركب  
 وهو مفعول **قول** كما هو الظاهر المتبادر متعلق بجميع امور اعتبرها في كلام  
 المتن لا مجرد قوله بالمفعولية **قوله** ويعتبه الفراغ عن العمل فيه مجرد ذلك  
 الاستغفال خرج كوزيد ضربته فيه انه خرج مفعولا اخر لانه ليس بالمانع  
 عن العمل مجرد الاستغفال بل شغل العامل المقدر اياه ايضا مانع عن  
 العمل الا ان يقال لا مانع من العمل صورة الا ذلك الاستغفال بخلق  
 زيد ضربته فان رفع زيد مانع عن عمل بالبعد فيه **قوله** ويتبع الغيب  
 بالمفعولية خرج ضمير كان كوزيد اكنتم اياه لا يخفى انه خرج ضمير كان بقوله  
 كل اسم لانه كما ان المتبادر في هذا المقام قوله النسبية نصب بالمفعولية  
 كذا كذا المتبادر من كل اسم المفعول وكذا ان تقول كل اسم اعم من المفعول  
 والتعريف المطلق ما ضمير عامله على شرطية التفسير ومنه زيد اكنتم اياه فلا  
 معنى لتفسيره قوله لنصب لاخر **قوله** والاحسن في ترتيب وجوه التفسير  
 المختص بمقتضى سوق كلامه خلوص اق المشتغل بغيره عن الفصل بينهما  
 باليس منها ولوجه اخر وهو خلوص مثل المشتغل بغيره عن الفصل  
 بينهما باليس منها ولما فعل المصنوع وجها حسن الاول عدم الفصل بين  
 الافعال المعروفة بالفعل المجهول اعني حيث علمه والى تقدم المستط  
 بنفس ثم المستط بما رفته ثم المستط باللائم الا انه قدم في هذا القسم  
 ما هو اعرف فيه **قوله** ينبغي زيد جعل ضمير مضاف الى زيد دون ما ضمير عامله



على شرطية التفسير لا تقتضي قولاً أي ضرباً اه ذلك ولكل ان يجعل تفسيراً  
ان صاحب ما اضم عليه على شرطية التفسير بالبيان وفيه ركنان قال انه  
منسوب بالبعد ووجه الرد مستغن عن البيان **قوله** بان الاصل  
فيه ضرب زيد اضربه اضربه الاول لوجود مفسره فيه ان اصل  
فيه ضرب زيد او لما حذف ضرب ذلك المفسر لا احتياج الى المفسر  
مع الذكر وله الا يجوز ذكره **قوله** في مضاف الاضمار في حاشية الكتاب  
اي في مواقع نطق في بادي النظر ان من قبيل الاضمار على شرطية التفسير  
وان لم يكن منه في الواقع هذا في الفاسوس منقطة الشيء موضع نطق  
فيه وجوده وسميه لان يكون كذا اي جدير فيه ان يقال انه كذا **قوله**  
يختار الرفع قدم ما اخبر فيه الرفع على ما اخبر فيه لنصب مع ان  
الثاني باب اشهد لان جعل ما هو الحد من الباب منه اهم وقيل لانه  
ان ج لسانه من الحذف **قوله** بالابتداء كجمل الامرين الالهي الذي  
هو عامل في المبتدأ واخبر في لا يتبعين بذكره كونه مبتدأ والثاني مصدر  
المبتدأ الذي معي كونه مبتدأ وفيه رد كجمل راحة فعلا مجزولاً مقدر  
لانه ان كان بالاحاطة الى واستفاد بجهة كون الرفع محلاً او هو الا  
الاستغناء من تكلف تقدير العامل **قوله** لان مجردة عن العوامل اللفظية  
لا بد من تقديره وهو الاستدلال بعرفه الذي لتعريف الالهي وفيه ان  
ان مجردة بوجوب رفعه بالابتداء فكيف يصح قوله بضمي لان يقال المراد  
صحة مجردة بضمي **قوله** اي قرينة في خلاف الرفع وهي ما زاد على معنى  
النصب الذي لا محالة موجود لا يحصل منه الترتيب لان صورة استواء  
الامر من ليس قرينة في خلاف الرفع بالفعل بل ما زاد على المصير وايضا  
لو اريد عدم ما فيج النصب بالفعل لاستغنى عن قوله او عنه هو وجوده  
منه لان في صورة وجوده او كما يتحقق عدم قرينة في خلاف الرفع وقيل  
لو جعل ضمير خلافه الى اختيار الرفع لم يجز الى التفسير القرينة بالمرجحة لكن ينبغي  
ان يعلم ان المراد من التفسير الاختيار في الجملة لا موجب الاختيار في التركيب

والا لاستغنى عن قوله وعنه وجوده او كما يتحقق عدم قرينة في خلاف الرفع وقيل  
وجوده او كما يتحقق عدم قرينة في خلاف الرفع وقيل  
قرينة خلاف الرفع على قرينة الترتيب دون الصحيح اما لذكر ان قرينة  
التصحيح لا محالة موجودة واما لان عدم قرينة صحة النصب لا يجمع  
اختيار الرفع لان الرفع **قوله** لان قرينة الصحة متعلقة  
بمختار تفسير قرينة خلاف الرفع بقرينة في خلاف الرفع كما لا يخفى  
بسلاسة عن الحذف قيل يجازيه كون الجذر محلاً على تقدير الرفع ورد  
بان السلاسة عن الحذف فيج كذا يكون زيد ضربته ما اخبر فيه الرفع  
لوجود قرينة اقوى من قرينة خلاف الرفع لا لعدم القرينة المرجحة للنصب  
والمتشهور خلافه بل يلزم ان لا يوجد ما يختار فيه الرفع لعدم قرينة خلاف  
**قوله** كما لا يخفى الا واضح او عنه وجوده اما مع غير الطلب او اذا لم يضاف  
فان الاقوى الذي يوجد مع قرينة النصب ليس الراجح اما هذه واذا  
هذه **قوله** مع غير الطلب لم يقل مع الجذر لان المبتدأ في الجذر في فهم  
المبتدأ فان الرفع يقتضي وقوع الطلب غيره او هو لا يجوز اه قيل او  
لانه يلزم كون الجذر الانشائية اسمية وهو قليل قلت اذا كان وقوع  
الطلب غيره ابتداءً ويل للكون الجذر الاسمية انشائية **قوله** فالمراد بلزوم  
الاسمية عليه وقوعها بعد ما وقيل للزوم في غير باب الاضمار على شرطية  
التفسير **قوله** بالعطف على جملة فعلية حقيقة او حكمية كقولهم رتب برجل من  
ضارب عمره او من القليلهما فان اسم الفاعل شبهه بالفعل في حكم  
واستثنى سبباً عن الجملة الفعلية الجملة النحوية نحو احسن بزيد و  
وعمره بغيره لكون فعل النصب مجزولاً وبجوده عن العوض لا حقا  
بالاسماء يقال والظاهر ان الجملة الثانية في المثال المفروض اعترافه  
لما عطفوه والالزام عطف الجذر على الانشائية وفيه ان عمره بغيره يستعمل  
في انشائين والنحو والتجسس وما اظنه انه ينبغي ان يستثنى ما اذا كانت  
الجملة من مقول القول نحو قال زيد عمره وقايم وبكر اضربه فانه ليس بعطف



في مقول القول باعتبار استهارة التخييل في تيفات الاستهارة  
 الفعلية في التناوب باعتبار انها مقولان ولا تفاوت في المقولة  
 بين الاشياء **قوله** ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل كانه ارادة لا يقدر  
 وقبوله لا يكتفي به ما هو بحدوده نفي وجود المقدس فلا يراد ان وجوده  
 الغرضي بين لم ولما انه يجوز حذف فعل لما دون ثم كما سياتي في محله  
 فلا يصح انه لا يقدر معمول لما سببه الكن الظاهر ان جواز حذف الفعل  
 بعد لا فيما سببه لا يمنع تقابل الامتناع لا الوجوب **قوله** انما قال حرف  
 الاستفهام لو قال والاستفهام عطفا على حرف النفي يخرج عنه كونه  
 ضربا لانه ليس بعد الاستفهام بل معه كما ذكره لا يصير كنهه لادراج  
 الحرف وانما لا يصير كنهه لذكر الجواب واختياره على ما في الاستفهام  
 فاعلم واما وجه ذكر الحرف فهو ان الاسم الاستفهام يجب وحوله  
 على الفعل الصحيح فلا يجوز من زيد اضرته صرح به الرضي **قوله** يشمل مثل  
 هل زيد اضرته فان يجوز وان استقبلته النجاة لاقتضاء هل لفظ الفعل  
 لا يمنع قد في الاصل فلا يكتفي فيه بتقدير الفعل ما يدل عليه كلام النجاة ان  
 هل لا تفارق لفظ الفعل اذا ذكر في الكلام فعمل ولا يرعى بالفصل  
 بين وبين الفعل اما اذا لم يذكر في الكلام فعمل فيدخل على الاسم نحو هل زيد  
 فاعلم فنقول انما قال حرف الاستفهام دون افعلة الاستفهام يشمل  
 كونه انت ضاربه فان المخرج فيه النصب فلا يكتفي في اختيار حرف  
 الاستفهام الى التمسك بالتركيب المستقيم على ان القول بغير هل زيد  
 عرف انما هو كلام المتصالح وغيره حكمه جواز هل زيد اضرته لا يجوز  
 ان يكون على غير بيان المتصالح كما لا يجوز هل زيد اضرته وعلى بيان المتصالح  
 لا يفيق هل زيد اضرته بل يحسن فلا وجه مع القول بجواز هل زيد اضرته  
 للحكم بمتقبات هل زيد اضرته واما ذكره وما ذكره رتبة لما ذكره الرضي  
 ان المراد بحرف الاستفهام النعمه لعدم جواز هل زيد اضرته لوجوب دخول  
 قد على الفعل في هذه الصور لانه لا يرعى بالفصل بين وبين الفعل اذا

في الكلام **قوله** وبعد اذا الشرطية خلاف كوفين في اختيار الرفع بعد  
 لان اذا ليس قرينة النصب لوقوع الجملتين بعده على السواء و  
 خلاف الكبير في ان يجب بعدها الفعلية فيجب النصب بعدها **قوله** واما  
 ما قيل الامر قد تباعد في التكلف او لا في التقدير واما بناء في التفسير  
 حيث قد الموصول مع بعض الصلة وحذف المضاف مع البقاء المذ  
 المضاف اليه على عايه وهو قليل وحيث في كلمة ما المقدره بغير موضع  
 وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهاي ولا مابة الى الاول ويصح ان يراد  
 يراد ونحوها بالنصب في وقت الامر لان حذف الزمان عن المصدر  
 كثير ولا لا انما لا يصح تفسير ما باسم اي اسم في النصب في اسم قبل  
 الامر اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فحين ان اضافة المواضع  
 الى الفعل باعتبار ان لها زيدا اختصاصا من الفعل لانه مخصوص به  
 يدل عليه اختيار النصب **قوله** وعند خوف لبس المفسر اي عند خوف  
 لبس حال الرفع وانما قال عند خوف اللبس دون عند اللبس  
 لان الرفع لا يستلزم اللبس بل خوف اللبس لانه يمكن رفع ال  
 اللبس بقرينة لكن السبب راجح لان فيه غنى عن التكلف قرينة  
 ومن قال ادبر الحرف لا يرفع اللبس يجب رفع اللبس فيجب  
 النصب واما عند خوف فرفع اللبس مختار اذ لو لم ينصب لعلم  
 كونه خبرا بان الجواب من الضمة لانه بغير فائدة تامة فير عليه انه يرجح  
 كونه صفة مرجحان كون قول يقدر خبرا على كونه متعلقا بخلقناه لانه  
 بغير فائدة تامة على انه كلما مراد فيه المسند اليه يكون الحكم عليه افيد  
 وانما ينبغي ان يذكر اللبس في مواضع وجوب النصب واعلم ان اللبس في  
 فيما اذا كان المنصوب مكررا ويكون للمفسر متعلق بجمل خبر اذا رفع  
 المنصوب فلا يتحقق خوف اللبس في المنصوب المعزول فاما الامر كونه  
 للمفسر متعلقا بقلوب الشئ خلقناه بقدر يتبدل كل باللام لا يستغنى  
 فلا التباس وكذا لو قيل كل شئ خلقناه ثم اعلم ان من مواضع اختيار

خوف



ما استخرجت من القوة الى الفعل وارجوا انه ان يكون فيضاً منه وهو  
فيما اذا البس المقصود بالافادة بغيره في صورة الرفع نحو زيد  
ضرب غلامه فان المقصود بالافادة انما زيد فاذا قيل زيد ضرب  
ضرب غلامه يكون ظاهر ان قصد افادة ضرب غلامه ورياً لا  
يلتفت النفس الى ائتمنة الازمنة **قوله** فان المقصود الحكم على  
شيء بانه مخلوق او بقرينة قرأت النصب فلو رفع وحمل على النصب  
الصفة فان من المقصود وسئل في غير مقصود ولا حاجة في  
لنفي كون المقصود منة الاستدلال بانه يستدعي فادالان المعنى  
ان في مقام قصد الاخبار بجدة اليه بعد الاسم النصب اولي اذا  
كان مع الرفع ليس بالصفة لان الصفة غير مقصودة سواء كان التقية  
بالوصف معني صحيح او لا على انه مذكور بلزم ان لا يكون النصب  
في الآية مختاراً عند المعنى مع ان الترفيقين متفقان في ذلك فندبر  
**قوله** اي عنده او في داره ونحو ذلك اه فان قلت فلا يصح كونه مما سوى  
فيه الامر ان السراج الرفع باستغناء عن تقديره عنده قلت اذا كان  
المقصود اكرام عمر وعنده فلا بد من تقديره عنده على تقدير الرفع ايضا **قوله**  
قلت في معارضة بقر النصب عليه ذلك ان تقول فان نصب مخرج  
بالاستغناء عن تكلف جعل الجمل من **قوله** قلنا انه باعتبار المعنى اما  
باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب لم نجد فيما بين ارباب العربية اعتبار  
مثل هذا القرب ولا بد الاعتبار من شاهد **قوله** والا بالشد ليس  
الا على عنده غير تحليل **قوله** لوجب دخولهما على الفعل اما في وفي التخييض  
فيما لا يتقيا وفي الشرط عنده غير الاحتشاش عنده بخلاف ما  
النصب وما يجب بعد النصب عن بعض الالاء عرض والمص فان  
اما هنا او فيما يختار النصب فان غنمته وما استخرجت من القوة الى الفعل  
من مواضع وجوب النصب ان يكون ما اضمر عالمه على شرطية التفسير كمره  
مرفوعة كوزيل صرية فانه لا يجوز فيه الرفع لا متناع التفسير الصريح للمبتدأ

قوله

**قوله** فالأخبار فيها ذكرته مفقود تحقيق المقام ان الملابس مالا  
يلابس الفعل المفسر بالقصد ويكون مقصودا به فلو قصد به زيد  
رجل زيد او دل قرينة عليه فهو كما نحن فيه فخدم كونه هذا المثال  
منه ليس لانه يستحيل ان يكون منه بل لانه ليس ما يقصد به هذا  
المعنى مثلاً ان زيد خلق من هذا الباب يتقيد بخلق الله زيد الازمنة  
الفاعل فيه لتقيدته من مميزات المدة فمفعول كذا الفاعل ضابطه  
مما لا يعول اليه نعم كلما اخذ الفاعل يكون كذلك لكن لا يقتصر عليه  
وبهذا انه خرج ما يقال ان زيد ذهب به ليصح ان يكون في تقديره ذهب  
الذي باب زيد ايان يكون الناصب لزيد الا انما المسند الى المصدر  
مجاناً لانه محال يقصد به ولو دل قرينة على قصد خلقه فليكن منه وقد ردة  
الشيخ الرضوي بان المصدر الذي ليس به الفعل ما يكون له اختصاص  
بالفعل وفيما نحن فيه ليس كذلك بل يدبر ان الذي باب وان نصب  
بذهب فيقال ان ذهب زيداً كما يقال انبساطاً بنا كما ليس  
له اختصاص ومنه مناسبتا لاختصاصه بذهب والفعل لا يستند  
الا الى المصدر كذلك وفي ما قلنا عنه شاهد على انه لا يجب ان ياد  
الفاعل اذ لو وجب لم يلتفت الى روجه الاحتمال لهذا المثال **قوله**  
واجب بالابتداء التقيد الرفع بالابتداء ابتداء من اطلاقه في هذه المقام  
وقد قيده به في سطر ايضا ووجهه ان اصل تقديره ذهب زيد بوجه  
لا احتياجه الى احد في المستغنى عنه بالابتداء وفيه ان يكون الاستفهام  
اولى بالفعل في حجة على ان احتمال وجوده كين في ابطال الحكم بوجوب الرفع  
بالابتداء **قوله** وكذا في مثل ان زيد ذهب به قولنا اه يرب المص ان مرفوعا  
وقع بعده فعل هو صفة المرفوع لا يحتمل ان يكون من هذا الباب لانه تركيب  
تقديره ولو سطر الفعل على المرفوع والنصب به لا يقتضي التقيد  
الى الاخبار ولينوت المقصود فلو كان كل شيء فخلوه في الزيادة عن  
مثل هذا التركيب فلا يتوقف عدم كونه من هذا الباب الى بيان انه لو



لف المضمون ويكذب على تقدير ويصح على تقدير ولكن لا يكون مقصودا  
كما اتفق عليه سائر الشارحين في هذا المقام ويتبعون الشارح نعم لو بين  
كون الآية مما قصد فيه وصف المرفوع بما بعده لكان لا ينافي بالمقام  
محل عبارتهم على هذا المعنى بعيد عن ذاب الكرام واعلم ان قوله تعالى كل شيء  
مخلوق في الزبر مثل ازبد وذهب به انه لو هم ان من باب الاضمار وما يخار  
فيه النصب لانه على تقدير المرفوع خوف لبس المفسر بالصفة **قوله** في الزبر  
اي في صحايف اعمالهم في الفا موسى الزبور كالقبول الكتاب جميعه زبر  
**كسرة** لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون او وقعوا فيها كتابة  
افعالهم كانه ذكر ذلك دفعا لجعل الفعل على الكتابة بانه لو حمل عليه ايضا لا  
ينفع في هذا المقام لانهم ليسوا كاتبين وفيه انه بعد يجوز حمل الفعل على  
الكتابة فيصح اسناد الكتابة اليهم لانهم اسباب كتابة الكرام نعم ان هنا ما نفا  
اخر عن حمل هذه الفعل على الكتابة وهو انه لم يكتب في صحايف اعمالهم كل شيء  
بل كل مفعول لهم وكعب ان يجعل قوله بل الكرام الكاتبون او وقعوا فيها كتابة  
افعالهم اثباتا لهذا المانع بان يكون مناط الفائدة اختصاص كتابة الكرام  
الكاتبين **بافعالهم** وان كان ضمة لشيء بناء على تجوز الفصل بين الصفة  
والموصوف بخبر **قوله** ان كل كايين في صحايف اعمالهم مفعول لهم ان ارا فيه  
لعدم موافقة لانه الآية الاخرى فلا يصلح ما فيها لان الاعادة خير من الاعادة  
وان اراد انه ليس في اعادة عرض لا يوجب بخلاف اعادة المعنى للبق  
فلا يتم لان فيه بيان انه لا يكتب في صحايف اعمالهم كاذب بل صحايف اعمالهم  
اعمالهم مطابق لاعمالهم بحيث لا ينافي في راي لا يترك **قوله** والظاهر ان قوله  
تعالى اه يكون وقوله تحت القاعدة عن ظاهر الامرانما هو بالنسبة الى المبتدأ  
الغير العارف بقاعدة اعمالهم ما بعده الفا فيما قبلها او باعتبار ان جعل  
الانشاء خبرا مضافا لظاهر **قوله** اه جعله يوجب المبرر ايضا متحلا في اخراج  
الآية عن هذه الباب مع ظهور كون الفا فيه منبسط اه بمعنى الشرط  
عن بعضهم هو عيسى بن عمر **قوله** الفا فيه منبسط اه تقديره انما هو بعيد عن

قوله

الفهم

الفهم والمبتدأ في تقدير كايين وجعل الباء بالنسبة **قوله** وشي هذا  
الفا لا يعمل ما في خبره فيما قبله من حيث هذا الفا في الشرط الذي  
وقع موقعها وليس هذا المقام مقام يخرج فيه الفا عن موقعها  
ولمعرفة موضع الفا ومقام اخر ابيه عنه مقام **قوله** والاية حملت  
اه اشار الى ان قوله الزانية والزاني عطف على كل شيء مخلوق في الزبر  
وقوله وجعلتان بتقدير والاية جعلتان عطف على قوله الفا بمعنى  
الشرط عنه المبرر واجعلتان لتعليل لكون الآية مثل قوله كل شيء  
فصلوه في الزبر ويجعل كلام المتن خلاف ما اشار اليه بال يكون **قوله**  
خبره قوله الفا بمعنى الشرط والعابدة تعرف ان الفاعل في معنى فاعله  
من قدر العاطف فيه فقد ارتكب ما لا حاجة اليه وجعلتان عطف  
على اجتزائية وتكون النكتة في قطع الآية عما قبلها انما هي هذه الباء  
بعض بخلاف ما قبلها وقوله جعلتان مستقلتان دفع لما يجي ان  
زبه انما هي ايضا جعلتان والمراد بالاستقلال ان لا يكون ذكرا  
احدهما متفرعا على حذف الفعل من الاخرى ولك ان تريد ان الزانية  
والزاني جعلتان مع رفع الزانية وما هو جعلتان في حال الرفع لانه  
يصلح ان يكون من باب الاضمار فلا يحتاج الى نصبه لجعلتين بالاستقلال  
**قوله** او للتفسير هذا الظاهر **قوله** واختيار النصب باطل للاتفاق اه يعني  
ان قوله والاف الخ لمختار النصب دليل على اثبات احد الامرين  
الباقيين ولك ان يجعل دليلا على دعوى ان الآية ليست من باب  
الباب فاعلم التقدير من جهة ان السوق يستدعي ان يقول والاف الخ  
ان يختار النصب فلا وجه انه اشار الى المص الى جميع ما ذكر في الآية مع  
تبني على ما هو القراءة المعبرة فقال الآية ليست من الباب لان الفا في  
الشرط والاية جعلتان عنه سببية وان كان من الباب كما ذهب اليه  
البعض فالنفي بالنصب ولذا يبعد ان يجعل قوله والاف الخ مختارا  
النصب بمعنى انه ليس المراد كيب التثنية المستفاد من الباب والاف الخ

نحوه



فالتحيز بالنصب فيها امانة الاول فظاهر واما في الثاني فلا بد  
 فلا لباس بالصفة **قوله** لضيق الوقت عن ذكره لانه لو ذكر  
 لغات وقت التحيز سيجاء القسم الثاني الذي اجتمع فيه التكرار  
 المحذور منه لعدم استعماله على محاذية لغيره مع انها الى الامتنان  
 عنه ليجر سماعه ولانه لا يحذر المحذور **قوله** اي اسم عمل فيه شبهة بذلك  
 على ان المفعول بتأويل بالمفعول فيه فالمفعول في هذا المقام من قبيل  
 المحذوف والاصح ان يقال من قبيل اطلاق اسم الحال على المحل  
 او ذكر تحيزه فيكون مفعولا له قال قلت في جعل تحيزه مفعولا  
 للتقدير عنى عن تقديره ذكر او حذر فحذر تركب الشارح ما لا حاجة  
 اليه قلت دعاه الى التقدير بضمي عطف او ذكر لا يقال لا يصح جعل تحيزه  
 مفعولا للتقدير لانه لا يستعمل بحصول التحيز بالذكرة ايضا لانا  
 نقول نذكر العامل في وقت فرصة التحيز ففقد التحيز داع الى التقدير  
 ولم يقطن لئلا الحقيقة احوال على نفس المسافة فقال التحيز علم  
 لتقديره ان دون غيره من الافعال والا ولى جعل ذكر مصدر امر  
 منصوبا بالعطف على المفعول به اي بتقديره ان اما للتقدير عما بعده  
 واما لانه كالمحذور منه مكررا او طول الكلام به اي بما بعده ذكر المفعول  
 به الظاهر به يدل على وجوب تقدير الفعل قبل المفعول به ولا دليل  
 عليه بجواز تقديره اياك التوحيلى هو او فوق بمصلحة التفسير المنفصل فظاهر  
**قوله** فان قلت فعلى هذا لا بد من حيز في المعطوف هذا اسم لما به من عابده هو علم  
 من الضمير فكيف لا ولو لم وجوب لما منع ما ذكره في اجواب قالوا ولى ولا بد  
 من عابده ليصح ما ذكر من تسليم الوجوب ونحوه حل الضمير على العادة بعد الضمير انما في  
 ما في الضمير **قوله** مثل اياك والاسد شبهة بكثره كمرار اياك على ان الاغلب  
 في هذا القسم التحيز اذا كان ضميرا ان يكون ضميرا محليا طلبا وقد يجي  
 مستكليا كقوله اياك والاسد والظاهر فيه تقديره لا تقى على صيغة المنكلم على ما  
 ذهب اليه سيبويه لكن قول المصنف بتقديره اني ليشعر بان اخذ من ذهب  
 غيره

غيره من ان التقديم على صيغة المخاطب نحو نفسك على سبيل الامانة  
 المتفقات وقد يكون اسما ظاهرا مضافا الى المخاطب نحو نفسك  
 والشروط اما القسم الثاني فيسمى سوي في الاسماء الظاهرة والمضمرات  
 كما كان **قوله** ولا يخفى عليك ان تقديره اني بتضمين معنى التبعيد لا في الحقيقة  
 في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال ان وكذا تقديره اني بتضمين  
 معنى التبعيد لان الترتيب لانه لعل عليه فمن قال يجوز تقديره اني بتضمين  
 معنى التبعيد فقد جفت وتال وكفى لقول اياك والاسد بتقديره اني  
 نفسك والاسد بالتبعير عن الاسد بنفسك وتفسيره بالاسد وياك  
 من الاسد بتقديره اني نفسك من الاسد فتعبر عن الاسد بنفسك ا  
 لبحال قرب منك وابدل من الاسد عنه **قوله** وان تقديره لعله في مثال النوع  
 الثاني غير مناسب لان المعنى فيه ان الاتقاء عن الطريق انما يكون  
 بتبعيده عن جرمه من يتقرب فيه بالمرحمة فيجعل التقدير بعد نفسك  
 عن الطريق نعم لا يناسب تقديره بعد الطريق لكنه ليس من ضرورات  
 تقديره لعله الا ان يقال يلزم من نصب الطريق كحذف ايجار وهو سماعي **قوله**  
 فان المعنى على بعد نفسك بما يوزيك كالاسد فيه ان تقديره بعد نفسك  
 يوجب كون النفس محذورا لا محذورا منه فلا يكون من افراد النوع  
 الثاني وليس من افراد النوع الاول ايضا لانه ليس تحيزه احوال  
 بعده الا ان يولد بما بعده ما بعده لفظا او تقديره او غاية ما يمكن ان  
 يقال ان التحيز عن النفس بالتوصية على تبعيده عن الزوايل التي  
 تؤذيك ولا يخفى اني بجمع تقديره اني فيه ايضا الا ان المخرج تقديره بعد  
 الاستغناء عن النفس بتقديره حرفا ولاما لانه على بيان ليقع المحذور  
 فافهم وبعض الناظرين في هذا المقام كلام يوجب تحيز الاقارب **قوله**  
 ويدهش الا واما **قوله** ولقول في قسم النوعي الاول اياك من الاسد  
 فتذكر المحذوف وتحذف المعطوف لان المقام لا يمتنع المعطوف  
 والمحذوف مع **قوله** اياك ان تحذف بتقديره من لا يتقدم العاطف فانه



لا يجوز في لغة الكلام ولا علم من قول تقدير من عدم صحة تقدير العاطف  
 ثبت امتناع تقدير اياك لا سدا بامتناع تقدير من ولا يجز قول فان قلت  
 فليكن تقدير العاطف وما ذكره من اجواب بقول قلنا لا ينفع لان السؤال  
 ان قول الامتناع لتقدير من لا يثبت المدعى به وان ضحية امتناع تقدير الواو  
 فبيان ان امتناع امتناع تقدير من امتناع تقدير حرف الجر لا ينفع مالا يدعى  
 ان امتناعه واضح مستغن عن التوضيح البيان **قوله** شامل ما  
 الزمان والمكان المراد بالزمان المعنى الاصلي لا المفهوم الاصطلاحي  
 وهو ظاهر **قوله** فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فربا صوابه  
 فيه **قوله** سواء ذكر الفعل الذي فعل فربا لفظ او تقدير او هو المراد بالذكر  
 والمذكور في هذا البيت فلا تعقل **قوله** مثل يوم الجمعة يوم طيب لا نقول  
 ما من يوم جمعة الا وفعل فيه طيب لانا نقول الفعل المذكور طيب يوم  
 الجمعة وطيب يوم الجمعة لم الفعل فيه والا لكان للزمان زمان ولك  
 ان نقول اذا ذكر طيب الزمان فقد ذكر الطيب مطلقا في ضمنه لان  
 ذكر المصداق لا يمكن بدون ذكر المطلق فيوم الجمعة مما فعل فيه فعل مذكور  
 ضمنا والمذكور في تعريف المفعول فيه يجب ان يكون اعم من المذكور في  
 ضمنا اذ كثيرا ما يتصيب المفعول فيه من المذكور ضمنا **قوله** فلو اعتبر في الا  
 التعريف فيه الجنب اعترض عليه بانه لو اراد يقول ما فعل فيه ما نسب  
 اليه الفعل بكنية لم يجز الى اعتبار فيه الجنب ولو اراد معناه الحقيقي  
 لم ينفع اعتبار فيه الجنب اذ يوم الجمعة في شهادت يوم الجمعة لو اخذ  
 موصوفا بكونه ما فعل فيه لم يعتبر مفعولا فيه وفيه نظر لانه لو اراد ما نسب  
 اليه الفعل بكنية في ولم يعتبر فيه الجنب لصدق على يوم الجمعة في شهادت  
 يوم الجمعة انه ما نسب اليه فعل مذكور بكنية في قولنا شهادت في يوم  
 الجمعة ولو اراد معناه الحقيقي واعتبر فيه الجنب كان المعنى هو اسم ما  
 فعل فيه فعل مذكور في حيث انه فعل فيه فعل مذكور في يوم الجمعة  
 في شهادت يوم الجمعة اسم ما فعل فيه فعل مذكور ولكن لا مع هذه الجنبية

لا نقول يستفاد من كلام الشارح حيث قال فان ذكر يوم الجمعة  
 فيه انه جعل فيه الجنبية متعلقة بقوله مذكور فيخرج شهادت يوم  
 الجمعة لانه لم يذكر من اجل هذه الجنبية لانا نقول فلما يكون هذه الجنبية  
 مما شاع اعتباره في التعريفات ويكون بعد ان الاعتبار ولا يكون  
 فيه مذكور مستغنى عنه بعد اعتبار الجنبية كما ادعاه الشارح لانه  
 متعلق الجنبية والمعتل بها واما قوله فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس به  
 معناه انه ليس ذكره من هذه الجنبية حتى يصدق عليه ما فعل فيه فعل  
 من حيث انه كذلك ولا يصدق في التعريف مع الجنبية على الشيء ان  
 يكون ذكره لاجل ان فعل فيه فعل **قوله** ولا يجز في ان على تقدير  
 اعتبار فيه الجنبية لا يجز ان فيه الجنبية معتبر بعد قوله مذكور فانما  
 عن المذكور اعطاء للمقدم عن المتأخر وهذا مما لا يجاب الا ان  
 يقال لم يجب بل يثبت على امكان الاختصاص **قوله** منها كان او محذورا  
 المبهمة من الزمان ما لم يعتبر له ونهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه  
 ذلك كاليوم والليل والشهر والسنة **قوله** وظروف الزمان ان  
 كان المكان جعل الضمير ارجا الى ظروف المكان بتاويله بالمكان  
 لانه عين المكان والمكان اسم جنس يقع على العليل والكثير واذا  
 اشار بقوله ان كان المكان بهما الى وجه التذكير وطريق التاويل  
 فلا يرد ان الضمير ارجع الى المكان خلا الجمل عن ضمير المبتدأ ولا  
 يجز الى ان يقال ان ارجع الضمير الى المضاف اليه للمبتدأ بالاضافة  
 البانية كانه رجع الى المبتدأ والا فله ان الضمير ارجع الى ظروف  
 المكان بتاويله بالضم لانه قسم من الظروف **قوله** وقدر المبهمة  
 الست ومنهم من فسر بالكرة فترد ان غير ما نفع لدخول نحو بيت وسجد  
 وجابت فيه وقبل غير جامع ظروف نحو خلفك عنه وزيان ارجحات  
 الست مثل غير ومثل في عدم التعريف بالاضافة صريح به الزمان  
 الفاضل المندى في الارشاد ومنهم من فسر بما فسر بالزمان المبهمة



ويرد عليه جات وما في معناه فانه لا يقبل الضم بتقديره وكذا  
الميل والفرج فانها لا يقبلان مع انهما معنيان بهذا التفسير  
لا يراها ما اراد الارباع اللغوي لما شق منه الارباع الاصطلاحي  
ولم يذكر وجه حمل شتمها عليه لان حكمه حكمها ولك ان يجعل الضمير  
راجعا الى عنه ولدي وشتمها يجعلها بمنزلة المشبه والمشيبه و  
لك ان يجعل الضمير راجعا الى المبهم وعنه ولدي وشتمها بتاويلها  
بالمحول والمحول عليه وعلى التقديرين وجه حمل الجميع مذكور ولك ان  
يجعل الضمير الى عنه ولدي ويجعل لا يراها ما يراها لوجه التاويل لا لوجه الحمل  
اي شتمها لا لاجل اراها ما لم يكن وجه الحمل مذكورا اصلا ونه  
بعض الشئ لا يراها كما هو الظاهر والظاهر رجوع الى عنه ولدي و  
شتمها ويجعل الرجوع اليها والمبهم - ولفظ مكان ان كان معينا نحو  
جلت مكانك لكثرة في الاستعمال قبل لا يقال كبت مكانك ويقال  
جلت مجلك فكل اسم مكان ينتصب بما اشتق منه او مرادفه  
وحمل الشارع وغيره قوله لكثرة على كثرة استجار وهو جدير عن العبارة  
ويجوز ان يراد به حمل لكثرة الموارد للارباع فانه اذا كثر مكان الشئ  
يجوز مكان الشئ الاكثر الكثرة فيصير مبهما بعد ما دخلت وكنت  
ونزلت - فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول باختلافهم انه  
مفعول به يدل على انه لم يستعمل مع نوان لما كان لكونه مفعولا محال  
لكن قال الشيخ الرضوي ان دخول في لازم في غير المكان جائز فيه وسيجي ان  
استعمال مع في صحيح وحكم سبويه في شذوذه فان الفعل لا يطيب  
المفعول فيه الا بعد تمام معناه فيه بحث ويجاز منه انه يقال في الشئ  
درآمد در خانه - يصح ان ينسب الى مكان اي مكان شامل له وبغيره  
هذه الاليج على كلبته اذ يصح ان يقال جلست في جميع اجزاء البيت والاصح  
جلست في جميع اجزائه اذ اراد المحل او البلية - ومثل الدخول بالنسبة  
الى الاله ليس كذلك فيه انه ذكبت في دخلت الدار الهه لم يزل دخلت الدار

فلا ينتصب اسم المكان بغير مشتق منه  
او مرادفه

واذا الباء مفعولا فيه فكذا كل ما بعد اخلت - قول المراد منه كونه  
في التركيب الذي هو فيه ويرى كذا عجينة التاويب الذي ضربت لاجل  
بل يردا عجينة التاويب لانه يصدق عليه انه ما فعل لاجل الفعل المذكور معه  
في التركيب الذي هو فيه في قوله عجينة التاويب الذي ضربت لاجل  
اللام لان برادته كونه معادله معه للفعل فيه في ان الخريف المفعول به يعرف  
حكمه وهو انتصابه بالفعل فلو توقف معرفته على انه ينتصب بالفعل واورد  
الفعل ينتصب لدار وفيه ايضا انه يرد عليه بعدا عجينة التاويب الذي لاجل  
بل عجينة التاويب ايضا لانه يصدق على ان ذاب انه ما فعل لاجل فعل  
انه كونه مع الفعل فيه في تركيب ضربت زيد التاويب فافهم - مثل ضربته  
تاويبا الى قوله فان التاويب يحصل بالضرب مثل التاويب عين الضرب وكيف  
يحصل به فواجب بانه يحصل به بانضمام التاويب وهو التاويب وانما  
لغيب التاويب لضمته التاويب ويكفي به استماع ضربته تاويا كما صرح به  
الرضوي فدل عن النحاة فالحجاب منع ان التاويب عين الضرب بل هو اجداث  
التاويب والضرب سبب الاحداث وسبيله قول يخالف خلقا ظاهرا  
لدرجاء لا فائدة لقوله ظاهر والاظهر ان بعد تخالف الرجاء هذا القابل  
خلقا لان قول النحاة اصل واخذوا في منع منه - ورد قول الرجاء بان  
ضحيه تاويل نوع نوع لا بد منه في حقيقة انه الرجاء لا بد منه في المفعول  
المطلق الصيغة تاويل بما قول معناه الى المفعول المطلق في دعواه ان مراد  
التركيب منه المفعول فيضيق كون المراد ذكبت بل بما قول اليه ورده المص بانه  
لا فرق في المعنى بين تاويا والتاويب وليس قوله لثاويب مفعول معه مطلق  
وهذا الوجه لان قولنا لثاويب مفعول له عنه لاعتد القوم فليس على  
الرجاء رده الى المفعول المطلق - وقيل اللام بان ذكر التعريف بوجه تخصيص  
اللام شاذون في المفعول فيه من غير عن الفضل عن ان الباء ايضا واخذ  
المفعول فيه كقولك بالمسجد - اخر از عماد اكان عينا منجى ان يقول اخر از  
عماد اكان غير يشمل كونه سوار اي اكد فاعل وفاعل على عامل اشار



الان المحن فانه الواضح **الاحقر** ومفازنا له الى الفعل المذكور في الوجود  
بان يتحد زمانا وجوديا فالعبارة الواضحة المؤخرة وانما جازية فيها  
اذا اتحد فاعله وفاعل عامل وزمانا **بما** او يكون زمان وجودا احدهما  
بعضا من زمان وجود الاخر لا حاجة الى هذا التوضيح المثال المذكور لان علم  
الفعول هو ايجاز الموجود مع الفعول لا ايجاز الابل على ان يقال بعد  
ايجاز من اوله الى اخره جنبه واحد الا ايجاز متعده **فان** كونه شديدا ايجاز  
ابقا على الصلح لا يخفى بل يصح هذا التركيب وان لم يوقع الشاهد الصلح فلم يجب  
كونه مفازنا لزمان الوجود اذ لم يجب الوجود بفضل عن المفاز لزمان الوجود الا  
ان يقال المراد بالمفاز لزمان الوجود اعم من المفاز لزمان الوجود في الواضحة او  
في قصد الفاعل **فان** وفي بعض النسخ ان هذا الرأي شريف جدا يجعل ما  
هو مخطط الفائدة قايما مقام الفاعل والحلوة عن تكلف غير راجع الى المصدر  
واقامة المصدر المؤكدة مقام الفاعل مع ان اكثر النسخة على انه لا يجوز اصله  
السواغ توجيه ثالث وهو ان مع متعلق بمخدوف هو فاعل والنظر في تأويله  
لقد بره الذي فعل كاي من مع فاعل مع فاعل الطرف في عمل مجازا كما انه غير مجاز  
تخوذه في الدار وفيه ما في **فان** العبر والشر وان كتب في شيء العبر الى الوضحة  
والا هني والشر وان الوضحة **فان** اضرا عن المذكور بعد غيره كالفلا فيقصر  
الا اضرا على ما ذكر في اضرا عن عالمه كبره في شيء ايضا فالحق ان المقصود **فان**  
عن المذكور بعد مع ولو لاه لقول المذكور لمصاحبه **فان** متعلق بمذكور فيه  
لظاهرة ولو في المذكور لكان السلف فيه **فان** او مفعولا نحو كفاك وزيدا  
درهم اتفاني على ان مرتب زيدا وعمروا من قبيل العطف لا غير متبع كون زيدا  
في كفاك وزيدا مفعولا مع اذ الفارق بين مرتب زيدا وعمروا مجرد  
حكم وانما الشارح على ذلك حكمه وزيدا هو لا يسمي ولا يفتي في جوع لان  
حكم مضان ومضاني البرهانه اجعل سبب جاري في الظروف المنقطعة  
عن الافاضة فالمراد بمفعول فعل ما عدا المفعول به المنصوب **فان** وسواء كان  
الفعل لفظا اراد بالفعل ما يدل على حدث كما سيجي فاندرج في المنسب بالفعل ومعنى  
الفعل

الفعل ايضا لان ما يدل على الفعل فيه ايضا لفظا فلا وجه لقوله او معنى فاجوز  
ان يراه بالفعل الفعل الاصطلاحي ويجعل شيئا في قوة المذكور في  
كثيرا ما يكتفى عن ذكره بذكر الفعل ويكون قوله معنى اشارته الى معنى الفعل  
وانما تعرض له لان بعض معنى الفعل اعمال سماعي وهو ما عدا اسماء ال  
الاعمال السماعية ولا يخفى ان الاولى بيان معنى الفعل منها ولا وجه  
لتنافيه الى قوله فان كان الفعل لفظا **فان** والمراد بصاحبه لمفعول الفعل  
منه ان كان في ذلك الفعل زمان واحد هذا مذهب الانفصاليين وببره  
المثال المذكور المشهور في السنة اجماعهم من قوله استوى الماء والطين  
لان لم يستوي احدهما بل صفته الماء اذا ساوى احدهما واجاب عنه صاحب  
العيان شارح العيان بان استوى بمعنى استقام او بلغ كماله كما يقال  
استوى الرجل وليس شئ لانه لم يستقم احدهما ولم يبلغ كماله بل الماء  
فقط وغيره ان خفف في السطح لانه لم يجر في العينة وببره لبره  
والنيل ايضا فترى الامثلة مما لا يصح فيها العطف ويتعين **فان**  
او مكان واحد ما ذكره الشارح في هذا المقام بعينه عبارة العيان قبل ان  
اعتبار الوحدة في المكان خلاف المشهور وفيه نقول لو لم يجز في المثال  
المذكور الوحدة في الزمان ايضا لم يصح لان تركها في مكان واحد مع تعدد  
الزمان لا يستلزم ان يرفع الناقه وله ما في تيم ان المقصود فيه الشارح  
في مكان واحد لانه زمان زمان واحد كما هو المستفاد من اللفظ  
فالا ولي الاكتفاء بما هو المشهور من تفسير المصاحبه بالثركه في  
زمان واحد ويجعل الممازاة منبئة على ان الترك عدم الممازاة فلفظ يعني  
لو لم يحفظ الناقه واهملنا ولم يحفظ في هذا الزمان وله ما ايضا لم يتو  
وتركها في مكان من قبيل حفظها وداخل في عدم تركها **فان** لو تركت الناقه  
على صيغة المجهول ولو جعله صيغة معروفة لكان من باب ضرب زيدا او  
عمروا ولم يكن ما نحن فيه **فان** وقيل بان كتب في شيء فيصير  
شتر من الزبير بان كرهه رضع الرضخ في حوزة كوك **فان** واعلم ان ترتيب







يقع عن المفعول مطلقا ولا يتقيد بالمفعول بمحققا او متولجا كجمل العرب  
 احيانا في ضرب الضرب يشهد به عن الضرب لا يؤول باحدث الضرب **قول** وزيد في  
 الدار فاما مثال اللفظ الملقوظ حكما رذ على ما في شرح المصنفه مثال للحال  
 عن الفاعل مع **قول** فان مفعوليه زيد اه الظاهر انه اذا اعتبر العاقل حرف  
 التبيين يكون ذو الحال اسم الاشارة لانه لقاربا بين الظاهر ان الاشارة  
 المستنبط منه ايضا عاقل فيه لان الاشارة متعلقة بما يجبر عنه باسم الاء  
 الاشارة وذكره زيد ليس لتعلق الاشارة به بل للحكم به فبذلك **قول** وهو ما يعمل  
 على الفعل وهو من تركيبة كاشف على حرف الفعل المقيد هو لغناه ومع فخر  
 اسم الفعل عن كسبه ولا يخفى انه لا يدخل في معنى الفعل على ما صرح به بالشرح  
 فالاولى ان لا يفسر معنى الفعل بحيث يدخل فيه اسم الفعل او معنى المستنبط  
 ولا عمل لكل ما يستنبط فان ان وان والاستفهام والنفي لا يعمل ما يستنبط  
 من باب العمل سماعي وجعل حرف الله انه مبنية على ان يكون المنادى متقدما وهو  
 بل يكون العاقل في المنادى حرف الله انه فمما ليست من العاقل المعنوي عند المصنف  
 وما سمع عند النجاة التمني والترجي وخالفه الشيخ الرضوي في ان المعنى على قسبه  
 جز التمني بالمال لا على تحقيد التمني **نكرة** موصوفة قبل لو قال مخصوصه  
 لبشمل النكرة المضادة لكان اولى قلت لو قال مخصوصه لتاويل جميع الصور **لأنه في الصور**  
 نكرات مخصوصه لا يحسن التقابل بينه وبين باقي الصور **قول** ان جعلت  
 امرأه لا كل امرأه اما لو جعلت حاله المستتر في حكم فليس مما نحن فيه  
**قول** وبعد الانقضاء للنفي فيه بحث من وجهين احدهما ان مثل ما جاني  
 رجل الا راكبنا النكرة فيه مستغرة فلا يقابل الاستفراق وثانيهما ان ان  
 النكرة لم تقع بعد الابل جاريا ومنهم من قال فاعل بعد الا محال على سبيل الس  
 التنازع ولا يخفى ان قول بعد الا عطف على قوله في غير الاستفهام فهو ظرف  
 لغو لا يعمل والظاهر انه هو الصحيح او قبل الا ويمكن ان يجاب عن الاول  
 بان ما جاني رجل الا راكبنا صحيح فكيف صاحب الحال فيمنع الاحتمال ويصغرها  
 لذي الحال على ما صرح به المصنف بهذا الاحتياط ليقابل الاستفراق نعم فيه معجنان

كما في غير كل امر حكيم وفيه ان منع الا لو كان مستحيا الصبح فاذ رجل الا  
 راكبنا عالما ولغا قوله نقضا للنفي فالصحيح الاستفراق واما من قال لا منع  
 الا لجواز وقوع الصفة بعد الا فقوله في كلامه بل لا بد لان الصفة النجوة لا  
 تكون بعد الا وانما هو الصفة المعنوية من جنس المستند واما **قول** وارسلها  
 العراكة او ردا مثله موثوقا بالنقض الاول من شعر لبيد والثاني مما شاع  
 في المعجورات والمخاطبات ولم يورد الا اول على وجه يشعر بشعر اما  
 لا شتر بار البيت فيما بينهم بحيث يكفي الاشارة اليه واما لانه ايضا شاع  
 في المعجورات ان بحيث لا يجتمع الى التمسك به فتوقعه شعر البليغ قال  
 صاحب الفاموس يقال او ردا بل العراكة اي او ردا للماء جميعا و  
 الاصل عراكا فدخل آل ولم يغير معنى المصدر منه اكل **قول** ولم يرد  
 كتب في الحاشية انه ورد المنع **قول** ولم يشفق على نفي الذي قال كتب في الحاشية  
 ان الاشفاق الخوف والنقص بالصاد المهد والغير المعنى المقصود  
 من نقص الرجل نقصا اي لم يتم مراده انتهى في الصراح نقص لم يرد تمام  
 رسيده وسيراب بامتنان **قول** وكان المراد بالارسال البعثة والتحلية  
 اه الظاهر هو الثاني وعطف لم يرد بالمتغير **قول** ثم يرد مضاعف بمحلول  
**قول** من العطن الى الخوف كتب في الحاشية العطن ما حول الخوف والبير  
 من مباركة الابل والمبكر المتنازع بينه جاني شتر فوايد **قول** ومرت  
 به وحده كتب في الحاشية الواحد مصدر وحده يحده ويقال وحده يحده  
 وحده او حدة كوحده بعد وعد او حدة انتهى قال الشيخ الرضوي وحده  
 لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضر ولازم النصب الا انه في سوا  
 مواضع مخصوصه **قول** مثل فعلته جهده كتب في الحاشية بغير اجمع  
 وبجهد فجمع اجمع وضربا الاجتهاد قال الفراد هو بفتح ايم المستفاد وبضمها  
 الطاقة **قول** ساقول اي كل واحد منها كذا احد قيل قلت وكذا اجمعه كذا  
 بل هو اعم بالساقول والظاهر ان المراد بنحو العواك المعروف باللام من المصادر  
 وغيره كخو مرت بهم اجم الغفير اي كثر اسامه اكثرتهم وجه الارض ونحو ذلك



الاول قال اول اى اتولا فاولا وحده المتضاف من المصادر ومن غير ما  
كوجاه المبالغة الى عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانية مضافات  
الى غير ما تقدم منصوبات على اى حاله في الجواز لوقوعها موضع النكرات  
فانها في معنى مجتمعة في المعنى وتأكيدات لما قبلها في معنى مع ما ياب  
ولا يبعد ان يجعل اى حاله في جملة اخذ في كونه لان الجملة ليست بجملة  
اذا هي كالمعرفة في اقسام الاسم بل هي مأثولة بالنكرة فجعل العراك وكونه  
مصدر البجائية اى البجائية المحذوفة اى حاله للطريق **قوله** احدهما انهما مصادر  
لافعال كحذوفه هو ان مع على قس تقدير ايجز الطرف بالجدة ويجوز تقدير  
الصفة اى مشتركة لان الاصل في الاحمال لا افراد تجزى ان راع على من  
الاكثر ومن لم يتبين زاد على كلام ان راع حيث قال لافعال كحذوفه او  
صفات منسوبة بينهما **قوله** اى مشتركة اشارة الى ان العراك مصدر لم يستعمل  
فعل في استعمال المزيه منه **قوله** فخرج الجملة الفعلية وقعت حالا الظاهر  
احوال **قوله** وثانيهما انها معارف موضوعات موضع النكرات هذا هو  
الوجه الرابع الذي يليق ان يكتفى به بجزائه في الاحوال المعرفة كلها بخلاف  
الاول فانه لا يجزى الا في المصادر **قوله** فان كان صاحبها اى صاحب  
اى العينة المفردة اذ الجملة لا يجب فيها التقديم بل الاول **قوله** ولم يكن اى حال  
مشتركة اى حال المشتركة صاحبها مجموع المعرفة والنكرة ومجموع المعرفة  
والنكرة ليست بمعرفة ولا نكرة كوجاه رجل ونذير اكبس فيكون نكرة  
يخرج صاحب اى حال المشتركة ولا ماضية الى زيادة فيه ولم يكن اى مشتركة  
بينها وبين معرفة ومن هذا الظاهر وجوب **قوله** لتعيينه تعريف صاحب اى حال  
بكونه غالبا في حفظه فانه لا ماضية **قوله** لانها في المعنى مبتدأ ومميز فبان  
جاء في اى حال في الحقيقة فاقم رجل في التحصيل اى الخبر المتقدم الذي ليس  
بظرف وهو لا ينفع في تصحيح الابداء لا لقول اى حال مبتدأ الظرف فمقتضى  
كتفيم ايجز الظرف لا لقول لا يصح الا بغيره عن ايجز الظرف **قوله**  
ولذلك ليس الصفة في النصب ينبغي ان لا يفتيه تخصيص في اى حال

بالاضافة

بالاضافة الى نكرة ولا بصفة ولا باستغراق كوجاه رجل اى  
وجاه رجل عالما راكبا وكوجاه رايت رجلا راكبا لان الالف في الصفة  
باق **قوله** ولا يتقدم اى حال فيها عدا مثل زيد فاما كعمرو فاعدا  
بعينه فيما دل على حد ثين غير متميزين بالعبارة مختلفين بالمال بان  
يتعلق بكل منهما حال فانه يجب ان يلى متعلق كل حدث صاحبه و  
ان لزم التقديم على العامل الضعيف فان التثنية يدل على حدث  
قائم بالمشبه وحدث قائم بالمشبه به ولتعلق بما قام بالمشبه  
الصيغ وما قام بالمشبه بالقعود **قوله** على العامل المعنوي ولا على  
الفعل الخبر المتصرف ولا على الفعل المصدر بماله مصدر الكلام ولا  
على المصدر بما هو في المصدرية ولا على المصدر باللام الموصول  
ولا على فعل التفضيل فيما عدا هذا ايسر اطيع منه رطبا فهو من  
قبيل زيد فاما كعمرو فاعدا **قوله** فاعدا في الكلام ان اى حال لا  
تقدم على العامل المعنوي اتفاقا كون مدار المخالفة بين العامل  
المعنوي والعامل الظرف كون احدهما متفقا والاخر مختلفا فيه  
مما لا يفيده العبارة اصلا ولا يرفع به المتدرب في الاستفاضة  
من دلالات الكلام فالوجه ان يقال المراد ان لا يتقدم على العامل  
المعنوي اصلا بخلاف الظرف فانه يتقدم عليه في الجملة وهو فيما تقدم  
المبتدأ على اى حال فيكون بناء الكلام على مذهب الاختصاص وبعد يتجه  
ان العامل المعنوي كما يخالف الظرف في عدم التقديم عليه اصلا  
بخلاف الفعل والمشتق ايضا فان اى حال يتقدم عليها مطلقا فتخصص  
المخالفة بالظرف محال لا بد له من وجه **قوله** وكيف يفرق بين هذا الاحتمال  
والاحتمال السابق بان قوله يخالف الظرف على هذا الاحتمال متعلق  
بضمير يتقدم واعلى الاحتمال الاول بقوله على العامل المعنوي حال كان  
او جهة معترضة **قوله** هذا اذا لم يكن الظرف داخل في اى حال المعنوي  
فيه نظر لان الظرف لا يتقدم على اى حال المعنوي الذي لم يكن ظرفا او



شبه من اجزاء المجزوء فاذا لم يخلو في العامل المعنوي لم يصح ان الظرف  
 مستخدم على العامل المعنوي **قوله** فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير لان  
 اللابيق استثنائه عن العامل المعنوي لان بيتي المخالفة بقوله  
 كذا في الظرف **قوله** ولا على ذي الحال المجزوء والمبتدأ في عبارة  
 المتن وعلى العامل المجزوء **قوله** لا نسب الا وضح ان يقال ولا يتقدم  
 على المجزوء في الاصح ولا على العامل المعنوي كذا في الظرف واما التقدم  
 على ذي الحال المرفوع والمنصوب في غير مطلقا عند البصريين ومتنوع  
 عند الكوفيين **قوله** لا ترفع تقدم عامله على الحال **قوله** لم تقدم عليه الحال  
 اتفاقا الا اذا كان المضاف بحيث يمكن حذفه واقامة المضاف اليه  
 مقامه كونه متبوعا لبراهيم خياف **قوله** لان الحال تابع ورفوع لذي الحال  
 نقصن كجواز رايها جازية مع عدم جواز تقدم ذي الحال لاداء هذه  
 المعنى بعينه **قوله** لا لا يستعمل على مبداء **قوله** وان كل تكلف ونقص  
 اما كون الاول تكلفا فلان تاء المبالغة في الفاعل غير معلوم الوقوع  
 حتى انكره البعض في غير فعال وفعل ومفعول والاكسار بالكاية  
 وان فيه غير سديد لانه كجمل تقدم موصوف مؤنث كالفايدة وغيره  
 واما كون الثاني تكلفا فلا حاجة الى تقدم الموصوف واما كون الثالث  
 تكلفا فلان ابنا مصدر غير معلوم واما كون الشك نقسفا  
 فلان كانه غير معناه لازمة احاطة بالمعنى جميعا **قوله** وكل ما دل على  
 بنية اي صفة سواء كان له ان شققا او جامدا قال الشيخ الرضي من  
 الاحوال الغير المشتقة قياسا الحال الموطنة وهي اسم جامد موصوف  
 بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد قاطعا الطولي كما هو حال  
 في الحقيقة كقوله تعالى انما ازلناه قرانا عربيا وكجوا رايها رايها  
 ومنها ما يقصد به التشبيه كجوا رايها رايها اي مثل اسد ونجى  
 ونها الحال في كونه تحت الشاة ودرهما وضابطه ان يقصد  
 البسطة فيجعل لكل من اجزاء المجزوء قسطا وتنصب ذلك القسط

تتقدم  
 وتقدم  
 كجوا رايها

في قوله تعالى انما ازلناه قرانا عربيا

على

على الحال وما لم يخلو في العامل المعنوي لم يصح ان الظرف  
 البية خفيين بدرهم هذا القول القول بالمال الموطنة انما يحسن  
 اذا اشترط الاشتقاق اما اذا لم يشترط فينبغي ان يقال في جوا  
 رايها رايها انهما حالان مترادفان **قوله** لان المقصود من  
 الحال بيان التثنية وهو حاصل به فيه ان المقصود من التثنية ايضا  
 بيان التثنية ومع ذلك اشترط المصنف ان يكون مستقفا او جامدا  
 يكون وضعت لغرض المعنى فينبغي ان يكون الحال ايضا كذلك لا اعتد  
 جامدا على التثنية وليس الغرض من وضعه تلك **قوله** هذا البصر البصر ان  
 قولهم كذا ان القاموس **قوله** ولا حاجة الى ان يؤول البصر بالمبسر بان  
 المبسر بمعنى الصابر سيرا وجامدا لم يطب لمعنى الصابر رطبا كما جاء بمعنى  
 الصابر ما عليه رطبا ومع يكون صفة التخلية فوجه قوله لا حاجة الى  
 تاويل البصر بالمبسر انهم كانوا يؤولون الجامد باسم الفاعل والمفعول  
 المصنوع اذا لم يوجد في استعمالهم اذ مقصودهم تحصيل معنى الصفة  
 في الجامد وذا لا يتوقف على وجود مشتق من لفظة وتفسيره بالمشتق  
 المفروض انما هو لتصوير المراد به واما قوله من البصر التخل فيدل على انه  
 جاء المبسر لكن صفة التخل فهو انما يصح اذا كان في الاشارة الى التخل  
 لا الى ما عليه وهو غير طاهر لانه وان يستعمل مبسر المكن كالجسم بمراد  
 بمراد حاله غير تاويل كما اختاره المصنف لوجه ان في الاشارة الى ما  
 على التخل والموصوف ما قد مناه **قوله** لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى  
 المظهر كالحدم الاظهر لما كان بالنسبة الى المظهر واما زكرا لعدم  
 قافهم **قوله** لانه يمكن ان يكون الشا رايها كثر اليك فلا يتفقد لار  
 الاشارة بحالة البسرة فيه انه فليكن ج حالا مقدر **قوله** لا يرة تخلي  
 بسرا طيب منه رطبا يقال هذا المشا مصنوع لا يولي به وانه لغا  
 اعلم انه لا يخلو **قوله** ويكون جملة قال الشيخ الرضي قد لقم امثلة الاحال  
 مقام مفرد متبع بجزء الاول منها اجواب الحال وبلت من تنكيره لقيامه



مقام الحال وقاه الى شيئا نحو يابيد اي ذوبيد يدي يد اي النفقة  
بالنفقة وكجوبت الشاة بدزهم والاصل كل شاة بدزهم وكذا  
قولهم اجبت الشاة شاة ودرهما والواو بمعنى مع كل رجل و  
ضبعة اي شاة ودرهم مقروبان فغيب مهرنا اجزا ان يقولوا  
الا عاب حال اخليل يجوز ان تأتي به على الاصل كجوبت الشاة بدزهم  
هنا ولا يخفى انه اذا توفى بالاصل ينبغي ان يوفى بالواو لعدم جواز  
خلو الاسم عن الواو والضمة ولا عن الواو الا على ضعف **قوله**  
فلا سمية وزه حكمها اجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفي على  
الاصح ولا تدخل على الزمان فهو كنفى داخل على الاسمية وقد كمل  
الاسمية عن الرابطين عنده ظهور الملائكة نحو خرجت زيد على ان  
وهو قليل **قوله** والمضارع المبتدأ والحال المؤكدة مثل ما غابت  
وكذا المضارع المنفي بكلمة ما والمضارع المنفي بكلمة لم وبكلمة لا  
الاغلب ويشترط في المضارع المبتدأ الواقع حالا خلوة عن حرف  
الاستقبال كالسين وسوف ولن **قوله** ويجوز حذف العامل في  
احال لم يقبل حذف الفعل لان المتبادر منه حذف الفعل وشبهه  
كما شاء ارادته في نظايره المتكررة والمقصود جواز حذف عاملها  
باق ما التلثة من الفعل وشبهه ومعناه مثال الثالث الدلال ببناء  
اي نه الدلال ببناء ولا مقال **قوله** فترتبه حاله والمراد  
براشد امره بالارشاد بنفسه مهما امكن المبدئي اذا لم يكن الارشاد  
بدون الهداية فلا بد ان الارشاد فرع الهداية فينبغي تقديم الهداية وكونه  
حالا بعد ما لا يحتمل الترادف والتداخل وعلى التلثة كبس نما  
نحن فيه كما اذا كان منفردا **قوله** ويجوز حذف العامل في بعض الاحال  
الا حوال المؤكدة وكذا ان حال بين ازيد او غير ما دخل  
الفاء او تم نحو اجبت بدرهم فصاعدا وقرأت جزاء من القرآن فصاعدا  
فصاعدا اي ذهب القراءة في الصعود **قوله** والمستقلة للعامل

بخلان

بخلان في المؤكدة فان قلت المؤكدة التي تفارق في الحال ما دارت فيها  
العامل فلا يصح اطلاق قول بخلان في المؤكدة قلت ببناء در مقارنته عاملها  
بالحال اخليل فيكون مؤكدة لا مقيدة **قوله** اي تحقق ابوة ته دفع  
لما ذكره المحقق الرضوي من انه لا معنى لقولك بتحقق الاب في حال كونه  
عطوفيا نعم ليصح ان يكون المعنى اعطى عطوفيا لكن عطوفيا مع مفعول  
نعم لان حال ووجه الدفع ان احقة في تقدير احوال ابوة ته بخلاف المصداق  
لغيره المقصود واثباته المضائق اليه مقامه وبكلمة التثنية **قوله** ان يكون  
مقررة اي مؤكدة اما بتحققه او بالاستدلال عليه لان الدليل مقرر  
للمشقة ومؤكد له فلا بد ان الحال المؤكدة قد تكون للمقرر وقد  
تكون للاستدلال وانما جعل قول المص بعبارة شرط وجوب حذف عاملها  
تطبيقا له على ما هو اصح من كون الحال المؤكدة اعم من مؤكدة اجملة الابية  
والفعلية كما صرح به الزمخشري ومنه قوله تعالى ولا تغشوا في الارض  
مفسدين كلفه لا يرضى به صاحب قال المحقق النفا زانه  
في شرح النجاشي حال المؤكدة مخصوصة بمقرر مضمون اجملة الاسمية  
فليس قوله تعالى ولو مدبرين منه فان ارادت له اسماء فلتسمه والية  
قوله المضمون مجلة اقترابه عما يوكده بعض اجزاها اياه بريد ان رسولا لا يوكده  
الا الارسل لا ارسل الله اذ يكون الشخص رسولا لا لاطلاق الارسل  
دون ارسل الله لكن هذا اذا اريد معناه اللغوي اما اذا اريد  
معناه الشرعي وهو انسان بعينه الله الى الخلق بكتاب وشريعة فيكون  
مضمون اجملة وهو ارسل الله **قوله** ولابيه مهرنا من قبده اخذ في نظر  
لانه ليصح ان يراد بمضمون اجملة اسمية ماله من يد اختصاص بالجملة الاسمية  
وهو ما لم يكن مضمون فعلية ومضمون الله شاهد بزيادة الله وهو مضمون  
مضمون بزيادة الله ايضا ومضمون اجملة الاسمية خاصة ما يكون كاسمية  
ليس فيها شئ ولو سلم ليصح ان تقديره الله شاهد قايما بالعد  
بالقسمة احقة ويكون التقدير فيه مع وجود ما يعمل في الحال طرد اليب



واراد علم بالصواب **قال التميز** ويقال للبيين والتفسير والمميز  
على صيغتين **قال** اي الاسم الذي يرفع الابراهيم احسنه بقول اي  
الاسم عن نحو فعلت اي فعلت قال فعلت يرفع الابراهيم  
الوضع عن فعلت لكنه ليس باسم لكنه يتقضى بجنيته حسن  
زيد او اي حسن زيد وكذا يتقضى بخوزيد حسن الزيد وجهه  
بالنصب لانه يرفع الابراهيم كوجهه مع انه ليس بتميز عند البصريين  
للتعريف المانع عن كونه تميزا بل هو شبيه بالمفعول وكذا الشكل  
بغير زيد رتبة وسفقتة والمطنة بالنصب مع انها ليست  
بتميزات عند البصريين مع انها يرفع الابراهيم ويدفع بان المعنى عن  
في رتبة والمثا كما لطنة وسفقتة بالثبوت على ضرب من التجوز  
ولا يخفى انه لكلف ولا ينبغي ان يلتفت اليه وان اتفق عليه الجمهور  
اذ لا فرق في المفهوم بين سفقتة وسفقتة ولا وجه لجعل  
حسن الوجه شبيها بالمفعول دون هذه الامثلة فالاولى ان  
لغير كلمة ما بشكرا اعتمادا على اشتراكها وجوب شيكها **قال** في المعنى  
الموضوع له من حيث انه موضوع له رطل زينا يرفع الابراهيم عن المعنى  
المراد وهو الموزون وليس موضوع له لانه موضوع للنور وهذا  
اشكال الوجه له الى الان اخلال ودفعه بانه زينا يرفع الابراهيم المستقر  
في ما وضع له الرطل وهو ابراهيم موزون وان ليس الموضوع له مراد  
فخذه لئلا ينزل فانه من مراد الى الاقدام **قال** لكن المطلق منصرف  
الى الكمال هذا اذا اخذ العمل باطلافة والتقدير بهما لانه لو كان على  
اطلافة للمخا ذكروه ولجده فيه ان الكمال هو الثابت في الوضع والاحمال  
مخا ومنه قال المستقر معني الثابت والثابت قد يقال في مقابلة  
المععدم وقد يقال في مقابلة الحارث والمراد بها الثابت في ان  
الثابت اعلم من الثابت بحسب الوضع او بحسب الاستعمال فلا يقع  
تفسير الثابت بما يقابل الحارث في دفع الاشكال بانه لا يخرج امثال

عينا

عينا جارية واشكالها في التواضع بالمستقر ما هو مفهوما فلا بد من تكملة  
محل التعريف وقد يدفع عينا جارية واشكالها بانه التواضع و  
الكلام في المعرب اصالة على ما مر غير مرة ولو فسر المستقر بما هو الثابت  
في قصد التكلم بان التميز للتفسير بعد الابراهيم فيمكن في النفس قال  
قال ابراهيم ثابت في القصد في صورة التميز بخلاف رتبة عينا جارية  
فان المقصود بالعين المحيطة الا انه لزم الابراهيم من غير قصد فانه  
لكان **قال** ولما ابراهيم في هذا المفهوم يجب عليه ان يلزم ان لا يصح  
جنسه ارجلا على انه تميز من كلمة اعلى ما اتفق عليه ولا يصح كون ذاء  
عبارة عن مبهم لانه استعمال مجازي فلا ابراهيم وضعا الا ان يقال  
تعارف ذاء مع حب في المبهمة بحيث صار موضوعا له ففسر التميز عنه  
وكذا انه ما اذا اراد انه بهذا امثالا تعارف بعد ما ذاء المبهمة **قال** عن آ  
لا عن وصف فرق بين البغث والاحمال والتميز بان وضع الصفة  
والاحمال لبيان ثبوت وصف في موهوم يرفع الابراهيم عن الوصف  
ووضع التميز لرفع الابراهيم عن نفس الاسم وبيان انه من اى جهة  
جنس فزجل بما قل لبيان صفة العقل في زيدا ورطل زينا لبيان  
ان الرطل كاي تحت الرتبة وذلك فرق واضح لا خفاء فيه الا انه  
حيث حمل الذات على الجنس ولو اريد بالذات ما يقابل المفهوم  
المعهم وكان اوضح فيقال في رطل زينا ان فرد الرطل مبهم لا يعلم في  
جنس فلما قيل زينا بين ذاء بان بين ان من جنس الرتبة وبعد  
ليشكل بخروج تميز هو صفة كونه دره فارسا فانه يرفع الابراهيم عن  
الصفة فيان العرض من وضع المشتق المعنى الا ان يقال التميز اخراج  
الاسم عن صفة الذي لخص المعنى بتقدير جعل لسان الجنس **قال** فانه  
في قوت قولنا طالب شئ منسوب الى زيد في ان هذا التقدير مع كثرة و  
الاستفهام محمدا المضاف عنه نتيجة عليه انه لا يناسب في كفى زيد حلا  
فان الرجل عين زيد لا شئ منسوب اليه وقد رتب الشيخ الرضى في مثل طبا



زيد بن عبد الله بن مينا وجعل زيدا لا **لا** ونقصه به ما يقابل الجملة لم ينج  
المفرد بمعنى ما يقابل هذه الثلاثة وكانت اراذعي مجازا بقضية المقابلة  
وفيه ان المفرد يقابل بالنسبة في هذه الثلاثة فالمقابلة تقضي ان يراد  
ما يقابل نسبة في جملة او شبهها او اضافة ونسبة على ما ذكره على التمرة  
مثلا زيدا انا مضاف وقد جعل من امثلة المفرد المقدار وكانه اراد  
ما يقابل المضاف ما يقابل المركب الاضافي **والمقدار انما يتحقق**  
في ضمن عدد وجعل ظرفية العدد والمقدار من قبيل ظرفية انما يتحقق للمقام  
والاظهر ان يجعل من ظرفية المدة لعل للآل فان المفرد المقدار يستعمل  
في عدد دون غيره فافهم **فان الرطل نصف المن لو قال نصف**  
**المن كان بيان المنوان ايضا فانه تشبيه من بالفضل وهو انقص من المن**  
**بالثمن** **فكما لكيل نحو فخير ان يرا القير مكيان ثمانية مكاليك**  
**والمكوك كستور مكيال سبع صاعا ونصف او نصف رطل الى ثمانية او ا**  
**او نصف الوقية او ثلث كيلين والكيل ثمانية وسبعة اثمان منا**  
**والمنا رطلان والرطل بالقياس والكسر اثنا عشر اوقية واوقية اسنار**  
**وثلث اسنار واربعة اربعة مثاقيل ونصف المثقال درهم**  
**وثلثة اسباع درهم والدرهم ستة دواينق والدانق قيراطان ص**  
**طيسومان والطيسوح حيطان واكبة سدس من درهم وهو جزء من ثمانية و**  
**اربعين جزء درهم والويزان ثمان اواربعة وعشرون من ادم المدة بالضم**  
**مكيال وهو رطلان او رطل وثلث او ملاء كلف الان المقتل اذا**  
**ملاهما ومدين بهما ويسمى مذوقه حوت ذلك فوجدته صحيحة انفت**  
**جميع ذلك من القاموس** **وانما اقصى المص على الاشد الثلاثة اي من غير**  
**العدد والافضل مثل للعدد ايضا والاولى ان يبدل منوان سنا بقضير ان**  
**يزاد قوله وهو السون كحقا او مقدار كما في حنة عشر رجلا وم رجلا ويريد**  
**بما يتم بالمفرد ما يتم بالمفرد مما ينصب التميز والالوج التميز على المعروف باللام**  
**ايضا يعني ان من الاسم الناصب للتميز التام بنفسه كاسماء وانما قصد في الاضاف**

اقام

اقام الاسم التام دون المقدار لا يستند حكم نحو على معرفة اقام  
الاسم التام وهو ما اشار اليه بقوله ثم ان كان سون اه لا يخفى انه لو لم  
يفصل بين هذا الحكم واستيفاء الاقسام الاسم التام لمكان ادخل في  
النظام **لان المضاف لا يضاف ما يضافه بحسب اللفظ فلا يقال**  
**علام زيدا عمر وان يكون علام مضافا الى زيدا ثم عمر وانما قلنا بحسب**  
**اللفظ لانه ايضا بحسب المعنى ثانيا كما في حبت رمانك فان تحت**  
**اضيف الى الرمان ثم الى المضاف لانه يقال اذا لم يكن للمضاف رمان**  
**بل حبت رمان لکن بحسب اللفظ اظيف بحسب الى الرمان والرمان**  
**الى المضاف ولا يتحقق هذا الكل فرد فردا فانه مؤول بحذف العطف**  
**اي كل فرد فرد** **فان اتم الاسم بهذه الاستيفاء قال الرض قد تيم الاسم**  
**بنفسه كالضمة في ربه رجلا وهذه افيما اذا اراد انه بهذا امثلا **عند****  
**الراقود فلا في القاموس الراقود الذي الكبير والطويل الاسفل سبع**  
**داخلة بقارون في الاساس مكيال معروف لاهل مصر فاخذ اربعة و**  
**عشرين صاعا** **وهو ما تشابه اجزاءه اي تشابه اجزائه في الاسم الكل**  
**والاولى ما تشابه نصف وجزءه ولك ان يجعل تشابه مضارع المفاعلة**  
**ومستند الى صيغة ما واخا مفعولا به ويشكل بالابوة لانه لا يجر في الاصل**  
**الاقتصار على الوقوع مجردا عن التأ على القليل والكثير قال الرض اذا**  
**قصه الانواع جرد عن التأ واذا لم يقصد يميزم التأ** **طاب زيدا**  
**جلسين للنوع جازان يقال طاب زيد مجلسين للعدد وانما مثل**  
**لطاب زيد مجلسين دون ان يقول عدل ثوبين لانه يمكن المناقشة**  
**في كون ثوبين للعدد بخلاف مجلسين فانه لقصد الافراد لا محالة**  
**وفيه انه من قبيل التميز عن النسبة وكل ما من التميز عن ذات المذكورة**  
**فهو خارج عما نحن بصدده واعترض عليه بان التأ اخرج الكلمة عن**  
**كونها حبت فهو خارج عما نحن فيه وفيه نظر انما اول الافعال التأ فيها**  
**من اصل الكلمة سواء كانت صيغة المبالغة او النوع وليست الفارقة**



بين الجنس الواحد فلا ينافي كون الكلمة اسم جنس شيئا لا للقبيل والكثير  
من انواع الجملين واحادها وانما ينافي لان المنشأ في المثال ليس  
من ذوات المحصلين والجواب بان الشارح اجاب على سبيل التمثيل ليس  
بما ينبغي ان يأتى في **قوله** ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع خصوص  
الجنس من الجيد اذ هو مع ذلك الاول ان يقال ان افراد الجنس هل يخص  
لان الخصية لا تطلق في المعارف الاعلى الفرد الاعلى الذي يحصل العقل  
من اخذ المفهوم الكلي مع الاضافة الى معين ولا يطلق على الفرد الحقيقي  
**قوله** ويجوز غيره انما يورد التمييز على ما فوق الواحد قد جاوز حد التكلف  
كيف واجب اذا قيل بالافراد بغير ايراد صيغة الجمع فلا يجوز عنده الا عدل  
انما يصرح به في الضمان المفضل ويؤيده انه لو لا المراد بقوله ويجوز غيره  
حقيقة الجمع لكان مستغنى عنه اعلم ان سوق الكلام ناظر الى ان المراد بغير  
غير الجنس التحقيقي ان المراد غير الجنس المحسوس المقصود به الانواع **قوله**  
ثم ان كان اي المفرد المعدل الظاهر ان الضمير راجع الى المفرد المعدل غير المعدل  
وان كان محكم المذكر مثل المعدل المعدل مطلقا **قوله** والمعنى وجد التمييز  
لا موجب يجعل كان في التوجيه الاول ناقصة في النكتة وانه كانه اراد  
الاشارة الى توجيهين كان في التوجيهين والتوجيه الثاني جدي لان  
جعل التمييز ملتبسا بتوابع البهم او نونه ركيك جدا والمبارزة من قوله  
جاءت الاضافة الملتبسة بالتوابع لا اضافة الشيء اليه ولا داعي اليه  
الامراعات مشاركة في مفرد وان كان في المرجح والمصنوع على ذلك التناقض  
بالعطف ثم فانه ليس شائلا للتراخي في الزمان بل التفاوت المحكي في ان  
احد ما يتعلق بالتمييز والاخر بالمميز **قوله** وان اراد غير من رمضان يجب  
ان يقال عشرين رمضان لان رمضان وان كان غير منصرف للمعلنة  
والالف والنون المزيدين كنكته اذا وقع تمييز يكون منكرا الوجوب تنكير  
التمييز مع ان التباس في هذا المثال ايضا نظر لان في صورة الاضافة  
الى التمييز نكرة مفعولة في صورة الاضافة الى غيره معروفة غير مفعولة الا ان

يراد

ان يراد اليوم العشرين من رمضان ما كان سوق كلامه لا يفسد **قوله**  
وعن غير مقدمه ارفا لشيخ الرضى هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص  
عليه صل ويكون بحيث يصح اطلاق اسم الاصل عليه خوفا من حديد او انا  
الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز ان يضاف اليه على التمييز فمقطع  
ونب اقول فيشكل لكل تعريف التمييز بقطعة ذهب لان ذهب فرع الابرار  
المستقر عن قطعة الا ان يقال انه تميز الا انه لا يجوز تخصيصه كما في بقعة  
رجال وهو ايضا من موجبات ان خفض اكثر في الثاني فنان **قوله**  
لكن لما كان الابرار في طرف النسبة يستلزم الابرار فيها الابرار  
في طرف النسبة لا يستلزم بها ما فيها بغيره القسم الثاني من التمييز  
الا يرى ان قولنا عندي رجل لا ابرار في النسبة فيه انما الابرار في  
الطرف فيباز ان الابرار عن النسبة لا يزول الابرار عن الطرف  
وباز ان الابرار عن الطرف لا يزول الابرار عن النسبة نحو طلب  
رجل زينا فان النسبة فيها على ابرارها فكل المحكيين اعني قوله  
الابرار في الطرف النسبة يستلزم الابرار فيها **قوله** ورفع عرب  
يستلزم عنه الا ان يراد الطرف المقدار **قوله** وكذا اكل ما كان فيه  
معنى الفعل يشكل باسم الافعال فان فيها معنى الفعل وليس  
شبه جملة بل جملة واعلم ان قوله هو اسم الفاعل مسامحة والمراد  
هو اسم الفاعل مع فاعله وكذا ينبغي ان يحصل اسم الفاعل والمفعول  
والصفة المشبهة ايضا ما ليست جملة ذكرتها كجملة رجاء ان لا يخفى  
على كوكب والاولى في قولك حبسك زيد رجلا حبسك رجلا زيد لان  
حبسك زيد جملة كوشهها حبسك فالحتميل به هو التمييز من حبسك  
لان حبسك زيد **قوله** وانه قد راسا قال الشيخ الرضى الذي في الاصل  
ما يراه في انشراح الفرع من اللين ومن الغنم العنق من المطر وهو هنا  
كناية عن فعل المحذوم الصادق عنه وانما نسب فعله اليه ليعلم قصد  
اللتعجب منه لان ارفا لا ينبغي العجيب فكل شيء عظيم به دون التعجب



ينسبونه اليه نظرا ليقفون اليه يعني له دره فارسا ما اعجب فعله  
 ونه القاموس قولهم له دره اي عمله فقول الشرح اي له خبره فجعل  
 الدر كناية عن الجيرة لا يوافق تحقيق اللغة ثم ان كان الالتميز  
 بعد ما لم يكن لفتاة المنصب عنه فيشرط بهذه القصة لرفع ما اور  
 عليه من النقص لطالب زيد نفسا فان التميز فيه اسم يصح جعل لما انتصب  
 عنه من انه لا يصح جعل متعلقه وبعد لقيته الشرط فيه شيئا كما صار نظنه  
 ان يكون قوله والامتناء والطالب زيد نفسا فيبطل به قوله فهو متعلقه  
 فيه قوله والامتناء به وفيه نظر لانه انما يحتاج الى التقييد في القسمين  
 لو جعل الصبي على الامكان العام اما لو جعل على الامكان الخاص كما هو  
 الظاهر المتبادر فلا حاجة الى التقييد لانه القسم الثاني فلا وجه لصراف  
 الصبي عن ظاهر ما ثم لقيته الشرط وذلك التميز لا يكون محتملا الا كونه  
 داهيا بين المنصب عنه والمتعلق فلا معنى لعدم كونه نصا في المنصب  
 المنصب عنه الا كونه محتملا لما انتصب عنه والمتعلق فيشرط الشرط  
 والجزء وكذا نكتة على قول المصن والافضل متعلقه اذ ليس فيه  
 فائز فانه لان التميز اذا لم يصلح لما انتصب عنه يكون متعلقه بلا  
 خفاء هذه اوهية المقام من غير الحق الا لا زكيا وقد خصصت فيه لمزيد  
 افضل لغرضي احمل الاغنياء وشرحت عبارة المصن بحيث لم يمتد  
 عليه شيء ولم يمتد الى التقديم وما قيل لكن جعله من خصا يصح شري على  
 الكتاب فلو نظرت به بحسب مع الا لا يحصر من العجائب بان يكون  
 التميز ارفع الابرار عنه فيه ان الابرار في ما انتصب عنه بل في الذات  
 المقصودة وكانه اراد رفع الابرار عن مبرم هو نفس لما انتصب  
 عنه في متعلق زيد وهو الذات المقصودة اي المتعلق الذات  
 المقصودة دون عين زيد وقوله زيد اعني الشيء المنسوب اليه  
 تفسير الذات المقصودة التي حكم على المتعلق بانه هو عين كونه التميز  
 متعلق بما انتصب عنه فلا حاجة الى التقييد الشيء المنسوب اليه كونه غير  
 له

له بنا

له بنا على ان الشيء المنسوب اليه هو الذات المقصودة التي قد يكون  
 عين زيد كما ظن فيطابق التميز فيها اي فيما جازاه الفا ان  
 ضمير فيها الى القسمين المذكورين فيسفي حكم ما كان لفتاة المنصب  
 عنه فتكلف في جميع التميز بحيث يشمل ما كان لفتاة ولا يخفى انه  
 لغرض جدا وادارت ابا واجداد الى المراد بالاجداد ما  
 فوق الواحد فانه اذا قصد تثنية وجمعته لا يلزم ان يثنى  
 ذلك الجنس في اثنائي ما سبق منه ان ثبته الجنس وجمعه لا يخفى  
 قصد الانواع على امر مشترك بين قصد الانواع وقصد الافراد  
 حتى احتاج الى التكلف بل التعسف بحمل الانواع على ما يشمل  
 الافراد ما يحل شيئا ما شئته عن قرب شيئا الاول يعني  
 مع والطبق مفعول مع لمصاحبة فاعل كانت اي كانت الصفة ووجه  
 مطابقا له اي لما انتصب عنه وما يقضيه منه العجب انه جعل مفعولا  
 معه لمصاحبة جبر كان فاجتهد الى جعله فاعلا معني وكان وجه جعل  
 فاعلا انه بنا ويل ثبت للاسم فاصبح الى اولة لصي جعل اجرة فاعلا معني  
 هن او هن من بيت العنكبوت فاشتبه المدعي بما هو احوال الى البتة  
 قوله اي كانت الصفة صفة له مع مطابقا اياه يعني التطبيق ليجر ان  
 يجعل مبنيا للفاعل ويصح ان يجعل مبنيا للمفعول والاول اظهر  
 لسباق الكلام وسبقه لانه جعل التميز مطابقا لما انتصب عنه او  
 لمتعلقه فالتناسب ان يجعل الصفة مطابقا له وان صح العكس  
 ولو كان المتبادر من المصدر المضاف الى المفعول المبنية له قولهم كذا  
 يكون معنى اسم الفاعل لا معنى للاقتضا على كونه بمعنى اسم الفاعل مع  
 يجوز كونه مبنيا للمفعول في التوجيه الى قول واحد صلت اي الصفة  
 المذكورة الاحمال لا معنى لخص الامكان في الصفة والاحمال لا يجب ان يكون  
 مشتقة بل كل ما دل على شيه صح ان يقع والاولا لكن زيادة في  
 زيادة من في التميز عن ذات منه كورة يجوز مطلقا فيجوز في التميز عن



ذات المقدرة اذا كان لا استصحب عنه وقيل مطلقا وكذا ذكر الشيخ الرضا  
وانما المقبض صحة عشرون من درهم وكان المصنف حينئذ يوجب  
دخول من على مئيرى كم فلو كان يجوز دخول من على التميز من الذات المذكورة  
عائلا لم يقصر به الحكم فاعلم ان يوجب التميز قلت بل زيادة من يوجب  
احتمال الحال اذ زيادة من تكون تخصيصا على ان المراد التميز لا الحال  
**قوله** على عاملة اذا كان اسما تاما بالاتفاق يشكك باذا كان مئيرى اع  
سنة اسم الفاعل او المفعول فانه يتقدم على عاملة عند الجمهور مع ان  
عاملة اسم تام هو اسم الفاعل او المفعول فالاولى ان يقول ولا يتقدم  
التميز اذ جعلت على عاملة اذا كان عن ذات المذكورة بالاتفاق **قوله** لا زنا  
يلعب ان التميز فاعل لهذا الفعل وما يتوهم فيه من مشابهة التركيب  
يؤدى صحت هذه الجملة فلهذا الاعتبار جعل كالفعل على وليس المقصود  
ان يخرجنا الارض عيوننا فلهذا منزهة اللازم لمتضمنة معنى الاتفا  
وعيوننا تميز عن نسبة الاتفا لعدم سوق اجمال العبارة آياه والا  
يقال او فاعلا لما يتضمنه وكذا الحال في املاء الاناء فمن بنى الكلام  
على تضمنين المتساويين فضان تضمن كلامه عليه **قوله** فلهذا بحث ليس  
البحث وارد لان سر وجوب تأخير التميز عن الفاعل كونه فاعلا اما  
حقيقيا لورود الفعل المذكور الى المتعدي واما مجازيا لمرور الانه  
لوقوعه كونه فاعلا حقيقيا بالرد اطارا لما مضى من الوجه **قوله** ما يورد  
فاعدا لم المشهورة وهي ان التميز عن نسبة فاعل في المعنى ولهذا  
اصحوا الى تأويل يخرجنا الارض عيوننا **قوله** فانما يجوز ان تقدم التميز  
على الفعل الصحيح وعلى اسمى الفاعل والمفعول فكلام المصنف قاصر لانه ان  
اريد بالفعل مجرد الفعل لغيره ان خلاف المازنى والمبهم في مجرده وليس  
كذلك وان اريد به الفعل وشبهه كما هو المستفيض في كلامهم لغيره  
ان خلافا في جميع ما يشبه الفعل وليس كذلك **قوله** وما كان في قيل  
الرواية الصحيحة وما كان في نفسه **قوله** المستثنى في المصادر ان الباب  
يدل

ان يدل على ذكر الشئ مرتين او مجمل شيئين متساويين او متباينين لفظ  
الاستثناء من قياس الباب وذلك لان ذكره ثبته مرة في الجملة  
ومرة في التفصيل هذا او كما ان نقول بالاستثناء يجعل المستثنى منه  
شيئين قسما داخلين في الحكم وقسما خارجين عنه **قوله** وما كان محلو  
بهذا الوجه الغير المحتاج لغيره بان يكون تعريف المستثنى قصدا في الراجح  
المحقق الرضى حيث عرفت بالمدكو راجد الا وانها مخالفا لما قبلها  
نقيا وانما كالممكن المصنف بانه ليس له مفهوم عام بل هو لفظ مشترك  
بين المتصل والمنفصل فلا يمكن تعريف المطلق اذ لا مطلقا في نفسه  
او لا تقسيم اللفظ المشترك ومنهم من قال المستثنى من المنقطع مجاز  
ونه المتصل حقيقة وقيل المراد ان اداة الاستثناء فيه مجاز لا لفظ  
المستثنى **قوله** هو المخرج سواء كان الباقى اقل او اكثر او سوا **قوله**  
من متعدي اي عن المراد منه بان يكون المستثنى قرينة انه ليس المراد جميع  
المتعدي وكما هو مدلول اللفظ عن حكمه بل من ان قضى با دخاله في الحكم  
واخر اوجه بل الحكم على المتعدي راجد اجماع المستثنى منه واورده عليه لا يخرج  
ذلك في عبارة القوم سوى زيد فانه ظرف للبحر وكذا ما خلا زيد او ما عدا زيد  
فليس الاستناد الى المتعدي والمخرج عنه زيد واجيب بان هذه الكلمات  
صارحت بمعنى الا وان نصب على الطريقة رعاية لصورة الانتم ولا حاجة  
اليه لان الاستناد الى القوم المراد منه سوى زيد وتقييد المخرج بالظرف كونه  
ان المراد سواء وكذا ان تزيد انه يخرج عن النسبة الى المتعدي بان يزيد  
جميع المتعدي ونسب الشئ اليه قياسا بالاستثناء الاخر اجماع عن النسبة  
ولان قضى لان الكذب صفة النسبة المتعلقة للاعتقاد ولم ترد بالنسبة  
افادة الاعتقاد بل قصدها النسبة لتخرج عنه شيئا ثم تقييد الاعتقاد  
وهذا غاية ما يستلزم في تحقيق المقام ولا يجد في كلام غير تحقيق الا اطا  
اطالة الكلام والله هو الواهب بالاطعام اجلى الانعام **قوله** سواء كان  
ذلك المتعدي لفظا اي لفظا جعل قوله لفظا او تقديره التفصيل للمتعد



باعتبار كونه مذكورا او مقدر او كذا ان يجعل تفصيلا باعتبار كونه  
 مستعدا باعتبار اللفظ بان يكون الاعلى مستعدا حركيا وكذا مستعدا  
 باعتبار التقدير بان يجعل مستعدا بان يكون كذا مستعدا الجدة الا  
 لصفة فانه لا تعد في العبد الا بجعله في قول الاخرى. ولكن ان يجعل  
 تفصيل للمنهج من المستثنى كما يكون مطلقا يكون محذورا كونه جازما  
 ليس الا كذا الجدة الا اذا خواتمها لا يكون المنقطع الا بعد الا وغير  
 وينتد مضافا الى ان مشددة **قوله** في كلام موجب ان ليس في  
 هذا هو المعنى الاصطلاحي للموجب وغير موجب بالقبول **قوله** وهو ان  
 يكون الكلام موجب تاما بان يكون قوله بان يكون تخفيرا لما اصطلاح  
 عليه في الكلام ان من في المستثنى وبسبب ما يقابل كلاما مقصدا **قوله**  
 لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا في الظاهر ان الكلام في كونه منصوبا  
 بنصب استحقاقه لانه لا يكون تابعا للمستثنى منه في كونه من قبلة ما يتم  
 انما يظن **قوله** الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط اللفظ  
 المحصل بقول القوم اخوانكم الازية او فعل الشارح لم يلتفت اليه لعدم  
 وثوقه على المثال وجواز ان يكون منصوبا **قوله** او مقدر ما لم يجد كان في  
 هذا القسم وقسم المنقطع كما اعاده في خلا لان الشئ مستكره في وجوب  
 كونها بعد ان تقول الجدة الا متعلق بخبر كان وهو قوله في كلام موجب  
 قد تبادر ان فيه المعطوفين على خبر كان لان المعطوف على المقيد  
 بقية مستند بشار كذا في القيد لا محالة فتقول الشارح عطف على قوله الجدة  
 الا محل نظر لانه يوجب ان يجب النصب في المستثنى في قولنا ما جاز  
 غير زية القوم في قولنا جاني القوم غير حمار الا ان يقال المستثنى بخبر في  
 حكم المستثنى لمجيء حكمه بعد وقد شبه الشارح ايضا على ان الحكم المنقطع  
 يقتضي ان يقتضيه بكونه بعد الاحث قال اذا كان منقطعا بعد الا وان  
 غفل عنه في قوله او مقدر **قوله** سواء كان في كلام موجب او غير اشارة  
 الى ان يبين هذا القسم والتقدم به اخلا ولم يقتضيه كلا منهما بما يقابل بالاف

ليعلم

ليعلم ان ما اجتمع فيه القسمان وجب نصبه لوجبهين **قوله** المستثنى  
 منصوب ايضا ذهب سيبويه الى ان المنقطع منصوب بما قبل الام  
 الكلام كما ينصب المتصل به والى ان ما بعد الام مفرد سواء كان متصلا  
 او منقطعا وهي كقوله في وقوع المفرد بعد ما وان ليس حرف عطف  
 والمتأخرون لما راوا ما ينعى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب  
 لكن المستثنى بالفعل وجب ما محذوف في الاعلى بجاء القوم الا  
 حمارا في تقديره لكن الحمار لم يجرى وقد جرى قوله ظاهر قوله تعالى القوم  
 يوشن لما اثنوا اكتشافه قال القوم يوشن هو ينجى سوى ويرى ان سوى  
 لا يفيده الاستدراك ودرج لولهم قوله في الحكم السابق **قوله** في الاكثر  
 متعلق بنصب **قوله** سيجي منه مستعدا كان او غير مستعدا نحو ما جاز  
 زيدا الا **قوله** او الى بعض مطلق من المستثنى منه يعني ان الضمير راجع  
 الى بعض منكم للاستغراق في الايجاب كما في علمت نفسي كل نفس  
 وانا قلنا الى بعض منكم لانه قوله فيما بعد او بعض منهم ولعله عموم  
 النكرة في الاثبات اذا كان فاعلا لتكلف من قال يستعمل البعض بمعنى  
 الكل واريد منه هذا المعنى والوجه ان الضمير راجع الى البعض منه  
 المضاف الى ضمير بعضهم والاضافة للاستغراق **قوله** وهاهنا محل  
 النصب على احواله الاحسن ان خلا في تقدير زمان مضاف الى زمان  
 خلا كما في من سافر فيطابق في المعنى ما خلا قوله الى النصب بما انا هو في  
 اكثر الاستعمالات الانب ان يجعل المستثنى المنقطع المستثنى بكلاما  
 مما يختار فيه النصب **قوله** تقديره خلوا زيدا وعدنيد وعرو هذا لا يقتضي  
 لان الفعل المستند الى الفاعل المستند اذا صار في تقدير المصدر يكون في  
 تقدير المصدر المضاف الى الفاعل فيكون تقديره خلوه زيدا على ان الضمير  
 راجع الى المجرى او الياسية او البعض **قوله** اي وقت خلوهم الفاعل خلوه  
 بعضهم كذا في قوله وقت مجاوزتهم ولا وجه للاقتصار على التوجيهين  
 لاحتمال رجوع ضمير ما خلا الى اجزاء ايضا كما سبق في خلا **قوله** وهو ضمير راجع

والمستثنى المنقطع للاستدراك



الى الاسم الفاعل من الفعل اه لم يتركها اتصال الرجوع الى المصدر لعدم  
صحته ان يكون زيد خبرا عنه وفيه نظر لان عدم صحة وقوع العين خبرا  
اعني المصدر في الاثبات لان النفي والاولى ان نفى زيد عن المجيء لا  
يوجب احوال زيد عن المستثنى منه فلهذا لم يجوز رجوع الضمير الى المصدر  
نعم لو جعل زيد مضافا اليه لمجيء فيكون التقدير ليس المجيء مجيء زيد بغيره  
المقصود لكنه لفظا ومعنى فافهم **قوله** ولا يصرف فيها ولا يغير لا  
يكون الى غيره مما يكون وما كان ولم يكن **قوله** حال كون المستثنى واقعا في  
محل يكون متاخرا عن الا لا خفاء في بحته هذه التوجيه البيان المتعارف  
في هذا المعنى ويجوز فيه نصب بعد الا ولا معنى لان الحال في محل واقعا  
بعد الا فلو كان كلمة فيه في مجز فيه كما نقله الشارع فقولنا فيما بعد الابدال  
عن قوله فيه بدل البعض عن الكل وما يفيض منه العجب انه قيل وجوبه الشرح  
احسن لان المقصود بيان حال المستثنى اذ لو جعل به لا لكان المبدل  
منه في حكم التسمية كلف والبدل مستثنى بعد الا والمقصود منها بيان حال  
مخجل في مطلق المستثنى في حكم التسمية لا يخل بالمقصود **قوله** وفي بعض  
النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على ان ضمة الكلام غير موجب لا ينبغي ان  
يتوهم ان الا وجه ان يجعل على هذه النسخة ايضا حالها ليدقق النسخة  
في المعنى لان في هذه من اعتبار غير المستثنى منه راجع الى المستثنى وذلك  
النسخة يكون مسند اليه صفة خرجت على غير من هي فيجب الا لفضائل وان  
يقال المستثنى هو منه لا يقال احترز عن تقدير قد لا ضرورة لانا نقول  
تقدير قد موهون من تقدير الضمير العايد الى الموصوف وفي قوله صفة الكلام غير  
موجب صحة لانه صفة ثانية للكلام **قوله** ولم يشترط ان لا يكون منقطعا  
ولا منفقا ما ذكره من وجه عدم التقييد ضعيف اذ عادة المحققين استثناء  
المتاخر عن الحكم العام المتقدم المتأخر في المتأخر لا العكس فعدم التقييد  
هنا يوجب احواله عن الحكم ان لا يفتن في تقدمه اخراجه عن الحكم  
ويمكن ان يقال لو لم يكن حكم المستثنى المتقدم والمنقطع في كلام غير موجب

ايضا

ايضا ما تقدم كان ذكر قوله او مقدا وقوله او منقطعا بعد قوله وهو  
منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب لغو الا فائدة فيه  
فعلم انه على عمومها فيما سبق فلم يخرج منها الى التقييد لعدم كونه مقدا  
ثم الا وجه ان يقال اختيار البدل فيما يتصور فيه البدل ولا يمكن  
في المستثنى المتقدم لعدم حوازه تقدم البدل ولا في المنقطع لان البدل  
فيه لا يكون الا بدلا للعلل ولا يمكن الخلط في الاستثناء لان منشا  
على الزيادة كما تقدم فكذا لم يجز ان يفتن في التقييد بما يخرج المنقطع والمتقدم  
على ان المتبادر من قوله ذكر المستثنى منه ما هو الشارح في ذكره فافهم  
به عن التقييد بما يخرج المستثنى المتقدم ولا بد في هذه الفائدة من تقديرين  
اخرين احدهما ان لا يكون المستثنى مترا فيضاه عن المستثنى منه مثل  
ما جاء في القوم اليوم الا زيد او ثانيا بينهما ان لا يكون ردا للكلام تضمن الا  
الاستفهام كقوام القوم لازيد او جواب اقام القوم لازيد افا  
في عين الصور بين يجوز البدل ويختار النصب ومن ههنا بين  
ان المحقق لم يستوف اقام احوال المستثنى فانه هذا **المستثنى** واو  
البدل بالاصالة المراد بالاصالة ليس ما يقابل التقييد **قوله** ويجوز  
على حسب العوائل اي قد العوائل فان العوائل ملزمة عامل الرفع  
والنصب والجر فالاعراب على قدر ما كانت عن الاعراب بالرفع والنصب  
والجر وهذه الترخيع ان المراد ان كان عامل المستثنى منه شيئا بكل يقولنا  
مررت الا بزيد فانه معرب بفاعل نفسه وان كان المراد عامل المستثنى  
فكل مستثنى معرب على حسب العوائل على انه يمكن اختيار الشق الاول  
ايضا والحق ان الجواز في زيد عامل المستثنى منه انتقل الى المستثنى بعد  
حذفه فهو معرب بفاعل المستثنى منه لا بفاعل وعامل الفعل بواسطة الا  
ومن قال عامل الفعل بواسطة النسخة **قوله** فالمراد بالرفع المعرب  
المعرب له يعني المعرب عما حذف منه الجار واوصل الضمير الضمير الجور وبه  
لك ان يستغنى عن هذه التعليل بان يجعل المعرب وصف للمستثنى بحال



متعلق فيكون الحال المفروض عاملا وان يجعل المستثنى مفرغا على اعرابه  
 للعامل فيكون المستثنى مفرغا والعامل مفرغا **قوله** وهو اي وا  
 احوال ان المستثنى جعل الوادو الحال وذلك ان يجعل للعطف ويجعل  
 هو عطف على المستثنى منه وفي غير الموجب عطف على غير منه كور على  
 اي لا يحد يمكن جعل الضمير عايدا الى المستثنى منه بل ما هو غير الموجب  
 حقيقة هو المستثنى منه دون المستثنى والاوجه ان يجعل الضمير  
 راجعا الى عدم ذكر المستثنى منه ويجعل قوله وهو غير الموجب جملة  
 معطوفة على ما سبق لغيره وعدم الذكر في غير الموجب ليعيد الكلام ان يستقيم  
 المعنى بلا تكلف واما على توجيهات الاخر فهو مستثنى من نحو الكلام  
 اما لا يوجب على العواطف في الموجب وقضاة الاوقات الا ان يستقيم  
 المعنى **قوله** ليعيد فائدة صحيحة ليعيد ليعيد الكلام فائدة صحيحة وكذا القول  
 ليعيد المستثنى ما هو فائدة من جعل الكلام صادقا او بالاشتراك من  
 الكلام الموجب لا يصير الكلام صادقا بخلاف المعنى على ما يحق **قوله** بل  
 باضرب الازيد يجعل ان يكون فاعلا ليعيد **قوله** نحو قوله حيوان لا يصح فيه  
 الحكم على سبيل العموم لما نحن فيه **قوله** الا ان يستقيم المعنى قبل لا يثبت للنحو  
 عن استقامة المعنى انما ونسفته بيان الكيفيات المتكسبة فانه البحت  
 من قبيل وضع الشئ في غير محله قلت مال كنهه ان الاعراب على حسب  
 العواطف في كلام غير موجب كنهه بخلاف الموجب فانه قليل لقله استقامة  
 المعنى فاذ اعاد المستثنى كنهه والبحت عن كنهه الاستعمال وقلة  
 ونسفته الفصح **قوله** اذ المعنى ما زال ثبت الثبات ليعيد له وام كما يطهر  
 كتب اللغة على المثال في بيانها وما يقال ان الدليل لما ثبت له وام الا  
 ان يقال المراد ان نفي النفي ليعيد دوام الاثبات وفي افادة كنهه  
 ان الاثبات جعل الشئ ثابتا والثبات ليعيد له وام وان افادة الله  
 الله وام نفي النفي لان نفي النفي ليعيد عموم النفي لان الشئ في غير النفي  
 عام مخفي زال ومنع زوال ومعنى ما زال لم يقع زوال وعموم النفي  
 ليعيد

منه من غير ان يكون  
 مستثنى من المستثنى  
 المستثنى من المستثنى  
 المستثنى من المستثنى

ليعيد دوام الاثبات **قوله** لان نفي النفي اثبات اي يجب العرف  
 لان لا ياتي بنفي النفي الا الاثبات فمن قال معنى قوله نفي النفي  
 اثبات انه مستلزم للاثبات لا اذ عينه لان نفي النفي لا يمكن تفعل  
 الا بتفعل النفي وتعمل الاثبات لا يتوقف على منفعة عقل **قوله**  
 فيكون المعنى زيدا اعلم ليس المعنى الله وام المطلق بل في المباحي منه  
 قبل **قوله** او يجعل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم فاي مبالغة  
 فوق ان يقال امكن فيه جميع الصفات المتقابلة الا العلم فجعل  
 العلم احق بالمبالغة في عدة متقالات **قوله** واذا اخذ البطل لا  
 يخفى ان هذه المسئلة في سمة اختيار البطل فيسفي ان لا يفصل بينه  
 وبينها كنهه الاعراب على حسب العواطف في ان التكية فيه ان كنهه  
 يتوقف على معرفة المعرب على معرفة العواطف يرشد كل اليه قوله  
 ومن ثم جاز ليس زيدا لا فاما ما منع ما زيدا لا فاما ما يجب ان يثبت  
 عليه ان اخذ البطل على المحل القريب في المحل البعيد نحو كانت درهما  
 لك الا درهم فان كنهه عشر له محل قريب هو الضرب وكنهه محله عليه  
 فيجعل على محله البعيد وهو الرفع **قوله** فعمل الموضع بجعل اي بجعل البطل  
 على الموضع اختيارا فوق الاضمار على المحل على اللفظ فيما لم يتخذ في كثير  
 من المواضع فان الضرب على الاستثناء هنا كنهه ان يكون ضعيفا لا يثبت  
 البطل على اللفظ نحو لولا احد فيها لازيد او ما زيدا ثانيا الاثبات في الاما  
 ابراهم في ما ياتي من احد الازيد او قد يحذف خوف الابرهم الى امتناع الضرب  
 ولنه الامتناع في الا الا الله لان ابراهم البطل منها عن اللفظ ابراهم القم  
 وبنية وبين الضرب بالبوحيه تناف **قوله** قبل انما وصف به ليل لا يثبت  
 الشئ من نفسه لو قال ليل لم يثبت هوهم استثناء الشئ من نفسه لانه في قوله  
 ولا يخفى وما قبل لم يوصف لوصف لوصف ايضا بجعل التثوين على التحقير  
**قوله** لان من الاستثنا فيه لا تزداد اتفاقا بعد الاثبات فيمنه من ليكون  
 المثال اتفاقا اذ من تزداد الاثبات عنه الاغشس كنهه الاستثنا فيه



لا تزداد انصافا ولا امتناع زيادة من الاستغراقية بعد الالوه في  
 هذه المقام وبيان من الاستغراقية لا تزداد على اسم الشخص والظاهر  
 ان المص جعل الاستدلال مبنيا على منهج الجبرور ولذا لم يبق له  
**قوله** لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد غير الامر والواحد  
 الامر واعن لفظ احد لا يمكن نصب عمر وعلى لانه من الرضخ واليكبر  
 لانه معرفة كما ينبغي ان شاء الله **قوله** وما ولا لا تفرق ان لا حقيقة  
 اذ لم يكن البديل الا بتكرار العامل فيجب ان يكون العامل في المع  
 المعطوف والبديل مفرد وسائر التوابع العامل في المبتوع كجاء الاستدلال  
 بيان وسرابة حكم المبتوع فيه وبعضهم الى ان البديل والمعطوف ك  
 التوابع فاشا الى ان العبارة اقرب الى المذهب الاول ولا يخفى للفاية  
 في قول المص عاليتين بل لو فهم جواز التقدير غير عاليتين **قوله** في غير وقوع  
 التوابع اذا اختلفت على المبتدأ وانجز غلبت عاملها لكن سمي تقدير عمل  
 اذ اكان العامل في الضعفة ثم اذا كان العامل هو فلا يغير معنى جاز  
 اعتبار ذلك المصدر بلا ضرورة كونه زيدا القام وعمر ووالا غير المعنى  
 فلا يغير ذلك المصدر الا اذا اضطر اليه كنه اقبل وفيه نظر اذ قلت اسم  
 لا المبنى الاول المفرد المتصل به نحو لا رجل طرف جازر فعه والعامل  
 العطف على محل اسم لا جازر كونه لا ابواب **قوله** وبعد ما شاء الاكثر  
 لكونها حرف جر وهو مذهب سيبويه ويؤيد قوله جازر لا لوق الو  
 الوقاية وعدم صحة ودنول باب المصدرية عليها الا على سبيل التذوق  
 وكثرة النصب المستفاد من قوله في الاكثر خلاف ما نقل عن سيبويه  
 ان النصب بعده شاذ واعداده بعد قوله جازر فانه للتصريح باختصاص  
 قوله في الاكثر **قوله** ومضاه بترية المستثنى فلا يستثنى بها الا عما تب  
 اليه سؤالي اي براه انه يعني فاعل جازر اي جازر فاعل جازر غير  
 ذكر النصب ولا يخفى ان جازر زيدا متعلق بالفعل المذكور واقتضاؤه  
 الى زيدا على وجه الترتيب في غير ملاحظة بترية الله اياه فالظاهر ان فاعل

جازر

في الحقيقة

جاءت ضمير فعل المتقدم اي براه الجبر زيدا عن نفسه جعل امتناع على  
 فيه استغناء عنه بغيره بترية الله **قوله** ان نقل اعراب الية قالوا حقيقة  
 لما اضيف اليه ولذا اجاز العطف على محل فيقال ما جازر غير زيدا وعمر  
 بالرفع لان المعنى ما جازر الا زيدا قيل لما كان اعراب اجنبه كاعراب المستثنى  
 بالان كان الحسن ان يقول واعراب غير اعراب المستثنى بالادوية نظر  
 لان اعراب اجنبه اعراب المستثنى لغيره لانه كاعراب المستثنى بالافاعية **قوله**  
 فيدخل نحو ما جازر الرجلان الا زيدا قال الشيخ الرضخ لا يجوز هذا الاستثناء  
 المتصل لان المحكوم عليه كل اثنين اثنين وليس زيدا اثنين **قوله**  
 منكورا اي منكرا لا يخفى باللام بشرط كلامه ان المنكر اضرة عن كل المعنى  
 باللام ولا وجه لتخصيص الاضرة به اذ هو اضرة عن كل معنى مضاف  
 نحو جازر اخوة زيدا الامر وفان لا يبيع فيه يحمل على الضقة او اسم اشارة  
 نحو ما جازر هؤلاء الا زيدا واسم موصول كخون الناس الا الذين امنوا وفي  
 خسر والوجه ان يجعل ما جازر ليصبح جعل ضقة لان غير لا يصلح مضافا  
 وصفا لمعروفة فكذلك الا المحمول عليه فتدبر **قوله** نحو جازر رجال الا واحدا  
 للفاية لانه في هذه الاستثناء لانه لا يعلم انه ما بقي بعد المستثنى منه  
 الا ان يرا برجال اقل مراتب اجمع في يكون منكرا محصورا معنى **قوله**  
 ولكن لما كان ذلك نادرا لم ينفذ اليه المص في بيان هذه القاعدة اذ اكان  
 مراد المص بقوله كما حملت الا عليها كحمل عليها غالبا فعه الفت المص اليجب  
 لم يجعل المذكور قاعدة بل اعتبره حكما اكثر بالان ان يقال مراده انه لم ينفذ  
 اليه المص التفات اهتمام وترك قيد غالبا وتسامح في حذفه فان قلت قد  
 التفت المص الى مجي الآخ جمع محصور حيث قال وضعف في غيره قلت  
 لا ضعف مع تقدير الاستثناء بل فيه قلة او فرق بين الضعف والقلة الا  
 ان يقال لما قل التقدير في المحصور جعل استعجال ضقة ضعيفا والعه  
 الفصيح في وصف المحصور المتقدر بالاستثناء ومنه الوصف بغيره ولو لا ذلك  
 لكان قوله وضعف في غيره سقيما الا ان يجعل ضمير في غيره المتقدر بالاستثناء



لعدم دخول شيء في البيت فان قلت ما ذكره لا يبعد الاستثنا  
المستصل وسواء كان في المحل على الصفة في العذر الاستثنا مطلقا فيبقى  
ان يقال وعدمه في غير بيتين قلت نفى الدخول بيتين افا الدخول  
يشك في كل ما ذكره المصنف وبعده في نظر لان عدم الدخول بيتين يحتمل  
الدخول بطريق الطل وهو يكتفي في الاستثنا وحمل البيت على ما يقال  
الشك لبعده فقلت رده المصنف بان لا يكون الا في غير الموضع وليس نفى  
الصفة المستفاد من كلمة لو كان الصريح والنفى التضمن الذي هو كالصريح  
هو قلنا واقل واين ومتصرفا ووافقت الرتبة ورواها بان لا يجوز الابدال  
الا حيث يجوز الاستثنا وفيه انه بيتين البديل عندهم في كلمة التوحيد ولان  
يجوز الاستثنا **قوله** لان العذر يستلزم المخالفة لان المتعدد غير الواحد  
فصل هذا معنى قوله لو كان فيهما آية الا لو كان فيهما غير آية الله باعتبار  
كون الجميع غير آية ولا يخفى ان المتبادر من وصف الجميع بالمخالفة لشيء ان  
كل واحد من غير ذلك الشيء فيقولون رجال غير زيد يعني ان كل رجل من غير آية الله  
ان الجميع من جنس غير آية وكيف لا ولا فائدة في وصف الجميع بمخالفة الواحد  
قالا لوجه ان وصف الآلة بغير آية يعني انه اذا وجد الآلة يكون كل من غير آية الله  
لان وجود الآلة يستلزم محو كل واحد منها فلا يكون شيئا منها آية الله وبهذه الظاهر  
انه ليس الاستثنا ايضا لان فرض وجود الآلة يستلزم كون آية الله تعالى  
غير آية بيتين في البيت في حسن التام **قوله** الا الفرقان الفرق وله  
البقرة والتوحيد والنجم الذي يمتد به وما فرقان وبيان في الشرح والتميز  
موقعا كذا في التاموس في الصحاح الفرقان النجاشي من القطب  
**قوله** وقال في البيت شدوذ ان اخوان الا في قول الا الفرقان  
شدوذ ان اخوان احد ما وقوعه صفة كل دول ما اضيف اليه وما ينتمى الى  
الفصل منه وبين موصوفه بالخبر وكان المصدر اذ التنبه على البيت  
كما لم يتجاش فيه عن استعمال الشدة وليست كما كون الصفة فيه شاذ او كما  
كان الشاذ في صفة الظرف في جعل لفظ الفرقين شاذ اعادة للمناسبة

بيت

بين وبين معناه فانه شاذ عن الاقوة واقول كل يحتمل ان يكون  
الا شرط اي الا يكون الفرقان اي لا يوجد افا المصنف ان لم يوجد  
الفرقان لكل اخ متخارق فيه فلا شذوذ في البيت اصلا فخذ  
هنا او اعرفه من انه فضل **قوله** وعنه الكوفيين اه يعني ان في نصيبه على  
الظرفية في بعض الاوقات ثم اشارة اليك راج خلا قال المصنف قوله  
النصيب على الظرفية ان اعابها بالنصيب لا غير وذلك بالنصيب على كونها  
ظرفين اية الا على الحكاية عن حال الظرفية في بعض الاوقات ثم اشارة  
اليك راج من ان قوله المصنف على الظرفية مستحجة والمراد الظرفية ليس  
بصرف ربي بل جميع ان يكون على ظاهره والمصنف ان نصيبنا على الظرفية فان  
سوى صفة الظرف في الاصل اقيم مقامه فنصيبنا على الظرفية فان  
سوى صفة الظرف موصوفه الذي هو الظرف قال الرتبة ما نقده ان سوى  
في الاصل مكانا سوى مكانا سوى قال انه لكانا سوى اي مستويا  
ثم حذف الموصوف واقيم الموصوف مقامه مع قطع النظر عن معنى  
الاستواء فصارت في المكان ثم استعملت في البديل كما استعملت لفظ المكان  
فصيرت في مكانا غير واي بديل ثم استعملت في البديل في الاستثنا ثم رددت  
عن معنى البديل لمجرد الاستثنا وعرفت من هذا انه الاصل لان حال الاستثنا  
**قوله** واستقر في اي اخواتها ولهذا لم يثبت المصنف ولك ان يجعل ضمير مستتر  
الي كان واخواتها لان كان اليه شيب لانه خبر لم يعرف بعد **قوله** والمراد  
ببعية المسند له قولها ان يكون اسناده الي اسمها واقعا بعد قولها  
على اسمها وجبنا فيه ان اخذت الخبر في تعريف الخبر تعريف الشيء بنفسه  
قالا ولي ان يقال المراد ببعية المسند له قولها ان يكون اسناده  
واقعا بعد قولها وبعده في نظر لان كون نون الاضمار في قوله  
اجعلها الاسمية يحكم بان يكون الاسناد قبل دخولها فلا يصدق التعريف  
على خبره اخبارا **قوله** وامره كما مر من المبتدأ في اقسام واحكامه و  
شرايطه على ما سبق يعني المراد تشريك مع الخبر في الاحكام الالهية

في تحقيق  
في شرط



لأنه جميع الأحكام لانه المتبادر بعد ذكر أحكام الشيء وشره بكذا لا  
 معه فلا بد ان لا يشترط فيه المتبادر في امتناع كون خبر كان واجبه  
 اسه وظل وبات ما ضيا عند بعض ويقع ان يكون ما ضيا عنه مجهول  
 الامح قد كان ظاهرة او مقدره والقياس ان لا يقع خبر كان و  
 اخواته مستقبلا لان هذه الحكم لم يسبق على ان ابن مالك خالف  
 في ذلك فيجوز ان يكون المصنف عنه وكذا لا بد ان لا يمتنع وقوع خبر صار  
 ما ضيا وكذا ليس مادام وما زال وما دامت لان صلا لا تنقل  
 الى ما يستمر غالبا وما زال وانواتها للاستمرار والصلح للاستمرار هو  
 ايجاز الصفة والمضارع وانما مادام فلان ما المضادة للمدة تعلق  
 انما في معنى الاستقبال بالباء وانما ليس فلان لا تعلق مطلقا كما هو  
 الحق في مذهب سيبويه والمستعمل في الاطلاق هو ايجاز الصفة و  
 المضارع **قوله** ويقدم على اسمها حال كونه متوقفا لما كان تقيده عليه ان  
 المخالفة ايجاز المتبادر لا تخفى لك بل تقدم مكرمة مخصصة ايضا  
 لتكلف الشارع لدفعه بقوله حقيقة او حكاية **قوله** وذلك اذا كان ال  
 الاعراب فيها اشارة الى ان اطلاق الكل لا يصلح ليس على ما ينبغي  
 ولا بد من تقيده ويكون دفعه بان المصنف لما جعل حكم خبر المتبادر واستثنى  
 عنه كون تعريضه ما يخاف من تقيده فانه ليس له هذا الحكم من احكام ايجاز واما  
 امتناع التقديم فيما اذا انتفى الاعراب فيها والقرينة فليس من احكام ايجاز  
 بل من احكام الفاعل في المفعول ولا بد ان يقول ذلك اذا كان الاعراب  
 فيها اشارة الى احد ما لفظيا او كان هناك قرينة تقيده ايجاز بانه قوله  
 فيما بعد وكذا اذا انتفى الاعراب **قوله** ويجوز عالمه انما على خبر كان لا  
 يخفى ان ارجاع الضمير الى خبر كان وابي خبر كان واخواتها بعيد  
 سيما وقد سبق فيها يرجع كل منهما خبرا الى خبر كان واخواتها وكذا ان  
 تجعل الضمير ارجع الى خبر كان واخواتها ويجعل قوله في مثل الناس خبرا  
 لا يخصه بكان **قوله** ومثل الناس مجزئان بما عملهم خبر ايجاز

ان اذا لم يشبه اسم بحيث يشبه المقصود وكذا قيل ولا بد من تقيده  
 اخوه وهو ان لا يكون المحذوف مقدر اخوان خبر ايجاز فانه يجب  
 ان حذف ومنه طلبوا العلم ولو بالصين اي لو كان العلم اول  
 كسبه بالصين والتفسير الاول مستفيض والثاني خافض **قوله** ويجوز  
 في مثله اي في مثل هذه الصورة جعل خبر مثله الى هذه الصورة و  
 الاظهر جعله الى هذه الصورة وانما قال المصنف في مثله ولم يقل خبره بارجاع  
 الضمير الى المثل المضاف الى ايجاز المذكورة لانه لم ير مثله انما ما اراده  
 او لانه هو اخص منه وهو ما اشار اليه الى التفسير ارجح فاحفظ هذه  
 النكتة ايجاز ولا تعقل في مثله **قوله** وهو ان يجي بعد ان اسم وفي ابعده  
 اسم قبل هذه المتقوض بقوله اسير كالتسيران ركبها فراكب وان را  
 وان را جلا فراكب ويمكن ان يدفع بان المراد بوزن الوجوه الاربعة  
 في مثله ان التركيب البليغة وهذه التركيب مصنوع لا يجذب كلف  
 واحتمل ان فيه ان ركبها فراكب لان المتبادر في تقيده اسير لا كان و  
 المعنى المتبادر ان تسير ركبها فراكب وقيل في دفعه ان المراد  
 ان يجي بعد ان اسم وفاء بعده اسم ويجوز تقيده فخر مع كان للجنة  
**قوله** اربعة اوجه اي الوجوه المستمرة في جميع موارد هذه ايجاز اربعة وقد  
 يحذف بعض موافقة بخا مسع هو خبر ما بعده ان مع ما بعده فانه ذلك  
 اذا صح رجوع خبره كان المقدره الى مصدره يتعدى بحرف ايجاز المفعول  
 بما قبل به ان سيف سيف اي ان كان قبل سيف فقتل ايضا  
 سيف نفس عليه الرضى وحكي يونس مرت برجل صبا ان لا يصلح  
 فضاها اي لا يمكن المرور بصباح فالحمد ورجع بصباح ما هذا ويرتقى عدد  
 الوجوه في مثله الى كثرة اعتمدها على فطانتك في استخراج حروفها  
**قوله** اي ان كان في عمل خبره اوجه خبره فيستغنى ان يجعل خبره اوجه انما  
 المنطوق الى الطرف اني خبر اذلك خبر فانه دفع به ما قال الرضى انه  
 ليس مراد المشكك انه ان كان في عمل خبره بل ان كان عمل خبره لانه لا



مقصود المتكلم وما هو بصدد جعله لو جعل مراده ذلك فلا دليل على بغيره  
وانما يفوت مقصوده لو جعل التفسير الى الطرف فبغيره قال فكان جذاؤه  
خير الى فقه كان لانه لابد للقاء مراده في الماضي وقيل ان اذا حذف  
فعل اجزاء لابد له من الفاء والشرائط المذكورة في غير المحذوف واعلم ان  
ليس مراد المصنف من قوله ويجوز في مثلها اربعة اوجه بيان اضمالات  
التركيب حفظ بل تكثير مواضع حذف كان فليس بيان الاحتمالات  
هو ما عن المصنف وكل ما يكثر بيانها كما شاع في نظرائه فليكن **قال** اي  
لان كنت زد على الكوفيين حيث قالوا المعنى ان كنت منطلقا  
انطلقت وان المقصود بان معنى ان الشرطية في هذه الصورة وان  
ليس هذا اختلافا في مجرد توجيه التركيب بل اختلافا في معناه  
لانه ان كان ان بمعنى الشرط كان المكسورة كان التركيب استقباليا  
ولو كان كما ذكره المصنف متابعا للكوفيين للبعد عن قول التركيب  
ما ضوى والقاضي باهواحي الاستعمال كما قال الشيخ الرضوي لا  
ارى قولهم بجيدا عن النصوص لمسا عدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلا  
فلا استقامة التعلق واما اللفظ فكقول ان اعلم ان انت ذا الفرقان  
قوي لم ياكلهم الضيق لحي في الشرط فلا يصح تعلق لان كنت بما بعد الفاء  
فلا بد من تقدير فعل مثل اي فصح والكوفيين مستغنون عن ذلك فبغيره  
نظر لان مساعده المعنى لا تثبت ليجر استقامة التعلق بل لابد من  
اشارات ان التركيب فيما بينهم استقبالي وقوله وزيدت لفظة ما زائدة  
بعد ان في موضع كان عوضا منها يدل على ان لفظة ما زائدة وفيه كنه  
لانهم لو اجدوا اما بعد ان المقصود من مواضع زائدة ما وقال الرضوي ما في  
حيثما كانت زائدة لانه يقطع حيث عن الاضافة ويعلم من قوله هذا  
ان الزائدة ما لم يتعلق بعرض في الكلام وجعل عوضا عن كلمة كان و  
موجباً لجد فرما عوضا من غير زائدة **قال** واقتصر المصنف على الاول ان التركيب  
الرضوي بجي اما بالكسر في هذا المقام حيث قال ان حذف شرط ان مع كان

وجوبا

وجوبا للتفسير وجب تفسير صورتها فلهذا قيل اما انت منطلقا السلف  
انطلقت بالفتح مع ان الاصل ان كنت لانه لو ثبت اما انت مع  
منطلقا بالكسر لم يثبت منه هذا القول **قال** اسمان واخواتها وسترها  
اي اخوات ان وهو الظاهر وان واخواتها جان ان قد يكون من حرف  
الاجاب ولا اسم لها فلا بد من بيان ان هذه فترك بيانها لانيانها  
في قسمين **قال** المنصوبين من المنصوب لفظا او تقدير او الالم  
يكن التعريف جامعاً وما يقال اي لشيء صفة اجنس وحكمه لا كنهني  
انه يكتفي بتقدير الصفة ولا حاجة الى تقديم معطوف يشير اليه قوله وحكمه  
ويمكن ان يقال لم يشير بقوله وحكمه الى احدى به بل اشار الى بيان معنى  
نفي صفة اجنس مع انه ليس بمعنى نفي وجود الصفة بل نفي حكمه وهو  
بثبوت للجنس وكذا ان بقي صفة اجنس على ظاهره لان المقصود في  
لا غلام رجل ظرف نفي صفة جنس طرأه الرجل فكانت قلت لا  
طرأه رجل فبغيره **قال** لكن الكثرة منها في كون المفعول به وفيه وله كذلك  
نظر لان المجرور بواسطه حرف والواقع موضح الفاعل كغيره او الاول  
ان يقال كان المنصوب من اسم لا مخصوصا باسم فيها بينهم وكان  
المنصوب اتم بالبيان فدعى ذلك الى بيان هذا الاسم والتعريف  
مفهومه بخلاف سائر المنصوبات فان المنصوب منها لم يخص باسم  
**قال** ولا ينبغي ان يقال من تعريف ما سبق من ان غير المنصوب منها  
اقول في قوله خرج مثل ابوه فلا غلام رجل ابوه فاني لم اعرف من معنى  
البعدي او انه قول اول لا يصح ان يخرج بقوله يلبيها لانه لما تعارف في  
كلامه وتكرر القول والبعدي هذا المعنى خرج به لا محالة فيكون قوله  
بقوله يلبيها خروج اخرج فانه خرج ما قيل لما حازه اليه في هذا التعريف  
خروج بقوله يلبيها وكما ان لفظ كسبه قوله وهذا القدر كاف **قال** او  
مستبها به هذا انما اختلف فيه اللغات في بعضها لم يلجئ بالمصنف  
ومنه لا يشرى عليك اليوم ولا عامر اليوم من امره ولو جبهها على اللغة



المشهور ان النظم الاول خبر والثاني في الاول متعلق بالاول منه الى  
الثاني بفعل منه لول عليه للكلام اي لا يحصى ثم امر به ولا يجوز كون امر  
اسم خبر لان الجور بما هو صله للشيء لا يكون خبرا عنه الا اذا كان المبتدأ  
مصدرا كما هو في الاول قول **قال** على النسخ المشهورة من شتمه المشايخين  
منه الجيد جدا اذ لا يقال لا غلام رجل كلب بل لا غلام كلب والاول في انه  
قصده في المثالين حذف خبر لا و ذكره على طريق كسب ان يحذف كسبا او  
لانه قد تم مثال **الحذف** قول **والكثير** في جمع المونث السالم بلا تنوين ليس نصب  
به الكثير بلا تنوين فذكره في الخبرين كما ينصب به غير مستحسن وقيل ينون  
لانه ليس تنوين التمكن المنافي للبناء وقيل جمع المونث سمي على الضم  
**قوله** واليا المنفوح ما قبله في المتن واجمع منصوبان لانها في معنى المعطوف  
والمعطوف عليه فيضار عن المضاف والاسباب ان يكون الاعراب  
المحلى للمعرب بالجر وحرف الذي يبنى عليه لانه لو وضع موضع لا غلامين  
ولا غلامي رجل لكان منصوبا بالياء **فقد** **قال** لان الاضافة ترجح جانب  
الاسمية اي الاضافة الى المفعول **قال** والكبر وكذا وجب التكرير في النكرة  
المقتضيه بلا اذ التعت علما لان القرينة على ارادة نفي نصب الجنس  
الاسم او بناوه وقد انتقيا فلا بد من التكرير للبيان على ما في قوله  
ينقص به تعريف المنصوب بلا لانه يدخل فيه مع انه ليس المنصوب بلا  
لان جزمه بقوله بعد دخولها لما عرف من معنى **قال** هذه اجواب دخل مقدر  
على قوله وان كان معرفة على التعريف لانه غير جامع **قال** بفصل على وزن  
جيد وهو القضاء بين الحق والباطل فاطلاق الفصل من قبيل رجل  
عدل **قال** ايراد حسن كحذف اللام يقال حذف اللام العلم المقام مقام  
المثل والمؤول بالصفة المشبهة مستمرا واجب الالوان تنوينه اذ اول  
اوقع في مكانه من التكرير ان جعل حذف اللام مقبولا **قال** اي فيما كرت  
فيه لا لا يقال يصدر على مثل لا رجل في الدار ولا امرأة خارجها  
مع انه لا يجوز فيه نصب الثاني فيجب ان يقال فيما كرت فيه لا

على

على سبيل المعطف ولم يذكر الا خبر واحد وكان عقيب كل منهما مكره بلا  
فصل لانهما نقول في المثال المذكور يجوز نصب الثاني على كون لا ان  
قرينة وكون العاطف المعطف الاسم على الاسم ويجوز على الجوز فانها  
بحسب التوجيه تارة كما في اننا بقتضيل الوجه مستفيد **قال** على ان  
يكون لا في محلي كل منهما لتبقى اجنس ولبس ان يكون في الثانية زائدة  
لانه جاز البناء مع الزيادة نظر الى لفظ **قال** عطف مفرد على مفرد  
وجزءا محذوف لم يقبل وجزءا محذوف لان المحذوف غير واحد  
لما لانها بكلمة المماثلة في حكم واحد كما في ان زيد او ان عمر واقامان  
هكذا قيل ونحن نقول لا حول ولا قوة في حكم لا واحدة اذ ما لا لا في  
من الامرين الالباب وكذا قال اي لا حول ولا قوة موجود ولم يصل  
موجود ان ممن اعترض عليه بان الاظهر موجود ان لم يطالع على طين  
الامر **قال** فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بجزء الجملة الثانية  
استغناء منه ان خبر الجملة الثانية مذکور وقد سبق انه موجود فيهما  
وتناقرا لاولي ان يقال سابقا وخبر ثابته **قال** محلا على لفظه لانه  
حركة فحركة الاعراب او محلا على محله القريب فان الاسم لا محلي من قريب  
هو النصب والجيد هو الرفع بالابتداء **قال** فلان لازمة جواز الشيخ  
الرفع كون لا لتبقى اجنس فتكون ملغاة لجواز الغاءها بشرط التذكير و  
التكرير ولا يجب الالغاء في كلهما بل يجوز الاختلاف بينهما في الالغاء  
والاعمال **قال** وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون  
رفعه لا لغا على الاول وجه ضعف اظهار ما ذكرنا وهو انه يجوز ان  
يكون لا بمعنى ليس ولا يكون عالما اذ ليس ما يدل على عملها  
من نصب اجزء والضعف عملها لا استعمالها وانما قال وضعف وجه  
الضعف الاول ولم يقل وضعف ضعف الاول اشارة الى ان  
الظاهر ان المعنى ضعف رفع الاول في الاستعمال ولا يلزم من ضعف  
توجيه الضعف انه قاع الضعف في الاستعمال فان مداره على كثر الاستعمال



وقد **قول** واذا اختلف اللفظ لم يتغير العمل وانما خضع للابتناء ان اللفظ  
لا يتغير عملها لان لا لالا ان لم يتغير في المال مع العرض والتمتع فانه ليس  
المعنى في التام اشترط على نفي الماء وفي الالف وفيه ما على نفي النفي  
وقد مر انه اذا اختلف اللفظ في كونه لا يخل عملها وفيه ان يتغير ان يتغير  
في المشبهين ليس ايضا الا ان يقال اعتمد على المقايضة او لا  
فيه خلاف الالف ليس في العرض فانه يوجب دخول على الفعل  
وخلاف السير في من حيث منع كونه لا يستفهم وخلاف سبويه  
جواز حمل التام على المحل في صورة التمتع اذ التمتع بغيره عن آخر  
فيصير اسم لا مفعولا فتمنع الاغلام ان يمتنع الاغلام اوله لان لما كان لا يتغير  
عملها ودخل بها فيقال كنت بل بالما صار منطوقه توهم المتغير في قول  
اللفظ ايضا وقد يحكي بالمال بالبناء على الفتح نظر الى لفظها كما ينبغي  
لا الزايدة نظرا الى لفظها **قول** اما الاستفهام في حقيقة الظاهر انه ان  
الشرح على ان مقصود المص حصر المعنى في الثبوت ومنع كونهما  
للمعاني الاخرى التي يحكي لها حرف الاستفهام من الانكار والتوبيخ والتهديد  
وغير ذلك وقبل تخصيص الثبوت بالذكر لما كان الاختلاف فيها **قول**  
في ان انصب الاسم بعد ما كونه لا زيدا كونه في وجوب الانصب فيه  
بحيث جواز ان يكون كلمة العرض فعل لازم نحو الايتنر الا ان  
يتكلف ويقال اراد وجوب انصب غير آخره بدل على المحصل  
ثبت المحصل الاسم بعد ما غاب زيدا الاضمار على شرطه التفسير  
**قوله** الا رجلا فراه اسم غير آخره بدل على المحصل ثبت المحصل  
والمراد ان المحصل ثاب المصداق والتقدير ثبت بفعله **قوله**  
**قوله** ولغت اسم لا المبني اشارة الى معهود وهو المبني من اقام  
اسم لا المبني فانه لغت لتابع وح خرج عنه الاما ما ردا  
فان بارد ليس لغت اسم لا المبني فانه لغت لتابع اسم لا

دون ما عدا ما فانه لا يخل  
فيها

فقول المبني في قوله ولغت المبني اشارة الى ما ينبغي على الفتح بالاصالة  
مما لا حاجة اليه **قوله** مفرد احوال في غير مبني اي بالتشكيك لا فاديه نحو  
الى جعل بعض فيود الحكم او صافا للموضوع وبعضها احوالا والافضل  
ولغت مبني اول مفرد عليه ولك ان يجعل مفرد احوالا في غير اول  
ويجب ما لا من غير مفرد فيكون حال كل عامل عليه ويكون بقبضات كلها  
للموضوع **قال** اي تحكي الدعا بالغير الا ان يقدّر فيجب الاعراب  
**قوله** وان كان المعطوف مكررا لا يكرر لانه زاد في كلام المتن فيدين في  
الصواب ما ذكره المتن مطلقا اذ الكلام في العطف على اسم لا واذا كان  
المعطوف معرفة يتعين العطف على المبني ولا يتصور العطف على اسم  
لا واذا كان العطف بغير لا ايضا يجوز العطف على اللفظ والمحل وقوله  
تحكي ما علم فيما سبق لا يوجب التقييد لا فاديه لان ما سبق مما يعلم  
منه **المقام قال** ولم يجعل في حكم المتصل لمنطقة الفصل لاجابة الى  
بعد منطقة الفصل بل يكفي في منع البناء الفصل بالعطف وكان لم  
يلتفت الى فصل العطف لانه اذ هو على حرف واحد وهو ضعيف  
اذ ثم ولكن ومتى فصل كثير وليس على حرف واحد الا حرفان **قال** حكمها  
حكم اربع المنادى قبل المفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء في البدل  
دون وجوب **قال** من اثبات الالف في جواب اراد الا سماء الستة اذ اذا  
فانه لا يقطع عن الاضافة وهذا عند المص واما عند الرضي ولا يجاوز  
هذه الحكم من الاسماء الستة الالف والاب **قال** وحذف النون فيكون غلب  
اراد سجنه المشي والمجوع **قال** يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين طوي  
ما شتم عليه الشروع في هذا المقام من ان جواب سوال مفرد وهو انك قد  
اسم لا المفردة النكرة مبني ومثل لا اباله ولا غلامي مع افرادها وتكسرهما  
معها لان يحصل له ولا بيان اذ لا دليل على احوالها في تقيض بها الحكم  
فالحي ان يجعل تخصيصا لانه ابن التركيبين من غير تقدير سوال اشارة  
اسم لاصين ايضا لا فرق بين التوجيهين في المال وانما التفرقة في مثل



تركيب المص بارجاع فغير مناركة تارة الى اسم لا المضاف باظهار  
اللام وبارجاع فغير الى المضاف في اصل معنى الاصل وهو الاختصاص  
والتفريق متفرع عليه بخصوص الموارد وبارجاع فغير الى تركيبة شمل  
على الاضافة في اصل معناه اي معنى تركيب شمل على الاضافة فهو  
الاختصاص فيقول في اصل معناه اي معنى تركيب اشار الى ان  
التعريف في الاضافة زايده على اصل المعنى وحي لا يكون قوله الا ان  
يبين الاختصاص صين تفاوتا مما يستفاد من كلام المص بل  
زايده اعلى وحيث ان يكون معنى اصل معناه اصل الاختصاص و  
يكون فائدة ادراج الاصل انه لا مشاركة في خصوص معنى الاضافة  
لان بين الاختصاص صين تفاوتا فيكون قول الشرح الا ان بين  
الاختصاص صين تفاوتا في مضمومات كلام المص وهو اجد بالقبول  
وكن نقول وجه تسميته المعنى بالاصل ان لا مشاركة في خصوص معنى  
الاضافة لانه اختصاص تسميته والاختصاص المعنوم من هذا الكثر  
جزئي وهو اظهر كما لا يخفى على من فهم اظهر لم يجز تركيب لا ابا فيها فيه  
ان عدم جواز تركيب لا ابا فيها لانه خارج عن قاعدة النصب انما  
يجوز لانه ليس فيه ما يشبه المضاف حتى لو كان النصب اذ لا يجوز  
لا ضرر في اليوم مع مشابهة للمضاف اعني لا ضرر في اليوم في اصل المعنى  
لان الاضافة في امثاله معني في **الف** والمص في الاصل ولا زلو  
كان مضافا لرفع والرفع والتكبر وكان لم يذكره في المتن لانه معارض  
بانه لو كان مفردا لزم عدم الالف ووجود النون وكما يمكن ان يعجز  
عن وجود الالف وعدم النون بالتكلف يمكن ان يعجز عن عدم  
التكرار والرفع بانه لا غير صورة المضاف شابه المفرد المنكر فلم يرفع  
ولم يكره **و** انما خص بسبب هذه الاختلاف لانه العدة فيما بينهم فيه  
محت لانه حكم المحقق الشريف قدس سره في شرح الكشف بالاحكام  
اخليل اعل كعبا منه وقال صاحب اعياب الفاتحة لم يسبق اخليل

فيما

فيما بين علماء النحو مثل كرم لم يخلف فيما بينهم شيئا **قوله** اولان المقصود  
بيان اختلاف لا تعين النحالفين لا يخفى بعده عن العبارة **قوله**  
ولا يخلف الا مع وجود اجزى كما لا يخلف اجزى الا مع وجود الاسم  
يعني هذه العلة ويمكن ان يراد بقوله مثل لا عليك تركيب ذكر في اجزى  
وهي اي خبرية جزئيا ولا جعل الخبر الى اجزى في فاصح الى بيان ان  
النكتة للاقتصار على اجزى وذلك ان تجعل راجعا الى عالمية ما ولا  
فتستغنى عن النكتة وذلك ان تجعل النكتة في الاقتصار ان يستلزم  
جعل اجزى على لغة اهل الجا وجعل الاسم على ايضا لان الاسم  
واجزى مثلا زمان نعم ما جعله نكتة للاقتصار رغبة ان يجعل نكتة  
لتركيب بيان بناء الاسم على لغة اهل الجا في نكتة اسم ما ولا  
مع تقدمه وما فوه الى نكتة خبر ما ولا **قوله** وهي زائدة عند البصريين  
ما فيه نكتة تحذف الكوفيين الخطا في زائدة عند البصريين ايضا  
لتاكيد النفي **قوله** او استقص النفي بالاختلاف الى بنسب مشهرا  
بقوله وما له من الامتنع بما اهل وما طالب الحاجات الامعة با و  
اول وجعل من قبيل ما انت الاسير لجعل معناه مصدر او جعل  
منجونا قايما مقامه اي دور ان منجونا قول او تقدم اجزى او بال  
ليس نظير علماء الاسم المتقدم على اجزى نحو ما عمر وازيد ضاربا بجلد  
ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى فما شكم من احد عنه حاجين قول فلان ما  
عاطل ضعيف او كراهته ابراز ان النافية في معرض العاطل في الحكم  
المعطوف الرفع لا غير من النصب واجزى لان خبر ما ولا يكون الا بالبا  
الراية المختصة زائدة بتاكيد النفي ولان في بعد الموجب ليؤكد  
باعتبار البناء وقد ثبت بقوله واذا عطف عليه بموجب اذ المعطوف  
بعد الموجب هو النور لا الجملة كما ذهب الشيخ عبد القاهر فجعل ما زيد  
قايما بل قاعدا في تقدير بل هو قاعدا واما الرفع فالعطف على محل  
اجزى لانه مرفوع لكونه خبرا مبنيا في الاصل وقيل العطف على سبيل

يستأن ان نافية  
بل التي تراوحت لا و  
المصنفية ايضا  
الرضي الطاهر بن  
زيادتها عند البصريين  
ايضا نافية زائدة  
لتاكيد النفي والافاقية  
على النفي اثبات







كلاما يصح التمثيل بالاسم واللبس لئلا يفهموا ان اربابا واداء في  
الاستعمال بان يصح استعمال احدهما ككلام يصح استعمال الاخر ككلام يصح  
المقابلة بالاعم والاضيق والمباين الا اذا حملت على ما يلاءم مريها  
فيلزم بها كلفيات كثيرة **قوله** فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف  
اشار الى انه ينبغي ان يفهم عبارة المص فيما عدا حيث ان المضاف بان  
يكون اصلا للمضاف وكذا قوله في نفس المضاف بوصف كونه اصلا  
له وفيه نظر لان الاضافة الالامية لا تجس في ثلث رجال وليس  
المضاف اليه اصلا للمضاف ويشكل بما في رجل مطلقا لانه لا يصح جعل  
اضافة الالامية ولا بانية لانه لا يصح ما في رجل بل يجب في رجال  
الا ان يقال المراد رجل انجس من اثنين للوحدة انجسية اي ما في  
هنا انجس **قوله** فتوكل يوم الالام وعلم الفقه وشجر الاراك الالام  
بمعنى المعنى ان هذه الاضافات بانية وانظر ما في حال عن المكلف  
الالامية العربية جعلوا بالالامية ولا يظهر ما دعاهم اليه وكذا اكل رجل ما  
فلا يظهر فيه ان يكون الاضافة بمعنى من اي كل هو رجل فصح حمل المفرد  
على كل مع انه متعدد ولانه متناول للمتعدد على سبيل اليد قلت نعم  
لكن لما كانت الالام وضافة بمعنى من اي هذا كلام ظاهر في اوقع اول  
من وقع فيه حكمة التدرج وتبعه كثير من المتعدي رتبة التعليل عن التفكير  
التحقيق ما اذا انا اليه التمسك بجعل التوفيق وهو ان كثير ما ينزل  
خرفا كحدث منزلة الفاعل فيستند اليه فالاضافة الالامية ايضا لانه لا ينزل  
بمعنى ضرب اليوم بمعنى ضرب زيد فيكون بمعنى الالام وليس هذا الوجه  
جارا بان لا يختم قضية فافهم **قوله** اي ضرب و افع في اليوم الظاهر ان  
في اليوم فيما هو اصل ضرب اليوم متعلق بالضرب وليس ضمة لضرب  
بتقدير و افع في اليوم اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة  
قوله المص في تعريف المضافة ظاهرة تعريف احد طرفي الاضافة  
مع معرفة في احد طرفيها الا انه حصل المستفيد بالمضاف والمعرفة

بالمص

بالمضاف اليه وقوله ونشر طرا بجزء المضاف من التعريف **قوله** قلنا ذلك  
كما ان المعروف بالالام حاصل الوضوح لمعنيين ثم قد يستعمل في الاشارة  
الى معنيين قد يتبع في ذلك الشيخ الرضي وترك ما حققه علماء علم البرزخ  
من ان الالام موضوع لمعنيين اما مفهوم مدخوله او قسم منه وقوله ولقد  
اقر على التليم من الاول فان المراد بالالام مفهوم المعنيين او غير المعنيين  
وهو ما اطلق عليه التليم من الفرد من غير استعمال اللفظ فيه مستفاد  
من القرينة ووصف التليم بما يوصف به النكرة لانه في المعنى كالنكرة  
لان نشاط الفاعلة فيه مجهول غير معين لانه لا يمكن ان يكون مخالفا للشيخ  
الرضي مع علماء البرزخ ثم قيل مخالفة العلمين وتفاوت الاصطلاح  
الاصطلاحين فكلام الشيخ احيى بالاضافة في تحقيق كلام النجاة **قوله**  
وليس يجري منه الحكم في كونه مثل كونه وشبهه وغير ذلك ولا يحق عليك  
انه ينبغي ان لا يكون فرق بين علام زيد في غير اشارة الى معين وبين  
مثل وغيره في عدم افادة الاضافة التعريف فيها ان مع ان استعمال  
فرق بينهما في تعريف وصف الاول دون الاخيرين **قوله** بل يجعل واحدا  
من جملة من يسمى به كالا اسم اي يجعله لولا واحد انه جملة من يسمى به  
بان يراد بهذا الاسم مفهوم ليد على جملة يكون مدلول العلم واحدا  
منها واصله المسمى بهذا الاسم وقد يخص في بعض الاعلام لمفهوم خاص  
لاشتمالها مستما به مفهوم فيستعمل العلم بهذا المعنى فيبصر نكرة كان  
يراد بانها اسم اجزاء وهذا اندفع ما يقال ان طريق تنكير العلم لا ينحصر  
فيما ذكره فانه قد يكون بارادة اشهر او صفة فيبانه لتذكير العلم باليقين  
للمطابق الواسع ولا يذهب عليك الا ما يستفاد من قولهم ان العلم علم  
نكرة بالمطابق المذكور فينا في ما يستفاد من تعريف النكرة بما وضعه  
معين فان العلم بهذا العمل لا يخرج عن كونه موضوعا للمعنيين ولان  
يدخل فيما وضعه لغير معين فلا بد من ان يراد بتذكير العلم بجزءه من التبر  
جعل في حكم النكرة **قوله** وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن اذ



المراد بالتجريد تجروده وخلوه والا فله ان المراد بالتجريد ابراده بلا تعريف  
**قوله** وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى فكرة لكان طلبا للاداء  
 وهو التخصيص فتعمل التخصيص في المعرفة وهو خلاف اصطلاح النجاة  
 لان التخصيص عند تم تقليل الاستدراك في النكرة وما هو منزلة التخصيص  
 في النكرة يسمى في المعرفة **قوله** ولو اضيفت الى المعرفة لكان  
 تحصيلها حاصل لا يخفى ان تحصيلها حاصل فيجب فيجب استحالة الاضافة  
 الى المعرفة فلا حاجة الى قوله فتضيق الاضافة **قوله** وبين جعلها علما في  
 نحو النجم والشرا او رد عليه ان المحصول علما هو المركب والمعرفة جوده  
 فلم يلزم جعل المعرفة علما ولا يخفى انه غير وارد اذ تعين المراد بالنجاة حاصل  
 من غير جعله علما فجعل المجموع علما لتحصيل تحصيلها حاصل فلا فرق  
 في تحصيلها حاصل بين وبين اضافة الى المعرفة نعم يمكن اجواب بان جعلها  
 في الامثلة المذكورة بجعل التعريف لازما باقيا فليس فيه تضيق جعلها  
 علما ولا تحصيلها حاصل وانما اجاب به الثالث فيجب عليه ان يكون  
 فيه تحصيلها حاصل لكن فيه تضيق العمل اذ لا فائدة في ازاله تعريف  
 اللام الموجودة في الكلمة واصدات التعريف بطريق آخر اما استعماله  
 فلما ثبت من الفصحى ترك اللام اي ابد او الاضطرار لا وجه فلانه ثابت  
 من الفصحى **قوله** قال ذو الروثة كتب في الحاشية قال ذو الروثة شعرا  
 ايا منزلي سلمى سلام عليكما هل الازمن **قوله** الا في مضيق رواج  
 وهل يرجع التسليم ويكشف العمى ثلث الاثاف والديار البلاغ  
 اي برادجواب السلام ويكشف العمى عن المستبحر الذي هو غمى عن  
 حال سلمى والاثنان في جمع التثنية وهي واحد من الاجزاء التي ينصب  
 القدر عليها والبلاغ جمع يرفع اي الخالي وفيه ان الاثنان في تبيين الثلث  
 في الاصل صفة للثاني وكان الاصل التركيب الاثنان في الثلث فيكون  
 التركيب في قبيل جود قطيفة وكان في استعمال الثلث الاثنان ارادا  
 التبيين على انه ليس من الاضافة الى المميز فاعلم ان تعريف التمييز نحو مصارع

البلد

البلد وكريم العصر فان قلت البلد مفعول فيه لمصارع وكذا العصر  
 مفعول فيه للمكرم قلت لا يعمل اسم الفاعل بدون الاعتمار فليكن  
 المراد مصارع البلد وكريم العصر فيما لم يعتد وايضا شرط وجوب على اسم  
 الفاعل ان يكون بمعنى احوال والا يستقبل واذا كان بمعنى الاستمرار فليكن  
 جائز فليكن المثالان بمعنى الماضي والاستمرار وقد يقال اضافة الصفة  
 الى المفعول اذيرة على اعتبار المتكلم فان لعل قصد لعل الفاعل باله  
 بالمفعول و اضاف فلنقطيته وان قصد لعل حرف من حرف معبرة  
 في الاضافة فمفعول في قبل اسم الفاعل والمع المفعول الجملة في المرفوع  
 والمنصوب بالظرفية والمصدرية من غير اشتراط زمان وانما اشتراط  
 الزمان للعين في المفعول به وغيره مما لم يذكر سابقا وهذه اختلاف مسيئة  
 في المتن وقيل اضافة اسم الفاعل واسم المفعول انما هي الى المرفوع  
 البس في لا غير فيقال زيد مبطون مؤتب خذ امه لا الى غيره كما في زيد صا  
 ضارب في داره عمر **قوله** الا تخفيها لا تعريها ولا تخفيها **قوله**  
 اعلم انه يجوز انما تضيف تخفيها لا تعريها ولا تخفيها ولا يجوز لا تضيف الا  
 تخفيها لا تعريها ولا تخفيها فالاول بان يقال اي تخفيها تخفيها في  
 اللفظ لا تعريها ولا تخفيها **قوله** في اللفظ لا في المعنى اه اشارة الى  
 فائدة لذكر قوله في اللفظ وفيه بحثان احدهما ان المعنى لا يوصف  
 بالخفض والثقل وما يبرها انه يجعل احصى لظاهره مضافا الى خفض  
 المعنى اي لا تضيف الا تخفيها في اللفظ لا في المعنى فلان المعنى لا يضيف تعريها  
 ولا تخفيها فاما يقال ان ذكر في اللفظ للاشارة الى وجه التسمية اقرب  
 منه وان كان بعيدا فليقل الاقرب ان يقال لو كان قال لا تضيف الا تخفيها  
 لتبادر الذهن الى تخفيف في المضاف على قياس افادة الاضافة المع  
 المعنوية التعريف والتخصيص فصرح بقوله في اللفظ اي في اللفظ المتكلم  
 سواء كان مضافا او مضافا اليه للتبيين **قوله** كان اصل القايم غلامه  
 لا يخفى عليك ان هذا الوجه لا يتم الا على من ذهب من لا يجوز القايم غلامه



وانه لا تخفيف في المضاف اليه لا يسبيل حرف متحرك بحرف ساكن لانه  
جاء حرف التعريف في المضاف اليه بعد ما الضمير **قوله** واصناف القاييم اليه  
قيل بعد جعله شبيها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها اذ  
الرافع في الصفات لغت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب فاعوا  
في اضافة اللفظية مثل ما روعي في الاضافة المعنوية من امتناع اضافة  
الصفة الى موصوفها لان الصنف فرع المعنوية قلت ولذا التزم بالظاهر  
في الصنف بدل مرفوعه لئلا يلزم بقاؤه بلا مرفوع وتبضع على انه ان لا يكون  
لما اضيف اليه الصفة تحمل رفع **قوله** والمراد ان المشار اليه ثم قيل لا يخفى  
ان هذه العبارة انما يذكر لبيان الاصل على سابقى واينات سابقى على لا  
لا حتى ولا يثبت المجموع هنا بما ذكره اذ يثبت عدم افادة التخصيص  
ويمكن ان يقال عدم افادة التعريف يستلزم عدم افادة التخصيص لان  
معنى واحد في الاضافة يوجب التعريف والتخصيص وانما تفاوت  
الاسماء بتفاوت المضاف اليه في التعريف والتميز **قوله** فلا بد لادخل  
الاستلزام لانها التخصيص قد عرفت دفعه بما هو الاصل بالاختيار  
**قوله** ومن جهة انها تصيد كقيد الاول ان يقال من جهة انها لا تصيد تعريفها  
وتصيد كقيد اخر في الضارب بزيادة الضارب زيدا في الجواز والامتناع  
اذ لو افادت التعريف لتساويا في الامتناع ولم تصيد التخصيص لتساويا  
في الجواز **قوله** وعلى هذا كان الاشبه بتقديم هذا قيل لافادة التخفيف  
مذكور صريحا بخلاف استلزام افادة التعريف والتخصيص وتقديم المستفزع  
على المضرع اولى من تقديم المستفزع على المذكور فمما ويجاز منه ان التقييد  
مقدم على الاينات فالتركيب المذكور في الاستدلال مرعى فيما فعله المص  
**قوله** والاما وقع في شعر الاعشى اسم طمس عشر شاعر الجمن عشر  
قبائل ولقبيل في الفا موسى **قوله** وضعف الاول ان يكون من الصنف  
المتضعيف يعني ضعفه الفصي فلم يكن موثوقا به ليسد به وج  
لا يتوجه مصادره **قوله** لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد يعني

امتناع الضارب زيد متقرر بحيث ينبغي ان يرد به ما يخالفه وان كان  
قول الاعشى فلا يمكن ان يرد بقول الاعشى وج لا يثبت للمصادرة  
**قوله** اللهم الا ان يقال انما اشار الى ضعف الواضع لو وضع كمال بعده عن  
العبارة ولقوله وضعف الواهب المانة الى ان احتمال اخر مذكور  
من شدة الاستدلال على قوله ولا تقييد الا تخفيفا في اللفظ وكذا نظايره  
فما عرفت بتأمل من **قوله** فانه يحتمل النصب حمل على المحل فيه ضعف  
لان مدار الاستدلال على حمل الموثوق به بحر ولولا له ليحمل المانة الى  
النصب على المفعولية فلا يحتاج الى دعوى النصب العبد حمل على المحل  
**قوله** او من قبيل الثلاثة الاواب ومع يكون وجه اخر لضعف البيت **قوله**  
وعبد ما اى رايعها في اضافة العبد الى المانة فزيد مع المدح وبانه لم  
عبد يتعبد مائة من الابل احد يثبات التساوي مع اطفالها وهذا  
اعرض من المانة اذ المانة كغير ما يوجد بخلاف مثل هذه العبد **قوله** ويتو  
فيه الواحد والجمع قيل هو مشترك بينهما كما لا شك **قوله** واما لانه  
عطف على قوله اتمالا لانه توهم عند شرح قوله خلافا للفرق **قوله** لاستفاد  
التخفيف لاول السطورين باللام لا يمكن في اثبات استفا التخفيف  
بل لا بد من ضمنية استفا ما يخفف من المضاف اليه للاضافة كما في الحسن  
الوجه **قوله** حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وما قال على الوجه المختار  
نحو ويجي للحمل للحمل والوجه المختار فيه الاضافة لانه لو قيل بالرفع  
لكان قسما ولو نصب وان كان النصب احسن كما انه مع الحسن  
لكان مستملا على تكلف التشبيه بالمفعول في النصب كذا قيل وفيه  
نظر لانه قد سبق من هذا القائل ان اضافة الصفة ايضا الى الفاعل بعد  
تشبيهه بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى الموصوف فالوجه المختار  
في الحسن الوجه وجهان الا انه حمل هنا على ما هو مناسب له وهو تعيين  
فلهذا اطلاق المص لا عبارة ولا يخفى ما في قوله على الوجه المختار **قوله**  
احسن الوجه المختار **قوله** يعني سبويه واباعه بانه ان بعض الشرح



والمشهور انه لم يقل الا بالفعولية وفي الرضي ان القائل بالاضافة المارة  
 والمبردة في احد قوليه والزحخشري **قوله** فمن قال اي في قول من قال جعله  
 بتقدير المضاف لان الجواز هو قول فيكون طرفه الاقوال ويكون بين  
 الاقوال لا بين القائلين والظاهر ان في معنى عند اي عند من قال **قوله**  
 فانه لا يحتاج فوازه الى حمل اشار الى قاعدة قوله فبين قال والظاهر ان  
 اشارة الى رد قياس المبرد على ضاربك من وجه اخر وهو منع كونه مضافا  
**قوله** اي لمجولية على ضاربك فاختار فاعلى المفعول له اه كانه غفل عن قوله  
 حملا على المختار فانه ان قيل الى هنا حتى ما قيل ان الانسان مشتق  
 من النسيان ويكتفى ان يكون مفعولا لقال اي انما جازع من قال  
 كذا حملا **قوله** من غير اعتبار بتوحيدها متعلق بقوله ثم حمل لا بقوله مضافا  
 يظهر باننا على الصادق **قوله** ولم يحلوا الضارب زيد عليه اه قبل تحريكه لم  
 يحل الضارب زيد على ضارب زيد فان النسبة بين الضارب زيد كانه  
 كالنسبة بين الضاربك وضاربك وكان منشاء هذه الاشياء عدم  
 التماثل المورث للاشياء والافانك في نسبة على الفضل المتماثلين فان  
 اضافة ضاربك بمصل بها التخفيف في المضاف والمضاف اليه والضاربك  
 وان لم يشارك في تخفيف المضاف شاركة في تخفيف المضاف اليه بخلاف  
 الضارب زيد وضارب زيد ونبتدع من هذا انه يمكن حمل الضاربك على  
 النجم في انحاء الوجه لشاركتها في تخفيف المضاف اليه بالاضافة لبق  
 انه لما حصل في الضاربك تخفيف لا حاجة فيه الى الحمل الا ان يقال لم يحصل  
 التخفيف بخلاف شيئا بل سبيل الفضل بالمصطلح فالحق التخفيف بالتخفيف  
**قوله** لان لكل من هتئته التركيب الوصفي والاضافي معنى اخر لا يقوم احدهما  
 مقام الاخر فيه بحث لان لكل هتئتي الاضافة وتركيب الصفة مع محمولها  
 معنى اخر وقد قام هتئتي الاضافة في الاضافة اللفظية مقام تركيب العامل  
 مع المفعول **قوله** ولما بينهما ان يكون الوقت محدوثا واجماع قايما مقاسه  
 منطوقا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة في ان المراد منه الوقت اجل مع

مخرج

مخرج الذات المعبر في اجماع في كمال الالهام الى نوع معين فيكون من  
 قبيل اضافة احد المتباينين وما يقضى منه العجب ويعرف نقصان  
 البشر وان كان المنجب ما كتبه في هذا المقام من هو جامع بين العلم والا  
 الارب وما حصل ان اضافة السجدة الى اجماع من قبيل اضافة العام الى  
 الخاص وكذا اقياس سائر الامثلة فيكون تلك الاضافة كاضافة طوبى  
 سينا وصلوة الوتر وليلة الكريهة وجانب الغربة **قوله** بصلوة  
 الساعة الاولى وهي اول ساعة بعد زوال الشمس او اول ساعة  
 فرضت فيها الصلوة **قوله** وليلة الحجة اجماعا في الصحاح اجماعا واحد  
 اختطه وكونها واجبة بالكسرة ورا الضحار مما ليس بقوة هذه النماذج  
 وصفوها بالحق لانها ثبتت في مجاري السيول ومواظلي الاقدام  
**قوله** ومثل جود قطيفة كتبت في الحاشية جود دريشه از كسكي  
 وفهم سودكي **قوله** ولا يضاف اسم مماثل للمضاف في العموم والخصوص  
 اراد بالماثلة في العموم ان يكون له لولاها كليتين يتحداهما  
 سواء كانا مترادفين او مباينين وبالماثلة في الخصوص ان  
 ان يكون له لولاها شخص واحد او الاضمار لا وضع ولا يضاف  
 احد المترادفين الماويين الى الاخر وينبغي ان لا يقتصر عليه بل يضم  
 اليه انه لا يضاف الاضمار الى الاعم وكذا ان يقتصر على ما ذكرناه ووقع في  
 اللفظ ما يؤهم وقوعه من كل الاء اهم وعين الشئ وسعيد كزفارا  
 دفعه **قوله** واجبة في الصحاح والفا موس كجثة شخص الانسان  
 فهو انحص من الاعيان **قوله** حتى ضارب كانه اسم غير صفة في انه يستعمل و  
 بدون الموصوف فان الصفات لا بد لها من موصوف مذكور او مقدر  
 ووجه طاهر ورنه اسماءه قصدي ذات مجرد مع قطع النظر عن الوصف  
 فلم يطلب موصوفها **قوله** فيكون ذكر الاسم واصله اللفظ اليه لغوا  
 لانه ليس في ذكر المضاف اليه فانه بخلاف المضاف اليه بالاضافة  
 اللفظية ولان الاضافة لازما لا تخفيف بها اذ حذف المضاف اليه

قوله حتى صيانة اسم غرض  
 في انه يستعمل دون الموصوف فان  
 الصفات لا بد لها من موصوف  
 مذكور او مقدر ووجه صيرورت  
 اسماءه قصدي ذات مجرد مع  
 قطع النظر عن الوصف فلم يطلب  
 موصوفها







مر الجئت عنما بنزل الاستثناء من قوله فان كان اخوه الفاضل  
وان كان يا اذ عنت وان كان واوا قلبت يا وادعت فان كان  
في اخوه هذه الاسماء احواف النفس في الاحوال الشف اذا اضيف  
الى غير ما المتكلم في الاضافة الى الياء يجب ان يكون على الاحكام المذكورة  
في احواف النفس فاستثناء واما بيان حكمها او بمنزلة الاستثناء في اضافة  
الاسم الصحيح للاحكام في عجايز ما نسبها اسما صحيحا مع ان  
بعضها ليس كالاسماء الصحيحة وهو في اخي والي على ما اجازها المبرد في  
ح ان ينبغي ان يتعذر لمجرد داخ والي وفي التعرض بالياتي عار عن الفاعل  
قوله فافني والي قدم اللاح لانه ابعد عن خلاف المبرد وارسخ في هذا الحكم  
كيف وكما يستعمل اخي والي بالتشديد واما اجازة المبرد حملها على ما ورد من  
ابي كاصح به الشارح ومنهم من قال قدم اللاح كقصدية في قوله تعالى يوم تغير المرء  
من اخيه وانه وابيه وانا اقصد منه العجب واداد عجب من كل اعجب  
قوله ليرد لام الفعل فيهما وهي الواو في حال الرفع وفي حال النحر ان قياس المبرد  
ان يقول في حال النصب ابي والي مالك ذو المجازية ارجل فيل فطال فيكون  
كيت في الحاشية اول قدر ارجلك ذو المجازية وقد اري اي قد اري قضاء ذو  
المجاز اسم سوق مينا ومعنى اري اظن انتهى واري بصيغة المجهول قوله  
واذا المص بان ذلك خلاف القياس اه على انه يجوز ان يكون مختصا لقدر  
الشعرية وتقول ايا امرأة قائلة جعل صيغة غايبة مع ان المتبادر من امثاله  
في عبارة المصنفين صيغة الخطاب وفعلها لا يجه ان الصواب ولقولين و  
احترازا عن بعد ما قيل ان هي في حذف مضاف الى حم زوجي ولو قال المصنفان  
لكان اوضح قوله فيم باجراكات الشف لكن متباعدة احكام الاعرابية وغير اقص  
منها عابدة الى غير المذكور لتعين المرجع في مقام ترجيح الفصح قوله واذا قطعت  
قيل اخ منه الحث عن غير المضاف ذكره في بابا ويقال ترتيب اللغات في  
الفصاحة هكذا لو وعصا وبه وجبا ولغة اديته ههنا هي سواء قوله  
وذا اصل عنه الفراء ذوى كفس وعنه غيره كفس قوله وكانه فضل المضمير المذكور

كان

كان ما ذكره مقتضا لانتصاص باب المتكلم بالذكر في مقام النفي لا  
يثبت بعض الاحكام انما كان بالاضافة اليه فلي انما لا تشمل كان  
المناسب اذ امرى الشمول قوله كالكامل كيت في الحاشية الكاسل  
بابين المتكلمين انتهى وهو اسم يجب الاصل بجلان ان ينج فانه  
اسم بالنقل ولم يجعل التوابع مع ما يجتمع ان الفاعلة الوصفية ايضا  
تجتمع على فواعل ويصح تانيب اسم اللاح لانه كلمة تابعة للاحها لو كانت  
جميع تابعة يقال لكل ثمانية اعراب سابقها ويجعل جنس الاسم  
التابعة رول التابع قوله والمراد بها توابع المرفوعات والمفعولات  
والمجرورات التي هي اقرب اسم الى حقيقة او كما قلنا يشكل بالجنس  
الوصفية ويجعل التي هي معطوفات على ما لا اعراب قوله فلا ينقص هذا  
بخروج ان ان وضرب ضرب فيضض ضرب ضرب فيضض ضرب ضرب  
فافهم ... والاصح ان يكتفى بالمعروف يجعل ان وضرب من التوابع  
والدليل على قول المصنفين فيما بعد ويجري لغير التاكيد للقطعة في الفاظ  
كلها واري ان جعل التاكيد كالمعطوف اعظم من التابع اهل من جعل  
التابع اعظم قوله كل ثمان اي متاخر اودفع ما يور على التوفيق من  
الثالث فصاعدا وله فعه طريقتان جعل ان في معنى المتأخر واعتباره  
ثانيا في الترتيب بالاضافة الى مبتدئه لانه الذكر والصفة للثانية في المرتبة  
ثالثة في الموصوف وان كان ثانيا في الذكر اول كلامه ما ظم الى  
الرفع الاول واخوه الى الثانية وبعده تصح بان المراد الثانية في المرتبة  
لا يتوجه الاشكل بالتمثيل المتقدم فمن قال بشكل مثل عليك ورحمة  
اله السلام الا ان يراد السبق او التأخر بحسب المرتبة فقد غفل ولا  
يذهب عليك ان المصنفين يقول كل ثمان باعراب سابقة ان المراد الثانية  
المسبوقة حيث ثم يعل باعراب اوله يمكن نقول المراد الثانية باعراب  
سابقة والي للظرفية فيثنا اول الثالث والرابع في الذكر لان كل  
ثمان في الاعراب قوله اي بحسب اعراب سابقة ضرورة ان الاعراب الواحد



بالشخص لا يمكن ان يجري على كلياته **قوله** ناش كلاً من جهة واحدة  
مثل ما يزيله العامل اه لا يخفى ان ما ذكره لا يظهر في الصفة المادنة  
والزائدة والية للمزحم او التاكيد فان الفصد ليس له نسبة الفعل  
الى الشئ وما يبعه بل الى الشئ وما يبعه بل الى المبتوع وذاكر ان الجمع  
او التاكيد وكذا الاصل في التاكيد وعطف البيان وبعض المعطوفات  
و او رد على نحو قرأة الكتاب جزء جزء فان الجزء الثاني باعاب سابقة من جهة  
واحدة شخصه هي الحالة الثانية بالجمع وليس بوارد لانه ثابته  
الرتبة بل كل جزء يسبق الاعراب من غير جزء عن الاخر في الرتبة ومن قال باعاب  
سابقة اخيرة لانه يمتنع كجمل اعاب سابقة اخيرة لانه يمتنع اعاب سابقة  
لا يخفى لان اعاباها واحدة بالشخص في قصد المتكلم فظهر في محلين  
فقد ان الكلام لا يتجاوز رتبة على ان حمل قوله باعاب سابقة على محلي  
اعاب سابقة يجعل اعم مما هو بعين اعاب سابقة لا يجعل مقابله **قوله**  
يشمل التوابع اه من فوات كانت هذه الامور او مقدمات لان المراد  
التأنيدي في الرتبة على ما عرفت **قوله** واعلم ان الاعراب المجعولة في هذه التفرقة  
الاحسن ان التعريف بها للتابع في الاعراب ولما لم يكن شاملاً للتابع  
حركة المنادى وتابع حركة الاسم لا تعرف لهما في محلهما ولم يرض باحاطتهما  
الى هذا الباب **قوله** ثم ان لفظة كل هنا ليست في موضعها لان التعريف  
انما يكون للجنس والجنس لا افراد و بالافراد وايضا لا يصح على تابع  
انه كل فان قد ذكر كل متبع صحة الحمل في حفظه فانه من سواج الزمان **قوله**  
فالمتحد وبالجملة التابع لا افراده ولم يقل ان لفظة التوابع ليس في موضع  
لانه ليس معن على و زمان المرفوعات ونظايره بتقدير هذه اباب التوابع  
والمعروف هو المتحد ف اى هو كل فان لمن استدرك على الشارع بان  
ذكر التوابع ايضا ليس في محله فقد انه بمسند رك لكان لما دخل عليه  
كل بعينه لفظة كل معتمداً انه اشبه بزيادة الى كون التعريف ما نقل **قوله**  
والظ انحصار المتحد و درها هذا الكلف مستغن عنه كما لا يخفى على من لم

خطه او نجا سائب وقابق التراكيب بل مما يليق به من جهة واحدة الماء  
الصافي الى الساحل من الاعاجيب **قوله** النعت قدومه يكون اشارة  
متابعة واكثر استعمالا وافر فائدة **قوله** بل على معنى في متبوعه  
او رد عليه الوصف بحال المتعلق كقوله مرت بزل حسن علامة فانه  
لا يدل على معنى في متبوعه بل على معنى في متعلق متبوعه و اشار الى ان  
تبعه الى دفعه بان الوصف بحال المتعلق معناه الوصف بحال  
اعتبارية يحصل له بحسب المتعلق لانه بوصف بحال فائدة بالمتعلق  
حتى ينافي دلالة على معنى في متبوعه وهذا بعيد عن الجارية وخلاف  
التحقيق لان الوصف في المثال المذكور هو حسن وهو يدل على  
حالة فائدة بالمتعلق لا على حالة اعتبارية فائدة بالمتبوع والحق ان  
يقال حسن وان يدل باعتبار كساده الى فاعله على حال قائم به  
بالمتعلق و بهذه الاعيان يقال له الوصف بحال المتعلق لكنه يدل  
باعتبار تركيب مع المتبوع على معنى في المتبوع وهو كونه بحيث يحسن  
**قوله** اما يدل بالهيئة تركيب مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه لا بد  
عليك ان اعجبت زيد وعلمه واعجبت زيد علمه وجان القوم كلامه  
فخرجت بهذه القيد عن التعريف لان دلالة علمه على حصول صفة زيد  
ليس بالهيئة تركيب مع زيد بل بالاضافة الى ضميره وكذا دلالة كلامه على  
الشمول في القوم ليس بالهيئة تركيب بل بالاضافة الكل الى ضميره فلما فائدة  
لقوله مطلقا ولا يتم ما ذكره في بيان فائدة **قوله** اى دلالة مطلقة جعل  
مطلقا صفة الدلالة ولا يساعده الجارية لانه يجب ان يثبت مطلقا  
الا ان يقال لم يثبت ببيان المصداق او ببيان ما لا بد له في الدلالة  
على معناه من **قوله** فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول  
معنى في المتبوع اعمى بخصوص مواز ذلك في اعجبت القوم كلامه بط  
لان التركيب التاكيد مع المتبوع بعيد عن الشمول فلول الدلالة على  
حصول الشمول في متبوعه لم يفرز بالشمول الذي يدل عليه المتبوع







لان التأويل مشترك بينهما وبين الجملة الجبرية اذ الجملة التي لها محل في الزمان  
في تأويل مقدر سبوك منها كما هو المشهور في محصل ما ذكره ان القيمة الجبرية  
اشارة الى الخطا الوصف بالجملة الانشائية عن درجة الاعتبار لاختلاف  
لاحتياجها الى تأويل بعيد لا لعدم وقوعها والاولى ان يقال التقييد لان  
الانشائية لا تقع صفة وكل ما هو في صورة الصفة وهو عند التحقيق متعلق  
صفة ومفعولها **قوله** لا يؤول في قول في صفة اخرى فان قلت هناك تأويل يقرب من  
تأويل الجملة الجبرية بان يقال رجل اضره في تأويل رجل مطلوب من معنى عن  
اخذ في تأويلها بالاعتبار كما نال درجة الاشتراك قلت كانهم لم يلتفتوا  
اليه لا خصا صلا الوصف بالانشاء بالجملة المحكية فلما يقال رجل اضره الا  
اذا امر بضره ولو كان المعنى على التأويل الذي يذكره كان استعماله في مقام  
الامر بضره وقد صرح بعض كواشي تخرجه بالطلب المحكية **قوله** لا يستحق  
لان يؤمر بضره بظاهره انه تأويل للمفعول المحذوف بانه عبارة عن استحقا القول  
في صفة لانه قيل ذلك ولا حاجة اليه لانه خص بالجملة المحكية فتقدير القول على  
حقيقة صحيح بل شبهة الا ان يقال لم يرد ان المحذوف ليس على حقيقة  
بل اراد التبيين على انه لا يوصف بتلك الجملة المحكية لان مقام اظهار الا  
الاستحقا فان لا ان يؤمر بان يفعل لا جلة **قوله** واذا لم يكن فيها ضمير الربط  
يكون اجنبية اي في باد النظر فالترجم الضمير اخر اذ عن ان يظهر في المحل  
اجنبية غير قابلة لكونها صفة ولم يحترز عن ذلك في الجملة المحكية واكتفى بالترجم  
مقام الضمير لان توجه المخاطب الى الجملة فوق توجهه الى الصفة فليس هناك  
منطقة الفعل على لا يظهر الا بمرئ توجه ولذا بالفتوح رابطة احوال ايضا  
فوق المبالغة في رابطة الجملة وبما حققنا ان رفع ما قيل من انه في الملازمة  
منافسة لجواز حصول الربط بغير الضمير كما في ضمير المبتدأ **قوله** ووصف  
بكال الموصوف سواء كان مقرا او جملة وكذا بعد في هذه الاخر التي عن  
بيان كونه جملة في قوله يتبعه في التفسير يحتاج الى تأويل المراد بكال الموصوف  
بجعل جلاله ولو يجوز اخره بحسن وجهه من قبيل الوصف بكال الموصوف

وان

وان ليس بحسن الا وجهه وكذا المراد بالموصوف بكال المتعلق ما جعل  
حالا لغير الموصوف بحسب دلالة التركيب وان كان قابلا به نحو زيد  
احسن نفسه او ذاته فانه من قبيل الوصف بكال المتعلق مع ان  
احسن قائم بغيره فاعرف مال قوله اي بكال قائم به **قوله** لا يبعث بصفة اعتبار  
يحصل له بسبب متعلقه لما اشكل عليه الوصف بكال المتعلق اذ  
الصفة تابع يدل على معنى غير متنوعه وليس حال المتعلق معنى غير متنوع  
اول قوله بكال متعلقه باذكر ويلزمه ان لا يكون النوع في جاز رجل حسن  
علامة بحسن بل ما هو متناول به اي كايين بحيث يحسن علامة ولا يخفى  
ان هذا الوصف تابع للموصوف في الامور العشرة كالوصف بكال الم  
الموصوف بل يلزم ان يكون جاز رجل كايين بحيث يحسن علامة وصفا  
بكال المتعلق لانه وصف بصفة اعتبارية بحسب سبب المتعلق  
فالوجه ان يقال معنى قوله ووصف بكال المتعلق انه يوصف بلفظ يدل  
على معنى قائم بالمتعلق ويكره على اعاب التامع ويجعل معنا ويكلف  
في التعريف عليه بانه يدل كجمل صفة وصفا على معنى اعتباري حاصل  
بالقياس اليه في متنوعه **قوله** والتشكيك في الكون وصف النكرة مطلقا  
مطلقا بالمعرفة والاختصاص وصف النكرة الموضوعية **قوله**  
والا فاد والتشبيه والجمع والتذكير والتثنية لا اذا كان مصدرا  
فانه يسوي فيه جميع هذه الامور نحو رجل عدل ورجال عدل وامرأة  
عدل وافعل التفضيل لمن فانه مفرد منه كرا غير وافعل التفضيل  
المضاف للزيادة على ما اضيف اليه او فعولا بمعنى فاعل كقول صبور  
وامرأة صبور او فعلا بمعنى مفعول كرجل جرح وامرأة جرح وما في  
الشرح في هذا المقام سهو من وقع منه فوه الا قد ام **قوله** فان قلت  
نظرت في النظر وجدت الاول وهو الوصف اه فيه بحث لان الالف  
التي يلحق التثنية في الفعل نفس الفاعل والفعل مفعول كما كان الالف  
التي الصفة علامة تثيرها والضمير فيها سكن واما تشبها باعتبار ثنية فاعلم



دون موصوفها فمنه نوع بل لا يلقى انما الموصوفها كيف ولا يوجب تشبيه  
الفاعل بسند بل تشبيهه في موضع و يوجب تشبيه الموصوف لما يشبه  
كحوايه ان الرجل ان نعم تجمعه على كون الوصف بجاء الموصوف مطلقا  
بما يعلو الموصوف في المحل البواني ايضا انه لا يظهر في الوصف بجملة  
فان لغيره ان في رجليه ان لا يتبع رجليه بل يحكي به غير الفاعل  
فحصل صيغة التشبيه الا ان يقال ان المتابعة حقيقة او صورة  
او يقال ان المحل الذي وقعت صفة ما ولا ينفرد مطابقا **قوله** حسن تام  
رجل فاعده علمانه ولو لم يكن كاللفعل وكان ما يعلو الموصوف لوجب  
تام رجل فاعده علمانه وامتنع فاعده علمانه **قوله** وضعف تام رجل  
فاعدون علمانه ولو لم يكن كاللفعل لامتنع فاعده علمانه والحاكي علمانه  
اه اللحاكي كالحاكي بغير اللام قوله ويجوز من غير حسن ولا ضعف فتعود  
علمانه لانه لا يخرج منه عن كونه كاللفعل في عدم الحاق علمانه التشبيه و  
اجمع في مقام الاستناد الظاهر باخوه ولو لم يكن كاللفعل لامتنع من  
رجل فتعود علمانه لوجب متابعته لموصوفه **قوله** لا يجمع فيه فاعله  
في الظاهر ان يخرج الاول ترك في الظاهر لتصل الاستثناء بلا كلفة  
ولذلك يشبه ان جعل الاسم الظاهر الضمير بلا لبيان خلاف الظاهر حتى  
يكون الظاهر اجتماعا على **قوله** او يجعل الفعل خبرا مقدها على المتبدا  
الاولى او يجعل اجلة ووجه ما ذكره علامته التقاربان في المطول في  
اواخر احوال المسند انه كثيرا ما يطلق الفعل على الفعل مع الضمير  
المتصل **قوله** فلا وجه لها الى التوضيح فيه ان اعرف المعارف الذي  
فوق جميع خبر المتكلم الواحد ومن البين ان ضمير المتكلم مع الغير والمخاطب  
ليس في مرتبة فلو سلم عدم حاجته الى التوضيح لست في في الوضوح فلازم  
عدم حاجته المتكلم مع الغير والمخاطب لست في مرتبة المتكلم الواحد  
فلا ولا ان يقال لا حاجة للواحد المتكلم الى التوضيح وحل عليه بان  
الضمير قوله على غير الغائب واجاز الكسائي وصحة تسميها بقوله

لاله الا انه هو الغرض الحكيم وحمل الموصوف على البدل ويمكن ان  
يقال هو غير اسماء الله تعالى اسم ظاهر كالموصوف الضمير علما **قوله**  
لانه ليس في الضمير في الوصفية او رد على ان الضمير الراجع الى مفهوم المستحق  
فيه في الوصفية ويمكن ان يجاب عنه بانه لا رد بالمتبدا الى ما ليس فيه  
معنى الوصفية تحمل عليه وما قبل الاله ولي في المقيل لان الموصوف  
يجب ان يكون اعرف او مساويا والضمير اعرف فلا يصح وصف غيره به  
ففيه ان الشارح لم يترك هذا الا في اولي عرضة من فعل ما في الرضي لا سار  
الى هذه الوجهة ويكن تقول وضع المضمير الغائب للدلالة على ما يتحد مع  
المرجع ووضع للدلالة على ما يتحد بالموصوف فلم يكتف **قوله** انهم الموقوف  
باللام بالموصول لا يفي المضاف الى المعرفة ولم يتعرض لانه يجي بعد المتبدا  
والضام ان يكون في مرتبة ضمير المخاطب لكن وصفه دون ضمير المخاطب  
يدل على انه انقص منه **قوله** لم يوصف ذو اللام الا بئله اي ذي اللام لا في  
او الموصول اما ان يراى مثله في درجته التعريف فيشمل المضاف الى  
مثله فلا حاجة الى قوله او بالمضاف الى مثله الا ان يقال ان عدم خروج  
المضاف على ما ذهب من قال انه انقص من المضاف اليه ايضا واما ان  
يراد بالمخالفة في كونه ذي اللام ويحتمل ان يقال الا خضر الا واضح لم  
يوصف ذو اللام الا بئله اي ذي اللام ويراد انه ايضا يوصف ذو  
اللام بالموصول ايضا فيكلف بان المراد مثله ولو صورة **قوله**  
بلا واسطة كحوايه الرجل صاحب الفرس وبواسطة لا حاجة اليه على  
مذهب سيبويه لوقفه المخالفة بالمخالفة في الدرجة لانه ابد الموصوف  
بالمضاف الى مثله بلا واسطة على مذهب سيبويه **قوله** لان تعريف المضاف  
مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه من قال انه انقص من كذا  
وصف المضاف الى الضمير دونه وعلى هذا الشكل وجه ان لا يوصف  
المعرف باللام الا بئله او بالمضاف الى مثله يجوز ان يوصف بالمضاف  
الى الاعرف منه الا ان يقال المضاف الى الاعرف منه وان كان انقص



من الاعرف كذا عرف من المعروف باللام اي باب اسم الاشارة بذي اللام  
يجب ان يراد ان يراد بذي اللام ما يشمل الذي واخوانه وقال الرضي  
لا يوصف اسم الاشارة الا بذي اللام او الموصول نحو هذا الرجل وهذا  
الذي قال كذا او بهذا الذي قال كذا على اللغة الطائفة به الكلمة والظاهر  
ان يراد بهذا انه قوله في باب هذه خصوصية بقوله باب هذا اسم الاشياء  
لا ان يراد بهذا اسم الاشارة فتأمل قوله مع ان الصواب يقتضي جواز  
وصفها وتثنية من الاسماء الاشارة وبالمضاف الى مثله على رجل بل  
رجل متصف بالعلم **قوله** اي قصد بتثنية المراد بالنسبة بالعلم المتعلق و  
النسبة التقديرية لشميل غلام زيد وعم وجان فتش كل التعريف  
بجان زيد الفاضل والعاقلة لوجعل العاقل وصف لا معطوف كما  
ويشكل بالمعطوف في قوله وانواعه رفع ووضوح الا ان يقال النسبة  
المقصودة في هذه المقام نسبة البعضية لان جعل المجموع جنس البعضية  
كل منها فالمعطوف مقصود بهذه النسبة وقوله فتقوله بالنسبة متعلق  
بالقصد المفهوم من المقصود توضيحي انه ليس متعلقا بالمقصود والا  
لكان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود  
بالنسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود  
احتمالا لان اي المفهوم من لفظ المقصود لانه عبارة عن قصد نسبة  
او نسبة شئ الى غيره وقوله المفهوم من المقصود لاحتمال ان اي  
المفهوم من لفظ المقصود او من المقصود منه **قوله** فتقوله مقصود بالنسبة  
احتمالا من غير اليقين في التوابع لانها لم يثبت اليقين ولا في الشئ  
لان نسبتها غير مقصودة كالميل منه فادراج القصد لغير المقصد  
الاحتمال عن غير اليقين بل في بيان المستشكل بينه وبين اليقين فاعرف المقصد  
ولما قلنا واجب اه فهم هذا المعنى من كون العطف مقصودا  
بالنسبة مع متبوعه تبعه جدا على ان يرد عليه ان بدل الخلط مقصود  
بالنسبة مع متبوعه بهذا المعنى وبالحكمة لا فرق في المعنى بين قولنا جان  
زيد

زيد خماره وبين قولنا جان زيد في خماره فيجعل خمارا دخلا في مفهوم  
التعريف بهذه التفسير دون اللاحق **قوله** ولما تم الخد بان ذكر جمعا  
ومنع اريد منه زيادة التوضيح بحيث ان يكون قوله يتوسط شرعا في بيان  
حكم المعطوف بعد التعريف سيما اذا اريد به التوسط في اللفظ كما هو  
المتبادر فيكون بيانا لعدم جواز حذف الحافظ **قوله** ولم يكف لعدم  
الاكتفاء لكانت منها قصد زيادة التوضيح ومنها بيان ما يقصد في ايراد  
المعطوف ومنها انه اما ان يبعد احرف العشرة فيطول واما ان يخل  
فيبقى معرفة المعطوف موقوفة الى وقت معرفة العشرة في قسم العشرة  
احرف واما ما ذكره فيمكن منع كون المعطوف على الصفة لثباته  
عندهم كيف ولو كان كذلك لكان ينبغي ان يقع مرتين واما ان تؤثر في الرفع  
الموجود كلا المقضيين فيكون اثر المقضيين واما ان يبعد الرفع  
لاحد المقضيين ولم يقل به احد **قوله** لان احرف قد يتوسط بين ال  
الصفات وكذا بين الابدال كقوله قطع زيد يده ورجله فزجله من حيث  
انه بدل عن زيد بصدق عليه تعريف العطف **قوله** وقيل قد يجوز ان يجرى  
بنتجه عليه ان المراد بتوسط احد احرف العشرة اللصوق بتوسط احد  
لتفصيل كما ينبغي والواو التي لتأكيد اللصوق ليس من العشرة بالمعنى  
التي ينبغي قلت لا خلاف في جواز دخول ثمة بين المؤكدة والمؤكد فينقصو  
التعريف بس **قوله** ونقل عن المصنفين الفرق بين هذه الوجه والوجه الاول  
ان الوجه الاول جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه ومعطوفا  
من وجه وهذا الوجه جعله صفة لا محالة من غير ان يكون معطوفا بوجه **قوله**  
أكد بتفصيل فان قلت لتأكيد مقام وراعي فاذا لم يكن هناك داعي  
الى تأكيد كيف يعطف على الخبر المتصل قلت لخصف بعد العطف  
المفرد على المفرد الى عطف الجمل على الجمل فيقال صرحت وضرب زيد ولما  
كان التأكيد بتفصيل محسوبا الى البيان لانه يحتمل تقديم التأكيد على  
العطف وما يجره يثبت بالمثل اتصال مثلي صرحت انا وزيد والخماره على



على زيد بنية بالمشال فقال مثل ضربت انما هو زيد ضرب هو وعلامة  
لانه الداع على الحكم بالثا كيد في زيد ضرب هو وعلامة طرد الباب والاد  
فزيد ضرب هو وعلامة كجمل ان يكون من قبيل الفصل الضمير المعطوف  
لا من قبيل التاكيد المتصل بالمنفصل **قوله** لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل  
هكذا في النسخ والظاهر بوجود الفصل او بطول الكلام بالمنفصل وقوله  
حسن الاختصار فيه ان طول الكلام حاصل لو اتم الفصل عن المعطوف  
مع ان حينئذ لا يتعين التاكيد فانه اذا قيل ضربت انا وزيد اليوم  
يطول الكلام كطوله اذا قيل ضربت انا اليوم وزيد فالوجه ان يقال جواز  
العطف على هو كما يجوز من الفعل احترازا عن طول الفصل بين المعطوف و  
المعطوف عليه **قوله** واعلم ان مذهب البصريين بنية على ان المسئلة خلافية وار  
التاكيد استحسان لا واجب قطعيا كما يفيد مقابلة الكس مع جواز التوكيد  
سبق في بحث المفعول معه فانه اذا لم يجر العطف تعين النسب مثل جئت  
وزيد **قوله** في كاف او اسما قال الشيخ الرضي لا ليعاد العامل الاستحالة اذا  
لم يشك انه لا مغنى له وانه يجب لهذا الغرض كيد فانه لا يصور الالابن ا  
الاشنين فان البس نحو علامة وعلامة زيد وانت ضربت علاما واحدا لم يجر  
الا لان اتمام فريته دالة على المقصود **قوله** والمجرور لا يفصل عن جارة بيقض  
بقوله تعالى فارجعه اليه ويقولهم فريته من غير **قوله** به ليل قولهم بني وبنيك  
اذ بين لا يضاف الا الى متعد هذه التا يصير ذلك لولم يكن زيادة بين الا  
في صورة العطف على الضم وليس الامر كذلك لشيوع مثل بين زيد و  
بين عمرو والا ان يقال هذا ايضا من قبيل اعادة ايجاز غير ضرورة كما  
في العطف على الضم **قوله** مستدلين بالاشعار فيه اشعار الضعف  
استدلالهم لكن لا يقصر استدلالهم على الاشعار بل استدلالهم بالعلم  
الخطير ايضا وهو قوله تعالى يستلونها بالارحام واجب يجعل قوله  
والارحام **قوله** وما كان كلامه فيه انه لا اشكال في جواز جازي كلام  
وجواز اعجبت مما كان له من الفصل فالاعلى المتشبه بجاءوا كلام زيد

واعجبت مما كان له زيدا **قوله** وتوى الظاهر واليقول **قوله** في الاحوال العارضة  
له بالنظر لما قبله الا وانظر الا غيره كما في قوله وكذا الله طوف في حكم  
المعطوف عليه في الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وغيره لان  
قولنا زيد هو القائم وعمر وفيه في حكم زيد في الاحوال العارضة له  
بالنظر الى القائم من كونه متبدا واجب التعريف محصورا فيه القائم  
بضمير الفصل واعلم ان قوله وكذا المعطوف كجمل ان يكون في شئ  
تفسير عبارة المتن وكجمل ان يكون من شئ مستند ذكره ان الشارح  
لا يستغنى المسئلة والاشارة او به لانه على الاول يكون اعتبار امور  
في عبارة المص لا يفهم في غير ضرورة ثم اعلم ان الشارح قد اقرط  
في التكلف في تصحيح كلام المتن كما ترى ولا يحتاج اليه لان معناه  
ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في التركيب فحكما يستحق المعطوف  
عليه في التركيب يستحق المعطوف في زيد وعبد الله حتى المعطوف  
عليه على تقدير كونه مضافا للنسب فكذا المعطوف في زيد والى  
يستحق المعطوف عليه لو كان فيه لام الفصل عن كلمة يافكة المعطوف  
**قوله** كالاعراب في الاحوال العارضة نظر الى العامل وانما خصوص  
الاعراب من كونه باجزة او بالجر فانه من الاحوال العارضة له بالنظر  
الى نفسه وهو المراد فلا بد ما قبل في كونه من الاحوال العارضة له  
نفسه تامل لان للعامل دخلا فيه نعم قابلية الاعراب كذلك **قوله** واما  
كحزب شاة وسخلة فاستفاد التاكيد لعدم التعيين وان كان الضمير  
عبارة عن هذه الشاة المذكورة وقوله او محمول على نكارة الضمير بمعنى  
ان الضمير راجع الى شاة لا الى الشاة المذكورة بعينها فهو بمنزلة سخة  
شاة لا بمنزلة سخة من الشاة والظاهر ان يراد بالضمير ما قصد بالظاهر  
السابق بعينه واما جعل عبارة عن السابق لا بعينه فشا فله اقال  
على الشاة ووجه استدلاله في حمل الضمير على النكارة مع سبق المرجع  
واما الشاة والذى جعل جوابا ثانيا فهو شاة ووجه عطف المضاف الى



الى الضمير على مدح قول رب و بهذا اندفع ما قيل اعلم انهم جعلوا الحيل على  
نكارة الضمير جوابا والشدة وجوابا اخر وان دفع ايضا ما عترض به من ان  
الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع لان الضمير اذا لم يرد به المذكورة بعينه  
يكون نكرة ولم يجز ان يجواب الى ما قيل ان ذلك مثبت على ما ذهب اليه الشيخ الرضوي  
من ان الضمير الرجوع الى النكرات الغير المخصوصة نكرات على انه لم يصح  
ان يجعل قوله على الشدة وزعلاوة فيكون جوابا لما في غاية ما في الباب ان  
يكون الاول في تقديم قوله اي رب شاة وسخدة شاة على قوله على ان  
الشدة وذلتي شئ وهو ان الظاهر ان يجعل الحمل على نكارة الضمير وجها  
ثانيا لتقدير التثنية ولا يجعل عدلا لانه في قوله فتعين الرفع على ان  
يكون جزمه امثله لما ثبت له هو عمرو ولقال ان يقول لم يتعين له ذلك كجواز  
ان يكون الرفع لكونه مثبتا لرافع الفاعل هو عمرو ولان الصفة اذا كانت  
مفعولا جازية الامر ان **قوله** وانما جازاه جعل جوابا عن السؤال لثمة  
احتمالات الاول منع كون الفاعل عاطفة وانما تخصيص كون المعطوف  
نحو حكم المعطوف عليه بما اذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه سببية  
لان المعطوف والمعطوف عليه يصيران بمنزلة امر واحد فيكنى رابط  
المعطوف عليه للمعطوف والثالث ان الفاعل السببية تضمنه معنى في الجملة  
الثانية رابطا بالما رابط به المعطوف عليه وهو ان الغضب سبب طهرانه  
وانما قوله يمكن جوابا في تقديره رابط ولا يخفى عليك ان كون الجملة الثانية  
مع الاول بمنزلة جملة واحدة لا يتوقف على جعل الفاعل السببية وكما استغنى  
ما هو رابط للجملة الثانية بما رابط به المعطوف بل يحصل ذلك في الفاعل  
العاطفة فان معناه التعقيب فكما يجعل الفاعل السببية الثانية مع الاول  
كواحدة كذلك التعقيب لانه في قوة ويغضب زيد عقيب طهرانه **قوله** ولما  
كان لفاعل ان يقول هذه القاعدة مستفظة اه كقول ان يكون قول المص  
وانما جاز جوابا لمنع عدم جواز ما بعد الرفع في ما زيد بقايم ولذا ذهب  
عمرو بسند جواز الذي لطيف فيغضب زيدا **قوله** سبب الضمير راجع  
الى

الى طهرانه اي يغضب سبب طهرانه **قوله** اي اذا اوقع العطف بغير قوله اذا  
عطف منه الى غير مصدره من قبيل يسيل بين الغير والنزوان و  
قوله على عالمين ليس ثابتا على الفاعل بل مصدر عطف اي عطف  
مبين على عالمين ولا يخفى ان بعد جداول ما قال بعض الشارح ان الكسبة  
البعيدة والحق مع اكثر الشارحين فلا ينبغي ان يتجاوزوا عن مختلفين  
اي غير متحدين ما ذكره في توجيه مختلفين فلا يجب ان يفرض منه العجب  
والاولى ان لا يكلم بمثل بل وجب والوجه انه مقر في محله ان الوصف قد  
يكون لبيان المقصود بان يوصف الشيء الوصف الجنس لبيان عموم الحكم  
وشموله الجنس ومنه قوله تعالى وما نزلنا في الارض ولا طائر لطيف في حديد  
فوصف عالمين بمختلفين للتصريح بالعموم ولا يجز ان يقال امر عن  
مثل ضرب واكرم زيد عمرو او بكر خالد فان زيدا وعمرا معمولان لعاقلين  
بما ضرب واكرم على ما نقل من الفراء انه على شريك العالمين فيجوز العطف  
عليهما لانه العطف على معمول عالمين غير مختلفين بل متحدين في المعول  
**قوله** اكل امرئ ثيابي تحسب من امرئ تحسب من وقع بين مفعوليه فكل منصوب  
فليس يرفع على حذف المفعول الاول لتحسب لانه لا يجوز الاقتصار  
على احد معمولي باب علمت عند المصنوق مضاف التفعيل حذف احدى  
تاين والتوقف لازم ومتعدد وهو هنا لازم لعدم جواز حذف التاين الجواز  
**قوله** وهذا وان كان يجب الظاهر جازية لكنه لم يجر عند الجمهور بحسب الحقيقة  
دفع لما ذكره الفاضل الشافعي ان في ترتيب اجزاء على الشرط نظر لانه كيف  
يترتب على وقوع العطف كما يدل عليه اذا واما في عدم جواز تحقيق الجواز ان  
الواقع هو العطف بحسب الصورة والترتيب عدم الجواز بحسب الحقيقة والى  
المآل وقيل اذا عطف بغيره اذا اريد العطف فلا مانع من الترتيب على الارادة  
وردد بان عدم الجواز على اجزاء واقعية مقامة لا بسبب من الارادة بل هو ثابت  
بعدمه او لا وهو مشدوع بان عدم الجواز على اجزاء واقعية مقامة والتقدير اذا اريد  
العطف على عالمين مختلفين فليجتنب عنه لانه لم يجر **قوله** وعدم جواز ذلك



العطف مع خلاف الفراء جاز في جميع المواد عند الجمهور ردا لما يجيء على المص  
ان قوله خلاف الفراء بيان للمخالفة قبل تمام الحكم لانه انما يتم بالمستثنى  
فاجاب بان المستثنى متعلق بجموع عدم يجوز مع المخالفة وهو مع كونه  
لنكاف مداحة على ان يحيد البيان استفاء عدم يجوز مع مخالفة الفراء  
في هذا التركيب ويكون محتملا لعدم يجوز بلا حكمة مخالفة الفراء وان مخالفة  
سبويه في عدم يجوز ومخالفة الفراء في جميع الصور الا في نحو في الدار زيد  
والجزة عمر ولا يفيد ما هو المقصود من عدم يجوز عند سبويه مطلقا لجواز  
ان يكون المقصود في مخالفة الفراء ما عدا هذه التركيب او اشارة في علم  
ان الشيخ الرضوي لم يوفق فصل المصل المسئلة انه التقى المستفهمون ومنهم  
الاخفش على ان جاز العطف الا فيما كان فصل بين العاطف والمعمول  
المجور وخالفهم الفراء وسبويه بالمنع مطلقا وانما قول لا يجوزون الا  
اذ تقدم المجور في المعطوف والمعطوف على فعلية هذا يكون محسولا  
المثال المستثنى من المعطوف على محفوظا فيقطة **قوله** التاكيد جاز بالفراء  
والواو فان قيل كان السهل اشد مناسبة بالعطف فكان احق الاتصال  
بالعطف قبل قد بزا في التاكيد للقطعة من العطف نحو واره ثم واره وكل  
سبعين ثم كل سبعين ونحوه لا تخفى في الذين يعرفون جازا  
ويكتفون ان يجذوا بالمتعمد فلا تحسنه بمقارنة العذاب لكن لو افرد  
المعطوف عن سائر التوابع لكان ترتيب التوابع في بيان المص بيانا  
كترتيب وقوعها في التركيب وقد راعى ذلك في ذكر المفاعيل **قوله**  
فثبت عنده وحقق الظاهر فثبت وتحقيق **قوله** او في الشمول اي التاكيد  
ما يقرر ان المستثنى اه بانه يترك على ان ذكر او في الشمول بعد قوله في النسبة  
ليس لغوا لظهور ان جاز القوم كلهم ايضا يقرر ان المستثنى في النسبة  
وليفيد ان النسبة الى جميعه لا الى بعضه ومفاد التنبه الى تقرير المستثنى  
في النسبة شاع فيما بينهم في التخصيص المذكور وليس له الشمول حتى يفتي  
عن ذكر الشمول لقول جاز القوم لم يثبت لهم اذا اريد تعيين العدد باعتبار  
النسبة

النسبة ايضا فالعدد انما في المستثنى وذلك من الشبهة وما هو قريبا ولا  
يؤكد بها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر التاكيد والالم  
يكن تاكيد بخلاف الوصف في نحو جاز رجال **قوله** في هذا هو الغرض ما يقرر  
ان المستثنى في النسبة او الشمول هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد في العطف  
بجامع لجميع الافراد اذا عطف به اي كونه جامعا لجميع الافراد فنقول  
اخرج المصل الصفة والعطف اه فظهر ان التعريف جامع وما ينع و  
قوله واه في انما توضيح مستوعبا في بعض المواضع ليست بالموضع لو  
تعرض لتاكيد مستوعبا لكان انساب **قوله** لفظي مختص بالمعارف الا في  
المحكوم به وكذا المعنوي يختص بالمعارف مطلقا عند البصريين في  
وعينه من عند الكوفيين **قوله** او حكما كضربت انت وضربت انا في  
ذلك في حكم تكرير اللفظ الاول وان كان مخالفا للاول لفظا اذ التكرير  
واعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصل مقصد بالفرق بين ضربت انت  
واجمع واكتع ومنهم من لم يثبت لغرضه واعترفت بعدم الفرق بين ضربت  
انت واجمع واكتع وما علم ان من قال ان الضمير انت هو انت وان  
عما في التاكيد في ضربت انت واخواته بتكرير اللفظ الاول حقيقة  
في الالفاظ كلها اعلم ان المؤكدة اما مستقلة كجوز الابداء والو  
الوقف عليه او غير مستقلة فغير المستقلة ان كان على حرف واحد  
او كان مما يجب الاتصال باول نوع من الكلام او باخر نوع منها يتكرر  
بتكرار عمادة في النسبة بك وضربت ضربت وان لم يكن على حرف واحد  
ولا واجب الاتصال جاز تكرر وحده كقوله ان زيد اقام **قوله**  
ولا بعد ارجاع الضمير الى التاكيد للفظي قلت على اي تقدير يشكل  
باجمع وتوابعه فانه لا يجزى فيه التاكيد للفظي ودفعه بتاويل الشمول  
المستفاد بطلانها بالشمول الى انواع لا جميع الاشخاص **قوله** وهي  
نفس وعينه وقد مر ان التاكيد في عينه وكذا في اجمع فيضاف الى ضمير  
المؤكد وقد نبه المص على ترتيب الفاظ التاكيد اذا جمع لكن الجمهور



على تقديم ايصع على ايصع والرخشي منفردة تقديم ايصع والمصنعة  
**قوله** لا يخلو لانه الكلمات الشفاه وعلى هذه الاوصاف ذكرها من الغلط  
التوكيد الناكيد من الاسماء المعربة وهذه الكلمات ولها المنة كالمص  
مثل حسن حسن في الناكيد والحق ادراج هذه الالفاظ في  
الناكيد ضرب من المساكن وتسمى منزلة الاسماء لانها معان مستعارة  
في كلام العرب لا بد من ضبطها في النكبات عن الخطا في كلام العرب ولذا  
قال الشيخ الرافعي الناكيد اللفظ على ضربين احدهما ان تعبد الاول والثاني  
ان تقوية يجوز ان يجمع انما هما في اثن الاخير ويسمى اتباعا وهو على انه  
اضرب لانه اما ان يكون للجمع معنى طاهر كونه شيئا قريباً او لا يكون له معنى  
اصلاً بل ضم الى الاول لتزج بين الكلام لفظاً وتقوية معنى وان لم يكن له  
في حال الاخر ارمع نحو قوله حسن حسن او يكون له معنى متكلفا  
غير ظاهر كخوفيت نبيت نبيت الشراي استجرفه واستفد مما ذكره  
الشراح ان مريباً ناكيد لفظ مع انه ليس بمراد اللفظ الاول حكما بمعنى  
ذكره الشراح اذ ليس الضرورة دواعية ويمكن ان يقال ان المص جعله  
صفة كاشفة ولا يخفى ان النبت اذا جعل له معنى غير الاول فهو صفة لاناكيد  
**قوله** ويمكن استنباط مناسبات خفية كشمال كل منها على خروج من النقص  
وعلى تمام ما يناسب العموم المستلزم تمام النسبة **قوله** اي ايقان يعني جعل عاين  
لشمولها الواحد والاشين والزيادة والمذكور والمنوت **قوله** انفسها باراد  
صيغة اجمع في ثبوت المذكر والمنوت وهذا اصل في كل مضاف الى خبر الشبهة  
مع الاتصال التام بين المضاف والمضاف اليه كذا هذه اجماع الشين  
مع كمال اتصال لفظاً ومعنى فيقال نفا زيدا وعمرو وعملها ما ولا يقال  
نفا بابل انفسها **قوله** باختلاف الضمير في كل جمعة وعامة كذا انه  
تسبيل ابن مالك **قوله** وهي اجمع لا دلالة له على الاضمار عند الجمهور  
خلافا لما زني والمبرد كذا انه الرض **قوله** واجمعون في جميع المذكر الى العاقل  
او اجمع اي اجمع الذي يجعل في حكم الواحد وهو غير جميع المذكر السالم **قوله**

وجع

وجع في جمع المنوت وما في حكمه من جمع المذكر الغير العاقل وجوز الالبسة  
في العاقل الغير السالم ايضا **قوله** ولا حاجة الى ذكر الا فرادى بل اجمع ذكرها  
لانها يفتيد جواز جازة الانسان كله غير ان يراد به الاكس فخذ اخذ  
من اصل قول المص في اخرها وما في يدي متعده واخر ادا كان او اخذ **قوله**  
يصح اقرها حسا او كلما قيل لا يكفي الا قرأ في المحسن به وان الاقران  
الحكمي فذكر حسا لغو وفيه نظر لان المص حكم بحسنه في المفسر في المحسن و  
لا يحض للمرد عليه من غير فصل من الآية العربية ثانيا على انه يلغوا الناكيد  
بكل في المفسر في حسا من دون الاقران في الحكمي لانه يمكن دفعه بان الاقران  
حسابهم الاقران في الحكمي في ما يراه الراي فيحسن الناكيد بكل بهذا ال  
القدر **قوله** بخلاف جازة زيدا كله ومثلا خضم الزيد ان كلاهما عند الجمهور  
لمعهم حتى اقران الزيد بين حكما وما في لفهم المبرد وقيل هو خلاف الضمان  
والسمع وفي مخالفة القياس نظر لان الاقران اي صاحب حسن ذكر الناكيد  
لرفع ما يوهمه الاقران في المحسن في الاقران الحكمي قبل ان يعل في الحكم **قوله**  
اكد ذلك الضمير او لا كانه دل على المص بالمثال ولا يخفى انه لا وجه للفصل  
بين هذا الحكم وبين بيان النفس والعين كمالا وجه للفصل بين قوله  
ولا يوكد بكل واجمع وقوله والكتع واخوه مع شدة اتصال الكتع  
واخوه باجمع وشدة اتصال هذا الحكم الى الحكمين بالحقم ابان اذ يعلم منه  
ان الحكم ابان يستل كتع واخوه ولكنه اقتص فيه على ذكر اجمع **قوله**  
والكتع واخوه اتباع لا جمع وطريق اجمع بين الفاظ الناكيد وكيفيه  
ترتبه ان يقول قائل **قوله** البدل ما يجمع مقصود بانسب الى المبتوع يخرج  
من التعريف البدل من المنسوب كوصفي زيدا خوك والعبارة الصيغة  
البدل ما يجمع مقصود بالنسبة دون متبوعه **قوله** اي اقصه النسبة اليه  
بانسب الى المبتوع لما كان من البدل ان ليس البدل مقصودا بانسب  
الى المبتوع اذ ليس المقصود من جازة زيدا خوك افاك تكلف لتضيق التعريف  
بان جعل معنى قصه بنسبة ما نسب الى المبتوع ولجوه في نظر لان النسبة



المسمى الى الاخ لرب مقصودة نسبة الى زيد بل نسبة الى زيد مقصودة  
 من ضمن المسند الى زيد ونسبة الى الاخ مقصودة من ضمنه اليه فلا بد من زيادة  
 تحت وهو ان المقصود من النسبة الى المبتوع النسبة اليه كما في بدل الغلط  
 فان المقصود من النسبة الى المبتوع النسبة الى النبيع واللفظ الى  
 بالمبتوع سهو وحال نسبة من تقرره وتمكنه في الذهن كما في البواني **قوله**  
 وانه اي دون المبتوع اي لا يكون النسبة الى المبتوع مقصودة فغير  
 وانه راجع الى المبتوع وهو حال من المستتر في المقصود اي متجا وزاعن  
 المبتوع في كونه مقصودا وقد غفل عما فيه ان راجع من قال وانه ظرف  
 نسب او حال من المستتر فيه اي متجا وزاعن المبتوع فانه يجوز ان يكون المفعول  
 متجا وزاعن الى المبتوع في انه نسبة اليه والحاصل ان النسبة الشئ الى  
 المبتوع ولم نسب المبتوع الى المبتوع ولا محصل له كما ترى **قوله** بل يكون النسبة  
 اليه توطئة وتتهيأ النسبة الى النبيع اي حقيقة او حكما كما في بدل الغلط فانه  
 ان لم يجعل توطئة بل كان سبق لسان لكنه في حكم التوطئة فانه في حكم اللفظ  
 وموجب التقرير والتمكن في حال البديل **قوله** والنسبة نسب اليه من عدم القيمة  
 مقصودة بالنسبة الى زيد يقال ان الطمان يقول على طبع ما ذكر في شرح التعريف  
 اذ ليس المقصود نسبة عدم القيام الى زيد نسبة الى احد ففي الكلام قد ليس  
 بذلك والقلب في امثال هذه المقام لجيد عن القلب والمفعول والنسبة نسب  
 اليه اي الى احد من عدم القيام مقصودة بالنسبة اليه كما في النسبة الى زيد بالكون  
 القصد اليه بالنسبة اليه في زيد وبالف س الى زيد بان يكون مقصودا  
 باعتبار زيد وتقرير النسبة اليه ولا يخفى عليك انه في هذا الاشكال عن  
 التعريف البديل مثل ما سمعته في تعريف العطف من ان معنى كونه مقصودا  
 بالنسبة وانه اي يكون ذكر المبتوع توطئة لذكره وكان قصد الى التبيين على  
 طريق اخر في الرفع اي بدل هو كل المبدل منه ولا يخفى ان المركبات الاربعة  
 الاربعة صارت اسما للامام الاربعة كجدة ارباعا وان عطف البعض  
 على الكل من قبيل العطف على جزء الاسم يستفاد منه اسم القسم الثاني وهكذا في قوله

وهذه

وهذه مسامحة شاعت في كلام المحققين ولا يكاد يجترع عنها بيان  
 ان الاضافة في الاولين بيانية وفي الاخرين لامية لا انه مسمى بيان  
 ما هو اصل معنى الاضافة للمضاه المماثلة في المقام فلا يشك ان كيف  
 يعطف المضاه اليه بالاضافة الامية على المضاه اليه بالاضافة البيانية  
 وما احب به عنه من ان الاضافة في الاولين ايضا لامية فسهو بين  
 احرف المقدر والمذكور فمضى فليعطف المحرور باللام المقدر على المحرور  
 بمن المقدر وان لا يجوز عطفه على المحرور ومن المذكرة اذ لا محصل له  
**قوله** اما استعمال البديل على المبدل منه او يخرج منه جازا زيدا حارة فانه لا احتمال  
 لاحدهما على الاخر فكأن جعل وجه النسبة اكثر ما يخرج من جميع الافراد  
 والمشهور استعمال المبدل منه على البديل باعتبار تشويعه الى البديل وكونه  
 راعيا لاجمال بحيث يبقى سامع المبدل منه من متطهر الذكر البديل  
 وهذه اوجه تحقيق مطرد بخلاف ما ذكره الشارح فانه كلام ظاهر  
 غير مطرد ومن قال ينبغي ان يجعل كلام الشارح على هذا فقد وصي  
 بما لا يتحمل **قوله** وبدل الغلط اي بدل سبب عن الغلط جعل الغلط  
 مصدرا او الاولي جعله مفعول غير المستقيم وجعل الاضافة اضافة  
 الى المبدل منه يكون الملزمة قوية اذ هو الشارح في اضافة البديل و  
 يمكن جعل الاضافة في الاقسام الثلاثة ايضا من هذه القبيل بوجه  
 نظر خفيها بالمرس هو اهلها فضل من المنع كل لغة وقريا وجعلها فتقول  
 بدل الكل معناه بدل من كل المبدل منه حيث جرى به جميع المبدل منه فهو  
 بالبيان الثاني بدل منه بالبيان الاول فتترك جميع المبين بالبيان الاول  
 محتمل بجميعا بالبيان الثاني فلم يبق شئ من المتر وكن لا بدل حيث به من ان لا  
 بدل عن جميع ما ذكر من المبدل منه فيكون بدل الكل وبدل البعض بدل  
 عن بعض المقصود بالمبدل منه اجمالا فانه اذا قيل قطع زيد فقصده زيد  
 يده لنسبة القطع اليه اجمالا فتفصيل بده ابدال الالبه المبين اجمالا  
 باليه المبين تفصيل تفصيل البديلة لا عن اجماله فهو بدل البعض



اذ غير البديل من المبدل منه ترك على عوض ولم يحد شي من المبدل منه سوا  
البديل لا وبديل الاشتغال بدل عما اشتمل عليه المبدل منه وقصد حين ذكر  
المبدل منه كاشتماله عليه فهو بدل عما اشتمل عليه المترك ولم يحد المترك  
بدل لاسي الواحد المبدل ما اشتمل عليه المترك فخذ راعيا ولا يتجرب من  
تبدل كلمات فم غيرة فانه مرة الانتباه ولا مبدل لكلمات انه ولا  
بشارك فيه كلمات من سواه **قوله** فالاول مدلول الاول لم يقل  
مدلوله لانه اريد بالاول الثاني غير الاول وفي مثل هذه المقام يؤتى بالظاهر  
اظهار التمايز **قوله** يعنى متجانس ذاتا لانه ان يتحد مفهومهما كما لانه لا يلزم  
اتحاد مفهوميهما بل قد يكون زيد ضربا آياه وكثيرا اما يكون وقوله وان  
اختلفا مفهومهما يثير الى انها قد يتحدان ووجه كون عدم اتصال مفهوميهما  
واحد كانهما ذكر اعلى وجه التمثيل **قوله** والثاني فانه اى جزء المبدل منه لم يرد  
ان الضمير راجع الى المبدل منه المعلوم في المقام لانه راجع الى الاول في قوله  
مدلوله مدلول الاول بل اراد يعين الاول وقوله والثاني فانه بتقديم  
والثاني مدلول الجزء وليس من عطف الثاني على الاول وعطف جزء على  
مدلول الاول كما هو الظاهر والا لكان عطفا على عاملين مختلفين بدون  
ما هو شرط جوازها عند المص **قوله** بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة  
الى المدركس اجمالا لزيادة قيد في عبارة المص لانه لا يخرج بدل الخلط  
كما اشار اليه بقوله بخلاف ضرب زيد اعلاه **قوله** بغيرهما الاول والا وهو ترك  
باء الملكية والقول بان بينهما ملازمة غيرهما **قوله** فلو نظرت الى القدر فلك  
قبل فيه ان النسبة الى المبدل منه لا يوجب النسبة الى المبدل فكيف  
يكون مثلا لا لبديل الاشتغال وكذا المثال الا في وقت اذا لم يكن في الفلك  
ثم وعلم المتخاطب ذلك يكون الاسناد الى التمر موجبا للاسناد الى فلكه اجمالا  
وكذا اذا سئل عن المتكلم به التركيب هل رايته برج الاسد فقال نعم  
رايت درجة الاسد كان المتخاطب ينتظر الذكر البديل **قوله** والرابع ان قصد  
الرابع ان غلطت بغيره فيه نظر لان القصد الى البديل قبل الخلط وانما ذكر

خلاف ما قصد للسهر والنسيان او سبق للسان فكانه اريد ان  
تقصد الى البديل من حيث انه بدل لغيره ان قصد الى الابد الابد ان غلطت  
بغيره فافهم ولم يقل بعد ان غلطت **قوله** بالاول **قوله** اى تحت بدل  
المعقود واجب قال الشيخ الرضى هذا ليس بالان في بدل الكل بل عند اى على  
بدل الكل ايضا حتى با ادا لم يشتمل على فائدة فانها المبدل منه كقولنا نقار  
بالواى المقدس طوى اى مقدس من قولنا لعل يكون المقصود انقص هذا  
مطر ذره الكل فعلى بطراده ولم يخصه هذا اى بدل الكل كما فعل المص وقال بدل  
البعض والاشتمال انه لا بد فيها من ضمير يرجع الى المبدل منه تخصيصا لبديل اما  
بالاضافة اليه وبوصفه اليه ولا يخفى عليك ان الوصف غير لازم لان  
الاضافة ايضا كالوصف بامر لتقصان النكارة الا ان يقال لم يرد  
النقل مقتضى العقل فلهذا خصه **قوله** كذا الزيدون لغيرهم اياهم قال الشيخ  
الرضي ان هذا المثال تام كيد كيف وهو مثل اسكن انت وزوجك  
اجتهد والتفقوا انه ناكيد قال الفاضل الهندى لا يجوز ان يقال لو قصد  
اسناد الفعل الى الاول المفضل وذكر المتصل توطئة فالضمير الثاني  
بدل ولو قصد اسناد الفعل الى الاول وذكر الثاني من غير توطئة كان ناكيدا  
**قوله** ابراهيم ريش عجفا لا غ نقباء سوده اى وقوله ان كان  
فجر اى كذب يقال بين فاجر اى كاذب **قوله** قال اللهم صدق صدق الظاهر  
يقول لان جزء افعال المقاربة لا يكون الا مضارعا **قوله** وعليه الظاهر انى  
مفعولى التارك ان جعلنا بغيره المصير ترك جابغى ودع ولمعنى غير مترج  
بالثاني سرييل ابن كالك وجعل هذا المعنى من داخل المبتدأ وانما هو  
ضريح به في القاموس بان ترك يكون بمعنى جعل ومن لم يعرفه قال جعل التارك  
بمعنى المصير لتضمن التارك معنى الجعل **قوله** وهذا احدى الاصحاح الا لمن عرف  
ما نية المبتدئ على الاطلاق اى هذا احدى الاسماء المبتدئ كما هو الظاهر بعد قوله  
اى الاسم الا المبتدئ فانه انما يتم لو كان معقودا بينه الاصل موقوف على معقود  
المبتدئ الاصل لكنه ممنوع لانه يمكن معقوده بانيه فيما بعد من غير توقف على معقود



مفهوم المركب الانشائي **قوله** اذا لم يعرفها لم يعرف ما هي المنية الكا  
اي تعريف الاسم المنية تعريف المنية قبل ان يعرف الشيء بنفسه هذا  
محصل كلامه وفيه نظر لان لزوم تعريف الشيء بنفسه لو سلم انما لم يلزم لو كان  
تعريفا للمنية المطلق واما اذا كان تعريفا للاسم المنية فليس التعريف  
بالعام ولا محذور فيه نعم لو كان تعريفا للاسم المنية المطلق يلزم ان لا يكون  
جامعا لخواص منية الاصل لانه لا يناسب منية الاصل **قوله** مني الاصل  
وهو حرف والفعل الماضي والا لا يغير اللام لم يبين مفهوم المركب لما فيه  
واكتفى بتعيين ما يصدق عليه لانه سببي معروفة مفهومه في تعريف المعر  
ولا حاجة الى تعيينه الا بقوله يغير اللام اذا لم تعرف النجاة الا بغير  
اللام **قوله** والمراد بالمناجاة المنقضية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة  
الاولى هو المناسبة فافهم **قوله** او غيرهما هو الاشارة الى **قوله** فكلما  
او ههنا لمنع اخلو كما يتبادر الى الفهم ويمكن جعلها مانعة اجمع ايضا بان  
يراد باناسب منية الاصل باناسب مناسبة موصية للبنا وبما وقع غير  
مركب ما يكون سبب بناء عدم التركيب ولا خفا في ان سبب بناء هؤلاء  
غير مركب ليس عدم التركيب بل المناسبة ومنه قال انه ليس للتركيب بناء  
التعريف فقد بعد عن السوق فان قلت يخرج من القسمين عاق صوت  
الغراب قلت الاصوات ليس من الاسم المنية لانه ليست موضوعات فليست  
كلمات فضلا عن كونها اسما وانما ذكرت فيما بين المنيات لمزيد مناسبتها  
**قوله** انما بالتقديم مفهومه وجودي لشرفه او نقول التركيب في المعرب مقتضى  
الاعراب والمناسبة مانعة والمقتضى مقدم على رفع المانع شرفا ومنه المنية  
المناسبة مقتضية لبناء في حال التركيب وعدمه بخلاف عدم التركيب فهو  
احق بالتقديم او نقول عقد بحث المعرب لبيان ان مركب التركيب  
فالاسماء به اتم وعقد البحث المنية لبيان ان مركب المناسبة لا يغني  
عدم التركيب فالاسماء فيه بالمناسبة اكثر تأمل **قوله** من حيث هو كات  
او اخوه لا من حيث انفسها فانه لا يقال للمنية الضم ولا الفتح ولا الكسر بل المضموم







والغائب والتحقيق وضربا لبيان معنى هذه المفردات والتعريف انظر  
فيما هو التحقيق وهذا استقيت عما تكلف الشارح لاخر اجزا في هذا  
وكن من الشاكرين وعلى طريقة النسخة ينبغي ان يجعل التعريف على ان المراد  
ما وضع لم يستعمل في متكلم بعينه او مخاطب او غائب كذلك وبهذا الضم  
يندرج لفظ المتكلم والمخاطب هذا اولين شكرهم لازدحامهم على التوضيح  
لانهم جعل متكلما واثريا على الاستعارة والعموم والذكر قد يكون للامتنان  
للعموم والمراد بالكلية ما اسم فلا يتقضى التعريف بحرف الخطاب ويخرج  
بهذا الضم لفظا اه اى بعيدا عن الوضع يكون لاحد الامور الثلاثة فلهذا افرد  
الضم ولم ير ان الغرض منه اى اى فقط لانه يخرج الاسم الغائبة الغير  
الموصوفة بما وصف به الغائب بل انها يخرج بان فلا يراد النقص بها وقوله  
فان الاسم الظاهرة اه بيان لصحة فرضها مع انها داخلان في الغائب  
وهو الصحة انها موضوعان للغائب مطلقا فيخرجان بهذا الضم المستعمل  
على الغائب المصيدة والمراد انه يخرج بهذا الضم على كل من تفسير المتكلم والمخاطب  
المخاطب اما انما فقط واما الاول فامر المتكلم فاما امر المخاطب فمخفى  
لان المخاطب موضوع للمخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب  
اذ لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه الخطاب الا ان يرد يتوجه اليه الخطاب  
به ولفظ الخطاب المخاطب لم يوضع لمخاطب يتوجه به اليه الخطاب بل لفظ  
المخاطب بجلالاته فالاحضار الاوضح ان يقال من حيث انه مخاطب  
به لانه اى او منهم من قال ويخرج اه متعلقا بالتوجيه الثاني واما فرضها  
بالتوجه الاول فلان المراد بالمتكلم والمخاطب انما هما ولفظها موضوع  
لغيره لانه استبها وقبة احسنه لاخر اى زيدا اى غير المتكلم به عن نفسه  
وقس عليه حال المخاطب وهذه اقرية بلامه كيف ولا حاجة للاخراج زيدا  
المذكور الى قوله بكل عن نفسه في تفسير المتكلم وايضا وان جعل كلام الشارح  
على ما ذكره من الضم لبيان ان الضم من تلك الجهة من جهة فلهذا سمعته  
لان شراة البيان اصدق وجعل اللفظ على ما هو الصحيح او تقديره

مثل

مثل ضرب مثلا من زيد جعل التقديم رتبة داخل في التقديم لفظا لكن  
لقد برز الامة ان نسب به بسائر المقام نعم بجهل ان شاع مقابلة  
لفظا بقوله تقديره ان جعل تقديره اى خلاصة طبعه محلي بالبيان  
من حيث المعنى لان من حيث اللفظ اراد بالذكر من حيث اللفظ ان يكون المعنى  
مقصودا باللفظ يستعمل فيه والا لمعنى اللفظ باعتبار انه مدلول اللفظ  
مذكور لفظا فكانه متقدم من حيث المعنى اى كان لفظ العدل متقدما  
من اجل المعنى وتقدمه فغيره كان لفظ العدل وقوله من حيث المعنى ليعلم  
والا فينتج ان يقول فكانه متقدم من حيث اللفظ فكانه تقدم ذكره  
معنى اللفظ فكانه تقدم ذكره لفظا فانما جاء في ضمير الشان لا ليعلم كما  
لا يخفى ولو كان راجعا الى على المخرج كان قوله لانه انما جى به من غير ان يقدم  
ذكره مستدركا وكانت العبارة المحذرة فانما جاء في ضمير الشان قصد  
اه والضمير راجع الى المتقدم المحكى قد يكون لا للتعظيم بل للاستراداع عن غيره  
قبل الذكر اوحذف الفاعل كما في تنازع الفعلين وهو رفوع ومنسوب  
ومحذور الا ضمير الاول رفع ومنسوب ومحذور وان في رفوع  
ومنسوب الاول ضرب وضرب يقال الاول ان يقول ضرب وضرب  
الى ضربين ويضرب لكون افراد المضمر المرفوع المتصل ستوفات فلت  
اشار الى بيان الضمير المتصل بانها دايرة على التعريف المعلوم في الصرف  
فلم يفتت الماضي والمستقبل وغيرهما لكن اراد التبيين ان على ان الضمير المرفوع  
قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا وقوله على هذا الضمير المحذول في لفظه  
فلا يجوز الضميرين او لهما بدل من المستتر من الضميرين بدل البعض من الضميرين  
الكل واشار به الى ان كلمة الى للاستفاد لانه المحكى فلي بزم عدم دخول  
ما بعد ما في المحكى وانما به اى بالمتكلم والمضمرين يبدون بالخائب للحمولة  
عن اللواحي ثم يراعون استولى في لان ضمير المتكلم اعرف المعارف  
ثم الاعرف من ضمير المتكلم الواحد هو ان اجماعا هكذا اذكره اليه وقال  
شراة العباب اى اجماعا عن البصريين والافاق لعل جعل ضمير ان في الجمال و



وباقى الكوفيين ذهبوا الى ان التائب بصار فيه وان عماد وضعوا  
للمشكلة لفظين يدلان على شئ معان ظاهره انه مشتق من لفظ الغنى والحق  
انه مشتق من معنى فانه موضوع للمشكلة مع الخبر ايا كان ذلك الخبر وايضا دلالة  
على اكثر من شئ معان لانه يدل على المشئ المخلوط والجمع المخلوط ايضا بخلاف  
ضمير المشئ كما يجد في اخر الكلمة المشبهة بظاهره يدل على ان الفاعل  
المشتق هو المحذوف وهو الذي ذهب اليه المصنف وقال الا ان النية لا يطلقون  
المحذوف على المشتق كانه حذف الفاعل وهذه اكلان ظاهره في التحقيق ما سبق  
في اول الشرح فبلغنا فيه لطفا في زيادة التحقيق فلا نحفل عنه ان كنت من  
اهل التوفيق خاصة في القاموس في شئ خاصة في العادة وهو حال من  
قال على ستر او من المبتدأ وانما الثاني اي طائفة خاصة في الهندى الثاني  
للمباينة والى شئ مصدر كالحافى والتقدير خض خصوصا وبكلمة معترضة  
هذه او لك ان تجعل الجملة حالا يتقدم برقة خض خصوصا اذا لم يكن سندا  
الى الظاهر لاحاجة الى هذه القيد لان الكلام في بيان استتار المرفوع المتصل  
حينما كان ولا يكون في السند الى الظاهر لانه بيان وجود المرفوع المتصل  
حتى يجمع الى القيد الماضي الغائب هذه القيد وقس على نظائره مطلقا  
سواء كان مشئ او مجموعا واحدا او فوق الواحد كانه سهو فم ان شئ وانه  
الهندى واحد او مشئ او مجموعا كرا او ثو شأ وكان الشارح غيره الى  
واحد او فوق الواحد لانه اخضر ووضح لانه لا يطلق في العرف المشئ على الاثنين  
بل على اللفظ المخصوص والمحمول المجمع على ما فوق الاثنين بل على اللفظ  
المخصوص فالصحيح انه ليس في الشرح شئ او مجموعا والا فوفق بالمشهور  
مطلقا بوجه او مع الغير هذه ابرشدة الى ان مطلقا حال في المشكل لا ظرف  
زمان اي زمانا مطلقا ولا منصوبا بقوله يستمر مصدر اكان او حالا او ظرفا  
وغير الصفة مطلقا ليس جالالا في الصفة كما ينبغي قوله سواء كانت اسم  
الفاعل والا لوجب ان يقال مطلقا ولانه الضمير المرفوع كما يشترط قوله  
وسواء كان اى الضمير مفردا او لا سواء كان الصفة والا لوجب ان يقال سواء  
كانت

كانت مفردة او مشئ او مجموعة مذكرة او مؤنثة لانه لا يصح قوله  
سواء كانت اسم الفاعل بل ظرفا لى زمانا مطلقا سواء كان زمانا كون  
الصفة اسم فاعل او غيره وسواء كان زمانا كون المرفوع المتصل مفردا او  
غيره فتقوله سواء كانت او بيان المطلق بمعنى زمانا مطلقا بحسب المعنى  
فلو كانت ظاهرا لا تتغير الصواب لا تتغيرت وكان من سهو الشارح  
فيما اى اللات والواو في الصفة حرف التثنية والجمع الظاهر ان يقول حرفا  
التثنية والجمع لاجل شئ يبين ان اللام في قوله الا لتعذر المتصل المتعذر  
لالتوقف لانه علم في التعذر فعلى امكن لا يعدل عنه وفيه اعتراض لم يجوزها  
سرها على السواء وذلك اى تعذر المتصل بالقدم قبل انفسه لانه  
لانه لم يشمل اقايم انتم وفاعل المصدر اقول اقايم انتم داخل في الفصل  
لغرض وهو رفع الالباس لولا استمر لم يعلم انه المخاطب او الغائب او  
المتكلم ومنه فصل المفعول ان اذا التمس بالمفعول الاول بالاتصال  
واما اذا لم يمس بالاتصال في ما يعطيت والاتصال في ما علت  
اولى ومنه فصل الضمير بعد انما فانه يجب عنه الالباس وعنه عدم الالباس  
لا يجب شهر به شرح المنصاح وانما يتم ان لا يوجد فاعل المصدر الضمير غير  
مضاف اليه المصدر او بالفصل الواقع لغرض لاحاجة الى تقدير العامل  
للظرف وللاية عو اليه الغرض بل يصح تعلقه بالفصل كما يصح تعلقه بما قدره  
من غير فصل اى حذف عامله ينبغي ان يرا حذف عامله وانه اذ لو حذفنا  
معالم يخرج من الاتصال كقولك زيد اخبرته فانه تعلقه بضمير زيد اقول يخرج  
الضمير حذف عامله عن الاتصال او حذف الضمير مرفوع لا يقال الا الى  
غير محذوف او منصوب لئلا يتقضى ضمير ان فانه مرفوع المحل كما ان من منصوب  
المحل لما نقول المراد بالمرفوع ما هو ضمير مرفوع في اصطلاح باب المفعول او كونه  
اى كون الضمير سندا اليه اى الى ذلك الضمير صفة بهت المراد بان يكون  
نعتا او حالا او صلة او ضمرا او لو قال او يكونه صفة لم يجز على من قاله  
لكان اشمل له قول اقايم انتم فيه قال قلت لامامة الى قوله او يكونه صفة



جرت على غير منى له بعد قول او بالفصل لغرض لان الفصل فيه لرفع  
 الالتياس قلت يجب الفصل فيما لا يتيسر الضياء وهذا ظهر وبه  
 قوي لا خفاء بالتمثيل بما لا يتيسر فيه وانما قال صنف لان الفعل بجاري  
 على غير منى هو له لا يجب فيه الضم المنفصل بالاتفاق على ما في الرضي  
 لانه لما انفصل على الضم على خلاف الظاهر وجه الاول انه جعل انفصال  
 الضم على وجه الرجوع الى ما هو خلاف الظاهر وجه المناسبة لجعل الانفصال  
 علامة ان خلاف الظاهر اول ما هو خلاف النظر والاحسن ان المقام في  
 الايمان بالظن في مقام الالتياس فالضم فيه محل محل الظن فكما لا يتصل  
 الظن لم يتصل الضم ولا يفتق عليك ان مقتضى ما جعل جوابه فيه ما ضا  
 انما قال منى له لا ما هي له لا فضاء ان الاول بل الصواب ما هي له وما  
 ذكره من النكتة لا يسمي ولا يفتق من جوع مع ان يكون العضل اصله  
 جوابان الصنف عليهم ممنوع اذا اتصل ما هو الاكثر احسن اذا اس  
 شوا وبما كانوا اعطوا ما اياه في كل سبب ان كانا غائبين جاز الاتصال  
 ونحوه في فصح كون الاتصال اكثر وان لم يكونا غائبين لم يجر خلافا  
 للمدح وقياسا على الغائب للتحيز عن تقدم احد المتساويين  
 غير مرجح قبل ترجيح الاول في ضرب اياه بكونه فاعلان الاصل في اعطيت  
 اياه بكونه فاعلان المفعول قلت الامر ان عن التقدم بلا مرجح في بادى الامر  
 والتميز كما ذكره مخوع الى ضرب من التاويل وعلى عن سبب بكونه الضار  
 لم يقل على الاتصال ليعلم ان حكمه عن النجاة لا عن العرب وحكاية بسبب  
 عن النجاة دون العرب مع كمال تنبؤه دليل ضعفه كما نرى في نعال انا هي هو  
 شئ فاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستجاد  
 المبرر منهيب النجاة وان ثبت او رده منفصلا قال الرضي الا  
 الاول في ثمانية مفعول باب اعطيت الاتصال وفي ثمانية مفعول باب  
 علمت الاتصال ورعاية الاصل اولي من رعاية المشارة بالمفعول  
 لم يقل من رعاية العارض المشارة الى صهي اولوية احدهما المشارة به كراصل

الى التوجه بالافعال في ما بينهما المشارة به كراصل به بالمفعول الى ترجيح  
 اجتهاد لان اجتهاد حقيقة والمفعول به شبيهه والاكثروا ان  
 اه لم يقل لولا انت وعسى الى اخرها فيكون اخضر لئلا يتوهم انه  
 يجب استعمالها معا لما وقع من الالوهيم جميعها قوله وبما لو كان عينا  
 الاخر بها لعدم خوف الالتياس المقصود بغيره لكنه غير الاستلزام  
 يتغيرا على ان ليس بغير ورثا ولو غيره الى ما هو المتعارف في التصريف  
 لكان اولي وفي تفسيره مع فوته كمال الموافقة ايهام فوج ضمير المتكلم  
 عن الحكم الى ان لولا في هذا المقام حرف جو كانه جعل في حكم حرف جو  
 ومحمولا عليه فانه في منع اللام التعليقية كان قوله لولا كذا انه  
 مفعول لم يكن كذا الوجود في هذا ايضا الا خفى تصرف الضمير  
 والتصرف فيه لكونه معمولا اولي لان المفعول محل التصرف وكذا لكونه  
 متاخرا لان التاويل في المتأخر تاويل عنه احاطة ونون الوقاية  
 مع الياء لازمة نون الوقاية متباعدة مع الياء جزمه لازمة حال من خبره  
 انظر في قوله وايت مع النون اه وقوله ونجا رغبته اه و  
 قوله وعكسها لعل جعل معطوفات على احوال وقوله ونجا رغبته  
 من التخييل لعل او قرينة على ان المراد باخوات ان ما عدا البيت ولعل  
 لتفي اخ الماضي عن الكسرة المنخفضة بالاسم التي اخ اخ  
 وهي كسرة بكونه في اخر الكلمة لا مطلق الكسرة ولذا لم يثنى ش عن كسرة  
 نون الوقاية مع ان حرف الضا يجب ان يصان عن اخ الكسرة لانا  
 لكونها على حرف واحد ليس كسرتها اخ جزمه ههنا ظم انه لو قال  
 لتفي الماضي عن الكسرة لم لم وان ذكر الاخ عمالا يحتاج اليه  
 ولذا سميت نون الوقاية اي نون هي سبب الوقاية او نون  
 هي الوقاية تامل بخلاف كسرة تضرع لانا في الوسط حكما  
 لشدة امتزاج ياء الضمير فيه لانه في محل تخلاف ياء المتكلم لانه  
 مفعول ولكون علامة الاعراب بعد الياء المتأخر عنه وبخلاف كسرة



لم يكن الذين كفروا اوفى الحق لعروضهم الا بخفى ان العروض مشتركة  
بنية وبين ما قبل اليها وانه يقوى مما تكرر بالحق فالاولى الاعراض  
عنه والتمسك بانه كالكون حيث لم يجد معركا للمخزوف في التقا  
الكنين وليت لا يجبر في ليت ولعل لانه عبارة عن مساواة  
الامر من خلاف الاختيار فالاولى اختيار ليت ولعل شتان  
عنه نحو زعن اجتماع النومان ولو حكما اه وحمل لعل على اختيارها  
وتوسط بين المبتدأ والجزء فيه بجزء او تأكيد لان حق المبتدأ  
واجب ان لا يقع بينهما فصل قبل العواطف اي اللفظية لانها  
المبتدأ دون الحاجة اليه الا انه ذكر توطئة لقوله او بعد ما واما وان لم  
يكونا بعد العواطف مبتدأ او جزء لكن يصح الجزع عنها بالمبتدأ والجزء  
حقيقة لان المبتدأ والجزء ليسا مشتقين من جهة الصافي ما  
قصده بهما لمعزوميهما حين تعلق الحكم بهما وليس التركيب في قبيل  
رأيت هذا الشايب في شبابه وصباه لانه تعلق بالمشق وجمع بين  
الحقيقة والمجاز بمنزلة كذا كون ما نحن فيه حقيقة يكون هذا التركيب  
حقيقة فقه غفل والقول بانه من ايجاع بين الحقيقة والمجاز او من  
قبيل عموم المجاز بعيد عن الصحة واجواز مطابق للمبتدأ ولا  
يصح ان يجعل مطابقا للجزء كما يكون في الضمير فلا يصح كون ضمير المرفوعات  
هو ما استعمل فضلا عن تقدير كون المرفوعات مبتدأ فمن شك  
به في دعوى انه قد يطابق الجزع فقه سهي لم يقبل ضمير مرفوع لما كان  
الاحصاء خلاف فاراد بيان الفصل على وجه لا يكون فيه اختلاف  
اذ كونه على صيغة ضمير مرفوع منفصل متفق وان اختلف في كونه  
ضمير او بعد كونه ضمير ام مرفوعا كما سنفر فيه ان قوله صيغة ضمير مرفوع مبتدأ  
منه ان ليس ضمير مرفوع فليست كباين الجميع وامر متفقا فاختاره  
للمبتدأ على رخصته عنده سمي هذا المرفوع فضلا عن ان سمي صيغة  
هذا المرفوع فضلا وكان الشايع تسليح الظهور المراد وذلك التوسط للفصل  
اشار

اشار الى ان قوله بفصل متعلق بقوله يتوسط لا بقوله سمي فضلا عن ذلك  
لان اللام المقدر رعدة ان لام كي ومضاه سببية ما قبلها لما بعد السبب  
بفصل بين كون الجزع المبتدأ انما وضمير التوسط التسمية  
لان الفصل انما يحتاج اليه فيها بما اذا كان المبتدأ للجزع النكرة حملة على مو  
الاصل من المبتدأ للجزع النكرة حملة على ما اجتمع اليه المبتدأ النكرة فلم  
يتوسط بنية وبين جزع الجزع او افعال مذكرا او فعلا مضارعا  
عنه الرجاء تسكنا بقوله لقا وكما او ليك هو يتوزر ورواية كونه مبتدأ  
او تأكيد انما في انه هو انكي وانحك فزيف بانه تأكيد الظاهر بالضمير لم يعد  
ولذلك خفي ان كلامه على السند الا نص اقتصر على مثال افعال من اقول  
اقتصر لان القول فيه مع الاستغناء عن الفصل كل استغناء فيكون فيه  
الضام الغير بطريق الاولى وبعض العرب يجعل مبتدأ اي يستعمل حيث  
يحكم النجاة بكونه مبتدأ احتياج الى هذا التوجيه لو كان معني يجعل مبتدأ  
الحكم بكونه مبتدأ احتياج الى هذا التوجيه واما لو كان معناه كما هو الظاهر  
انه يجعل في الاستعمال من افراد المبتدأ فلا يحتاج الى هذا التوجيه لان  
الحكم جعل في متصفا بمفهوم شيء لا يتوقف على معرفة مفهوم ذلك  
الشيء ومع الرفع متعين ولم يقل الرفع متعين بالجزء في الحقيقة  
فيما سبق وتقدم اجملة اي بجزئية التسمية والفعلية ايضا  
ان يدخل عليها نواحي المبتدأ او الجزع كخوار لا تعني الا البصار ولا  
بعد ان يقال معني الكلام ويقع مقدما من غير سبب مرجع مقتضى تقدم  
ان يكون هناك متاخر او نواحيه في هذا التوجيه عن مقتضاه وجعله  
لجزء ان لا يسبق عليه المربع وهذا المرفوع عن مقتضى التقدم وجعل اجملة  
غير مضاف اليه للتقدم وهو معنى هذا التركيب فقه اخرج التركيب الضام عن  
مقتضاه فلا يخفى انه في غاية البعد وان سماه بعض الناس وجزءا وجوبا  
وذلك ليكن المفهوم لم يعم من ان يكون قبيل اجملة ولا يشعر بان التقييد  
بقوله قبل اجملة لا في ارجح المفهوم عن الاعمية لا للاعتراض عن مقدم لم يسبق



عليه مرجع ليس قبل اجلة لعدم ما يحترز به عن مع انه هناك ما يحترز به عنه  
وهو غير نعم رتبة رتبة ولا يبعد ان يقال ان رتبة قبل اجلة  
كون قبل اجلة فصل ذكر لتعلم به عدم جواز الفصل بين خبر الثاني واجلة  
للتجسس للضمير او اجلة معترضة قبل اجلة اي قبل هذه التجسس من الكلام  
جعل اجلة التجسس لتجعل اجلة بعده بجهة منه فيستغنى عن رد اعل  
قال وضع الظن موضع الضمير لان تفسيره بالاجلة خلاف ما هو شانه فكان  
من مكان التفسير ولا يخفى ان ما قيل ان هو انما ارتكبه فذكر احسن  
التدبر واحترز ويجوز انما يشبه اذا كان العدة فيها مؤثرا وجبته  
ان المسموع واما ما يشبه تناوله بالقصة من غير كون العدة فيها مؤثرا لمجرد  
قياس حال عن السماع كما حققه الرضي والظاهر ان قوله سمي خبرا ان  
والقصة حمل معترضة بين الموصوف والصفة اعني قوله لتفسيره  
فانه لا دخل للتمسك به في هذا الحكم لا يقتضي الدخول في القاعدة ان لا  
يكون له ادخل فيها وعليه لتبطل كمنى ان يكون لتقييد خبر الغائب وتعين  
والفيا يلزم اسند ان قوله اه فيه كنه لانه قاعدة اخرى مثبتة لو  
لوجب تفسيره بنوع اجلة دون امر اخر من طين او حرف لتفسيره علم انه يجوز ذكر  
الضمير من غير سبق مرجع اذا تعين المرجع من غير حاجة الى مفسر ولما يكون  
خبر ان منه باعتبار انه اذا راجع الثاني او القصة لتعين في المقام  
فيكون ما بعده خبر اخر لا لتفسير الضمير واثبات انه لم يرجع الى الثاني المتبعز  
وذكر على الايام ففسر دونه فوط القفا ففعل به المولم يحمل المقدم على  
ما ذكرنا استقص القاعدة بقول الثاني هو زيه قائم لما راى ان وجهه بالاني  
بقوله يتقدم ابده بتوقف اتمام القاعدة عليه اذ لولا لا لا انقضت بهذا  
القول ووجه الانقضاء انه لا يجب تفسيره الضمير بالاجلة بل يصح بالمعزول  
يقال الثاني هو قائم زيه ولا يخفى عليك ان هذا الضمير موضوع مستغن  
عنه لمجرد وهو زيه قائم بمالات بالانقضاء القاعدة به واذا كان  
متصلا يكون مستترا بآثاره لا يولي عدم الفصل بين هذا المتفصل

والمستقل بالمفصل فان كانا عاقل معنويا لم يأت بحرف وصفه ان  
يقال ان كان معنويا او حرفا وهو مرفوع كان منفصلا والا فان  
كان مرفوعا يكون مستترا او لا خيارا فانه لا يجوز اصل لكونه  
عمدة لا دليل عليها لاستقلال ما بعده بالالف المبتدأ مع كونه عمدة  
بالحذف ومثال اي مثال الحذف الضعيف ان منه دخل الكنية واما  
جعل اسم خبر الثاني لان كلمة ان لانه دخل على كالم المجرزات كبت المتص  
رحمة الله في الحاشية الكنية معبد النصاري اجماعا مرجع جود زيه وولد  
البقرة الوحشية فانه مع كونه منصوبا لا ينافي ليس حذفه حذف  
خبره او دليلا عليه لان التزام حذفه جعل حذفه جادة لا سهل اللسان  
وطريقا واضحا مع ان المقطوعة اقوى من خبرها بالفعل مع المكسورة  
فيه كنه لان المقطوعة كنه زيه والمكسورة كنه نائل وهي الاكسما  
الاشارة ذحال كونها فيه ان ذال ليس خبر ابل الخبر المجموع فليس ذا  
فاعلا للنسبة من يجمع جعل ذحال بل الفاعل هو المجموع من حيث المجموع  
تدبر ولولا ان النقص لكان لتوجيه الفصل وقيل خبره هي محذوف  
اي هي حشة ان هذا ان لسا ح ان على احد الوجوه ثانيا ان ههنا  
بمعنى نعم واما خبر الثاني محذوف هكذا الفصل عنه في الحاشية ويرد على  
الوجه الثاني ان لام الالبته لا يدخل على خبر المبتدأ والثالث ان منه  
خبر الثاني ضعيف وانه بقلب الالف والهاء اي الالف من  
ذوال الياء من ذي فالظاهر والياء بوصل الياء الحاصل من الاستبعا  
او من ابدال الالف بالياء والياء معا ولا ينبغي من الغاء اي لا يورد  
على صورة المشية والافلا تشبه في المعنى بل اللفظ بجماعة موضوع لمع  
لمعنيين ولو كان مشية لم يكن في مفهومه تعين لان المعرفة لا تشبه الاجد  
التكبير واذا مقصورا يكتب بالياء لان هذا حال الالف المحمول  
اصلها وانه اكتب فيه الواو لتل يبتس اولى بالي حرف جرم ولا يكتب  
الف الممدودة اذا اتصل به كاف الخطاب ولا يظن انها يكتب بالياء



نحو اولئك لان المكتوب تركه الا التمرة فهو ليس في الحقيقة منها  
بعض من فوائده كلمة اللحن في التبيين على انها ليست في الحقيقة منه على ما يثبت  
لشدة الاستزاج وكنايته حروف الكلمة ولم يقبل وتوصل بها لتلاوتهم  
عدم جواز الفصل بينها وبين ذامع انه يكلمه انا وانتم وهو واخوانها  
كثير ومنه قوله تعالى انا انتم اولاء لا تمناع ووقع الظاهر في موضع  
ووقع بالظاهر موضع ضمير افعل وتفعل ويفعل مع انما اسما وفيه ان خبر  
افعل مثل ليس من مقول الصوت واللفظ بخلاف ما نحن فيه فامر  
فانقضى وقيل الدليل على خبرها انه غير مستعمل بالمفهومية ومعنى  
ذاك ان ثبت بكون الناء معنى ذلك انت ولا يبعد ان يقال لا يكون  
في التركيب اسم لا يخل من الاعراب فيكون الكاف حرفا وبيد في حرف  
اخطا خمسة لثابت خمسة لانه كبير ضمير يا وهي حروف اخطا واهرف  
نذكر ويونث ولو اعتبر ثمانية منها وقال خمس لكان فيه ثمر في حرف  
اخطا بالاء اذ راعى المناسبة لقوله خمسة قوله مضروبة في خمسة  
جعل قوله خمسة في خمسة لا فائدة ضرب خمسة في خمسة وهو البقاء  
وتجمل ان يكون المراد هي خمسة موجودة في خمسة من اسم الاشارة  
فيكون خمسة وعشرين وانما قلنا من انواعه اربعة برئى ما يصل بحرف  
اخطا بلا خلاف الى ستة فلا يرد ان ما عدا من الواحدة سبعة وذلك  
للبعيد وذاك للمتوسط ولا يستعمل الكاف الا للمتوسط او البعيد واللام  
للتخصيص على البعد ولما راي المصنف ونحن نقول ثمة على ان حكم هذا  
مستند الى تتبعه ومشاهدته الى الاستعمال ويؤيده ما ذكره انه لم يقبل  
وهي في الذكر الغائب القريب ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى  
كلمة ذلك بعبده ان كلمة ذلك هنا من رتبة متوسط حتى ذاك على  
سبيل التشبيه بالمكان سواء كان ذلك الضمير ما نأخو منها كالبولانية  
لله انما او غيره وانما عدا الى اشارة الى وجه تخصيص  
الاختصاص بالمكان بل ان اللفاظ وهو ان غير من اسم الاشارة يستعمل

حقيقة في المكان وغيره وبينها وبين ما عداها فمما اذا استعمل في  
المكان وهو ان هذه اللفاظ لا تكون الا ظرفا والمستعمل في المكان  
مما عدا ما لا يلزم ان يكون ظرفا او لا يصير حرفا انما ان كان يتم  
من الافعال ان قصته في تفسير الكلام على القولين في الافعال ان  
الناقصه القول اثنى انه لا حصر لها والاول انه يحصر بما ضبط وما عدا  
ما التزم بعد من فوعه منصوب افعال تامه لا ينفعك عن الاحوال  
فان منصوب بعد ما احوال وقدم ما هو الراجح في البيان الا انه جعل  
المنصوب هنا ضميرا ولا يبعد ولو جعله بالمكان او فاعا فمما تقرر في  
محله وجعل بعد كونه فعلا ناقصا بمعنى صار وهو غير ظ والظا انه بمعنى  
كان وجعل اجزء التام بمعنى اجزء الاول واراد بان قصه في اجزء  
وهذه انما يتم لو كان المبتدأ واجزء او المفعول بجميع الصل والموصو  
وليس كذلك بل هو الموصول والصل تفسيره ولا نصب له من اجزاء  
الموصول فمخى قوله الا يصل الا مقارنا بها لا الا ما خوذ معها وعلى  
هذه ينبغي ان لا يسلك في بيانه ما اشهر في امثال لا يتم الدليل لا يتم  
البيان من ان البيان تام بدون التمام والتركيب كناية عن لفظ  
البيان والادليل فالمنع هنا ما لا يكون جزءا الا مع الصل و  
لغافل ان يكون يمكن ان يعرف الصل لا يقال ان تعريف الصل  
يصدر عن الشرط للاسماء الشرطية كونه يضرب اجزء وبالفعول افعول  
الى غير ذلك لاننا نقول من في قولنا من يضرب مفعول يضرب فهو جزء بدون  
جمله وهذه اعرفت ان من قال بل يجب ان يحيل الصل على الاصطلاح  
والانقص لحد من الشرطية فقد سمي سرها بانيا وذكر العايد مع  
انه ما خوذ في مفهوم الصل اه لا يخفى انه تكلف ومع ذلك يلزم ان  
يكون ذكر ما لا يتم جزء لغو الدخول في مفهوم الصل ولما كانت  
الصل بمعنى ليس المقصود تعريف الصل كما هو في السوي مع براد  
التعريف غير مانع تنبها بقوله وصله اي صلة ما لا يتم جزءا الا لصل



جزية وضمير النعم ما قيل لو قال الموصول بالاسم في الجملة خبرية وفيه  
 له كان او ضمير واخضر او ما في معناه لا حاجة الى هذا التاويل لان  
 اسم الفاعل والمفعول مع مفعولهما مركبان تامان خبرتان والعايد  
 خبر لا غير خبر لم يفرق الى كذا في التسهيل بين العائد الى المبتدأ والموصول  
 وانما ان المراد بالخبر اعم منه وما ينوب مثابه وصل الالف واللام اسم  
 فاعل ومفعول اي اسم فاعل مع ما يتعلق به من الفاعل والمفعول وغيرهما  
 وكذا اسم المفعول يريد ان صلة من بين الجملة هذه الجملة فالشخص بها  
 ليس لانها لم يدخل في تعريف الصلة وان الصلة المعرفة ما عدا ذلك لا  
 لا اختصاص الالف واللام ببعض الجملة وهي اسم الفاعل مع فاعله او  
 اسم المفعول مع مفعوله والاولى ان يقول وصل الالف واللام فقط  
 اسم فاعل او مفعول لا غير لا يجوز ان يكون صلة ما صفة مشبهة ولا اسم  
 تفصيل لبعده عن الفعل لعدم الدلالة على حدوث لا تبا ولا ان الفعل  
 فلا يصير ان معنى الجملة وهي اي الموصولات بعن المرجع ما خوذ من  
 السياق واتي اي مضاف الى معرفة لفظ او تقدير المفعول الذي وفريه  
 وكذا كقول واية بمعنى التي يريد به وفريه المنسوب الى بني طي فليت  
 في النسبة احدى اليان الفاء واخرى هاء تكرر عن اجتماع الميات  
 وزا بعد ما جوزه الكوفيين كون ذوا جميع اسماء الاشارة  
 موصولة بعد ما استقر ما كانت اول لا ولم يجوز البصريون لان ذوا  
 بشرط كونه الذي يفرق انه قرصا حسنا اي من الذي فان ذاز انده اذ  
 بعد موصول والعايد للمفعول سوى عايد الالف واللام فانه لا  
 يجوز حذوه حذوا موصوليهما والضرب احد الدلائل موصوليهما الا اذا كان  
 فاعلا بعن التفسير بالمفعول لا فاعل فاعلا براد ان الحذف لا يخصه  
 بل يعم المجرور والمفعول ايضا ولا يخفى ان عند التفسير ضعيف الاولى  
 ان الحذف فيه اكثر فلذا خصه وحذوه اذا كان مبتدأ يجوز بشرط ان لا يكون  
 اجز حذوا ولا ظرفا وان يكون بعد اي او يطول الى الصلة كقولنا وهو الذي

في قوله  
 واية بمعنى التي  
 يريد به وفريه

في السماء وفي الارض الى فانه طالت الصلة بالعطف على وحذف  
 المجرور ان يخبر بجزء متعين بطبيعة الصلة او باضافة صفة باصته  
 له تقدير انكوالذي اما ضارب زيد اي ضارب باب الاخبار بالذي  
 بقية الاخبار لانه اول ما يعرف المتكلم من الموصولات ولانه جري  
 العادة بالتميز بينه وبين المجرور جاز في كل من الموصولات فتقول من  
 ضربه زيد وما فعلته خبر وقوله او ما يقوم مقامه يريد به الالف واللام  
 ووجه المراد بالذي وفريه اذ قد يلزم ان يخبر بالذات مثلا ولك ان تدربه  
 في قوله او ما يقوم مقامه وقوله فيما فعل ما فعله لا مضارع لعلم  
 قاعده بعد ما ياتيهم طريقة الاخبار وذا غير لازم لسبب ان يترق المراد  
 المتكلم كان بعد نظيمهم طريق الاخبار وذا غير لازم لان المراد بالاجزاء  
 بخزان ان يكون قبل التعليق فيه ذكره فيه سئل تقدير الذي وضع  
 الظاهر موضع الخبر عنه وما خبر عنه لانه من فروع مسائل النحوية وليس  
 من مواضعها في هذا الباب فامل اي يستعان الذي او بما يعبر  
 عنه بالذي فالباصلة الاخبار صدرتها هذه الشعار بان يكون  
 من مواضع وجوب تقدير المبتدأ ان يكون موصولا ولم يذكر موضعه في  
 شئ من كتب النحوي فاعلم ان المراد بالتصوير علما بما هو الاصل في باب  
 المبتدأ اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي يريد ان التعبير بالخبر عنه  
 باعتبار ما يؤول وكذا ان تريد بكلمة عن التعليل اي المخبر عنه جزمه ونسبه  
 واخره اي المخبر عنه عن الضمير اعتبر التاخير بالنسبة الى الضمير والفظ  
 اعتباره مقابلا للتصوير فيكون بالنسبة الى الجملة ليصير نيا اسمي  
 الفاعل والمفعول من الشعار كلامه بان ذلك في الاخبار عن زيد في الم  
 المثال المذكور اخذ اسم الفاعل او المفعول تقول الضارب انا زيد او  
 تقول المضروب لي زيد صلة وينتبه بالتعليل على ما صرح الشارح من شرط  
 الجملة الفعلية ولذا اتى به مع انه ليس من ذوا به تعليل المثال  
 كالبن وسوف وحرف النفي فيه كذا لانه تقييد التاخير مكان صيغة



المستقبل بقبيلته ذلك وصيغة الماضي بقبيلته التقديري فماذا لم يبالوا  
 في الاخبار بالالف واللام بقوت الزمان الذي عليه تجلج باز ان  
 يبالوا بقوت ما يقين اليقين او سوف فانه بمنزلة الزمان ويجوز  
 ان يؤخذ من الفعل المنقح اسم الفاعل المفعول فيقال الاخبار عن زيد  
 في لم يقم زيد الا قايما زيد قال قلت ينبغي ان يصح الاخبار عن زيد  
 في زيد قايما بالالف واللام فتقول القايما زيد قلت القايما الذي  
 حوز اجتهاد الاولي مقرو والذى في القايما جملة وفي معنى الفعل فلا يصح  
 قيام احد بمقام الاخر ووضع عائد الموصول موضعه عند اخذ  
 التفصيل امر ان وضع المضموم موضع المنجز عنه وجملة الموصول قالوا  
 اربعة فاحفظها ليس عليك استقناع جميع ما ذكره في ضمير  
 الشأن قبل الالف في الضمير الميم المصدر الفاعل الاحقر الاخر في  
 الفاعل واحال الاولي عما يجب تنكيره فاعرفه ذلك تميزا وما  
 الاسمية تحقيق لما الموصول وبيان انه ليس مما يخص بالموصول  
 ويكنه ان ما ذكره في اخواته فليس ببيان لما ليس بموصول في ما يميزها  
 كما ظن ونية بوصف ما على ان ما الموصول مشتركة بين المعنى الاسمي  
 واخر في الضمير والما في خبرها وقس عليه بيان فعال غير الفاعل  
 في باب اسماء الافعال فانها اما كانه كونهما زيد قايما في انها  
 قد يكون مصدرية وقد يكون زائدة ايضا استغناء منه باقية على  
 معنى الاستغناء او استغارة لمعنى من معان يناسب الاستغناء  
 كالتحقيق والتعظيم والتعجب والالتكافؤ ويجذف الفراء مع حرف الجر  
 المضاف اذا لم يكن مع ذا فانها قليل رتبة كما ان النفس قبل  
 جاز ان يكون ما كانه قال المصل ان النجاة احشا وكونها موصوفة  
 لتلازم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقام المعنى من اللام  
 وذلك قليل الا بشرط فقهه والاولى ان يقال ان النجاة اصا  
 اخباره لا استغناء عن تكلف من اخذ في المبين او تضمنين كونه

تحقيق الموصول الى استيفاء هذه الكلمات  
 استغنى عن وضع باب لها

ليست عن كانه او الحكم زيادة من او جعلها للتبسيط والمباذير  
 البيان بعد كانه ما وقوله في حجة جملة فعلية حالة متعلقة بالامر  
 ومن جعلها صفة الامر تاويله بانك تكلف بالاجبة وانه  
 قبل اي غير حادة الى اصل او صفة قلت او موصوف وقوله بمعنى شئ  
 صفة لتامة ذكره تنصيصا على اختيار مذهب ابي علي دون  
 سيبويه ولك ان يجعل بيانا لمعناه ما سوى الموصولة وكحصل  
 الفائق السابقة ضمنا وصفة كواضرة ضربا باي ضربا اي ضرب  
 كان حقا او عظيما او نوعا ضرب فان التوضيف بما انا للتعميم  
 او التعظيم او التحقير او النوعية وتفاوت معانيها بحسب المقامات  
 واختار المصنف كون ما صفة اسمية لا حرفية كما زعم البعض  
 ومن لم يقل ومن الاسمية اخترازا عن الحرفية الزائفة لعدم المبالاة  
 بها اذ لم يثبت البصري الا في التامة او على ابا علي حيث اشبهها ومن  
 المباحث المهمة التي لا ينبغي ان يعيها الناظر في هذا المقام ان يزجوا  
 لذوى العلم ولا يقع على ما لم يعلم الا تعريبا والا لا يعلم الا قليلا و  
 لصفة العالم فيقول ما زيد في السؤال عن صفة وتلميذ هو ما هيته  
 وحقيقة ومنه مهمة الشئ وهو في الاصل ما هيته نسبة الى لفظ  
 ما والتميز في اذ في ثنائي مقصورا زيدا بنفسه فيقال لفظ ما ولا  
 قلت التهمة بما او يقول انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلمة  
 كلمة كذا في الرضى والموصوفة كواياها الرضى خصل الرضى كونهما  
 معرفة بالبناء واجازا لا خفص كونهما كونه موصوفة وهي موصوفة  
 بالاتفاق وحدها نص المصنف قوله بعد على رد اعاب للذات والظاهرة  
 وقد منع الشارع ما قصده بجعل بيانه مختصا بما هو المتفق فافهم  
 الا اذا حذف صدر صلتها وكانت مضافة ويكون الصدر عايد  
 فينسب على الضم وسيبويه يحذف اعابا ايضا فان لم يكن مضافة قال  
 قال اعاب فيمن قرأ بالضم اي عند بعض من قرأ بالضم فان منهم







كجاء للمية وهي في الأصل لكل ما يجيء أي يجيء ثم اختصت بالغير المنفصل  
 والضرب الثاني بالقي على وصفية نحو قاطط أي قاططه **قافية** **وكيف** **والأصل**  
 في كل معدول عن شيء أن لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه **وعدله** أن  
 عدل عن شيء ثلثه لست بما هو السبيل لفظاً كما من اسمين وخرج عن  
 التركيب أو عن نوع بالتمام منه **أصله** **قوله** **علما** **للاعيان** مؤنثا حال من ضمير مني و  
 قوله معترس مستغن عن التفسير به يجعل ضميره إلى فعال المقية فلا يحتاج إلى  
 ما قبل العامل فيه ما يستفاد من قوله معرب ومنه أي يختلف فيه واللا لا يمنع على  
 معمول واحد عالمان أو اجتمع إلى حذف معمول واحد كما عرفت في باب  
 التنازع **قوله** **قوله** مؤنثا صفة علما وذكره للثنية فان قلت لا تظهر أنه خبر  
 عن فاعل إذا سمي به مذكراً ليس علما مؤنثا قلت هو علم مؤنث لان الزايد على  
 الثنية لا يخرج تسميته مذكراً عن أن يثبت بقي أن الاظهار أنه خبر عن ذهاب إذا  
 جعل علما مذكراً ولا يخفى أن بناء فعال علما للاعيان فيقتضيه بناء إذا جعل  
 علما مؤنثا فإنه لا يثبت اتفاقا إلا أن يقال المراد بكونه علما في الأصل وصفة من  
 غير فصل عن غير العلم وحيث كلام الشارح أيضا أن فيس في ثلث ليس للاشارة إلى  
**قوله** **القطام** وغلاب بما علم امرأة **قوله** **فأكثرتهم** يتوافتون الجازين في بناءه وقلتم  
 لا يفرقون بين ذات الراد وغيره بل يكملون بأعمال الكل بمعنى قول المص ومعرب في  
 تميم كلام لا ما آخره راد فإنه ليس معرب في تميم كلام بل عند اقلهم **قوله** **وجه** **الاكثر**  
 ان الراد منه اوجه به يخ ذكره الفاضل السدي وأصله الشرح والمشهور في كتبهم  
 وجه آخر وهو ان الالام في ذات الراد استحققة والمصحح كسر يا فالتميم  
 اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان بل على لفظ العرب **قوله** **أما** **لزم**  
 أو دعاء أو غير ذلك من تشكيين البرهية أو حمل على الشرب أو ما حقه كما إذا قلت  
 تنج لانا حنة البعير **قوله** **لانتفاء** التركيب فيها فهي داخل في قوله أو وقع غير  
 مركب **قوله** **والمراد** بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليها من غير فصل  
 على سبيل الحكاية قال الفاضل السدي ما كانت باقية على ما هي لانه اسم  
 لاصوات وبه يشعر قوله وهي ههنا إلا اعتبار لست باسماء وله وجهان ذكره  
 الفاضل

الفصل هو لانه لا تفاوت بين القسمين فيقال قال زيد نج فيقال  
 قال زيد عاق فيصير القسمان قسما واحدا وفي الوجه الاول نظر لان  
 المقصود من الاصوات حضارة مبداءة أما لنجكم على وجه المحض وليس  
 ليطلب منه ما هو الغرض من صدوره كما هو في الالفاظ وعلى كل تقدير فهو  
 صوت وليس باسم لا يقال يراد به اسم حكما وفي احكام الاسماء يعتبر  
 الاسم حقيقة او حكما لانه لا يقول للاصوات مطلقا اسما حكمية ووكذا عذر  
 قسما من الاسماء المنية وكذا انه لا يلزم من عدم انفاد الى قسمين بهذا  
 الاعتبار ويكون انفاد من غير هذا الاعتبار وحقق ذلك لاراد بالاصوات و  
 كذا اكل قسم من اقلام المنية ما يشتمل المراد به نفس والمستعمل لما هو الغرض  
 منه والالكال بيان المنيات فكيف النجوية قاصرا وتعريف الاصوات  
 كلها باعتبار احكامها لانه لا يصدق على جميع حكمي انه صوت او صوت به لهما  
 بغير مثلا الاولي ان لا يجعل ذكر البرهية للتمثيل في شتم الطيور وغيره  
 بل يجعل التمثيل للتمثيل ليسل دواعي اخرى للتصويت به من قضاء  
 يعجب أو تسكين أو توجع أو تخفيف كغيره في شتم القسم الاول ايضا  
 بتكلف واحد لانه من غير دخول هذا القسم واما وجهه به الشارح  
 آتفاه للفاضل السدي فهو على ما ترى قدح ما كرهه وقد ما واصفا  
 قيل لانه لما كان قائما الفاضل السدي وكانه اراد ان المتعلق به  
 بالغير كما في تصويت البرهية فان الصوت يلحق الى البرهية وكما في حكاية  
 الصوت فإنه لا سماع الغير ذلك الصوت اقرب من المركب مع الغير لانه  
 لتفهم الغير لا محالة وما لا يتعلق بالغير كوي للمنتج فإنه يتلفظ به  
 لمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير غاية البعد من التركيب مع الغير فإذا  
 لم يكن ما هو اقرب الى الغير مع ما هو البعد منه بطريق الاولي ان لا يكون  
 مع ما وفيه ان بعد من الاعراب لا يوجب اولوية الحاقها بالمنية لجواز  
 سقوطها بدرجة الاعتبار بحيث لا يكون ملحقة بالاسماء المنية ايضا  
 المركبات أي المركبات المعهودة في المنيات يشعر عبارة ههنا



جعل الاسم للمعرب نحل كل اسم عليها مما لا يصلح فلا يصلح التعريف لتوقفها على  
 صحتها وجعلها بتقدير هذا بابا للمركبات وجعل كل اسم تعريفا لمعرب  
 اي المركب كل اسم لا يلائم جعل التعريف في اخوانه للمعرب على ما هو  
 وكلام المص وبيان الشارح وجعل الاسم للمعرب ليس بطل اجماعه لا يلائم جعل  
 نظائره كما معروفات فمن العجالة من المص داعية الى حمل المذكورات  
 على الاجناس للمعربات كل اسم صريح بحسب المركب لم يعبر عنه  
 بما هو اعتمد على تعينه بالقرينة كما في اخوانه لان القرينة تخصه بالاسم  
 المنبئ لانه في قسم الاسم المنبئ والمركب المحدود ههنا اعم من الاسم المنبئ الا يرى  
 ان جعلك معرب وبرز اسقط ما ذكره الرضوي مع انه ساقط في نفسه من ان  
 قوله اسم غير محتاج اليه كما في سائر المحدود والمتقدم لانه في قسم الاسماء  
 على ان ابراهيم قولنا كل ما هو من كلمتين عدم صحة جعلها قسما من الاسماء  
 يدعي الى التصريح بقوله كل اسم فاعلم ان لا يصلح وصف المركبات بالمعرب  
 بالمعرب من المبنيات الا ان يقال ايراد بالمعرب من المبنيات اعم من المعرب  
 او بجزءه فانهم من كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين ما وجد  
 هذه الالاف ام المركب من اسمين حقيقة كقولك اوكما كوكبيور  
 اسم وفعل كقولك نصر فانه مركب من تحت بالضم هو معرب بوجه بلغة الابن  
 وجد عنه ضم اسم نصر فتعرب الى حرب بيت المقدس على ما في القاموس ولحق  
 ما في التفعيل ليس بهما نسبة اصلا لانه محال ولا قبل التركيب رد  
 لبيان الرضوي حيث قال ان ليس بهما نسبة قبل العلمية ووجه الرد انه عدول  
 من عموم العجالة بلا داع لكنه ليس بهما لان الاسم مستغن عن الوصف  
 والتعريف بانساق في محال فلا حاجة الى التعريف بانساق النسبة قبل الاسمية  
 فخذ على العموم بوجه اعتبار ما لا يحتاج اليه في التعريف نعم قوله قبل التركيب  
 احسن من قوله قبل العلمية لشمول خمسة عشر ولا يخفى انه يخرج بهذا  
 القضية خمسة عشر اربعة وخمسة عشر خمسة عشر وست وست  
 ما ينضم اليها في خمسة عشر في العطف كما كان او حرف في مكانه ثلث

قالوا ولي ان يقال في التفعيل لان بين جزئية قبل التركيب مثل نسبة العطف  
 وبهذا اندفع ما يمكن ان يقال لتعيين النسبة على وجه يخرج خمسة عشر  
 ليس بمعرب ولا مستحق على ما يستفاد من كلامه لا مكان لتعيين نسبة غيره  
 العطف لكن براد ان ما ذكره بقوله والاحسن ليس للتعيين النسبة  
 على وجه يخرج منها من النسبة فكم يمكن من الصعوبة في شيء نعم تعينه ما ذكره  
 الهندكي حيث قال في نسبة الكسار ولا اضافة ولا عمل ولا افاضة معنى  
 فخرج كوا بطل شر او عبدا له والنجم ونيزه ليس على وجه يخرج خمسة عشر  
 والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة براد عليه  
 انه لو كان نسبة خمسة عشر موضوعا لبيان معنى العطف فالنسبة مفهومة  
 من ظاهرها والافلا يضم النسبة اصلا لان ظاهر النسبة ولا باطنا فلا  
 حاصل لهذا التوجيه فضلا عن ان يكون احسن من كل وجه وجبه واجوب  
 ان نسبة خمسة عشر لانه على نسبة بين خمسة عشر بل بين عشرة وبين خمسة  
 نسب الى خمسة مثلا ويلزم من ذلك نسبة خمسة وعشر بالعطف على ان  
 خمسة عشر كعقلك مركب من خمسة وعشر تركيب من احواف ليحصل الاسم  
 الا ان الفرق بينهما خمسة عشر ثوب من اربعة خمسة وعشر فبهذا الاعتبار  
 جعل تنفصا لمعرب احواف وجعل مبنيان من المناسبة باحواف كذا في عقلك  
 هذا هو التحقيق الذي اثار التوفيق وبهذا يظهر جعل خمسة من الاسم  
 المنبئ بالنسبة في عشم وان كان مخالفا لما هو المشهور بين الجمهور فان  
 بعد ظهوره كل الظهور احواف من غيره وان كان مخالفا على صفح السنين  
 والشهور وانما اورد مثالين لم يعلم ان البناء لم يجعل مدارا للبناء  
 كون اخرجين عددان صفة يثبت ان صيغة المشتق من المصدر في حكم بل على  
 تضمن معنى احواف وان لم يكن شيء من جزئية عدد احواف ثلث قالوا ولي ان  
 يقال اورد مثالين احدهما تضمن احواف في نفس التركيب والاخر تضمن في  
 اصل وجواب ان المراد بصيغة التي على حاصل اجواب ان المراد بضم  
 الثاني فاعلم ان تضمن الثاني في محال او في الاصل في احواف في خمسة في الاصل



احد عشر الا انه غير الاصل الى احدى معنى العطف وان لم يوجد  
 في المعية اليه لكنه موجود في المعية عنه والاولى ان معنى العطف  
 موجود في احدى عشر لكن العطف معطوف على واحد تضمنه احدى  
 لا على احدى اذ المعنى على ذات الواحد والعشرة في كلام الرضي الذي هو  
 الاصل اجواب الذي ذكره الشارح بعد تنقيح واختصاره ما يدل على ما ذكرنا  
 حيث قال عطف الثاني لفظا على تلك الصورة يعني احدى الذي غيره اليه  
 الاصل وهو معطوف من حيث المعنى على الحد المشتق ذلكا لفاعل  
 منه فلو عد معطوفا على عدد ولا متعدد ولا عدد على متعدد كما هي لهما  
 كما بنا لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدخول المعطوف عليه طه هذه  
 عبارة والاعراب اثنا في مسامحة والمعنى احدى الاعراب على انه  
 والافعال مع بالاعراب احدى على المركب هو مجموع عن المركب لانه اثنان  
 وتقول الشارح وان لم يكن قبل التركيب مبنيا لقيس الحكم ليوافق ما هو  
 المشهور والاول والا فخذ لصل الرضي جواز اعرابه بجزئي اثنان المبنية  
 بعد التركيب كما به ظاهر عبارة المصنف في هذه المقام وقد كنت غير المتصرف الاول  
 ان فاعل الاعراب مكان قوله ان لم يكن مبنيا قبل التركيب عند المصنف في  
 الا فصح اي اعراب اثنان مع منع الصرف وبناء الاول تاما في هذه اقسام اللغات  
 ما تكلف في عبارة كثيرة المفيدة والافعال فصح عن السبيل الى جميع بناء  
 الاول واعراب الثاني على غيره كولا شرح جميع بناء الاول ومنع حرف الثاني على غيره  
 وتوصيه ما ذكره جعل قوله جعلك تعصب الاعراب اثنان لا تمثيل بحسب  
 جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح في القاموس كناية عن كذا اي كناية  
 ويكون كناية لفظا يستدل به عليه ان يتكلم في ويريد غيره او يلفظ بها  
 حقيقة ومجازا ولا كل ما كناية به اذ كثر منه معرب كناية عن المعنى  
 او عن الضم الذي يستعمل ذكره وفلان وفلان وكثير من اس من هذا  
 الباب كالمضمر الغائب ومنه وما ولا كل بعض لا فرق بينه وبين كل ما كناية  
 به والضموم ولا بعضهم هم وكان السامع الناسخ ولذا لم يفسد بعضا

الكنايات بقى انه ما وجد الا اصطلاح في الكنايات دون الظروف كقوله  
 موصوفة وضع احرف اي وضعت ثنائيه ويسمى هذه الا اسمها قصا  
 في القاموس كم اسم ما قصصني على السكون او مولانا كان التثنية  
 وما قصصت واسكنت وهي للاستفهام وينصب ما بعده ثنينا ويجز ويقتض  
 ما بعده كرت وقد رضع تقول كم رجل كريم آية هذا وقد يلوح في كلامه وجه اخر  
 لبناء الاستفهام في الاخر لبناء اخر فيه ثن في قائل وجاء كذا كناية عن غيره  
 العدد ايضا كقوله في يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره اما مجز وعطف  
 على يوم السبت او مرفوع عطف على كونه في يوم السبت كناية عن كونه في يوم السبت  
 في القاموس كناية وكثيرا ما اى كذا او كذا او ان في بناء في الاصل  
 هذه او تفصيل انها في الاصل كناية وثنية على وزن المرة حذف اللام  
 وابدل عن بناء الثاني كناية البنت ومن العرب من يستعمل على الاصل  
 والوقف عليها ما بالراء ولا يكونان الا مضمومتين كذا في الرضي وبن  
 جواز بناءها على الضم ايضا ولزم استعمالها مكررين بواو العطف  
 وانما بنا لا يخفى لان كل واحد منهما كلمة واقعة تحت لا يخفى بهذا  
 الوجه لا يصير من شئ في قسم المبنية مشابه لانه مبنية الاصل ولا  
 مما وقع غير مركب ولا نظاير يرد عليك واحد بعد واحد فلا تغفل  
 فترتب في البناء محيط عن اخواتها لانه في الاصل معرب والكسرة  
 فيه اعراب والنون تنوين جعل التنوين مبنية لانه الكلمة فصدر كانه  
 مبنية على السكون ويجعل ان لا يقول المصنف بناء لانه يجعل كانه  
 الطرفين لكان تحكما اي حكما لا جرمه فان قلت جعله كالوسط ايضا حكم  
 قلت الوسط لا يبا ويشتبه من الطرفين في كونه طرفا وثنية عنهما كونه  
 وسطا فلا حكم فلا حاجة في اخر اية عن التحكم الى ما قال الفصل السدي  
 انه اكثر ولا الى ما ذكره الرضي ان السائل كذا الاغلب لا يعرف العلة  
 والكثرة فحملها على الدرجة الوسطى اولى والاوجه ان يقال نصب مبنية  
 كم الاستفهامية لانه جعل كم مبنية كناية كناية عن كونه في كونه جعل



بمنزلة الاستفهامية مثلها او مثل احد هما لا ينسب اليهما اجزئية فيجعل  
تيمنا او لم يحسن لان كم اجزئية متقدمة على الاستفهامية لكون الاستفهام  
فزع اجزئية فيجعل كالطرفين لان الطرف مقدم على الوسط لكن حوز الر  
الزحشني ان يكون كم هذا ارد لقول الرضي ولادل على جواز كتابه مكنيت  
هذا الفن بانه دال عليه كلام الزحشني في تفسير الآية وما ردا ذكره قبل  
هذا الكلام انه يجوز تيمنه كم الاستفهامية المتجوزة بحرف لم كونه على كم  
جوع هي وكلمة على مررت والمجوز قصد تطابق كم وتيمنه خبر او اجزئية  
الرجاج بسبب اضافته كم الى تيمنه كانه اجزئية وعند النجاة هو مجزوء  
مقدرة ويجوز اضاها كما قصد التطابق هذا او بهذا اعرفت وجه صحة قوله  
وكم الاستفهامية تيمنه منصوب غير انه غير استفهامي وكلمة مررت  
لانه داخل في قوله ويدخل في قوله واجزئية ايضا دل على انشاء التكثير  
هذا اولى ما ذكره الهند في ان اجزئية تقيض رتب الله لانشاء التعديل  
لانه ملو على المساقفة بلا فائدة وينبغي ان يعلم ان كون كم لانش التكثير وكون  
رتب لانش التقليل لا يخرجان كلاهما في احد هما عن اجزئية لانش ارج  
الى استكثار المتكلم واستقلال متعلق الحكم اجزئي ولو قال وكلنا  
هما اه نعم ما فعل اذ في ذكره كلاهما تيمنه لان تيمنه كم كما شاع في السنة  
النجاة ما وركنا ويلها بالكلية فتقوله كم الاستفهامية في تاويل كنه كم الاستفهامية  
والظافية في ذكره فتقوله فهو على تاويل كلاهذين النوعين كما ترى ولو قيل  
بالتاويل فالظ كلالهذين اللفظيين او الاسمين الى كل واحد  
منها اشار الى وجه افراد اجزئية ووجهه ان كلاهما في اللفظ ومنها وجه  
لطبق قد خفي للفظ وهو انه سبب ان كليهما واحد بالذات والتعدد اعتبارا  
اعتباري وذكر كلاهما يتكلف اعتبار التعدد لئلا يقوم تخصيص اعتبارا  
الاغراب باحد اعتباري كم فكل ما بعده فعل او شبهه شبه على ان المراد  
بالفعل ما يتبعه وشبهه لشم كم لو ما انت وكلمة جلالت ضارب او  
متعلق ضميره النسخة الصحيحة غير مشتغل عنه فان لم يكن المشتغل بالضمير

المعلق

او المتعلق وهو بعضه بضميره فهو فاصلا يصلح الازيادة او متعلقه او علم  
ان المشتغل عن الشيء يتبادر منه الصالح للاستغناء بالمعروض  
بالاستغناء بغيره فليس جاك في كم جاك كاستغناء عن كم بضميره فلهذا  
اعتبر الرضي على قوله فان كان بعده فعل غير مشتغل عنه بانه يتحقق بقوله  
كم جاك ولا يخفى عليك ان المتبادر من غير المشتغل عن الشيء ايضا انه  
المشتغل به وان كان بحسب المفهوم اعم منه ومن غير الصالح للاستغناء  
به فلا استغناء نظر الى المعنى المتبادر نعم الا وضوح الاخر فان كان بعده  
فعل مشتغل به وعمله لا يكون الا بحسب التيمنه اشارة الى دفع ما  
اعتبره الرضي انه يتحقق كم لو ما ضربت لانه ليس منصوب على حسب  
اقتضاء فعل بعده منصوبات كثيرة وليس نصبه الا على الظرفية في جايها  
بان اقتضاء كم لو ما ليس الا بالظرفية وفاقا مقتضا التيمنه فكم رجل ضربت  
في المفعول قال الرضي وليس بمفعول انتصابها الا مفعولا بها او ظرفا  
او مصدر او خبر كان فكم كان ما كذا او مفعولا ما بنا لبيان ظن كونه كم  
نظمت ما كذا واما جعلنا الفعل او شبهه اعم منه ان يكون مفعولا  
او مقدر اليه دخل في قاعدة النصب مثل قوله كم رجلا ضربت ارج اجاز  
الهند في جعله داخل في قوله والآخر فروع اي يجوز رفعه وحمل قوله منصوبا  
على وجوب النصب ويرد ما ذكره الرضي ان كم رجلا ضربت يجوز رفعه  
لكنه ضعيف وكل ما قبله ولم يقل وكل ما بالاضافة وحرف جمع مع  
انه اخضر ووضح لنبه على جواز تقدم المضان والجار عليه مع اقتضائها  
صدر الكلام كونه ابوك نظير لانشال ويتحقق تلك القاعدة بكم  
رجل صحبتك فانه تعيين هناك للجزئية لان النكرة لا يكون متبدا للمعرفة  
بالاتفاق فيما عدا مثل من ابوك ومررت برجل افضل منه ابوه كما مر  
فكم هناك منصوب المحل والا هكذا ذكره الرضي وهو غير ضمني لان  
المرفوع محال ليس كم بل اجزئية الظرفية وهي البناءية عن اجزئية اي مثل كم  
تدلت على الوجوه الاربع الا عاوية جعل المشار اليه بك ذلك قوله فكل ما



بعده ولك ان يجعل المشار اليه قوله والاصد الكلام الى هنا وما لم يحز  
الوجود الاربعه في كل اسم استفهام وشرط او لا الشرع بان المراد  
بناء تلك الوجوده في جميع الاسماء وجعل غيره والتاويل في النسب فيقال  
معنى قوله وكذلك ان مثل كمن بعض تلك الوجوده او جميعها اسما الشرط  
والاستفهام ولا يخفى ان في قوله وكذلك اسما الاستفهام والشرط  
حرارة لانه لابد ان مراد جميع اسما الشرط وباقى اسما الاستفهام  
واذا كانت شرطية وكذا كانه فيهما تلك الوجوده الثلاثة اذا كان الاسم  
الشرط متبداً ففعل اربعة مذاهب جزوه اما الشرط والجزاء او الشرط فقط  
وهذا ان ط ايسان المصنف فافهم والجزاء او الشرط متبداً ولا خلاف  
وفي بعضا وفي مثل كمن كمن عمة وبنو عمة قوله وقد يجذف بافعال التمييز  
ولو لا ذكر التمييز هنا لكان الطه وقد يجذف التمييز اي ما هو مميز باعتبار  
بعض الوجوده والاظهر ان المراد ما هو مميز بحسب الطه فان قلت فليكن  
الاوجه الثلاثة في تمييز هذه التركيب ذكر المميز لضمها وجم او حذفه فلما جاز  
الى حمل على التمييز في بعض الوجوده قلت يلزم ان يكون الوجوده هي اربعة  
ذكره لضمها وجم او حذفه كذا كذا فلما حسن جعلها ثلثة فكان الابق  
ما فيه هذا عن قوله وقد يجذف في مثل كمالك وكمن ضربت لباينة تأخير النوع  
النوع عن الاصل ففي هذه النوعية مع التحمل في التمييز بجمله على التمييز في  
بعض الوجوده فوات حسن الترتيب فالاولى ان يقال المراد بالاول والثلاثة  
نصب عمة وجمها مع الافراد وجمها مع الجمع والمراد بقوله وقد يجذف  
انه قد يجذف مثل ميم عمة كذا يا فخر وخالفه فانه الذي سبق انفا  
فيكون اشارة الى ثلثة اوجه اخرى باعتبار المميز المحذوف ويكون كقولكم  
مالك وكمن ضربت تنظر احدى هذه الميم وبنها الاحتمال المحذوف بان  
يكون المحذوف مصدر اكل كانه كمن ضربت والمقدر كانه كمالك فتأمل  
فلا حاجة الى ذكره البعض يجذف لان اللام يغيث غناؤها  
فيكون ذكره ذكر الما ذكر الما لا حاجة اليه ولك ان تقول حذف اذالة

لا يهاجم

ان يهاجم كون بعض الظروف اسما كاسما لاشارة ما في ظرف جعل  
ما معنى الظروف بقرينة قوله الظروف ولك ان يتقيد على عموم اشارة  
الى ان من الظروف في باب الميم ما قطع عن الاضافة من كل وجه حتى لم يبق  
اثر من الاضافة كما في ما عوض عن الاضافة المضاف اليه شئ فانه كان  
لا قطع فيه خل في الظروف باجرى مجراه لانه غاية الكلام كانت ما  
اضيفت اليه لان غاية الكلام في كل امر ينبغي ان يكون النسبة  
اليه او غاية الكلام فيما قصد اضافة يجب ان يكون المضاف اليه  
فلما حذف صرح غايات اي لما حذف بلا عوض صرح غايات واما ما عوض  
فيه عن المضاف اليه ككلى وبعض واذا لغاية هو المضاف اليه لانه  
لوجود العوض كانه مذکور او الغاية العوض وشبهها بالظروف في  
الاحتياج الى المضاف اليه من غير مانع اعتبار النسبة من ظهور الاضافة المبرجة  
بجانب الاعراب بخلاف حال الاضافة فان الاحتياج فيه معارض وليس  
في المضاف الى الجمل فلهذا لا ضرورة لعدم ظهور اثر ما في المضاف اليه  
بل لعدم ظهور المضاف اليه الذي هو في الحقيقة مضمون الجملة وما لها  
من الظروف المسموع قطعها اليه عن الاضافة وهي على ما ضبطه  
المرضى مع ما ذكره امام واسفل ودون واول ومن على ومن على  
وزن من قبيل دون ما هو مضمون الاول وقوله لا يقياس عليها ما بعضا  
يريد فضلا عما ليس بمغناه فسلخ اي سهل من قوله كذا في القاموس  
اكا واغصن بالاء الفرات من باب علم او فتح على ما في القاموس  
لشبهها بغيره كقوله الاستعمال وعدم تعقربا بالاضافة العجب ان  
يقال لان حسب معنى لا غير اذ لا فرق بين ان يقال جازا زيد حسب  
وبين ان يقال جازا زيد لا غير والغضه عن هذه الوجه اعجب وليس  
شعري انه لم يجعل حسب مناسبا للغايات في الالهام لانه لا يهاجم  
لا يتعرف كغير ومنها اذا حكم بناء اذا استدل لاني من غير هذا الاستعمال  
يقياس في الحكم بناء على ما يشهد به بناء وما محاشا ركانه موجب البناء كجلا



متى واين وانى وكيف فان عدم التنوين فيها شاهد البناء والعامل في  
الظروف المتضمنة معنى الشرط سوى اذا هو الشرط عنه الاكثرين وال  
الرضى يزوج قولهم فيما سوى اذا واخيرا والتفصيل في اذا ابانة اذا قصد به  
معنى الشرط فالقول قولهم وان حذر المعنى الظرفية فالعامل ما هو منه  
موقع اجزاء وفيها اى في اذا معنى الشرط وهو ترتيب مضمون جمل على  
اخرى لكن فرق بين تضمن اذا وسائر اسماء الشرط من متى ونظائر يا  
فان اذا غير استخذه في معنى الشرط ولا عاقبة لها فيه ولذا اجاز جرؤها  
الاسمية وبغيرها فاذا كقولهم لعلوا اذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله  
والذين اذا اصابهم البغي هم ينتظرون ويجوز حملها الشرطية اسمية  
على سبيل الشذوذ كقولهم اذا كضم نونها على الارسال كنب ولا يعمل  
في المضارع الواقع بعد المصل شار الى ضعف معنى الشرط فيها  
بقوله وفيها معنى الشرط فتأمل ولذا لك اى لكون معنى الشرط فيها الا  
ان يراد بقوله ولذا لك اى ولكون معنى الشرط فيها غير قوية كما شبه عليه بقوله  
وفيها معنى الشرط واحسن بعد الفعل ولم يجب مكانه متى واخواتها  
والذى يستفاد من الرضى ان يحكى الاسم بعد ما يشاء كحانته هناك عليه  
من مجيئه فجاءه بالضم والمدة يعنى ثمرة صريح ومنع وانما قيد الفجاءة لان  
الفجاءة كالضربة مصدر فجاءة من احدى بمعنى احدى بعبته والمراد  
بمرزوم المبتدأ عليه وقوعه بعد ما هذا الجيد وقبل المرزوم المبتدأ  
في غير باب الاضمار على شرطية التفسير وقوله زمان وفرا السبع  
او مكانة مفعول فيه لفجاءات لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية وقد  
سبق انه قال الرضى انما لم اعثر على اذا مجزوة عن معنى الظرفية ولا ينبغي  
ان يتوهم انه اراد من عدم لغاها ظرفية لا يصح في المقام لانها عدت من  
الظروف المبنيّة فلا بد من الظرفية لا يصح في المقام لان منته قد  
عدا مشرعا مع انها مبتدئة ان عند الجمهور وقد يحكى المستقبل كقوله  
لعل فسوف تعلمون اذا الاطلاق في اعنائهم وزك الشربل المستقبل منزلة

الماضي لكونه من اجزاء من عند المستقبل كالكاف في قتال وايضا يمكن  
منع كونه في الآخرة لجواز ان يكون لمطلق الوقت قبل فسوف تعلمون  
زمان الاطلاق في اعنائهم فهم كونه مستقبل بقرينة فسوف تعلمون  
وقد يحكى للمفاجأة كخوفت فاذا زبد فاجم في الرضى الاغلب يحكى اذا  
في جواب بينها واذا في جواب بينها ولا يحكى بعد اذا المفاجأة الا الفعل  
الماضي وبعد اذا المفاجأة الا الاسمية وقد يحكى اذا المفاجأة في  
غير جواب بينها وبينها كقوله كنت واقفا اذا جاني عمرو وزيد اللب  
وبهاى اذا واذا كانتين للمفاجأة وكحصيل الاولى بالفعلية و  
الثانية بالاسمية ايضا على المعنى الفعلية بينها الزمانية اى حال كونها  
لما استفهام والشرط كانه جعل استفهاما حالها منها مساحية بتقدير  
ذا ان استفهام لان الاستفهام معناها والظاهر ان المصحح جعل  
ظرفا يدل عليه قوله ومنه للزمان فربما جازا زبد بمعنى كيف وانى  
القتال بمعنى متى قال الرضى يحكى انى بمعنى كيف كوانى توفى ككون ويجزى  
بمعنى متى واول قوله تعالى انى شئتم على الاوجه الثلاثة ولا يحكى بمعنى  
متى وكيف الا ولجده مفعول والمشهور في الهمزة والنون و  
قد كسرهما يتبادر من هذه العبارة ان يحكى بكسرها كحكى فتحها وليس  
كذلك قال الرضى وكسر الهمزة لغة سليم وقال الاندلسية وكسر نون  
الهمزة او اختلفت في اصله فتقبل هو اين زبد فيه يا والهمزة  
وارغم ان في الياء واليه جى اصل الهمزة حيث ذكره في باب  
النون وقيل اصل اى اضيف الى او ان حذف منه ياء والهمزة  
وقيل اصل اى لان حذف الهمزة وزيد الرضى بانه لم يحكى الا ان  
خاليا عن اللام ولم يحكى اى مضافا الى المضمر المعرفة وزيد الاول  
بان اين للمكان واما ان للزمان بمعنى اول المدة بمعنى منذ ومنه اول  
المدة انما يختص باول مدة زمان الفعل المتقدم عليها بقرينة سبق  
ذلك الفعل فلا بد ان ينبجى ان يقول بمعنى اول زمان الفعل المتقدم ولا



ولا يحتاج في دفعه الى ان اللام للعدد او عوض عن المضاف اليه اى مدة ذلك  
الفعل ولا يحسن تقسيم قوله اول المدة باول مدة زمان الفعل المستقدم لانه  
ليس مراد المصن اي اول زمان عدم روثية الضمير كضمة روثية وليس على  
فلا تجة ان الظاهر اول زمان عدم روثية كما يتوهم المفسر اى الا لم يفر  
للا مثنى والمجموع ولو اريد بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع لم يعلم ان لا يصح ما رايته  
من ثلثة ايام اذ الثلثة مفرد بهذا المعنى كما يشبهه فينبغي ان يراى بالمفرد الواحد  
كما في قوله فيما سبأه وتقول في المفرد من المتعدد اى يقع بعدهما الزمان الواحد  
المعتبر وحدة الغير المقصود تحذره او كما يكون ما رايته من اليومان اللذان  
صاحبا فيهما دفع لما يفهم كلام الرضى انه لا يختص باليهما بالمفرد بل قد يكون  
المثنى يتناول المفرد بما هو اعظم من المفرد حقيقة او كما وقد افند هذا التأويل  
من تفسيده ليجئ مثنى بقوله لا اذ المكين المقصود عدد او لم يفرق الله تعالى في  
المفرد وجعل المثال المذكور مما لم يفت الى المص لقلته وقوله مما دام لا يخل  
هذان اليومان امر او احد الا يكمل عليهما باولية المدة حتى الا انه اسمي لهما  
وجه ملاحظه اليومين امر او احد اى او هم بيانه انه لمجرد على خطبة يدين  
اليومين يصير امر او احد وليس كذلك فنقول هذان اليومان لو خطب بعنوان  
زمان التمام المصاحبة الا انه جئ بالمثنى لتعيين اذ انى زمان للمصاحبة  
لحصول التعيين المقصود الا انظر ان يقول يوم لغيت فيه في قوة يوم الملاقاة  
اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه ملبسا بالعدد وجعل البناء في قوله بالعدد  
للمصاحبة وقطعه عن المقصود الذى يطلب صلة البناء قال الرضى من انه لو  
لم ياول بهذه التكال العبارة قبلهما المقصود بالعدد وقت المراد بالعدد  
اسم العدد بقرينة جعل مقصودا به والكون مقصودا به شأن اللفظ وانما  
الشأن المعنى كونه مقصودا واحتمار المقصود بالعدد على العدد ليس المثنى  
والمجموع والمفرد المقيد بالوحدة كوما رايته من يوم ومنه يومان وهذا ايام لازما  
ليست اعداد الكثرة بقية المقصود بالعدد من تعين الاحاد وقد يقع  
بعدهما المصدر لا يقال ما يقع بعدهما احد هذه الامور بتقديم زمان مضاف

بمعنى

بمعنى اول المدة فينبغي ان يجعل من تسمه احواله ولا يفصل بينهما ببيان المعنى  
الانه لا يقال قول ما رايته من سافرت ان اريد زمان حدوث السفر فهو  
اول المدة وان اريد زمان السفر من اول الى اخره فهو بمعنى جميع المدة اى  
جميع مدة عدم روثية جميع زمان سفره او الفعل الاول او الجملة  
ليعلم ان الزمان المقدر مضاف الى الجملة لا الى مجرد الفعل كما يوحى بعبارة  
او ان اى ما كتب على هذه الصورة اراد ان يجمع عبارة ان مشقة  
ونخفة فاول الكتاب يستعمل المان لا لم يمتنع ما اى ما كتب على هذه الـ  
الصورة ولا يخفى انه يوجب ان يقرأ وما كتب على هذه الصورة ولا  
يسك عاقل ان عبارة الكتاب ليس كذلك فالحق ما قبل ان اكتفى عن  
تكرار الكتاب بتفصيل ما بالشد يد والتخفيف فانه كثير اما لفعله الله  
المصنفون فيقدر به زمان مضاف هو زمان او ساعة او وقت  
او يوم او ليلة لو ساعد بها القرينة فلهذا اكثر الزمان ولم يقبل فيقدر الزمان  
المضاف ويرد انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قوله من يومان مكررة  
واجتر مفرقة يمكن دفع الفساد الثاني بجعل معنى جميع مدة زمان ما رايته  
فيه ويرد على ايضا انه يلزم تأخير المبتدأ فيما كان معرفتين في ما رايته  
من يومان بجمعة ويندفع بما ذكره من اجواب وانه علم بالصواب لى  
بالالف المقصورة وهو معنى فلا وجه للحكم بنبأها لمجرد موافقتها  
في بعض الحروف بل ان مع عدم الموافقة في المعنى اذ لى بمعنى من عند  
فرو مستفهم بمعنى من فلهذا انى ولا يرد عدم اجمعه لبناء من لدن ولا ينفى  
جزمه البناء كون لدن من لدن على لفظ ما هو منى على ان لا يوجب من دخول  
من عليه عدم تضمنه معناه بل واز ان يكون الدخول للتأكيد ولندن يضم  
اللام فيها ثانيا في اخات لا يحتمل بيان الكتاب الا سبعة ثامنها ما بقى  
من بيان الشارح من لدن كسيرة الى ان لا يقال كانا اكتفى بالمص في الـ  
البيان بتفصيله الى ان يفتى والكسرة معا ولم يكتف ببيان لدن بضم الدال  
ايضا بتفصيله الى ان يفتى كان الشئ معاكلا ليقوة البنية على اصالة



لدن بضم الال ولا يخفى ان الال نسب ذكر لدن بضم الال مع لدن بضم الال  
 وجميع لدن بضم اللام مع لدن بفتحها وقد فات شرح الشارح الكتاب  
 وكل ما يعنى لدن عند جميع لغاتنا بمعنى من عند ولى معنى عند على ما ذكره  
 وغيره ولا يقال المال لى زيد او لدن زيد لم نعثر في كلامهم على هذا  
 في لدن وانما ذكره في لى وعندي ولذلك يحذف عنها وينسب  
 هذا اذا كان نصب غداة قبل الحذف اما اذا كان الحذف قبله فيقال بنية  
 فونز بانون السنون لانها لا تنسب تاء وت حذف تاء من سحره بضم  
 الين وسكون الحاء السحرى الاعلى السحر قبيل الصبح كذا في القاموس  
 لكونه مقطوعا عن الاضافة هذه القضية استدرأك ذكره بعد ذكر  
 الغايات بدليل اعراض المضاف اليه الدليل غير محكم لجواز ان يكون  
 ما يرى منصوبا مفتوحا بالبناء لان عوض جاب مفتوحا ومجئته مكسورا  
 ومفتوحا بعدد عن كونه مقطوعا عن الاضافة ولان نظايره لا يكون  
 الا مفتوحا المعرفة والنكرة الى هذا باب بيان المعرفة اه الى بها مع  
 معرفتين لانها لكثرة ذكرها فيما سبق معهودتان وكان كثره اجنبيا  
 المباحث المتقدمة اليها داعية الى التمهيد على بيان المنصرف وغير المنصرف  
 المنصرف الا انه اخبر بالوقوف معرفة بعض فام المعرفة على مباحث  
 المنسبة الى هذا المقام بوضع جزئى الوضع بالوقف في الموضوع الجزئى  
 بعينه ويسمى وصفا خاصا ايضا والوضع الكلى بالوقف في الموضوع له  
 الكلى بنفسه او الموضوع له بعنوان اعم كما يقال لوقف كل مشار اليه  
 بعنوان المشار اليه ووضع له بعينه اسم الاشارة ويسمى وصفا عاما  
 ايضا فالاول وضع لموضوع عام والثاني وضع خاص لموضوع خاص  
 لشيء يلبي بعينه اي بذاته المتعينة فتم عينه بذاته المتعينة وهذا انما يتم  
 لجواز العين بمعنى الذات المتعينة ولا يلبس عدة اللغة اذا ما يناسب هذا  
 المقام من معانيه ذات الشيء او نفس الشيء كما في قولهم جاز زيد نفسه  
 وجاز زيد بنفسه وحي البنا زيادة على ما مر قوله فيكون المعنى المعرفة ما

ما وضع لشيء بنفسه لالام متعلق به وهو جاز يتناول كل لفظ متوهم  
 اذا هو موضوع لشيء الا وهو وضع لذلك الشيء بنفسه لكن شاع فيها  
 بينهم تفسير قولهم بعينه في امثال هذا المقام بالمستعدين فلا يبعد ان يكون  
 من مواضع الادب وان لم يصحوا به المعلوم المتكلم والمخاطب  
 لا اعتمد ارا العلم المتكلم في التعريف ولذلك يقال حقيقة التعريف الاشارة  
 الى ما يعرفه المخاطب وقوله بعينه يخرج به النكرة بقى بعد النكرة التي كانت  
 على تكرار بالباء وبلى وهو مما جعل الرضى عين عن منه التعريف فعدل  
 عنه الى ما لا يحتمل المقام بانية ولا يبعد ان يقال اطلاق النكرة على كونه  
 لما انه في حكم النكرة ويحتمل منها معاملة لها واشارته بغيرها بحسب المرتبة  
 يتبع في ذلكا لندى وليس بذلك فان المبهات منها ما ليس واما اللام و  
 المضاف الى احد ما معناه ما ليس واما المعروف باللام ومنه ما يفرق  
 في الوضع كلى والموضوع له جزئى متضمن كان ينبغي الاكتفاء بالجزئى لان التحقيق  
 ان الموضوع له جزئى اضافي فربما يكون كليا وما ينبغي ان يعلم ان الوضع  
 الكلى للموضوع له الجزئى مما فاز به بعض محققى المتأخرين والقدر ما لم يغفروا  
 عليه في المصنف فجل معنى قوله لشيء بعينه لافادة شئ بعينه وقال الواصف وضع  
 المضمرة مثلا لمفهوم كلى ليس متعلق في جزئى من جزئياته وشرط ان لا يتحمل في موضوع  
 الكلى مفهوم الكلى بهجوز في الاستعمال واللام في قوله لشيء ليس صلة  
 الوضع بل عرضة والشارح لما رأى امكان تطبيق عبارته على ما هو  
 شره به تعليلها لما هو كفى به ولم يلتفت الى ما قصده به من حيث معلومية  
 ومعهودية يتبادر من سياق كلامه المعهودية في ذهن المتكلم والمخاطب  
 والتحقيق ما عرفت فلا شئ مكن من المتكبرين وليشكل تصور  
 العلم الشخص بانه الذي تصور الذات بعينه ووضع بانه يلفظ انه بانه  
 لم يقع تصوره لغيره بغيره فلا يمكن معرفة وضعه ان كان الواضح  
 غيره وان كان اياه فلا يمكن معرفة وضعه لغيره في تيرب فائدة الوضع  
 العلمى وهو فم الشخص بعينه وبشكل الوضع الاباء الاعلام لانبائهم في بعينه



الانبا قبل رؤيتهم و بوضع العلم للشخص مع انه يتبدل شخصاً  
 من اول عمره الى اخره يوم ما قبل يموت من علم شخصه حين وضع  
 العلم للشخص فانه موضوع له بشخصه المبتدأ من اول عمره الى  
 اخره فلا يمكن تصويره بوجهه الذي وضع اللفظ به الا بخصوص  
 ما عرف باللام العريضة او الاجنبية او الاستغرافية ان اللام متحصرة  
 في اللام العريضة والاجنبية والاستغرافية والعريضة الذاتية من فروع  
 اجنبية كما حققناه لك في صدر الكتاب فتقريبها للاجنبية  
 والاستغرافية تقسيم للشيء الى نفس الشيء وتسمية ذلك اللام العريضة  
 والاجنبية في وجهه والميم في قوله عليه السلام ليس من امير امصيام  
 في امصيام بل في اللام في سقط ما ذكره في قوله من خواصه دخول اللام ان  
 لو قال دخول في التعريف لكان شاملاً للميم لان لم يذكر الميم لعدم شدة  
 لانه اذا لم يكن عرفي تعريف بل بدلالة فلا يشمل عرف التعريف ايضا كما لا  
 يشمل احرف لمبداء في اللام في قوله الرحمن الرحيم الحمد الرحيم المغير  
 ذلك ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام وهو من كونه المسمى  
 وكان لم يكن في شدة او هناك هو كات وكان اصله ولم يذكره المتقدمون  
 لرجوعه الى ذي اللام على ما في السند ووجه كونه في الاصل يا ايها الرجل  
 خفي جد اذ لا ظهر ما في الرضى ومن لم يعبه من النحويين فلكونه فرع المفردات  
 لان تعريفه لوقوعه موقع كاف اخطأ به ولا يستلزم صحى الاضافة  
 لا يخفى انه تكلف جدا والمبتدأ في صحة الاضافة الى كل من اجب ولكنه جعل  
 السند المرجع الامور الاربعة وهو وان كان بعيد جدا عن اللفظ لكنه عار  
 عن النكتة في المعنى وكان عبارة المتقدمين الذين لم يذكره الله او لم يكن  
 على كلامهم هذه الاربعة فلما زاد المصنف واورده هذه العبارة بعد اخذ  
 الضمير ولا يخفى عليك نظر الامام سبوق ان المضاف اذا كان لفظ المثل  
 او الغير او الشبه فهو مستثنى من هذه الحكم فهو مستثنى من هذه الحكم فوا  
 اذا والشروط خبر ان ولو قال المصنف ما عرف باللام والله او الاضافة لكان  
 اخضر

اخضر واتم ولا يبعد ان يجعل المضاف مصدرا ميميا في معنى الاضافة  
 معطوفا على اللام فيكون في معنى وما عرفت بالاضافة معنى العلم بها  
 كان اه في معنى ثالث للاسم اخضر في العلم فلا معان ثلثة مرتبة في العلم  
 قد عرفنا فاحفظها في حفظها لانه صدر بالاب اه هكذا ان كتب النحوي  
 قال صاحب القاموس ابو العباس كذا في لقب لاسم اسمعيل  
 ابن سويد لا كنية وهم يجوزون في هذا حفظه فانه يدليح في حيزه  
 عن المعارف كلها لو قال ما وضع بوضع واحد لشيء واحد بعينه لكان اخضر  
 واضح لا يخرج الا اعلام المستمرة لان قول قد خرج لقوله غير متناول غيره  
 الا اعلام المستمرة فقول بوضع واحد لشيء لانه لا يخرج لاننا نقول ليس  
 المذكور في احد عدم التناول المطلق بل المقيد فلا يخرج به الا اعلام المستمرة  
 فافهم اراد التبيين على ترتيب اضافتها فيما يمكن فيه هذا الترتيب  
 يشعر بانه لا ترتيب فيما بين اضافات المبهات وبصريح به قد عرفت ان  
 اسم الاشارة اعرف من الموصول وانه لا ترتيب بين اضافات المضاف  
 الى احد ما معنى وتعرف المضاف بحسب تعريف المضاف اليه كما سيصرح به  
 فالاولى ان يقول اراد التبيين على ترتيب اضافتها فيما يكون هذا الترتيب  
 ويحتاج الى التبيين ثم المظهر المحيى طلب ليس وجهه يكون المظهر المحيى طلب اعرف  
 من الله اظاهر ان الله ان يجعل تعريفه لكونه في الاصل متعرفا باللام كنية احاد  
 الاشياء منفردة كانت في الاحاد او مجمعة اشياء الى جواب ذكره التبيين عن  
 اشكال الرضى حيث قال يخرج عنه الواحد والاثان لانها وان وضعا  
 لكنية لكن لم يوضع كنية الاحاد بل كنية الواحد والاثان ومحصل الجواب  
 ان واحد او وضع كنية احاد الاشياء منفردة لا مجمعة ولكن نقول قد حقق  
 الرضى في بحث التعريف باللام ان اجمع المحيى باللام يشمل كل واحد واحد وكل  
 اثنين اثنين وكل جماعة جماعة فلهذا الوجه استثناء اربا شئت عن فقول  
 جاء العلم الا واحدا واثنين او جماعة فانه في معنى جاز كل واحد من العا  
 العلماء وكل اثنين وكل جماعة والمضاف المستغرق كالمحى باللام فاحاد



الاشياء في كل واحد منها وكل اثنين منها وكل جماعة منها فلا اشكال  
وتحقيقه الرخيم ان الكمية كلمة نسبة الى الصفة المنسوبة اليها وهو العدد  
المعين الذي يجاب به عن كم فان كم ليس هو عن معين يخرج قوله المجموع  
عن تعريف العدد في الالف والمئات ودخل رجل ورجلان على تقدير  
دخول واحد واثنين فخرج رجل ورجلان بارادة ما وضع لكمة الشئ  
خشب ورجل ورجلان وضع الفاعلية فكثيرا كما ذكره الشارح بهذا  
كون كم سؤالا عن العدد المعين بحيث كيف ولا ينكر صحة اجواب عن كم  
رجلا عندك ويقول لك الف او مائة الا ان يقال هذا ليس هو ما عن السؤال  
بكم بل اعترافا بعدم العلم بكسب عند تقدير الاستطاعة ولا ينطبق بالتسوية  
لان ما عبارة عن الاسم ولا يتوهم ان كم ليس مخصوصا بالسؤال عن العدد  
العدد واللام يكن المسألة كمالا لان ذلك من الاليس كالمحكمة بكم اللغوي  
فالا شئ في المعدودات واحدا حاد وكل واحد منها جعل الاحاد  
اجزاء للمعدودات فيلغوا ذكرها ويكتفى بان يقول لكمة الاشياء فيبلغ ان  
يقال المراد واحدا الاشياء لا لكثرها وان لم يكونا عند بعض حساب  
من العدد اي لم يكن شئ منها عند بعض حساب من العدد اما الواحد فليس  
بعدد عند احد من احب لان العدد نصف مجموع ما شئت وبعضه شئ  
من التعريف الزوج الاول فقال اذا لم يكن الفرد الاول عددا ينبغي ان لا يكون  
الزوج الاول ايضا عددا اما اصولا باسماء العدد التي يتفرع منها باقرها  
اما بالحاق ما الثاني لم يجعل المونث في الواحد والاشئين من الاصول  
ولقد احسن لانه من الفروع احدى اصله بالحاق ما الثاني او الف ولذا  
لم يجعل فيما فوقها الى العشرة منها لانه يتفرع منها باسقاط علامة الشئ  
فثلاثة اصل وثلاث فخرج وقد اشار المصنف اليه حيث قال الى عشرة فعد الواحد  
والعشرة من الاصول لكن يجب على ان رج ان يقول كسفت الى عشرة و  
حصرا الاصول في اثني عشرة كلمة انما يصح لولم يجعل لفظ البضع من اسما  
العدد او جعل وادري اصولا باسماء العدد الخيرة اليهم قال الرضي البضع بغير

البنا

البنا وبعض العرب يفتحها بين الثلاثة الى التسعة لقول البضع رجال ولبضع  
نسوة ولبضع عشرة رجلا ولبضع عشرة امرأة اذا لم يقصد التعيين قال  
ابن جهمي اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول لبضع وعشرون  
والمشهور جواز استعماله في جميع العقود بهذا الكلام او انما اجابا  
بكنة عشر جعل الرخيم العطف لانه في الاصل بالعطف وان كان راجع اثر  
رعاية الحال على رعاية الاصل لكن الصواب ان يضمن مكانا امثرا اجابا  
لقول واحد واثنان يستعمل الوحدة واحدا مالا لانه الواحد بذاته كما  
يجعل الضم مضيا لانه مالا لانه من الالف المنكدة والراحم هو الثاني  
والله اش الرضي حيث قال فالواحد بغير المنفرد الى الحد والمنفرد يستعمل  
في المعدود وكسائر الفاظ العدد فيقال رجل واحد وقوم واحد و  
اثنان وثلاثان الثاني في ثنتان لثنتان كما في اثنان واللام  
مخففة وفي ثنتان بدل من ذلك اللام كما في اثنان ثنتان بدل من اللام  
التي هي الواو وابدال التاء من الباء قليل ومن الواو وكثير احد عشر  
الاحاد اصله واحد على وزن حسن صفة مشبهة من واحد كجدة قبلت  
واو الفاعل سبيل الشذوذ عند الجميع وفي احدى كذا عند غيره  
المازني واما عنده فقلب الواو المكسورة في الاول قياسا كالمضمومة  
ولا يستعمل احد ولا احدى الا في التيسير او مضامين كواحد من  
واحد واحد بين ولا يستعمل واحد وواحدة في التيسير الا قليلا  
ولما غير الواحد والواحدة ههنا بدلون التركيب او اولي التيسير بقوله  
احد وعشرون احدى وعشرون ككثرة اخرى سوى ما ذكرناه وهو انه اراد  
التيسير على ان المراد بقوله ثم بالعطف لفظ ما تقدم عطف العقود على  
الراية عليها فخرج بصورة العطف فقال بصورة العطف فقال ثم  
بالعطف لتبادر منه تلك الصورة ولذا لم يخرج في مائة والالف بصورة  
العطف بل احملا ليحتمل في قوله ثم بالعطف على ما تقدم على العطف المحذ  
المطلق الا انهم من عطف اكثر على الاقل والعكس هذا على طبق ما







او من ثمانين الى مائة الف رجل او امرأة لان مائة و الالف لا يضاف  
اليه المائة والالف هذا كلامه وانما قال واذ كان المعدود من كذا  
ولم يقل واذ كان المئتين كذا لم يقل كذا لانه اشخاصا ثلثة  
او رد عليه ان هذا الحكم صفة ان يذكر عند بيان التثنية والتثنية لا يجزى  
بيان المائة والالف لعدم افضاء ثمانية كبر او ثمانية فان ثبت  
ثلاث ثلثة الشخص انت تزد النسيان اعتبارا باللفظ جعل الرضى الا  
الا فليس الاكثر سبب ان يميز الواحد من ثمانية اشارة الى منع  
الاغناء لولا ان كان التثنية كانه واحد واليهين اثنين لولا  
بحوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل وثمانين ثلثة جنطيل  
ومما سببه المنع الذي ذكر الرضى نحو واحد رجل واثني رجل فاعرف  
لما التزموا بحجة في مائة سايز الاحاد في الدلالة على المتعدد في  
ان يجزى في الاثنين ايضا فانهم يقولون في التثنية وتقولان  
فقد صرح بذكر ان الى ان تقول صيغة المخاطب وكجمل الغيبة بارجاع  
المستكن الى العرب اي يقول العرب ويخرج ما اختاره قوله وان ثبت  
قلت حادي احد عشر فثرب الاول وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبة  
لا يخفى ان التفسير ايضا حال الاحوال فلا يحسن مقابلة بالجال وفسر  
بحال بالمرتبة لانه لو قصد باعتبار حاله لكان واحد في تلك المعدودات  
من غير بيان مرتبة يقال واحد الثلثة او الاربعة وواحدتهما ولا يشق له  
لفظ الاول ولا الثاني الى غير ذلك اذ قوة مركبات لا يفسر اشتقاق  
اسم الفاعل منها فينقص حادي عشر ونظايره اذ اخذ اسم الفاعل من اول  
جزء تلك المركبات وسند كرك وجهه حكم اسم الفاعلين في التثنية كبر  
والثاني وكذا انه عدم الحاجة الى التمييز ومن ثم اي ومن اجل ان  
الاعتبار بين الاول والمراد من اجل ان الاول بمعنى ما قام بالفعل هو  
التصغير من عدد اقل الى مرتبة العدد المشتق هو منه نحو والاضافة اليه فيضيف  
الى ما هو الاقل مرتبة واقصر على ما جاء الفعل منه اذ ما يؤدى معنى فعلنا

لا بد

لا بد ان يشق من فعل ذلك من اثنين الى عشرة فانما من تلك التسعة  
الفعل على حد ضرب بمعنى التمييز لا فيما لامة من خلق في جملة فتم ايضا  
ولم يجزى مادون اثنين لانه متناهي عقل وما فوق العشرة لا متناهي  
استقام بخلاف الثاني فانه باعتبار حاله وليس فيه معنى فعلنا فهو اسم  
فما على صورة لا معنى فيه استقام من نفس العدد ويصح اضافته الى  
اثنين بالاضافة او السكون مالا قول هناك اكثر بخلاف سائر اسما  
الفاعلين فان الاضافة والنصب فيها مساويان او الثلثة اكثر كذا  
في المرتبة الى عدد يساوي عدده الى العدد المأخوذ منه فالاضافة  
لا بد عليه ويجب ان يقول بالاضافة الى عدد لان الاثنين بعينه  
عددا اخذ منه الثاني لا مثل ذلك العدد واللازم جواز ارادة  
الواحد الاول من عاشر العشرة يجوز ارادة المبدأ والختم في عاشر العشرة  
لانها في المرتبة العاشرة كل منهما باعتبار مبدءا فيشغى ان يقول والا  
يلزم جواز ارادة الواحد الثاني او الثالث مثلا فتعرب في الاول  
ويظهر الفرق بين الاعراب والبناء في اللفظ فيما ليس اخوه حرف العلة  
او اخوه حرف علة في حال النصب فانه في البناء كان الاخر في الاعراب  
ساكن الاخر ايضا الا في حال النصب المؤنث ما فيه اه يخرج من  
تعريف المؤنث الصيغة كمنه ونا والته وانت وتدخل في  
تعريف المؤنث المذكور لو خضع التعريف بالمؤنث بالعلامة وما  
يقابل لفصحاية بيان الاحكام لانها تصغر مخصوصة بالمؤنث بالعلامة  
مع عدم اختصاصها ولزم اطلاق المذكور على هذه الصيغة وعلامة  
اي علامة التانيث التاوان لم يكن بمعنى التانيث فانها تامة لاربعة  
عشر مع فصلها وحققا الرضى في هذا المقام او محذورة كصحة  
لا يخفى ان الالف التي هي قبل الهمزة وعلامة التانيث الهمزة  
اجامعا وان اختلفت في انما منقلبة عن الالف المقصورة او اصلية  
ففي قوله والالف محذورة نظر الا ان يجعل وصف الالف بالمحذورة



ما قبله وتعرف علامة التانيث بالياء والالف مقصورة او لمقدودة  
 فيفضل عرفات وقضى وتفيد الحروف بما هو للتانيث يستلزم الدور  
 في عرفه وفي قول علامة التانيث الياء وعلى الكوفيين حيث جعلوا  
 علامة الراء والياء معية عنها والبصرون على ان العلامة هي الياء والياء  
 معية لها ذكر في جنس الحيوان احسن فيقول في جنس الحيوان على قوله  
 فانها بارزها ذكر كونه بوصف النحلة يائسي وذكر وليس يائسي بحقيق  
 واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل يعني تيارا ورقيه ففصل  
 بلا فصل من العبارة الاصلية ولا يبعد ان يقال المبتدأ من الفصل  
 ايضا المنصرف فلا بد ونعم المرء ونعم المرأة فان مع الفصل يجب ان ياتيها  
 نحو جات اليوم زيد له فتح الالباس الطان وجوب الالباس معية بما  
 اذا لم يكن قرينة تدل على ان تانيث فلا يجب في جات اليوم زيد الكريمة  
 واعلم انه يجب ان يستثنى من قوله وانت ثم لا يغير حقيقة بالجار علم المذكر  
 مع ان يكون ظاهرا فان مؤنث غير حقيقي ولا جازية بل يجب ان يكون الفعل  
 اذ لا يائس التانيث علم المذكر الا في منع الصرف واجمع بالالف والياء  
 يجب ان يستثنى ايضا اسم جنس اريد به مذكر من اخراده فانه يجب ترك  
 التانيث عنه من السكت لم يعلم ان المستد اليه مذكر بهذا اتيتم استدلال  
 الاءم اذ حقيقه رضي الله عنه بالقرآن على انه مذكر سليمان عليه السلام كانت  
 اني وهو مشكلات نحو فاعرفه واعلم ان الضم المنفصل في حكم الظاهر  
 الاستقلال فيجوز فيه زيد ضاربه هي ذكره الرضى وقد يطلق الخطا على  
 ما يشمل الضم المنفصل كما في تعريف القسم الثاني من المبتدأ فانه يشمل اياها  
 انتم فانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجب تانيثه يجب ان يستثنى  
 عنه بقوله فانه لتغير من منه جعل كالما لكسب فيجوز جات بنون قال  
 لغا امنت به بنو اسرائيل وكذا المجموعات بالواو والنون التي حفرها  
 ان تجمع بالالف والياء كاحضون ومنون ويثون كذا حفظ الرضى  
 غير المؤنث بحقيقه ليشمل المذكر فالاول في تفسير قوله غير حقيقي

عنه

غير حقيقي لا يتوقف على غير المؤنث بحقيقه فكونه جمع المذكر ان لم يظ  
 غير الحافل فاقبل اي اخر مفردة بتقدير المضاف ولا يخفى انه يصح  
 على مسلمون وسلمان فقد تبدل بهذا التقدير اشكال بشكال  
 قولناح لو احضرنا لم يكون التنيث مجموع المفرد والالف او الياء والياء  
 فلم يكن مسلما البلد تنيثا اذ لم يوجد المسلم مع تلك اللوامح لا يقال  
 التنيث مفردة لان التنيث في حال الاضافة كالسنون فكما لا تقدر  
 للسنون مع الاضافة للسنون والالف لا يصح التعريف الا على  
 مسلم فلم يكن جامع لعدم صدق على شئ من افراده ولا مانعا لصدقه  
 على المفرد ولو اكتفى بظهور المراد لا يستغنى عن هذه التكاليف  
 لعل اراد ان المراد الظاهر من العبارة في اخره الف او ياء ونون  
 على حقا فاعرفه لانه على تقدير تسليمه من المنع ما اجمعوا عليه من  
 كون علامة التنيث الالف او الياء وكون النون عوضا عن الحركة او  
 التنيث في المفرد وما ذكره على تقدير التسليم في غاية السخامة وكيف  
 لا وليس الغرض في الحاق الالف او الياء اي مع مفردة ياء او ياء  
 تقدير المفرد في التعريف تحت جنس الموضوع لا بشكل مثل اريد  
 بمعنى شجاعين فانها لم يبد خلا تحت جنس الموضوع لا لا سبيل تحت  
 جنس المراد بالاسد وكذا لا يوان على يائيه فان التنيث باعينا  
 ارادة المستحق بالاب وهو موضوع الالباب فينبغي ان يقال باعينا  
 دخوله تحت المراد به ولا يبعد ان يراد بالموضوع له اعم من الموضوع له  
 حقيقة او حكما والمعنى المجازي في حكمه ويجعله مذكورا في القميرين والياء  
 كاشفاعة ولو اريد بقوله مثلا ما يائيه في الوحدة والجنس جميعا  
 لا يستغنى عن قوله جنس هذه الكلام الذي وبقية الشرع وليس  
 بذلك لان هذه الارادة لبيعة بالنظر الى ما ذكره في تعريف اجمع حيث قال  
 ليدل على ان معه اكثر من جنس فان التانيث لا يفهم عن قوله مثلا  
 ما يقال الاكثر بهذا الضعف اضمال المماثلة في اللفظ كما ذكره الذي



وهو في آخره الف مفردة انما استرز بقوله مفردة عن المفردة بهفزة فانها  
مجدودة ويقوله لازمة عن الف زبدا في الوقف فانه لا يصير زبدا بمقتضى  
لعدم زوفا لا خصوصها بحال الوقف ويسمى مقتضو الالف مفردة  
المجدودين في آخره القصير في خلاف المجدودين في الآخر بالمعنى الى آخره من  
القصير في آخره ان يجعل من القصير كعب في خلاف الطول فانه  
المجدودين في النسبة الى المقصود يقال قصير كلهم فهو قصير وقصره كقصر  
جعله قصيرا كل ذلك في الف موس او حكما بالان كان مجهول الاصل ولم  
يل كالوان في مسند في الالف في الاسماء العربية التي كتبت وعلى والى  
واذا اعلما بعد ما لا اصل ومجهول الاصل ما هو في اسمهم لم يعرف  
اصلها كذا حقيقة الركن في جعل الى على مجهول الاصل في كل نظر وينبغي ان  
يقول ولم يعل او اصيل وكان لا ماله بسبب غير انقلاب الالف عن الياء في  
الرضي ثم طرقت قلبه عدم الاصل ومجهوله ياء ان يكون ما سمع فيه الالف  
ولم يكن هناك سبب الالف غير انقلاب الالف عن الياء بالان كان  
مجهول الاصل وعدمه قد اصيل لا بد من فيه اخر وهو ان لا يكون لالائه  
سبب سوى الالف من قبله عن الياء كما عرفت كذا في القسم الثاني  
وتشديد الالف في القراءة او في الكتابة كذا في قراءة او في كتابة  
الف في القرآن فكل من كل القراءة جمعة قراون ولا يكثر وكرمان ال  
ان سكت المتعبد كالقاري والمتقري جمعة قراون وقراوى لكن قد  
تضمنت كتب النفاة كالمفضل والمضاع وللا لباب كتبت في الحاشية  
فعبارة المفضل سكت او ما في آخره حمزة اما ان سكت الف او لالف في سكتها  
الف على اربعة اصناف اصلية كقرا ومن قبله عن قرا اصل كقرا وكسا وزايدة  
في حكم الاسماء كعليا ومن قبله عن الف تانيث كقرا فمنها الاخيرة تصك او ا  
لا غير كقرا وان والباب في البواقي ان لا تصلين وقد اجبر القلب ايضا وعبارة  
المفضل سكتا اما المجدودة فان كانت للتانيث قبلت ثم زبدا او ا و الا  
لم تصلي سوا كانت اصلية كقرا او من قبله في اصله كقرا او عن جازي الاصل

وهو ان يكون للالحاق كعليا وقد نقص في القلب وعبارة اللباني  
ما في المتن هذه الكلمة والعليا عصب العنق كذا في الصحاح غير ما  
وقع في شرح الرافعي من انه قد قلب المبدلة في اصل ياء وقد قال ولا يتغير على  
خلاف ذلك في فلا يتفق في بيان القاعدة في هذا القلب بل يكون من الشواذ  
اجابة عن القاعدة ان لا يجذف عن آخر المشتهى ان من آخر المقدر في  
فلا يثبته واما التانيث في حمزة فالا ولى ان يقول ان لا يجذف  
عن المشتهى المجموع ما دل على اسم ولا يخفى ان سلمين ليس باسم لانه  
ليس بجزء بل هو كسلي مركب فالمداد بالاسم اعلم من الاسم حقيقة او حكما  
وعده الشدة الامتناع على حمزة اما دقيقة الاحاد بالجزء لئلا يتوهم  
ان استعماله عند التعريف كاستعماله في تعريف اسم العدد في اعلم الالف  
حمزة او متفرقة طائفة طائفة او اثنين اثنين او واحد واحد او اثنين في  
في قوله ما دل على احاد كقرا ورجلين هذا اولواجرى الاحاد بحذاء في  
اسم العدد وخرج المفرد ليقول كقرا وكون مفردة لكن يبقى التثنية يخرجون مفردة  
اي بحرف في مادة مفردة او مادة ايضا فالعقد او الدلالة بحرف  
المفرد في معنى المخلية حروف المفرد في الاستعمال او في اللفظ ايضا  
منه في الدلالة كما لا يخفى والمراد بحرف مفردة اعلم من حروف مفردة  
المحقق فيه كما في رجال ومن حروف مفردة المقدر فيه كما في نسوة فانه يقدر  
له مفرد لم يوجد في الاستعمال وهو نساء على وزن غلام فان فعله من ال  
الاوزان المشهورة للجمع لمفرد على فعال واما ما في الحاشية التثنية ان المراد  
بالاحاد اعلم من الاحاد حقيقة كرجال واعتبار النسوة في جمع امرأة فليس  
بشيء اذ ما في جميع الاحاد حقيقة واحاد حقيقة واما التفاوت بين المجموع  
في تحقيق المفرد وتقديره ثم لا يخفى ان المراد بالمفرد ههنا ما ليس بشيء  
ولا مجموع فالسؤال به دورى فتقول ما دل على احاد جنس مثل الحيوان  
واسماء الاجناس المتبادر من الدلالة المطابقة فيخرج بقوله ما دل اسماء  
الاجناس كرجال ونفر قد سبى تفسير لفظ والنفر جميع الناس او



ما دون العشرة كذا في القاموس فتحوثر ما الفارق بينه وبين واحدة  
 التافض نحو ثمر باسم جنس له واحد من لفظه ليس بقبضه بقوله على الاسم  
 واما اسم جنس لا واحد له من لفظه فليس يجمع بالانفاق كما سبقت ذكره ولا  
 يخفى انما يجب ان يقيد نحو ركب مطلقا بجمع وبقيد بقوله على الاسم لان  
 السبب الكلي ايضا اختلافي وبعض نحو ركب جميع عند البعض لكن  
 ما ذكره من التوجيه اصفي واعذب ولكن ان يجعل يقيد نحو ركب واطلاقه نحو  
 ركب اشارة الى التوجيهين ولا يذهب عليك انه لا بد من قبضه بغير الجمع  
 بقولنا على الاسم ليس بغير قول فتحوثر وركب ليس بجمع على الاسم عليه  
 كمال اسم جمع جمل وباق اسم جمع بغير فتحوثر وركب على ما في القاموس  
 وكأنه اراد بقوله جمع اسم اجمع وتكلم في الموضوعين على المذهبين  
 فاجمع الصحيح المذكور الاظهر ان قوله فانه كقبضه بضمنا في الجمع المذكور الصحيح  
 برسبه كاليه قوله فالصحيح المذكور بقولنا فجمع المذكور الصحيح قوله اي اخر مفردة  
 فيه اي يصدر على رجلين ومسلات بالقطعة كالتفاهة او مفردة  
 كقاضي فان قلت كيف يصدر في مثال اليه المفردة قوله حذف فينبغي ان يخص  
 بالياء المذكورة قلت يعود اليها المحذوفة بحذف التنوين لا الحذف واد اجمع  
 او بانه تم حذف للتفاهة الساكنين بين علامته اجمع وبنيها ولبت على حذفها  
 الذي كان قبل لان محذوف السابقي الساكنين بين الي وعلامته اجمع  
 وان كان اخره اي اخر الاسم جعل ضمير كان لاخر الاسم وكان بحذفه  
 للاسم وقوله حذف الاسم دون حذف بالضمير ارجع الى الاخر بدل عليه اي الفا  
 مقصورة مفعولة او مقصورة وقد نبت المص على ان الي والالف اخر من المذكورة  
 والمقدرة حيث مثل بقا صين دون القاضين ومبسطون دون المصصة  
 المصطفون فتأمل وشرطه اي شرط اسم اريد جمعه جعل ضمير شرطه الى الاسم  
 اريد جمعه والظروف على ايجاز لا يلزم به انتفاء الضمير قوله فذكر علم جعل  
 لانه في ما قبل فكونه مذكرا جعل ضمير اليه ومبته كونه ليس الى اجمع بل  
 الى ما اريد جمعه قال المص في شرطه شرط التذكير مع انه مستغن عنه يكون الكلام

جمع

في جميع المذكر اما التذكير اهل عن كون الكلام في المذكر واما التبيين  
 الغافل لئلا يجهل ان جميع المذكر مجرد تسمية تسمية اسودا بيض قال  
 الرضي انه ان عذر ان يارد ان لا يبرد قلبا محروقا بنا لا شتبا  
 وقال الهندى مناط فائدة الشرط انما هو وصف المذكر دون نفسه  
 كما قال شرط ما جميع بالواو والنون ان يكون مذكرا خاصا ونحن نقول  
 جميع المذكور انما شامل كسنيين وارمينين وثنيين وقليبين فاما قوله  
 مفتت وكيف لا كرم فيم هو لاد الى جميع المذكور انما بيان الاء انما كرم  
 او لو وعشرون واخواتها فلا يستغنى مثلا فلو لم يدرج في جميع المذكر  
 ال اسم لضمير اليه كاسم اول وعشرون واخواتها فلا يستغنى يكون الكلام  
 في جميع المذكر عن استطراد التذكير فذكر اي فكونه مذكرا اشارة  
 به الى دفع اعتراض الرضي حيث قال قوله بشرطه ان كان اسما مذكرا علم  
 يعقل عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز كون شرطه مبتدأ وما بعده من  
 الشرط واجزا جزا لان قوله جزا فذكر في معنى فكونه مذكرا والضمير ارجع الى  
 الاسم فيسبق اجزا بجملة على ما عايد الى المبتدأ ولم يكن لهذا الكلام معنى  
 كما لا يخفى على الناظر ان المعنى بل المعنى الصحيح ان شرطه ان يكون مذكرا  
 علما يعقل ان كان اسما فالجزا ما اعترضه في الشرط وفيه محذورات  
 ثمة الاول دخول الفا في خبر مبتدأ لم يتفهم معنى الشرط وهو ضعيف ثمة  
 الاختصاص وتمايها جعل المذكر العلم لمعنى الكون مذكرا او الكون علما  
 وليس في العبارة ما يجعلها مصدري وان لث الفا الشرط المسوط  
 بين المبتدأ والجزا وهذا لا يجوز في السعة ولم يفتت الى ما اجاب الرضي من  
 جعل الشرط والجزا في قوله شرطه بقبضه قوله فذكر علم يعقل بقولنا فهو  
 محمول مذكرا علم يعقل فالضمير ارجع الى المبتدأ لانه حكم الرضي بانه انفسف و  
 كان وجه التخصيص ما فيه من التكلف لفظا حذف العايدة المرفوعة مع انه  
 صريح الرضي بنبه في بحث خبر المبتدأ وما اشار اليه من اجواب هو ان مذكرا المعنى  
 كونه مذكرا او هو خبر شرطه بل التفسير ولم يفتت الى ما رده به الرضي من انه ليس



في العبارة ما يحسن قصد الالة فيه فيجب ان يكون العلم بعقل في حيث  
 ان يذكر علم قبول الى كونه كرا على ان ياتي ان لم يبق الشرط المتوسط بين  
 والمبته او اجتزاء السعة وكان لم يبق في الالة منع المندى اختصاصه  
 بالمشعر لاني لم يسمح منع المندى لما ادعاه الرضي من غير سند موثوق به  
 بعقل من حيث مستماه اشار الى ان المندى كرا العلم هو النقطه فوصفه بالعقل  
 وصفه كمال مدلول كذا عوج للمفسر في القاسوس عوج بلا لام فوس  
 ليني لان نسب اليه الا عوجيات كان كمنه فاختاره سليم ثم صار الى نبي  
 هلال او صار اليهم من نبي اكل المرار وقرس لغيره بن اعصره اكله  
 واراد بالمندى كرا يكون مجردا عن التام فلوطة او مقدره اه اجاب بما ذكره  
 الرضي انه كان عليه ان يقول بل قوله فذكره فخرج من قوله ويحل  
 نحو سلمى وورقاء على رجلين ولا يخفى ان اجواب منع في صفه في الصفه  
 الصفات غير علم لا فائدة في قوله غير علم الشرط الاول كونه مذكرا بعقل مع  
 التذكير والعقل شرط واحد امسح انهما شرطان متابعان لما ذكره المندى ان  
 مناط الفاعلة الوصف دون قوله كرا لان مستغنى عنه يكون الكلام في  
 جمع المذكر وقد عرفت ما فيه ولا يخفى ان المراد بها الضما بالمندى كرا يكون  
 ما ريد بالمندى كرا سابقا والالكان الكلام معلقا مع انه لو اكتفى من التذكير بها  
 بالوجه عن التام لزم محبة جميع حركاتها بالواو والنون واستدرك قوله ولا  
 يكون كرا ثانيا اي مذكرا غير مستوفى صيغة الصفه اشار الى ان الجمع  
 بالواو والنون في صيغة كرا مستوفى فيها المذكر والمؤنث في الصيغة ولا يكون  
 الفرق بين المذكر والمؤنث مجردا ان يكون بالصفة خلاف الاصل  
 لما بينهما بالاسم في ان التام في الفرق بين المذكر والمؤنث بنفس النقطه  
 او الاستدراك بينهما كالغير والامان والجل والناقة والانس والفرس  
 كما ذكره الرضي فالاولى ان يبين عدم جمع مثل احمد وسكران بالواو والنون  
 بانها كالا سمانه في عدم استواء المذكر والمؤنث في الصيغة وجمع الفعل  
 التفضيل بالواو والنون بانه يرفعان على حده لم يعمل في المنظر للفرق

بنية وبين فعلان في محل واحد في غيرهم من جواز جمع امثال نه بالواو والنون  
 ولم يرض به الرضي وقال من قال به فقد قاس من غير مساعدة السماع  
 الشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكر مستويا فيه اي في هذه الصفه  
 بناه بل الوصف قال الرضي هذه العبارة استخف في العبارة الى بقية  
 لان من غير ان لا يكون عايد الى الوصف المذكر فيكون المعنى وان لا يكون  
 الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى له الكلام كيف  
 يستوي الشئ في نفس مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث  
 لكان شينا واجاب المندى بان ضمير ان لا يكون عايد الى المذكر الى الوصف فلا  
 يلزم ما ذكره من وجبه السخا فافرح فسر العبارة على ما جاب المندى ولم يفت  
 الى بنية الرضي الشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكر ملتبسا بشا الثاني  
 يعني عنه اشراط التذكير وعدم المساوات فان العلامة يستوي فيه المذكر و  
 المؤنث ويجذف لونه اي نون الجمع بالاضافة الى يجب حذف لونه بالاضافة  
 اما حذف لونه كنون الشئ لتعريف الصلة كانه قوله انما فطوا عورة العشرة وقيل  
 لام ساكنة اختيار كما جاز في الشواذ انكلم القول العذاب نصب العذاب فليس  
 بواجب وقد شذ سني من وجهين احدهما انه قد لا يجذف لونه  
 بالاضافة كخود عاز من يجذف فان كبينه وثا بنهاظ وبه اعلم انه لا يجذف لونه  
 بيان الشذوذ ان يتقدم على بيان حذف النون لانه لا يخلق له الا بالذكر  
 قبل حذف النون ولا يخلق له يجذف النون وان لم يكن مذكرا بالواو  
 والنون لاجل لسيقتهم كلام المتن باقية بل المراد انه ان لم يكن لمفردة مذكرا  
 اصل لان لا يكون له مذكر لم يجمع بالواو والنون قال لا يكون مجردا عن تا  
 الثاني الملقوطة والاضطران يكون بالهاء لغيره تا واحدة من حيث نفسه  
 واموره الا في قوله كرا هو المتبادر فيه ان لغيره في التعريف غير محمول على ما هو  
 المتبادر واللام يتناول فكذلك اذ التغير لا اعتبار في خارج عن المتبادر  
 الا ان يقال لا خروج عن المتبادر الا لغيره وانه ضرورة داعية بالنظر  
 الى التغير لا اعتبار في دون التغير باعتبار الالام الاحمى في معنى التبادر







البحر في قوله لمن قام به اذا القيم بالشخص صفة للمعنى اسند الى الله  
اللفظ قال الرضي والدلائل على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب وان كان  
مذهب السمراني ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل  
من المصدر الضرب قوله لمن قام رجع الى الفعل والقيام هو هذه الكلمة  
فان قلت اسناد القيام الى اللفظ بجاز فليكن ذلك اسناد الجازية  
الى اللفظ مثل ضرب لضرب لانه صفة معناه فلا دلالة في رجوع ضمير قام  
الى الفاعل على عدم ارادة مثل ضرب يضرب قلت قد شاع فيما بينهم اسناد  
حال المعنى المطابق الى اللفظ وبالعكس دون المعنى المتضمن او الالزام في  
موضوعا ذلك لا اسم لمن قام الى اخيه بنه على ان الالزام بحارة صفة  
قوله اشتق بتضمنه معنى الوضع وكذا ان يجعله للتصليب اي لاجل الفادة من  
قام بالفعل فتشتق عن الضمير اي لذات ما قام بالفعل كيق  
ويغني عن قوله اي الفعل وقد اشار الى ان المراد من اليم من المعضلة و  
اشار الى وجه سحر المشار اليه قوله لكان اول بقوله داخله قصة التغلب و  
يشيخ ان يعلم ان المراد عن قام بالفعل والمبتدأ و من عبارة من قام بالفعل  
الرضي الرضي بانه اخوه هذا القيد عن التعريف مثل زيد ضارب عم واو مقرب  
من فعلان ومن بعد منه ويجمع فان هذه الاحداث تسمى لا يقوم بها  
المنسبين محبنا دون الاخر ويكون رفعه بان معنى الضار ليس المنصف  
بالضرب بل المنصف لضرب متعلق بشخص يصدر عنه ضرب متعلقا بها  
بفاعل الضرب الاول وهذا معنى ما قيل باب المفاعلة كحدث مشرك بين  
اثنين فالضارب مشتق من مصدر وهو المضاربة لانه قام بالمضاربة و  
كذلك الاقرب الاقرب متعلق بغيره يصدر عنه ضرب متعلق بضاربه و  
كذلك الاقرب معناه القرب من شخص هو ايضا متصف بغير الشخص الاول فكل  
منها مقترن بعينه قيام قرب به متعلقا لمن قام به قرب من هذه الشخص اما قوله  
لا يقوم باحد المنسبين محبنا دون الاخر فلا معنى لاذ حدث لايه ان يقوم  
بمعين ولا معنى للقيم بشي لا على التعيين النسبة الى احد هما معينا بل الوا

منها

منها يجب ان يكون مستويا اليه لا على التعيين فتقوله من امر قبيل  
النسبة بالانتساب واما ما اجاب به الله في ان القيم في هذه  
الاحداث الاعتباري والتحقيق فليس بشي لان اطلاق المضارب  
مثل ليس باعتبار قيام الضرب من بالفاعل فتأمل قال المحقق في  
سنة اي المصنوع والتعريف ان يكون موضوعا لمن قام به عام المعنى  
الموضوع الراجح فيه كنه لانه يخرج اسم الفاعل المشتق من باب المفاعلة  
نحو طاولته فظلمته لافادة طاول اي ذو غلبة بالطول فهو لمن قام  
به اي حدث مع زيادة الله ان يقال انه مشتق من طال الطول بمعنى العلية  
فيه ولو يجوز ان لا يلم العشرة في كل امر على ظاهره ان اشتقاق الفعل واسم  
الفاعل للخلية والرضي من كنه في تعريف اسم التفضيل بان طاول  
للزيادة في المشتق هو منه مع جعل التعريف متقوفا به واسندوا  
اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى اي حدث في خبره وعلمه مع ما ورد  
ان اسم التفضيل قد يكون للثبوت وقد يكون للحدث صرح به الله في  
خلا يخرج به اسم التفضيل راسا وجعل احكام صبغ المبالغة مثل  
احكام اسم الفاعل فيه امران احدهما ان جعل احكام المنة والمنجوع ايضا  
مثل اسم الفاعل وبذلك لا يقول عاقل بانه لم يجعل المنة والمنجوع من  
اسم الفاعل في ما بينهما ان قال وما وضع منه للمبالغة فصرح بادرج لفظ  
منه ان صبغ المبالغة من افراد اسم الفاعل وتبينه الشرح للامر ان  
فكذلك تطبيق على ما ذكره هنا بما اخرج به النصف كما سري على  
زنة فاعل قال الله ورسيم لكثرة التلا في قوله لو اسم الفعل ولا  
المستقبل فجعل اسم الفاعل بمعنى اسم له مزيد اختصاص لان التية وفيه  
نظر لانه وان كان وجها مقبولا لكن ان شابه عمل ان قصد هم ليس الى  
ذلك بل قصد هم باسم الفاعل الى اسم موضوع هذه اتم قام بالفعل وليس  
والمستقبل وغيرهما بهذه المعنى والشاهد انهم سمو اخوات اسم الفاعل باسم  
المضاف الى المدلول لا الى الوزن كاسم الالة واسم الزمان واسم المكان واسم



التفصيل وقيل كون اسم الفاعل من الشدة المجر على زنة الن على هو الصيغة  
وقد يأتي على وزن المفعول كقولنا وعدنا ما نينا وقال الرضخ والاول  
ان الما في الية بمعنى المفعول من انتب الامر فعلة فهو مفعول في  
الاية الاخرى وكان وعدة مفعولا ونحن نقول كجمل ان يكون المراد وكان  
اجل وعده ما نينا بوعده نجعل اسم الية الوعد في كونهم ما نينا للوعد فمفعول  
الوعد المستمع المفاعلة عن نفسه بسند الما الى الوعد قبل هذا ان الصيغة  
الصيغة وظايف التعريف وفتح في النحو استظار اقول بيان الصيغة  
كالتعريف بظهور وتعيين لموضوع الكلام النحوية قال شمر طامع في الحال  
والاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرف النفي والاستفهام والاولى ان لا  
شمر طامع في القوة مع الفعل في سبب احراز كما لا يشترط في ذلك  
دخل اللام في الكلام قول قال طاهر كلام النجاة لان الظن عطف قوله والهم  
او ما عاصبه ويجوز ان يحذف عطفها على معنى الحال والاستقبال بالاعتداد  
على صاحبها او شرط العزة او ما فان دخلت اللام الموصولة اجترأنا  
عن لام التعريف اذا فادخل اسم الفاعل في الجنية عن شرط من شرط الفعل  
مرح به الرضى ولا يخفى ان قوله فان دخلت اللام استثناء في المعنى من قوله شرط  
الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبها فان اللام الموصولة داخل في  
الصاحبة وقد دل ما سبق على انه لا يكفي الاعتماد على الصاحب في استثنائه  
منه اللام لانه لا يكفي الاعتماد عليه وما لا بد من معرفة في هذا المقام ان اسم  
الفاعل والمصدر المستعدين الى المفعول يقتضيان باللام في  
لام التقوية في غير نحو علم وعرف ودرى وجعل وفي اسم الفاعل في هذه الافعال  
يكون التقوى بالياء يجوز ان يادها مع افعالها ايضا فيقال علمت بان  
زيد اقام ولا يقوى الفعل باللام اذا قد تم مفعوله فيقال لزيد فمفعول  
كذا في الرضى كضرب وضرب ومضرب هذه الالوزان الثلاثة بعين  
باتفاق من النحويين واما عليهم فمفعولها من ابي سبيو لا غير وعن اعم  
صنيع المبالغة من قال لا شمر طامع في الكلام ووزن الحال والاستقبال بل هي

كالصفة

كالصفة المشبهة وما قبله من معنى المبالغة ما ينافى من اللفظ  
فيه ان معنى المبالغة كزيادة التفصيلية تجعل الاسم ليجب اعن مثابة  
الفعل فكيف يكون جائز التفضيل المثل به في النقطية نظر و  
خلل الى صيغ المفعول لا يخفى ما ذكره بوجه على جميع المكملات ان ليجب تعيين  
اطراد الباب قال الرضى ان المشي وجميع السلامة من ظاهرها ولينها فيكون الواحد  
الشيء بالكان اسم الفاعل يشابه الفعل واما جميع المكملات فكونه فرع الواحد  
مع الفعل في مفعول نصيب على المفعول ليجب اطلاق العمل غير مستقيم  
ولا بد من بعده بالنصب على المفعول اذ لا يحذف مع عمله في رفع الن على لان  
حذفه لا يستطاع الصلة بذكر المفعول وكان ان اطلاق العمل على قوله مع  
التعريف محل اذ اللام الموصولة لا يفيد اسم الفاعل تعريفا ولا يحذف النون  
مع لام التعريف ولقد ثبت على الرضى حيث نصبت بالتعريف دخول اللام لكن  
فقد ثبت به المفعول في تقدير المفعول به على احد وث والابصال اذ  
المفعول هو احد ث وما وقع عليه كذا مفعول واما على ما ذكره المص  
في اسم الفاعل ان اضافته الى التثنية التي هي الاكثر في اسم الفاعل فلا  
حاجة الى الحذف والابصال وكان الذي جازا ما قال وفتح عليه بشكل  
بخر وخرج مضروب في قوله يوم الجمعة مضروب فيه والتأنيب مضروب في  
ان يقال الاستعمال على خلاف الوضع تنزيها للظروف الست بمنزلة المفعول  
المفعول في العمل اي النصيب قال الرضى لا يتوقف على اشتراط واستراط  
عمله باحد الزمانين قال الرضى ليس هذا في كلام المتقدمين لكن المتأخرين  
المتأخرين كما بد على ومن تبعه من جوابه وجعلوا كما سمى الفاعل ولو اكتفى بقوله  
وامر في العمل كما مر اسم الفاعل واكتفى لكن يكفي لان الاشتراط ايضا من  
امره في العمل واما قيد اللام بالعمل والاشتراط يخرج حذف النون مع  
العمل والتعريف تحقفا ما شق في فعل لازم اه كان الظن ان اشتراط  
فعل المتعدي الثابت ايضا كقولهم ان لا يبقى الصفات الثابتة المتعدي بل  
لفظ الا انه لا كان المتعدي غالبا حاذما لم يفتت الى بثوته احيانا وجعل

النقطية



لفظ اسم الفاعل مجازا على معنى الثبوت أي للفاعل المحدث على  
 تفسير المصنف ومطلق الثبوت المشتمل على عين الحادث والمستمر المجرى عن  
 الحوادث والاستمرار على تحقيق الرضا فيخرج عنه ضاراه أو لا يندم  
 به من غير الصيغة الأولى مع حذف شرط الاسم أن صيغة الصفة المشبهة من  
 تميز الثبوت المجرى على وزن اسم الفاعل مع به ابن مالك في التسهيل وإن  
 يحكى على وزن اسم الفاعل للمبالغة إلا أن يجعل صيغة المبالغة اسم الفاعل  
 أي كانه على قدره ويراد به أنه في الألوان والعيوب الظاهرة في كسبه على  
 وزن الفعل وإن من الثبوت المند فيه والرابع على وزن اسم الفاعل إلا أن  
 يقال كجمل أن يقال يكون مع ذلك في غير الثبوت سماعية بأن لا يكون بحسبها  
 من غير الثبوت قياسا سماعيا يكون مقصورا على السماع ويعمل على فعلها  
 مطلقا أي من غير اشتراط زمان لا يحسن فيقولان عبارة المثل إلا أن يقال  
 فيه على أنها لا تترك تخب عن الاعتماد وواعلم أنه يريد عملها على فعلها فإنها  
 التشبيه بالمفعول دون فعلها وعلى كل من التقديرين معمولها أما  
 مضاف أو ملتبس باللام أو هذه مائة أمثلة لا تحصى باللام والاضافة في  
 زيد حسن الضارب الغلام بخلاف أخوته فانها لا انفصال الحقيقي فينتج  
 أن يراد معمولها الظاهر يدخل زيد أحسن فيما هو بصدره فيلزم كذب  
 قوله من رغب بها فلا يصح فيها وينبغي أن يراد بالمضاف إلى الضمير بالواسطة  
 أو بواسطة ليدخل زيد أحسن وجه غلام بالاضافة في المجرى على الاضافة  
 فلا يخرج عن المنع وزيد أحسن وجه غلام بالرفع فيخرج والمفعول  
 في كل واحد منهما مفعول قال الرضي لم يقسم باعتبار أعراب نفسها لانه  
 استوفى مباحث النعت فيقول ليس العرض من بيان معمولها استيفاء  
 أعراب بل بانه لانه ضابط الضمير وأحسن منبته على أعراب فلهذا ابل بانه  
 لانه ضابط الضمير وأحسن منبته على أعراب فلهذا ابل بانه معمولها  
 دون أعرابا وحسن وجه عطف على وجه حسن الوجهاء وفيه أن  
 صورة الخطبة لا يصلح الوجهين فانه لا بد في صورة النصب من إثبات

الالف

الالف كذا في حواشي كتاب النرج الوهميين انما يتجه لو كان مراد  
 المصنف بالامثلة الثلاثة ما يحكى صورة الخطبة كما لو كان مراد الامثلة  
 الثلاثة لمعول الصفة من حيث الاعراب فلا اشكال من كونها متفقان  
 اما بالانفاق كما صرح به الرضي بقدرته واختلاف في حسن وجهه وفيه  
 بحث لان استناع الحسن وجهه معلى لعدم افادة الاضافة لحي  
 لتخفيف وهو عند الرضي لا ينفيد التخفيف باعتبار تقدم الاضافة على  
 اللام كما في قول الضارب زيد احدهما ان يكون الصفة باللام مضافة  
 الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف وهذه الصدى على قولنا الزيد ان  
 احسن وجههما مع انه لا يخفى فيه وجه الاستناع فينتج ان يكون من  
 قبيل حسن وجهه ويكون مختلف فيه لما باله على ضمير زيد على قدر  
 الحاجة فالقياس ان ينتقض احسن زيادة من زيد حسن وجهه  
 مثل حسن وجهه ابيه الا ان يقال المراد ضمير لا فائدة فيه الا الربط كانه  
 حسن وجهه ولذا لم يكلم يكون زيد ضرب احسن من زيد ضرب ابيه ومن  
 زيد ضرب ابيه في داره لان ضمير ما سوى ضرب ليس الربط بل ليعين الاب  
 وموضع الضرب وما لا ضمير فيه اه فيه انه لم يقع نعم الرضي زيد في الفرق  
 بينه وبين زيد احسن الوجه برفع الوجه وبما مستويان في الاشتغال  
 على التعرف العهدى الثاني عن الضمير في الربط الا ان يقال لم يكن الر  
 الربط في نعم الرجل بالضمير فكيف في ضمير العهد بل فيجى بخلاف احسن الربط  
 الوجه لكن مع ذلك ينبغي ان يتفاوت الرفع في احسن واحسن وجه  
 لان معمولها فاعل لها فلو كان فيها ضمير لم يرفع الفاعل فيه بحث  
 لانه يجوز ان يكون معموله لا ينبغي ان يقال لم يرفع الفاعل والا  
 الالتباس البديل بالفاعل فيها ضمير الموصوف القياس فينتج  
 في نفس الامر وسواء ان كان ايجر للاضافة الى الفاعل لا يكون فيها ضمير  
 وان كان للاضافة الى الضمير او التشبيه بالمفعول فيها ضمير الا انه لقياس  
 لان الاضافة التي هو النعت فيجوز للاضافة الشيء الى نفسه فجعل المفعول



حين لا يضاف بموصوفاً باعتبار اللفظ في الصفة ويجعل كالمفعول الذي  
هو في الغالب اجتناباً فيلزم حين اجراء اعتبار اللفظ في الصفة كحين النصب  
فيقال في تركيب الزيدان احسن وجهها بالرفع الزيدان احسن وجهها  
بالجر فتوث اثنتان الصفة جعلت ثلث على صيغة الخطب والمفعول  
مخذوف ولا داعي اليه بل الانسب بالجر جعل صيغة مجهول مستند  
الى غير الصفة فيما ذكر من رفع المفعول ونصب وجهه من غير اشتراط زمان الاحال  
والاستقبال من الرضى وكذلك الصفة المشبهة المنسوبة غير المنسوبة  
ايضا من الاسماء الجامة التي اجريت مجرى الصفات المشبهة كونهن  
الوجهى حسن الوجه وهو قليل كنه الرضى لموصوف قام بالفعل  
او وقع عليه صلة الموصوف اما مخذوف اي موصوف بالفعل او الزيادة  
ولا يخفى ان المتبادر الموصوف بالشئ ما قام به الشئ لا ما وقع عليه الشئ  
فالنعيم لا يتبادر الا على تقدير جعل صلة الموصوف الزيادة والاولى ان  
يحال لموصوف بزيادة على غير اذ معنى الفعل المتصف بالزيادة سواء  
بها او لا والاولى لا والاولى غير ما سواه كالا المقابلة حقيقة او اعتبارية  
كما في قولهم هذا اسير الطبيب منه رطباً في ذلك الفعل يعني ان الجار والمجرور  
مخذوف والتقدير بزيادة فيه والاحتجاج الى التقدير لينجح زيد على التوضيح  
فانه مشتق للموصوف بزيادة على غيره لكن في المشتق منه ولا فائدة  
لا دراج لفظ الاصل والمراد بزيادة في اصل ذلك الفعل اعم من ان يكون  
له ذلك الفعل اعم من ان يكون له ذلك الفعل او لم يكن لكن يكون الزيادة  
على تقدير شيوة كما في زيد اخف من اطار وهو موصوف فيخرج اسماء الزمان  
والمكان والالة لان المراد بالموصوف اه لا حابة في الخارج الى المعنى  
حال الموصوف على ذلك لان اسماء الزمان والمكان والالة لم توضع لزمان او  
مكان او الة موصوف بل زمان او مكان او الة مضاف وقولنا يخرج اسماء الزمان  
والمفعول والصفة المشبهة لا يكفي فيكون التعريف ما في العالم فيخرج  
سينخ البتة ولو جعل ما كلاً على من جعل اسم الفاعل شاملاً لمنع

خروجه

خروجه لانه موصوع الموصوف بالزيادة على الغير اضافة زيادة الى الغير ولذا  
وجب ذكر المفضل عليه في اسم التفضيل وانه اذا لم يكن المراد الزيادة  
المطلقة الى التفضيل على جميع ما عداه فانه لا يترك المفضل عليه كاستغناء  
عن الذكر بالفهم وهو اي اسم التفضيل حيث صيغة قد رسم  
ليصح حمل الفعل على اسم التفضيل والاولى حذف يجعل وهو يتقدم وصيغة  
لانه اجارة وفعل للموت لا وجه للاقتصار على غير الموت لتعظيم  
كلام الموت لانه تشبهين وجميعين ايضا فتدخل في غير وشتر لكونها في الازل  
اخيرة اسير لا يخفى مجرد ذلك له قول غير وشتر تشبهين لانها في الاصل  
اخيرة اسير في نوري وشتر على مقتضى قوله وفعل للموت وتحقيقه ان  
افعل قد يكون بجميع الامور وقد يكون للمذكور وفعل للموت والتبينة  
واجمع للمجموع وغير وشتر غير اخيرة اسير للمجموع لانها غير اخيرة اسير المستعملين  
بمن وشتر ان بين اسم التفضيل من ثلاث في قوله لانه باكتاف لغيره البعير  
لينجح كوايدى وارجل من السر والرجل فانه لم يشتر واشكال الشايق  
بمعنى اكلها من الحنك واول لانها شاذان وقيد الرضى لا يخرج هذه  
الامور بقوله جازية فعل وقال لا بد من قبود اخ وهو تمام الفعل لعدم  
افعل التفضيل من الافعال الناقصة وكونه منصرفاً لعدم من نعم وليس  
وكونه غير لازم للنفي لعدم ما ليس بكلمة اي ما لم يكن وكونه قالا للزيادة  
والنقصان فلا يقال الشمس اليوم اعزب منه اسم قول اشتقاق افعل  
الافعل تصرف من الفعل فلا يجمع عدم التصرف والموت بزيادة في  
الفعل فلا يشتق من فعل حصا ينفي عنه عن شئ لانح بخالف فعله في  
ان فعله للنفي وهو الاثبات مع زيادة فيه والمشتق للموصوف بزيادة  
على غيره لا يمكن الا بما يجري فيه الزيادة والنقصان وكون الافعال الناقصة  
ما يجري في الاول لانها الزيادة والنقصان محل نظر ليس يكون ولا عيب  
ينبغي ان يقول ولا صلية لانه لا يشتق من البعير لانه كونه اجابين غيره  
مستصلين اجمع للتفضيل لانه الصفة قال الكوفون كمن من البياض والسواد



الذي هي اصل اللوان وقال البصر لون ما جاء منها فتشاد ومنه قوله عليه  
السلام في وصف الكوفة ما غره ابيض من اعين وعورته القاتل  
العور كما لغرس ذات جرس احد العيين فان قصد غيره اي غير  
السلالة المجر واللام للعهد اي غير السلالة المجر والمعهود اي الموصوف بما ليس  
بلون وعجب فلا يدان مرجع الضمير ليس مجرد السلالة المجر بل اخص منه  
فقد شانه من حق ابن هبنة قد نكره في الشارع ابن هبنة داخل  
سره صحيح الهندية بن غفر ابن وقال في القاموس الهندية كعلس  
الاحمق وبنية لقب ذي المودعات يزيد بن سنوانا فنجعل لقالا  
كنية وقال في العين الودية ويجر جمع ودعات حذر يرضي بجي من البحر  
ببعضها كسفا النوا وتعلق له فزع العين وذات الودع في كمال  
الاوتان وسفينة نوع على السلام والكعبة ثم فيها انه تعالى لانه كان تعلق  
الودع في سنور ما وذا الودعات بنية ثم وان بجعة المثل والمسيح  
روافقه وزاد انه احد بني قيس بن لقمان وكان لغرب بابه المثل في احدى  
قال الشاعر عيش عدوكن بنية هذا وقد شنع الشارع قدس سره شينغا  
شينغا للفاضل الهندى وذلك كان من اربابها ولا يرضى بغيره عن  
لمن وقد اخذ كثيرا من خوايد ثم هذه حواشيه واعجب منه انه ليس  
بالفاضل الهندى مرقيا له وقد كلف فيه قبة اشارة الى الفهم فيه لما  
هو دابة ويستعمل اي اسم التفضيل على احد لانه اوجب اذ لم يجعل  
مقبولا كما في اخرا واسما كان في الدنيا ويجلي اسما للحفظ العظيمة اولم يخرج  
عن معنا كذا في معنى غير مشغول جاز في اجل اثر واعلم ان الاصل من تلك  
الاكتفاء لان من في الاضاق بالمعنى الاول واما قوله ولست بالاكتم  
شهم مضاعف قبل اللام زائدة والاقرب ان يقال اللام التفضيل للعهد  
فلا مانع لا يجمع لام الحسن من ومع ذلك قليل من يراعى صورة  
اجتماع ما لا يجوز بها ولا يجوز افضل الا ان يعلم المفضل عليه ومع  
العلم بالمفضل عليه بالحدث مع الافعال الذي فيه غالب وغيره قليل

ذكر

ولا يجوز زيدا افضل الا ان يعلم المفضل عليه ومع العلم بالمفضل عليه بالحدث  
مع الافعال الذي فيه غالب وغيره قليل ولا يجوز ان يقال في مثل  
ان المحدث هو المضاف اليه اي الكبر كل شئ او رد عليه انه لا بد من تعويض  
المضاف اليه واجيب بانه لم تعوض لان المضاف غير منصرف منصرف للثبوت  
ونبتقض بالتعويض في جواز عنه من جعل ثبوت العوض على انه لا مانع من  
النسبة على الضم كما في قيل واعلم ان زيدا يحكي بعد اسم التفضيل ما هو في صورة  
المفضل عليه من وليس بالمفضل عليه لعدم صحة قصد التفضيل وعدم قصد  
صحة قصد المراكمة مع المفضل عليه في اصل الفعل كتحقيقا كخز زيدا افضل  
من عمره او تقدير كخز زيدا علم من احكام كخز زيدا كبر من الشعر فانه ليس بقصد  
اي كبر الشعر وزيد والتفضيل زيد في الكبر فعل التفضيل يخرج عن معناه  
التفضيل الى التجاوز والتباعد الذي يريه فانه التفضيل يستلزم بعد  
المفضل عن المفضل عليه فكانه قال زيد متباعد عن الشعر ويجوز استعمال  
اسم التفضيل عاريا عن الوجود الشئ يجعل معنى اسم الفاعل قياسا عنه  
المبدء وسما عا عنه غيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى وهو اهل على اذله  
ليس شئ اهل عليه مع شئ وما كان هذا المعنى فلهذا وصنع الفعل  
من اكثر من المطابقة لاجرا له بحري الاغلب الذي هو الاصل اي افضل من  
احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة استشكل على القصة على المعنى  
الذي هو المقصود واجيب بوجوه احدها جعل كذا في المضاف اي قصد  
احدهما في انما جعل ان يقصد كذا في اي راي احدهما فاصل باليقصد  
وثالثها جعل كذا في المضاف اي ذوان يقصد والثالث اشد اي  
دفعه بقوله اي احدهما زيادة موصولة المقصودة به وكانت جعل ان يقصد  
مصدره اضافة الى الزيادة بحسب المان وجعل المعنى المفعول وجعل  
الاضافة بانية ولا يخفى انه كلف على تحسنه باعتبار كحفظه  
ضمن بعضهم الاول في ضمن ما بعد المفضل لئلا يتوهم انه يخرج قصد التفضيل  
باعتبار اي بعض كان لانه وجوه لتفضيل الشئ على غيره ولا



ولا يخفى ان هذا الوجه لا يفي به وجه الاشارة الى غير المع  
المفضل عليه كانه القسم الثاني من الاضافة مطلقا غير مقيدة  
بان يكون على المضاف اليه وليس وحده لتوهم ان الاطلاق معناه  
الاطلاق عن المضاف اليه وليس كذلك معناه الاطلاق بمعنى الزيادة  
على جميع ما سواه صرح بالرأي الا انه يشبه ان يكون المراد جميع ما سواه  
اجمع حقيقة او عرفا مما يتبادر عن الاضافة تفضيل عليه وايضا  
للموضوع ان يوضح اسم التفضيل وتحقيقة زار قوله وتخصيصه لان الاضافة  
اذا كانت الى النكرة للتخصيص وفيه ان لا حاجة الى ذكره لان الاضافة  
للموضوع تشمل التعريف والتخصيص ولا يتقابل بين الاضافة للتخصيص  
للتخصيص الاضافة للموضوع وانما التقابل بين الاضافة للتخصيص  
وقوله ونحو ذلك بينا احد ونحو محمد افضل البشير اذ حيث هو اذ انه  
افضل جميع المخلوقات من جنس البشر ولا يعمل اسم التفضيل في اسم  
مظهر الرفع بالغا عليه بقرينة الاستثناء وجه كون الاستثناء قرينة ان  
العمل في المستثنى بالرفع على الفاعلية وفيه لانه يقع الاستثناء مع بقا العمل  
على عموم وجه اصله في مظهر الرفع مظهر كذا غايتها ان العمل في هذا المظهر  
لا يتصور الا بالغا عليه وانما فضل المظهر لانه يعمل في المظهر بلا شرط  
اطلاق المظهر والرضى فيه بالمستتر فلا يكون هذا ازيد افضل مما منه وذكره من  
التعديل انما يتم في المستتر كلف والدار بعد ظهر اثر العمل في المظهر لانه لا يظهر  
وجود المظهر في بقاء اثر العمل فيه محلا لانه لا يظهر اثر العمل في لفظه والى  
جاء على سائر المبنيات وانما حصل بالغا على لانه لا ينصب المفعول  
به سواء كان مظهر ومضرا وبما قد مشاهد كذا ينبغي ان يراد بالمظهر الملقب  
مظهر كان او مضرا رزا وتظهر قوله رافعة لظاهر في تعريف المبتدأ  
فانه يراد به بالظاهر ظاهر او مضرا رزا فلا حاجة الى التخصيص بالفاعل  
لانما يصح الحكم بان لا يعمل في الملقب بالرفع بالغا عليه والنصب يكون مفعولا  
به الا اذا كان الشيء المحقق فانما يعمل الرفع بالغا عليه وانما قال لا ينصب

المفعول

المفعول به ولم يعمل لا يعمل في المفعول به لانه يعمل فيه طرف التقوى فيقال  
انا اضرب منك لزيد وانا اعرف منك بزيد وانما لم يعمل الرفع  
بالغا عليه اه ما ذكره من الدليل لا يخفى ينبغي عمل الرفع بالغا عليه بل  
يجوز في ثلثي عمل النصب يكون مفعولا به فلا وجه لتخصيص الدعوى في  
قوله ولانه لما كان اجماع الاول ترك اعادة الكلام اللام لان المعاني  
ووجه واحد لثاني عمل الرفع وليس وجهها مستطلا كالنبيذ اه  
اعادة اللام الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وجهها سببا به  
في اللفظ لانه الاول ان يقال اذا كان اسم التفضيل صفة سببية  
شئ او صفا سببا لشيء ولا معنى لتقدير الصفة وتغييره بالوصف  
قال الرضي انه شرط رفع الفعل لفاعل الظاهر قياسا على  
صنف يعني لا شرط اصل عمله كما لا يعمل بدون الشرط لان يونس مكي  
عن ناس عن العرب رفعه للفاعل بلا اعتبار ذلك الشرط نحو مرت  
يرجل خبر منه وهو في المعنى صفة لمسبب قال الرضي الا شمر  
نرا ضطلا وهم سمية المتعلق سببا لاسبابا وقال الهندى ان يصير  
المشهور للمبتدأ على صحة وتحققه ونحن نقول المسبب جعل سببا و  
لانه يقال للواجب سبب الاسباب اي فاعل الاسباب اسبابا  
قال الاسباب ح سببات وانما عدل عن السبب لانه لا  
يلزم ان يكون في المعنى السبب الواقع بل يكفي ان يكون لما جعل المشكك  
سببا محتملا كان او مستقيما مشككا بين ذلك وبين غيره على ما  
حصل قول المصنف يخرج عنه كذا ما رايت زيدا احسن في عينه الكحل اليوم  
منه في عينه مس تشيخ ان يطلق المسبب ولا يفسره غيره في قوله  
باعتبار غيره بغير الاول بل يفسره بغير تقديره السابق بالاول مفضل  
ذلك السبب باعتباره الاول اجماعا على الرضي بانه كيف تعلق باعتبار  
الاول وقوله باعتبار الثاني مفضل وقد اتفق النجاة على انه لا يتعدى  
الفعل بحر فينحصر الملمين الى اسمين من نوع فلا يقال بلست في الدار



في الصحاح و يقال جلست في البعد في اليوم نعم لو صح جعل التثنية لا من  
الاول مع كما يقال جلست في البعد في الدهر ارجح من البعض عن الكل  
وابا بانه قوله باعتبار الاول حال من مرفوع مفضل وقوله باعتبار  
الثاني حال من قوله على نفسه والمساوات باباه مقام المفعول  
وهذا السبق يخص مريلا لا يكون المقصود منه المفعول وعلى التفسير  
التفضيل المذكور لا يخص مقام المفعول في ما يكون النفي نفسا للزيادة  
مع افادة اصل الفعل سواء كان على وجه المتساوات او على وجه يكون دون  
حسن المفضل في المعنى وعلى هذا عرفت ان المعتمد هو هذا الوجه  
دون انما لعدم اطراة في تركيب ليس في مقام المفعول بخلاف هذا الوجه  
فان اصل بيانه يجرى في الجميع وان لا يجرى لبعض ما ذكره الشارح ولا يوقف  
على اصل البيان فتأمل ولما بينهما ان يجعل احسن قبل تليط  
النفي عليه بجراد عن الزيادة عرفا لا يخفى انه لا يتأتى ذلك مع وجود من  
التفضيلية اذ لا يسمي وجه لذكره فان قلت لو كان زوال الزيادة باء  
التفضيلية انما فان قلت هذا السؤال لا يخص زوال الزيادة التفضيلية  
بالنفي بل يتوجه على زوال الزيادة التفضيلية سواء كان مرجع النفي الى  
الزيادة ووجه اخر قلت نعم لكن ناول عبارة الشارح بجعل الباء في قوله بلغ  
يلقى مع لا السببية حتى يقع التوجيه بين الابقين بين احسن  
وسمعه لا يجنب لم يقل افضلوا بين العامل باجيبه لان الفصل بين العامل  
والمعول لا يمنع بل بين الفعل ومعهول الضعيف على منجز زيه كان تبار  
نفي على الرضى ولو قدم قوله منه في عين زيد على المحل اشارة الى شبهة  
تقلب على المص من الالف فليقدم منه على الكل حتى يلزم الفصل بين العامل  
والمعول ولم ينتفت الى جواب انقل عنه وهو انه لو قدم لزعم عود الضمير  
الى ما لم يذكر لانه رتبة الهندى بانه لاف في مرجع الضمير الى ما لم يذكر لفظا  
وهو انه كور رتبة كان في هذا المثال لان الكل المتوهم لكنه متقدم رتبة  
واجاب بانه يلزم تخصيصه ركيبا فارجع العمل مع بضعف عليه ويمكن ان يجعل

ما ذكره

ما ذكره المص راجعا الى ما ذكره ليعجز يلزم مرجع الضمير الى ما لم يذكر لفظا فيكون  
فيه تخصيصه ويمكن ان يجعل جوابه بخرار الما ذكره المص فانظر في الكلام  
لانه يكون بالتقصير الملام على فوت المرام مع انها ليس من قبيل الجاه  
المشهوره انما هكذا ذكره الهندى ووفقه الشارح وهو ما يقتضيه منه  
العجب لانه كيف به العجز فيما ذكر من وجه اعمال الضرب اسم التفضيل الى  
الضعيف في العمل فانه حاصل الوجه ان العرب مضطرة في المال وحاصل  
القدم منع الاضطراب بانه كان عليهم تقديم منه فلا يتوجه توجيه له فعه  
بانه لو قدم لم يبق التركيب على ما هو المشهور واورد الرضى ايضا بان هذا  
الوجه يجرى في الاثبات ايضا كان يقال رايت رجلا احسن في عني المحل  
منه في عين زيد واجاب الهندى بانه لم يسمع وهو كالابن منه فلا يلتفت  
اليه واجيب بانه في النفي لضعف المعنى التفضيلي فعمل الفعل مع الاضطراب  
بجمله ما انما كان مع التفضيل فو بانه لا يعمل مع الاضطراب ايضا  
ولو رفع لفظ العين انما لم ينتفت اليه المص على عدم تحققه في كلام  
العرب وان لا مانع عنه قياسا وعلى كل تقدير فالعنى على ما كان عليه  
قبل هذا التبديل ان اصل من كل عين زيه في تقدير الرضى ويتبعه  
الهندى متمسكين بما المقصود تفضيل الكل على العين ووجه الرد  
ان عمل اسم التفضيل مختص باذا كان المفضل والمفضل عليه مع  
متغايرين بالاعتبار ووجه يتغايران بالذات واما ان المقصود هو  
تفضيل الكل على الكل فلا يوجب تقديره في كل عين زيه فليكن التقدير  
منه في عين زيد حذف بجراد من وجار العين لظهور المعنى مع ذكر  
وتجبه عليه انه يوجب اخراج التركيب الى ما لا نظير له في كلام العرب وهو  
حذف المجرور والبقاء اجمارا وحذف كل في والبقاء مدلول على الجرح وتوقف  
العمل على تغاير المفضل والمفضل عليه بالاعتبار دون الحقيقة ثم يمكن  
كونه بحسب المال والصورة بان يكون مرجع المعنى الى ذلك ولا يكون في  
اللفظ مفضل ومفضل عليه لا يذكر لفظ واحد وهناك الاستعمال لا الكل



المفضل عليه النية من ذكر الكحل المفضل قائل وتقدمه ما رأت عينها  
مماثلة لعين زيد في أصل الكحل حسن فيها الكحل من عين زيد أشار  
بهذا الترتيب ما ذكره الرضوي بوجهين وما ذكره هو ان قوله كحل كعين  
زيد مفعول رأت وحسن فيها الكحل بدل منه بدل الكل من الكل لان  
معنى ما رأت عين زيد ولا زائدة عليها ومعنى حسن فيها الكحل  
حسن فيها الكحل ولا مثلاً حذف المعطوف في الموصولين اعتماداً  
على ونسج المعنى ولا يجوز ان حسن فيها الكحل صفة لقوله كعين زيد  
لانه يكون المعنى ما رأت عيناً مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة  
على عين زيد في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء زائدة على ذلك  
الوصف في حالة واحدة فالشارح اشار الى انه لا مانع من جعل حسن صفة  
لقوله كعين زيد ان كان الكاف اسماً الا انه لم يرض بكونها اسماً لان الظاهر  
فيها جعلها مع حسن صفة موصوفة محذوفة لان التناقض منقطع  
اما جعل المماثلة بمعنى المفضل ويزم منه المقصود على الوجه لا المثل وما كان  
اللزوم على الوجه لا المثل منبئاً على انه لو كان عين مثل عين زيد في المفضل  
على جميع ما عداه لزم التناقض وهو المماثلة مع الترجيح فيكون المثل المثل  
مبسر بها فيكون المثل واعلم ان النظام من عبارة المفضل ان بين التركيبين  
اللاحقين فرقا بالان لا يتبعين من رأت رجلاً احسن في عينه الكحل  
منه في عين زيد هذا التركيب بل جاز ان يقال ما رأت رجلاً احسن  
في عينه الكحل منه في عين زيد بغير ما قدم ذكره في عين ان يقال ما رأت  
كعين زيد احسن فيها الكحل ولا يصح ان يقال ما رأت كعين زيد احسن  
فيها الكحل منه في عين زيد لانه لم يذكر في الاستعمالات في هذا التركيب  
المفضل عليه وما يتعلق به حيث قال قال فان قدمت ذكر العين قلت  
لم يقل فلان ان تقول كما قال سابقاً ولك ان تجعل معنى قوله فان قدمت  
انك ان قدمت فكر العين ان يفسر احسن وليس كذلك ان ترفعه  
بناء على انه لا يمتنع لا فضل بالاجبة وليس معنى حسن مع احسن والمفضل و
المفضل

والمفضل عليه هو عين المفضل لانه وان لم يذكر كنهه مقدر فجهتها اعمال  
احسن منفعان نظراً الى تقدير الكلام لانه كان في مقام بيان  
الاختصاص وما ذكره او فحق بالمقام والاحسن ان يقال عنه بذكر  
المثال والتشبيه بالشعر على جواز حذف الموصول وذكره ان حجة  
الركبان يعني ليس يجمع شبه على ذلك ليعبر منه كسباً في جعل سارياً  
صفة ركبان لان اسم الجمع لا يجب ان يلتصق به كنهه الى ضميره ولا يجمع صفة  
بجملته في الجمع وسارياً من السري واحتمال جعله من السرية على ان  
يكون صفة مصدر محذوف اي اخوف خوفاً سارياً اي الهللك على ما قيل  
ضعيف لان حقه التقديم على المستثنى فلهذا لم يفتقر اليه فقوله اري  
اما من روية القلب وهناك ثالث المثل بحسب المعنى وهو جعل اري  
مجهولاً اي اظن ونفى الظن المثل من نفى الروية البصرية والعينية فيصير  
علم واد منسوب الى السباع لكثرة ما فيها المراد بالسباع اما حقيقة  
روية الناس وقطاع الطريق واحتمال اني لا اري جعل الواو حالية  
وقيل باعتبار ضمنية وما ذكره اظهر وانما قال ولا اري ومقتضى البيان  
ان يقول وما رأت ليعبر به ما اري ولا يري قط لانه لو اري مثله لم  
يتأخر احكم منه بانه لا يري قط قائل فلما وصل النوبة الى مباحث الفعل  
سلك مسلك الطريق اي ابعده وبيان الاقسام على طريق واحدة وما  
يدل على انه بصد وذلك انه ذكر بعد تعريف الفعل بعض خواصه كما فعل ذلك  
في قسم الاسم وانه تعالى اعلم اي نفس ما دل على الكلمة جمع بين ما دل و  
الكلمة في التفسير اشارة الى معرفة وجه تسمية الضمير هو انه باعتبار لفظ ما دل  
دون معناه اعلم ان الفعل مشتعل على ثلثة معان هذه المشهور  
فيما بين القوم والتخصيص انه مشتعل على اربعة معان بالعبارة القبيحة احدث  
او النسبة بالزمان وهو ايضا معني في غير مشتعل ولا شك ان النسبة اي  
فاعل معني في غير اختلاف في ان معنى الفعل النسبة الى فاعله اي ارا الى  
فاعل معين ولا شك انما على اربعة معان في اللفظ مالم يفرق الى الفعل ذكر



الفاعل وعلى الاول معنى يتعقل فاعل ما اجالا ومنفرد به كالفعل  
من غير ذكر فيكون معنى مستقلا وتظهر لفظ الابدان فانه معناه  
يتعقل الابدان فان معناه يتعقل متعلق اجالا ومنفرد به غيره و  
بهذا الحق انه يمكن حمل المعنى في تعريف الفعل على المطابق يكون  
معناه النسبة الى فاعل ما ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران  
بالزيادة بعين ان يكون المراد به الحدث لانه بعد اخراج النسبة عن  
كونها مراده لقيد نفسه لم يبق الا الحدث والزمان فلما خرج الزمان  
لمن كونه مراده بقيد الاخر اى بالزمان لعين ان يكون المراد به الحدث  
فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابق مع انه المنبأ عنه اطلاق المعنى  
كما خرج بالمحقق التفتا زانه موجبات شئ الرسالة الشمية ولا  
التضمني لانه للربيع ارادة في تعريف الاسم واحرف وعدم صحة ارادة  
الاتزان في نظام جدا فتعين ان يكون المراد الاعم ويقون وضعها  
اسماء الافعال لان جميعها متقولة يقال جميعها ليس ابراهيم الا بر  
بل جامع للامر من وانما الذي كل واحد قلنا الحكم على اجمع كالحكم على  
اجمع قد يكون على سبيل الانفراد كل في نحو جازي اكل واحد وكذا اجاز  
جميع الرجال والافعال المنسوخة عن الزمان وكذا الافعال  
المنسوخة عن الحدث يخل به لان الافعال المنسوخة تامات في اصل  
الوضع منسوخات عن الحدث صرح به بعض المحققين في الفتاوى القياسية  
او لتقليل الفعل فان قلت المراد بالفعل الحدث اذ لا معنى لعدد  
تقليل الفعل الاصطلاحي او لتحقيقه فلا يصح قوله شئ من ذلك لا يتحقق  
الا في الفعل قلت كانه اراد بالفعل الاصطلاحي وارا بقله لتقليل الفعل  
لتقليل من لول الفعل الا ان الظاهر ان يقول شئ من ذلك لا يتحقق  
الافعال بالضم فاعل لانه الاول على الاستقبال القريب مع ان  
التاكيد خرج به المحقق التفتا زانه في شرح التلخيص لانها وضعت  
اه ولا ما شئ لم يحقق الشئ لم يعمل فيه واما ما خصه طوى

ما الثاني اى ال كنه وبهذه النسخ قوله والصفات استغنى عنها  
اه وطوى كنهما فعلت الاخر ان يقول وطوى كنهما فعلت  
وفعلت ويستغنى عن قوله وطوى ما الثاني اى ال كنه والاول  
ان يفسر كنهما فعلت بالضم البارز المرفوع مطلقا ولا يتحقق المتحرك  
للاختصاص البارز المرفوع المتصل مطلقا بالفعل كما يدل عليه  
بيان الشرح اى يجب اصل الوضع فانه المنبأ عنه الدلالة  
ولانه صار عرفا في تعريفات هذه الضم قبله فانه يكون بين  
اجزاء الزمان المتقدم بين اجزاء الزمان زمانى وهو التقدم الذى  
لا يجمع فيه المتقدم المتأخر وهو بالذات بين اجزاء الزمان و  
بالفرض بين الامور الواقعة فيها والتقدم بالذات انما هو بين الحلة  
السامية والمعلول وتحقيقه علم اخر والضمه مخاطب اخر وزوم  
ان يكون للزمان زمان انما يندفع لو كان منشا وه التباس  
التقدم بحسب الذات بالتقدم بالزمان لكن منشا وه ان قيل  
لما زم الظرفية فهو متعلق بحدث وضع صفة لزمان فيكون المعنى  
على دل على زمان واقع في زمان متقدم على زمانك فيلزم ان يكون  
للزمان زمان ولا يندفع الشبهة الا بتبديل لفظ قبل قبل لفظ  
متقدم بان ما دل على زمان متقدم على زمانك بنى على الفتح اى  
الى بيان بعض خواصه بعد تعريفه كما هو عاوده بحد حروف ثابتة  
او اية الظن اوله لوقوع الاسم مشترك اه لا يخفى ان الماضي ايضا يكون  
مشتركا فيكون مضارعا للاسم الا انه ليس كل ماضى مشترك كالجمل والمض  
المضارع فان اشتركا الذى بسبب زيادة احد حروف ثابتة دأى فلهذا  
مشابهة باحد حروف ثابتة ولو جعل مثله باحد حروف ثابتة لوقوعه  
مشتركا كاصول فانه مشترك بين الزمان والمكان والمصدر بسبب زيادة  
حرف لكان اشد مشابهة فالتفهم لم يدع في البيان ترتيب حروف  
ثابتة بل راعى فاعلو تعريف الفعل فانه من المتكلم الواو وينتهى الى الغاية



مفردا ذكر اكان او مؤنثا فالتذكير للتغليب اي المتكلم المفرد و  
يجب ترك المفرد لان المتكلم لا يكون الا واحدا فكلم بضم و نظرب و انما  
وصفنا الضرب بالمفرد بمعنى انه ليس معه غيره كما يدل عليه وصفه في نظرب  
يكون مع الغير فلا يجتمع الا افراد مع كونه مع الغير او اكثر من ذكر اكان او  
مؤنثا او مختلفا عنه حال كون المؤنث ان يمكن جعل عينيه مسدرا جذا  
الا ان جعلها حالا نسب ضبطا بها ولو قال المصنف الغائب والغائبتين  
اكان اخر واظهر ولما كان هذا الكلام في قوة انه دفعه لما يتجه عبارة المتن  
انه يفيد ان عدم اعراب غيره مضية بوقت عدم اتصال نون ان كية او نون جمع  
المؤنث به وهو باطل لانه لا يعرب غيره مطلقا وانه لا يفيد انه لا يعرب في الفصل  
به نون تاكيد جمع مؤنث مع انه مقصود بالبيان وقال بالبيان انه انما  
يعرب اذا اتصل به نون تاكيد او نون جمع مؤنث وفيه ان قوله ولا يعرب من  
الفعل غيره في قوة انما يعرب المضارع معناه يعرب اي المضارع فيكون ان  
الاتصال الطرفين في تصديق الخط الاعراب فيه فيكون الشبه بجاء لا لا حصر وقت  
اعرابه في وقت عدم الاتصال حتى يرفع الشبهة فالحق ان قوله اذا لم يتصل يتعلق  
بمعنى المتأخره وقيد لها انما لا يعرب بخايرة في وقت عدم الاتصال فالتقيد  
لتعميم الغير بحيث المضارع المتصل به احدي النوعين واعرابه رفع  
الا بمعنى علم الناطق عليه بل بمعنى فتمه او نون اقتضاها العامل للمعنى ما يتقوم  
المعنى المقصود للاعراب بل بمعنى ما اوجب كون اخر الكلمة على شئ مخصوصه في  
اعراب الفعل ليس لمعنى وقوله ونصب بمعنى فتح او حذف نون او جبرها العامل  
وقوله جزم بمعنى سكون او حذف نون او حرف اقتضاها العامل فالصحيح منه  
اي من المضارع المعرب وهو ما لم يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع مؤنث  
وهذا منه في النجاة احسن ازعماء هو عند اهل التصريف وهو مستغن عن التفسير  
وانما قال حرف الاخير ولم يقل لامه شمس على نحو علمه بشيئنا المجز عن ضمير  
بازر نحو نظرب زيد ونزيد نظرب مرفوع نحو نظرب ونظربك متصل نحو نظرب  
وما نظربا لا هو فانه وان لم يجز و عن الضمير البازر لكنه جزم عن الضمير البازر المتصل  
والا كسبه

والا كسبه انه لا حاجة الى قوله متصل به فان معنى التجزئة عن الضمير ان لا يتصل  
به بل عليه قوله والمتصل به ذلك فمثل للتشبيه لا حاجة الى ذكر هذه  
القيود لانه ليس ضمير بارز مرفوع متصل لا للتشبيه واجمع والمخاطب  
او المؤنث فغير ان الضمير البارز في الصحيح المعرب لا يكون كجمع المؤنث  
فما لم يمتدح المطلق في هذه المقام يشير الى انه كذا في قوله فيما بعد والمصنف  
المتصل به ذلك بالنون وحذفها اذ لو كان المشار اليه به كذا في الضمير  
جمع المؤنث لانه يفيض حكم المؤنث والكون في حال اجزائه لم يقيد  
بقوله لفظا كما قيد اخوه لان السكون لا يكون الا لفظا بخلاف ما جزم في مؤنثا  
نظرا لان الرفع قد يكون بالضمه تقدير او كذا في النصيب اذ وقف على الفصل  
واجزأه قد يكون بالكون تقدير اذ انما جزم المجزوم للسكون نحو لم  
يضر بالقوم مثل يضر بشار الصحيح المجزوم عن ضمير بارز مرفوع لا لانه  
لا عراب حتى يكون فاعا او المتبادر من كلام الشرح انه جعل مثالا للاعراب  
خاتمه مما كونه والمضارع المتصل به لا يخفى انه ان الظاهر سبق  
كلام المصنف ان قوله والمتصل معطوف على المجزوم وهو مع ما يقابله فيحصل  
للصحيح كمن الصحيح عطف على الصحيح المجزوم لا على مجزوم في الشرح عليه  
بقوله والمضارع المتصل ولو مثل المصنف يقول في عنوان وان من عنوان  
انه بل يضر بان وتقر بان لكان واضحا اسقط الحرف المناسب لما  
لان حرف العلة مناسب للمحركة فيكونها قابلية للسقوط والمضارع  
المتصل بالآخر المتصل عنه هم ما يقابل الصحيح عنه هم وهو ما كان الحرف  
علة لكن المتبادر من كلام الشرح ان المتصل عام اراد به انما هو هذا  
التجزؤ لم يقيد والتجزؤ في المضارع وقيدوه في المتبادر حيث قالوا التجزؤ  
للاستدانة من الاستدانة اليه كما في قسم المسند اليه في المتبادر والاستدانة الى  
شيء كما في قسم المسند اليه لانه يحتاج الى التفسير في المتبادر او ان المضارع  
لان الاسم له معناه بدون التركيب مع الغير فيجوز منه ما تجزؤ عن العامل  
وليس معرب بخلاف المضارع فلانه لا يستعمل بدون التركيب فلا يوجد منه التجزؤ



غير فوج - كما هو المتبادر من عبارة المتبادر من بيان الالف المتصا  
 انه لم يجعل الالف المتبادر من بيان المتصا منه وتنبه  
 منه وتنبه بان الالف المتبادر من بيان المتصا منه وتنبه  
 بالتحريك والناصب والجازم تبادر منه انه لم يجعل الالف المتبادر من بيان  
 قال فيرفع الالف اذا جاز لان تحقق العامل انما يكون وقت التحريك ولا اذا  
 تحقق الناصب والجازم لم يتحقق وقوع الاسم موقعه لان الاسم لا يدخل  
 ناصبا للفعل ولا جازما فحق لم يضر بالرفع لان الالف لم يضر في انما لم  
 يقبل ويرفع بوقوعه موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم فحق في كثير من  
 المواضع فلا يتميز المرفوع عند المنبسط في سهولة والمقصود الاصل  
 في هذه المقام يتميز الالف في التثنية بعضا عن بعض للبيان العامل  
 وذلك من باب الكوفيين اي اكثرهما اذا كان في منجم يجعل العامل حرف  
 اتين كما في زيد يضرب لا يفعل بفتح الالف موقع الاسم في كثير من  
 الماضي لان القول هو منه الاصل فلا يوشى فيه العامل ابدال الالف  
 بعد جبانة لا مناسبة بين الالف والنون الا ان يقال النون انخفضة لعل  
 في الوقف الفا وكذا النون وقال اخليل اصلها ان يرد ان لا  
 ان يضر في تقدير لا مزك و هو ليس بكلام تجوز في الالف اقول ان  
 ركب من لا والنون انخفضة التي حتم ان تلحق الفعل الا انه الحرف في الالف  
 للتحريك بانه لتأكيد النفي لان كيد الفعل المنفي في نفسه اللفظ في التأكيد  
 فاعمل النصب ليكون اخ الفاعل على منه يكون مع النون ولا انخفض  
 بين حرف النفي بتأكيد النفي بعد فتح نوا ما ذكره الناصب في تفصيل  
 الحروف التي بعد رابعة ان شروع في الشئ قبل او انه قال المصنف في فصلها  
 نحل ما ذكر مقام تفصيل المصنف اذا لم يكن مع النون هذه الشئ بان العلم  
 جاء بعين النون والمشهور انه لا يستعمل الالف اليقين ولو سلم فالمراد  
 ليس لفظ العلم بل يصح نفسه بهذا بل ما يدل على اليقين سواء كان لفظ  
 العلم او الرؤية او الوجدان او النون الى غير ذلك من انخفضة في الفعل

هنا

هنا المحصر اي ان المتخفة لا غير وفيه صار مطلقا لبقول والى تقع بعد  
 النون وقوله من المتخفة متعلق بانه اي المتخفة لما نود من المتخفة  
 فانما للرجاء والطمع فلا تناسب وكذا الدخول على الماضي ولا يفيده  
 ان يقال ان الالف هي العيب كزوجه عن مفتحة وضربا وهي اخف  
 من المتخفة الموصية بحذف غير الشان وقوله وليست هذه تأكيد المحصر  
 على غلبة الوقوع اي كون جانب الوقوع غالب على عدمه وليس المراد  
 بغلبة الوقوع كثره كما هو المتبادر لا مقبلة كما قيل وموئيد في الدنيا  
 كما قيل هو الحق لكونه جوابا وجزا، وبما لا يمكن ان الالف لا تستقبل  
 فيه كنه لان جواب كلام العامل لا بعد كلامه ولا يجب ان يكون  
 مستقبلا وكذا انجزا يكون فيه ان يكون فيما معنى نحو قولك في جواب من قال  
 اسلمت صار خبرا او ك ان اعصم ما لك و ذلك فالوجه ان يقال ان لست  
 لضعفها لا يقدر ان يجعل في احواله الذي هو جار لما في الذي منه الاصل  
 واذا وقعت بعد الواو والفاء حذف بيان هذا الحكم في كثير من الوقوع  
 بعد الف والواو وكانهم لم يكتبوا وقوعها بعد غيرهما من حرف العطف  
 لانهم وجدوه ولم يجدوا اذا وجهين فثبت في قولهم ان جاز ان  
 جعل وجها من منه الالف فاعل لان حذف الجزاء هو من حذف عامل الفاعل  
 لان فيه حذف العامل والمنه بخلاف الاول فان فيه حذف المنه لا غير  
 لكن لا ظهر بالنظر الى ما سبق ان يكون تقديره في غير الواو والفاء  
 والاعمال وان كان بالنظر الى زمان التكلم الاولى سواء كان او  
 ترك المستقبل فثبت بعينه في السببية سيما قد علم معناها فيسئل ذلك  
 لكن تقييده الى بعينه انتهى الغاية للاختصاص الى بعينه مع فان قلت في  
 ايضا بعينه انتهى الغاية فلم قال الى ولم يقل اذا كان بعينه ومعنى كم  
 قلت كانه اراد انه لا يستعمل في هذه ان يكون بحرورة اخرجه عما قبله  
 او مستصلا باخرجه منه فيجمل ان يكون ما ضيا او حالا او استقبالا  
 لا يجعل كجمل الاستقبال كالا يخفى كما يقول كنت سر من كرس مع فاض



قبل المضارع لا يجعل المضارع حكاية حال ولا يتوقف كون المضارع  
 حكاية حال على ذكره أو مس مع الماضي قبله فجعل هذه المثال حكاية حال  
 دون واحد من الامثلة المذكورة القابلة لذلك في كلام المصنوع  
 كأنك قلت كنت في زمان الدخول فيه هذه العبارة جعل حكاية حال  
 بمعنى حكاية اللفظ الداخل على الحال وهو خلاف عبارة المص والظاهر  
 ان المراد زمان الحال المحكي من حيث انه حال بالانزياح في الالف مع  
 معرف الحال لانها علم الاستقبال فيه انها علم الاستقبال حقيقة  
 او بالنظر الى ما قبله هو لا ينافي الحال الا ان يقال ينافي اقادة الحال  
 فلا يصح ذكره في مقام اقادة كما لو تم انهم يقولون اما حرف ابتداء  
 ويبدون لزوم الابداء ليحصل الاتصال المعنوي فلا ينافي  
 حتى وضعا بالكلية لانها وضعت لاقادة اتصال ما قبلها بما بعد باللفظ  
 ومعنى ما طرفة كانت او جازية مثل مرض فلان في وجوده الا ان  
 يحتمل المثال تحقيقا وحكاية ولهذا اكتفى المص به فجعل مثلا للحال  
 تحقيقا في حال التحقيق وامتنع نظرا الى الامر الاول في نظر  
 له لانه امتنع نظرا الى الامرين لان كان سيرا لا يصح سببا للدخول  
 لان السبب وقوع السير وكان سيرا يحتمل ان يكون في تقديره كان سيرا  
 واقعا وان يكون في تقديره كان مستقيا الى غير ذلك ما لم يتحقق خبر كان  
 لا يصح السببية فجعل بالغ مجزاة استقفا الشرط لا يتقارن شرط صحة قابل  
 فيبقى ان قصة بلان لا يخفى ان المجزاة صورة النصب من ادخلها بال  
 الفعل العام المقدم متعلقا طية فكذلك ان تقديره بقرينة توقف صحة ادخلها  
 بالرفع على تقديره فتقولهم عطفا لتقديره جاز لا يخفى بعده في نفسه بالنظر لما  
 سابقه لان قوله اسرت حتى يدخلها عطفا في غير تقديره لان دعاه اليه بالذكر  
 انه اذا عطفا على شيء وسبقه فيه شارك المعطوف المعطوف عليه في ذلك  
 القيد لا محالة واما اذا عطفا على ما حقه فالشركة محتملة اي ما كان صفة  
 او تعزير بهم الاول ما كان تفضيل اية تقدير بهم متساوي والفا التي ينصب

المضارع

المضارع بعد ما يتقدير ان جعل خبر الفاعل كخوفه المبني والضرورة والمصدر  
 البه ومع ذلك لا وجه للمضارع في قوله فيبعد ان والاول ان تقدير الكلام و  
 الفاعل ما نصب بشرطين احدهما السببية اي قصة السببية وقد نبه على ان  
 من النفي المستدعي جوابا ووصف النفي مما يكشف عن كونه في معنى الاشياء  
 قد سبق منه موافقا لما استشهد ان النصب بالفاء يوجب تقدير ان البصير  
 مفردا فيصير عطفا على المفرد المستنطق من اجله لان الثانية لان الفاعل  
 عاطفة لا يمكن العطفا على اجله للاختلاف فيها او ان شاء يدل على ان الفاعل  
 ههنا مبعث عن العطفا بتقديره لان الثانية المستدعي للجواب فان الجواب لا يعطف  
 فيه ههنا تضاف ولا يخفى ان ما ذكر كلامه عليه من انه اذ لم يقصد السببية في رزني  
 فاعلم ان لا يصح النصب تحية عليه ان يشكك مع الرفع تسمية القصد الا ان يقال  
 ح يكون في موضع الفعل موضع المصدر كما في سمع بالمعبد خبره ان سراه  
 والحق بالحق في ما سري جعل للضرورة الشعر ونبي ذلك تسمية العطفا  
 بنا فيل ما قبله يقول السمع من من ترك منزلي والحق بالحق في ما سري  
 ويمكن توحيده بما تحذف عن الضرورة وهذا ان يجعل سا ترك والحق في معنى  
 الامر لا ترك ولا الحق فالسري واول التي تنصب اه اكتفى ههنا بتقدير  
 متعلق النظر ولم يقدر المبني ولقد حسن الى بشرط ان يكون  
 بمعنى الى اخوه لا يخفى انه يقيد والاول ان يرد انه ينصب بعد ما يتقدير شرط  
 ان يكون في التركيب معني الى ان فتقديره ان يتم اللفظ اله الى ان  
 اذا كان المعطوف عليه ساهم في قيد الاسم بالبرج فيخرج كذا عجيبه ان يفرض  
 زيد فيشتم فانه لا تقدير ان يجوز عطفا على ما قول ان والنصب بكلمة ان  
 اس اية وفيه نظر لانه يشكك بالعجيبه ان ان ويعلم فانه لا يجب فيه تقدير  
 ان فالاول ان لا يقيد الاسم بالبرج وينبغي كون المعطوف عليه في العجيبه ان  
 يفرض زيد فيشتم اسماء بل المعطوف عليه هو الفعل والاول بالاسم متاخر  
 عن العطفا ويرد عليه انه كان المناسب ذكر ما مرين ويمكن ان يجاب بان  
 العاطفة في تقديره ان على نحوين احدهما اساء بعض عن بعض في الشرط وانما



والمشتراك جميع فيه فعدوا الى المحفوظات بشرط التبسيط وفصل عصرها  
 شرائطها ثم اتموا العدد بذكر المشتركات في الشرط مرة واحدة لعدم احتياجها  
 الى التفصيل . ومع العاطفة مطلقا اذا قدر ان بعد ما بشرط المسر  
 المشترك بين الكل بخلاف العاطفة المقدر ان بعد ما بشرط مخصوص كما  
 فصل في حق واخواتها وهو المتبادر من قوله والعاطفة لان هذه الحروف  
 ذكرت بهذه الجارية حين بيان الشرط المشترك بين الكلام فقل  
 فيجوز ان المضارع لم ولما ولام الامر المستعمل في معنى التهي اضاف  
 اللام لانه مذكور قادمة للانفاقة ولم ينفذ لانها علم لنفسها فلا تقبل الان  
 الانفاقة وجعل الشارح قوله في التهي ضمة لانها قد اذلت في المعرفه والمشهور  
 تقديره انظر بالتركيب والموافق بالمشهور ان يكون التقدير ولا يستعمل  
 في التهي بجعل قوله في التهي لا لان الانسب بالضم في تقدير المعرفه فاجعل  
 ان في لان رعاية جانب المعنى اسم من رعاية جانب اللفظ وهذه الكلمات تجزم  
 فعل واحد الى تجزيم بالانفاقة فعلا واحدا ولا فاعل يبعد مجزومة بالعطف بقول  
 لا يضرب وتقول وكللم المجازات الى بعضها فان كيفما واذا ايضا من كل المجازات  
 والمجزوم بها فعلا ان لا يكون كما استوفى واي وهو ايضا تجزم  
 مطلقا سواء كان مع ما نحو قوله تعالى يا ماعز عواذ به ومنه مع كيفما واذا  
 فتشاذ في كيفما شذوذ ان اذ كونها من كل المجازات لا تجزم شاذ و  
 تختص الى ما بالاستغناء ولا يبعد ان يستفاد ذلك من تأكيد لم بالانفاقة  
 فيكون تركيب لما من كل لم ولما وكان ذلك كونها حاصلة قوة بين العاقل  
 ومعمول فيه بحث لان ان لم لم اضرب ليس عالما في اضرب لانه قد قوله لم  
 معمولا وانما قد قوله ان لم لم اضرب . ولا التهي للابح انفاقة العلم وكان  
 نكرة او جعل التهي من نوعا ضمة لكلمة لا يمتنع لان التهي سبب الفعل  
 الاول لا يفتي ان السببية بمعنى كون الشيء سببا لا بمعنى جعله سببا فاللذان  
 ان يفسر الكلام بانفاقة سببية لانها فكان المص اراد بجعل سببا لانفاقة سببية  
 الاول وكان الشارح اراد بهذا المعنى الا انه بعد عن التيقن من حيث ينبغي

على

على الاول اه قد تبين كذلك الا اذا كان الاول سببا فاما اذا كان  
 ملزوما من غير سببية فليس الامر كذلك والافضل ان المراد يستعمل  
 الفعلان مع ما تعلق بهما شرطا وجزا لان الشرط هو الجملة الاولى  
 واجزا الجملة الثانية فانهم لتحقيق تاثير حرف الشرط فيه ان تحقق  
 التاثير معنى وان لم يحقق لفظا اما ان ضربت ضربت فظا واما ان  
 ضربت لم اخرج فلان اخرج لم لا بان لغير لم وسبقة معنى لان ان دخل  
 علما لم اخرج لا على اخرج حتى يكون سابقا للطلب ويتصور فيه التنازع  
 وان كان معه مضارعا متبنا ينبغي ان يفيد لغير المجزوم بللام نحو ان  
 يكوم زيد فليكره لانه يلزمه الفاعل عدم تاثير حرف الشرط فيه فيكون مستقبل  
 بللام الامر وبغير الدعاء والتخمين فانها مستقبلان تحقيقا قبل دخول ان  
 فلما تاثيره فيهما معنى وكذلك الاستفهام على ما يجي اولين بحيث  
 يجب فيه الفاعل عدمه لانه ما مستقبلان والاولى اصل اللام يتوهم  
 انه تجزم لان النصب لمن متعين لغيره وسبقة كما مر او استفهام نحو ان لم  
 يضربك فما تضربه ووجه زيدا فقل تضربه او مضارع منفي باحكم ان لم  
 يضربك فما تضربه ووجه عدم تاثير حرف الشرط فيهما ان الاستفهام ينبغي على  
 احتمال ولا ينقلب الى المستقبل والمنفي بالكون للحال في غير الضلاب  
 مع العارية على ان القا واذا لا يجتمعان ولذا لم يقبل ويكتفى  
 باذامع الجملة الاسمية مع انه اخضر . لا اختصاصا صريحا اي بالجملة  
 الاسمية فالخير ارجع الى ما تضمنه اسمية الجملة فتدبر وان التي تجزم  
 بها المضارع طال كونها مقصورة عبارة مشعرة بانه جعل مقصورة في قوله  
 المص وان مقصورة بعد الامر منصوبا بمقدرة ومقدرة خبر الانفاقة .  
 كانت ولا ضرورة في عواليه والوجه ان مقصورة مرفوع خبر لان  
 بعد هذه الاشياء اجتنابا لما لا حاجة في لغة من ان الاستفهام الصلابة  
 بل يكتفى بقصة السببية فان تحقق السببية كان الكامل صادقا والاكمل  
 كلاما او دليلا لكونه قد بر . فانهم مطلقون امثلة الماضي اه اقوى



الشواهد على ارادة الصيغة انهم يقولون لهذا الامر بالصفة قوله  
مثال الامر بمنزلة قولهم الامر بالصفة وفي بعض الشروح انما قال بها  
مثال الامر ايج الامر المعروف بالصفة لا يحتمل ان يكون بمعنى المصدر  
في زيادة المثال لدفع توهم ارادة المصدر توهم لجيد على انه لا يدفع  
لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر بمعنى المصدر اي صيغة الامر كما يقال  
لام الامر والوجه ان يقال الامر في السنة الصريفة على الامر باللام  
وهو الاصل المستعمل في ما بين المصنفين تخاف ان يحتمل الامر عليه  
فزيادة المثال ليكون في قوة التغير عنه بالامر بالصفة صيغة  
يطلب بها اه يطلب بها اخرج النهي والاستفهام والامر باللام لان  
الطلب فيها باللام واداة الاستفهام ولان النهي بالصفة فالحكم  
بان قوله يطلب بها الفعل مثال الكلام لا يتم ولا يحتمل ان المراد صيغة  
جعل لان الكلام في الفعل فلم يخل سماء الافعال في التعريف حتى يصح  
انه يخرج بقوله يحذف حرف المضارعة وقوله صيغة يطلب بها الفعل  
شاملا الى اخره يشعر بان جعلها بمنزلة اجنس والقيود بعد ما قصود  
والظاهر ان صيغة بمنزلة اجنس وطلب بها يخرج الماضى والمضارع  
وقوله الفعل يخرج النهي وقوله من الفاعل امر ازا قد عرفت ما فيه و  
اي ان ليس من تنية التعريف والتعريف قد تم بدونه بل هو شروع  
في كيفية اشتقاق الامر في التقدير هو يحذف حرف المضارعة او يحذف  
مضارع وفي الصورة حكم المجروم اي في حكم اخر المجروم والاول  
وحكم حكم المجروم في اسكان الصحيح لا خلاف في ان اسكان الصحيح  
وسقوط حرف العلة حكم الاخر واما سقوط النون ليل في الامر الا ان  
يقال لشدة الامتناع بين الضم البارز والفعل والنون نزلت منزلة  
كلمة واحدة منزلة الاخر فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة في بعض  
المصنفين يكون اخره في حكم اخره في حكم المجروم ان كان اه ولذا اكتفى  
بيان زيادة النمرة ولم يبين عمل الاخر فقوله اسكن اخره محال لا حاجة

الله

الي ومع ذلك فافتراده ليس فيما اخره نون او حرف علة اسكان الاخر من هذه  
فيستغنى ان يقول اسكن اخره او حذف والمراد بالرباعي هنا اي في علم  
النحو واما في علم الصرف ما كان يحذف الاصول فيه اربعة وفي قوله من المنة فيه  
نظرا لان الرباعي لا يحذف المنة فيه وقوله واما هو في باب الافعال ايضا لا يتم لان  
الفاعل في فعل لا ان يتكلف يقال ان منتهى هو لا يعود الى الرباعي بل الى الرباعي  
الذي بعده حرف مضارعة ساكن وكذا قوله هنا بمعنى في مضارع رباعي بعده حرف  
مضارعة ساكن وفي الدلائل من معنى ضم النمرة وجعلت كالعين وقفا  
للاكتفاء بالمضارع على تقدير الفتح النمرة فانه اذا قيل اسكن اه سرور  
قاله النسخ لان الكلام في ابطال فتح التاء وكسرة على انه لا يطلب احدا بانه لم  
ينفع او لم يفسد يكون لبيان فائدة والاصواب انه اذا قيل في اسكن ففتح النمرة  
النسخ هو بعد المتكلم المعروف بحال الوقت واذا قيل اسكن قبل كسر النمرة لم  
يخرج من الكسرة الى الضمة وهو تقييد فيما سوى ساكن بعده فتم ليس  
كسرة النمرة فيما سوى ساكن بعده بل فيما سوى اخر من مضارع بعده ساكن منه  
بعد حرف المضارعة فتم في غير سوان الى صيغة الامر الذي من مضارع بعده حرف  
المضارعة فيه ساكن بعده فتم او كلمة ما عبارة عن الوقت اي في وقت سوى  
وقت يكون بعده التكن فتم الثا لما يكون بعده حرف المضارعة فتم الضمة  
مثال لما يكون بعده ساكن بعده حرف المضارعة فتم او على حذف مضارع  
اي فاعل فعل لا يحتمل ان اضافة الفعل الى المفعول ايضا لا في طلبه بتقدير الفعل  
ايضا لم يزد في الكلام لا تحذف واعلم ما ذكره ان اضافة الفعل ايضا الى ما لا  
طلبه لم يثبت له ولا يبعد ان يراد بالموسول الفعل الذي لم يترك فاعل الا  
الامر الذي لم يترك فاعله في شمل اسم المفعول فيتم كون الاضافة ثانيا وكذا  
اراد بالفعل وشبهه على المسكن في الشاوية اكتفاء به فيما سبق في  
تعريف مفعول بالمسمي فاعل وذلك ان تقول لم يترك اعطاءه على شتره رانه لا يجوز  
حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه وليس الثالث في قول عوف  
الليس للاختصار ان يقول فيا كان ما فيها كسر ما قبل اخره ومنهم كل من ترك قبل اخره



وضرك كل متحرك قبل فتحة اللبس فتخرج عن قوله فيم الثالث مع نبرة اول  
 والثامع الثاني للثامع الثاني بالمرز ثنية الغاي وجوه مطلقا و  
 نوحه احده افعال والاولى ترك التعليل وتفسيره قوله خوف اللبس هذا  
 على قوله فيم الثالث والثامع الثاني يمكن تعليل من الاول ايضا فانه لو اكتفى في ضرب  
 كسر ما قبل الاخر لتوهم انه صيغة معلوم من باب علم واللبس في باب الاستبانه  
 قالوا ولي ان يقول المصنف ان كان ما قبل كسر ما قبل الاخر ونتم له مطلقا و  
 الثالث مع نبرة الوصل والثامع الثاني خوف اللبس اي ما يكون عليه فقط  
 معقلا ويمكن ان يقال اراد بالمثل عنيه وعين تخفيف لا يعقل وهذا الصوب  
 لانه يندفع به الداء صوب وانما خفض مثل العين بالذكرة زيادة عوض و  
 اضلال في المبنى للضام على منه كما ذكره بتعني ذكر مثل العين في المبنى للمفعول ان  
 لم يكن فيه ما ذكرنا هذه الكلمة وهو سهو من النسخ وصوابه انما خفض مثل العين  
 بالذكرة زيادة عوض واضلال في الماضي لما ذكره بتعني ذكر مضارعة وان لم يكن  
 فيه ما ذكر المتعدي وغير المتعدي ما ذكرنا ان لفظ الفعل لا يسمان فان  
 المتعدي اعم من الفعل وشبهه وكذا غير المتعدي مطلقا لا يمكن ان يفرق ما يتوقف  
 فانه على متعلق فان المصدر لا يتوقف فانه على شيء فضل عن المفعول ولذا  
 جاز فذن والشر في ان كان النسبة الى الفاعل والتعلق بالمفعول في ان  
 مع الفعل ما سوى المصدر مما يشبهه فتقول المصدر المتعدي يشق منه المتعدي  
 فالمتعدي المطلق ما يتوقف فانه على متعلق او يتوقف فانه ما يشق سؤنه عليه  
 وكانه لذلك قال المتعدي من الفعل فان التعلق شبه الفعل الى غير الفعل  
 قد دل عبارة سبما هذه العبارة الى المتعلق اسم فاعل هو الفعل فالمفعول هو  
 المتعلق اسم المفعول بالخدم والايصال مما وقع في التعريف اسم الا ان يقال  
 التعلق من الجانين فيكما ان الفعل متعلق بالمفعول فالمفعول ايضا متعلق به  
 فافهم بيان تعلق الفعل الذي هو المفعول وبشيء الفاعل والمفعول  
 يريد به معنى احواله وبشيء الفاعل قد تحقق ان المفعول الذي يبين احواله يشبه  
 اعم من المفعول به فلا حاجة لترك شيئا من المتعدي في هذه المقام فان اللازم كما

كالسوق

كالمتعدي التعلق بشيء الفاعل والمفعول وغير المتعدي ايضا بصير  
 للام ما يوجب الاتفعال كذا القطع وبما التعلق كونه حرج بالالف  
 المتعدي كونه ما يشبه او بين الاستفعال نحو استخراج هذا غير شئ ان  
 في باب التعدي وانما المشهور في الكتب هو الثلثة الاخرى وكانتما  
 من كالا لهما لا يحد بان جوهه احواف ولا يتصرفان في معناه كما يجعل طاب  
 للمفعول بل يحد ثمان في الكلمة معني هو مستقل يطلب المفعول قبل فالثمة  
 الاخر فان ما يشبه معناه صاحبه في المشي فلم يتغير فيه معنى المشي كيف  
 يطلب مفعولا بل حدث في الكلمة معني المصاحبة المستقلة في طلب المفعول  
 واستخرجت معناه صيرته خارجا فحدث السبب مع التفسير المستقل في  
 التعدي مع بقا معني اخروج على ما كان قائل ثمانية غير الاول كما عطف  
 وهي سماعية كثيرة جمعها الى سببين وارجوان اضبطها فاعمل رسالتين  
 بها الطالبون كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه وعدم جواز  
 كونه مع الفاعل فيمن لشيء واحد فلا يقال المعطية والمعطية  
 والثامع الثالث من مفعولها من بيانته لا بتعنيته ولذا لم يقل من مفعولها  
 كمفعول علمت في وجوب ذكر احد ما عند الاخر في لا وجه لتخصيص بيان  
 المصنف بل هما مثلها في فضايلها في باب علمت ايضا فانه يجوز تعليل  
 علمت قبل اللام والاسقفان والشيء تقوايا علمت زيد العرو وقايم او  
 اعرو وقايم او ما عرو وقايم وايضا يجوز كون المفعول الثامع الفاعل  
 ضمير لشيء واحد فتقول علمتني زيد اعلمتني فاعدا كانهم ارادوا  
 بالشك الظن هذه من خلط اللغة باصطلاح الميزانيين والافني اللغة  
 الشك خلط اليقين على ما في القاموس شاي الطرفين اي  
 ونوع ايجزهم وعدم وقوعه لبيان ما هي اي تلك ايجز من حيث الاخبار  
 بها ما يشبه عنه الاظهر ان المراد لبيان ما هي اي تلك ايجز المذكورة عبارة  
 عنه فان علمت لبيان ان زيد اقاييم مثلا عبارة عن معلوم يصح شيئا هكذا  
 وهذا الكلام سواء كان بمعنى ما ذكره الشارح او بمعنى ذكرناه فليس ان يكون فيه



الافعال كسبية اجلة الاسمية ومنزلة ان الدافعة على اجلة ان ا  
محقق فلا يفيد مع فوا على قاعدة تامة ولا يصح الكون على ما يح  
ما على الاستفهام الاستعمال فالوجه ان يقال مع الكلام لبيان ما في  
الافعال عنه اي عن عبارة عنه والمقصود من التبيين على ان لا يثبت  
اجلة الاسمية بل من كورة لبيان معانيها وهي مشاط الفائدة اجلة المدخولة  
وليت ك بر دو اخل اجلة فافهم فنصب اجزئين على انها مفعولها  
لان الظاهر مفعولها وكانه اراد ان كلا منهما مفعول لها اذا ذكر  
احدهما ذكر الآخر اي هذه السوال يح وخطا فليل على فصله الى  
اقول هذا يقتضي ان لا يصح علمت فزني زيدا اقباما وعلت كل رجل وضيق  
بل يجب في المثالين ان يقتصر على ما ذكر علمت وهو لجيد جدا فكانه اريد  
اذا ذكر احد ما ذكر الآخر او ما ينوب من باب لا تكلن في الحاشية اي  
لا تكلن جازعين على غايتك الملك بنا اذ قد وثقت بنا قبل ذلك المنة  
عنه الملك فلم يضر به اذ في الجواب اي لا تكلن اذ لا على غايتك الملك  
بنا وما يجعل جعل الفاعل لا في الاغوا ونحن لم نجد في اللغة فلا يقول  
علمت فظنت لعدم الفائدة في الا يوجب عدم جواز حذف المفعولين  
نبا لعدم توقف افادتها على ذكر المفعولين لان هناك جرات افادت  
اخر كان يقول فلان بظن كثير او يعلم قليلا اي يقع الظن عنه كثيرا او يقع  
اليقين قليلا او يقول لا يعلم زيدا الا بالبراهين اجزئين الصالحين  
الا بالبراهين ولا بظن الا بالامارات او يقول ما ظنت اليوم او ما  
علمت اليوم الاستقلال اجزئين الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبر  
او مفعولين لها انظر الواو ثم لا يظهر فائدة في وصف اجزئين وكذا  
للا فائدة في تقييد الكلام بالنام وكلامة غير مقبولة بالمتقرا الاول لانه  
كلام على تقدير مفعولين ايضا لا يجعل الكلام اخض من اجلة على خلاف  
ظ كلام المعنى فلهذا اجوز في جواز المنية اه وللا مزارع عن صو  
صورة التقدير فانه لا يجوز فيه البطلان العمل او بواسطة نحو علمت

غلام

غلام من انت فيه بحث لان علمت واقع قبل الاستفهام بلا واسطة  
بيان المضاف الى ما فيه الاستفهام وحرزنا اجرة اخل عليه بمنزلة ان  
امتزاجا ما بحيث سرى الاستفهام في المضاف وحرزنا اجرة ويجوز  
قبلا ولذا جاز تقديرها على كلمة تضمنت الاستفهام والفرق  
بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جاز لا واجب  
والتعليق واجب فيه بحث لانه لو كان الالغاء جازا لكان قوله  
منها جواز الالغاء استدراكا لما صح ما تقدم من ان الالغاء واجب  
في الصورة المفصلة وغاية ما يكون ان يقال انه لم ير الفرق بين معنى الالغاء  
والتعليق في هذا البيان بل اراد الفرق بين حقيقة خصص الالغاء  
والتعليق في هذا البيان الالغاء جاز وله اقباما كجواز والتعليق  
واجب وله المقتضى بالجويز بل ساق الكلام فيه بحيث يفيد الوجوب  
فقد راي البصرة اي راي لم يمتزج اجرة الحلية احكم هو النوم  
ولقد اراني للمراح درية اي البصر في حلقه هي هذه في التراح ولكن ار  
مبعي العلم مساع فيكون درية مفعول الشيء وعلى ما ذكره في حال ما على  
حسب ما لا يصح الاستثناء من بعض افعال الصلوب لا متصلا ولا متفصلا  
فينجب حمله على السبل ثم انه لا فائدة في هذا البيان ليجال ظهوره في بيان المعنى  
وهي اما العلم او الظن فالمراد بالمعنى ما فوق الواحد لئلا يقال  
اه ولا يقال ولا وجه التخصص بيان هذا البعض المعاني الا في ان الكثر  
منها معان اخرى بمعنى ضربت احب وهو الذي في شجرة شجرة كذا في العشب  
بظنين اي يتم فظنين بمعنى المفعول لانها لا تتم بدفعها كالغالب  
الغير النقصه وقيل لنقصان مدخولها عن مدخول انما بالحدث الاصل  
في التامة دونها وفي نظر لانهم لا يسمون افعال المدح والذم ناقصة مع  
نقصان مدلولها عن غير ما بالزمان ولك ان تقول سميت بالنقصان  
عدو بالنسبة الى الالغاء التي تتم بدفعها وفيه ما فيه هو تقييد الفاعل  
اعلم ان مدلول كان نسبة النقص الى فاعلها والزمان والنسبة هي نبوت النقص



للمفعول وقرئ بينهما وبين التقرير الذي هو صفة للمنكسر ان كان مصدرانيا  
 للمفعول كما هو الظاهر بين التقرير الذي هو صفة الفاعل ان كان مبنيا للمفعول  
 فإرادة ثبوت الصفة للمفعول على ما لا يليق بمقام التعريف فكل  
 من الصفة والتقرير عدة لو كان مجرد القول في الموضوع كاستلزامه لكونه عدة  
 فيما وضع له ان كان الزمان ايضا عدة في هذه الافعال ولو كان موجب كونه  
 عدة امر او لامدعيه في نفسه فكل على ان يكون كل من الصفة والتقرير عدة  
 في ان من منتهى وجوبها بقوله ما صنعت لتقرير الفاعل بهذا المعنى الا ان يقال  
 المراد ما يكون العدة فيما وضع له تقرير الفاعل على صفة فقط فيجوز ان العبارة  
 لا يساعده ولو جعل الموضوع له اشارة الى التسمية كما بالتصرف في  
 معان الافعال ان قصة وجعلها مجرد التقرير يدعي وجوبها ما زاد على  
 التقرير عن معناه وكونها قبولا ولا يخفى انه مع ذلك ايضا لا يكون تمام  
 الموضوع له التقرير بل التقرير والقصد على ان جعل الزمان خارجا عن هذه  
 الافعال داخل في الافعال ان من تكلف وتكلم ولا يبعد ان يجعل اللام  
 اه جعل التقرير في النسبة فيجوز ان التقدير الاقادة لان الغرض من وضعها للفظ  
 اقادة المعنى لانفسه والوجه ان المراد بالتقرير ما اشتهر به بيان فائدة التسمية  
 والافعال ان قصة موضوعات لغرض تقرير الفاعل على صفة وتأكيد اضافته  
 بالصفة فانها موضوعات للنسبة وكيفية لها من الزمان وغيره والتميز دخولها  
 على الجملة الاسمية الداخلة على النسبة المدة لولها فيها كد النسبة المدة لولها  
 بدخولها على ولا ريب في ان الغرض اقادة الزمان ايضا غايتها ان العدة اقادة  
 التقرير فعمله جعل اللام للغرض ايضا لا بد من جعل قوله ما صنعت لتقرير الفاعل  
 على ان العدة لتقرير الفاعل على لا يقتضي الاية زائدة اشارة الى تقديره  
 المحقق الشريف ان المراد صفة فاعلية عن مدلولها وترك ذكره لتبادره من القول  
 وقد تضمن كثيرا من التضمن على فظة مع فعل لازم بمعنى فعل مع ملاحظة  
 معناه واعماله على هذه الملاحظة ولا رايه في مقام التفسير طريقال جعل  
 الاصل بربنا والتضمن حالا فيقال في تفسيره ثم التسعة بهذا عشرة صارت عشرة

وثابتها

وثابتها على هذا كما ذكره الشارع فقوله بانه وكامله حالان لا متفان  
 كما لو تم العبارة وجب ان يكون كانت في المفصل بمعنى صارت من الفاعل  
 وهو الغرض فان التركيب حدث من اجزاء حيل ارسل اليهم على رضى اعينه  
 اسم ابن عباس اي ما جات غفلتنا ما جتك اي لم نجدنا غافلين كما  
 تريدنا ان يرف شفء بالضم السكين العظيم على ما في القاموس  
 لا نجي وزجاء وتعدت اه ولذا اجاز المص بالتركيب من الذين  
 ولها وتعدت اه قال في بعض تصانيفه اي في باب الاطراف فيقال  
 جاز التبريرين وقيل في ضبط موضع استعمال فقد ان يكون ان كان  
 كذا على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر كانه بتقييم الجملة الاسمية آخر  
 عن مثل اتايم زيد وما قام زيد فانها جملتان اسميتان مركبتان من  
 المبتدأ والخبر على اي لاجل اعطاء الخبر حكم معناه كما يعطى الاسم ايضا  
 فصار زيد عنينا بجعل المعنى مستقلا اليه ويجعل زيد مستقلا بثبوتها  
 الاولي جعل ما فيها مفعولا فاعيا في زمان ما مضى شكره لبيان انه ليس  
 زمان معين من الماضي يتبرأ قهر البتة الماضية التي لا يمتد في فيها  
 من البتة بمعنى الضلالة والعقم المكان الخالي لصفة المطلقة بسرعة سيرها فانها  
 بمنزلة قطا تركب بيوضا صارت فراخا فهي لمشي بسرعة الى افواضها كذا في  
 العباب خالك بيوضا لم تكن فراخا بيوضا ولو كان معناه المعنى كذا في  
 العباب هذه ايضا عطف اه وانما ذكره مع كونها غير فاعلية مما هو معني  
 صار ومقابلته لانه يختلف فيه فخذ بعضهم انها مامة والجملة تفسر ضمير شان  
 هو فاعلها فصرح بما هو كحق عنه والظاهر انه عطف على يكون ما قصة والا  
 الا ولي بيان لها باعتبار معناه وانما بيان لها باعتبار عدم تلازم عملها  
 في جملة بعد ما بالاتفاق وان اختلف في كونها ما قصة او مامة ولذا اجمع  
 مع كونها مامة وزائدة بجامع عدم ظهور العمل في الجملة جمل بعد ما  
 وكقوله الخا اكن فيكون الاظهر ان قوله لعل اكن في موضع الايجاد المعنى  
 ثبت في موضع جعل كل شي موضوعا لشيء بمعنى كذا ايل بجعل ان يكون



في الجحيم قصة ويكون في مقام الابداء ايضا يعني كن موجودا ويكون زائدة  
 هذه تحفة بلفظة كان بخلاف ما سبق فانها تامة بل تحذف فيها فباك  
 من لغتي كون ابوت استغاثه من اجل كون النعمي بالضم وهو النعمي كون اليه اما  
 لارادة المتعدد بالمصدر او بجعل ابوسا وشديدا مجمع وان كان واحد المتعدد  
 الجحيم قيل سمي باسمه فاعلا فذات هذا القائل هذا البنية في محله وهو  
 مؤله ما وضع لغير الفاعل صفة ولا يفتي ان هذا البنية ليس في مرتبة لار  
 لا خصوص الاطلاق ببعض الافعال ولكن نقول بنية في هذا الكلام جميع الجحيم  
 مع الفاعل على ان الاصطلاح على التسمية بالفاعل كإمام الاصطلاح على  
 التسمية بالجزء ليس الجحيم على الاصطلاح من سمي الاسم فيه فاعلا سمي بالمتعدد  
 سمي فاعلا واسما كما ان سمي الجحيم مفعولا وبغير معلوم لمعلل جلاء  
 عن الوضع مع انه ظاهر الجارة المصحح لا يقتضيه له او لغيره كقول  
 لغا وللنعمي ويلزم من النقي ولم يقبل ويلزم من كلة النقي ولغيره الزمان قبل  
 المصادر كغيره جعل لغيره الطرف هنا في لغة من المصادر وكونه مدونة عنه  
 لان مادام صار على انه في الزمان مع من متع كون الزمان معه وليس الامر  
 بهذه المثابة في ثمن المصادر احتياج الى كلام سوى ما دخل عليه في ترك  
 بينه وبين سائر الافعال ان قصة وقرينة بقوله لانه طرف على انه لابد له في الكلام  
 من الاستئصال على ما ينصب الطرف ويجوز تقديم اخباره على كل ما كان  
 والاسبب الالتم ان يقول امره كما من المبتدأ في ذلك الشكل على او الراس  
 ايضا فان اريد به كواز التقديم اه يمكن ان يختار منه الشق ويراد ان  
 يجوز تقديم اخباره على ما سماه ببعضه انما لا يمنع من التقديم والمواقع  
 الحارفة قد علم حكمها فلا حاجة الى التفسير لها هنا كقولكم كان ما كان  
 هذا الميزان عما هو فيه في الكلام في التقديم الجحيم على جرد الاسم هذا المثال اقل  
 في التقديم الجحيم على نفس الفعل نعم هذا في قوله فيم كوز وهي مربعة  
 الى الافعال ان قصة الاسبب كسباق الكلام ان هنا راجعة الى الاخبار  
 الا ان صفة الى الافعال لا تقتضي ظاهرا قوله في من كان الى راجع او حواء

ذلك

به ذلك وبهذه النفع ما قيل كان وجه الدفع ان المراد بالاختلاف عدم  
 اجتماع المعاني في ذاتها والمخالف والمراد بالاختلاف كون المعاني  
 متماخرين متماخرين كل على قوله بالكون هذه الاختلاف وانما ظاهر امر  
 جابته لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المناقشة لتقدمهم وحاصل  
 الكلام ضعف جانب المخالف في الاختلاف فانه كالمخالف للاجتماع وعدم  
 جانب عدم الاختلاف لانه ليس فيه خلاف ما تقرروا ويكون وجهان اخر ان يكون  
 ليس عن الافعال المنفية احدهما ان المراد بالمخالف فيه ما اختلف فيه  
 اللغات لا ما اختلف فيه النجاة فحصل المصطلح اختلافا في النجاة وليس  
 من قبيل اختلاف اللغات ووقع الاختلاف بينهما بخلاف مخالفة ابن كيسان  
 فانه للخطا في اللغة وما بينهما انه لم يتعين المخالفون عند المصنف ليس  
 بخلاف الافعال المنفية ما وضع اي فعل اشارة الى ان التعريف  
 لفعل المقاربة اذا التعريف للمماثلة دون الافراد فتقوله افعال المقاربة  
 بتقدم هذه ابا افعال المقاربة وما وضع ضم للعبارة الى فعل المقاربة  
 اي هو ما وضع عيسى طبع واشفاق يخرج عن تعريف افعال المقاربة  
 المقاربة عيسى للاشفاق فينبغي ان يقول رجا او اشفاقا لا يقول  
 عيسى الاشفاقية موضوعه لدنو الجحيم رجا لاننا نقول فيه احدثه  
 مراد وكيف لا و افعال المقاربة قد يكون لبعضها معنى لا يكون باعتبار  
 منها لتضمنه انشاء الطمع والرجاء او الاشفاق كل على  
 الانشاءات في الغالب انما قال في الغالب لان امثال اضرب انشاء  
 لكن مع كثرة ما مقولة للحروف الانشائية اما في جانب الاسم  
 ما جاز كلام من قولهم عسيبت صاينا ويرجى تاويل الجحيم باسم الفاعل  
 وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء الاول الى يجعل منصوبا  
 على المفعولية باعتبار الاصل ويرده ايضا نحو عسيبت صاينا والذي  
 اري ان اصل هذه اوجه قريبا بركة نحو عسيبت صاينا ونه يخرج ضمير  
 يعود الى زينة ولا يمنع تقديم الجحيم التباس الاسم بفاعل الجحيم كما في زيد قام



لان كون عسى طالبا للاسم مع امتناع الالف قبل الذكوب زيد اسم  
 فلان ليس بالفاعل كذا في زيد قائم نعم يتوقف صحة هذه التوجيه على ثبوت  
 عسى ان يخرج الزيدان من غير لفظ ايضا انه لو كان كذلك ينبغي ان يجوز عسى  
 يخرج زيد كذا ان فاعله واخره هو ان يجعله يتوقف صحة هذه التوجيه  
 على ان يثبت في الاستعمال عسى ان يخرج الزيدان ولو كان الاستعمال  
 عسى ان يخرج الزيدان سيما فلا ينبغي على من ذهب اليه من اخيار اعمال  
 الفاعل وقد تحذف ان عن الفعل اه في الاول ان يقول المصنف عسى  
 زيد ان يخرج وقد تحذف ان وعسى ان يخرج زيد لعدم من به توك  
 يراه من اواخره على تقدير ان يكون زيد فاعله كذا في الاما لو كان اسم عسى وان  
 يخرج غيره ويكون اسم عسى غير زيد كما يجوز في المثل به من متحققه كما كانت في الاول  
 الاستعمال الاول فتخرج عن ذلك الوجه العكس بانراة ان لا ينظم ذلك  
 في قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقوله لم يكدر كسيسا ليهوى منه سبحانه  
 ان عسى يحكي بمعنى دهب والنقطع الكسائر الانعالي كذا في الاعمال  
 فغيره اي غير لم يكدر وجعل لم يكدر وقال غشيت على وزن الطلبة من الاسماء  
 العربية وفي المستقبل الاول في المضارع وكأنه كذا في الاحوال اقتصر على  
 الماضي والمستقبل وقد عرف التمسك به اذ لا يخفى على احد ان ما كادوا  
 يفعلون لفظي القرب فكان وجه قول من قال انه في الماضي للثبات انما ينبغي به  
 العرب في المثل اذ استغفب انتفا القرب الوجود فلا يقال ما كاد زيد يفعل  
 الا اذا كان فعله بعد ان كان بعيدا لانه اكثر النسخ غشيت بزيادة بوجه العين على قوله  
 ولم يكدر في الاسماء العربية وفي التمسك به تام واجواب عنه ضعيف  
 وفي الدعوى الثانية اه لا تقول لم يكدر ماض فيجب ان يكون للثبات لانا  
 نقول جعل اذ استقبل كان من خطا ذالمة راي انه ماض وكان غيره  
 ذالمة اما الغض عن تغير اذ اوسد اليه اعتراض القاصرين لكن لا يثبت  
 مدعاه وهو مجموع الامرين بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وفيه ان  
 ما سبقا يدل على ان جعل قوله وجعل يكون في الماضي للثبات وفي المستقبل

كمال

كالافعال دعوتين وجعل التمسك بسبب امر بنا وقد مر في التمسك الاول  
 خلافا لانه الكلام الاحالة وفي قول لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم  
 يثبت مواخذه بعرضه الفطن فتعظن وهي مثل عسى وكادوا  
 الاستعمال لان المعنى وتجه عليه ان يوهى ان الاصل فيه استعمال غيره مع  
 ان وكذا الاصل استعماله بدون ان وانه انما اقتضى وجهه بالنظر  
 الى كسرة اخره اي بمعنى بمنزلة ذكر الكل في المعارف للثبات على حاله في  
 لو قيل بالجمع المضارع للاستغراق فيكون بمنزلة الكل ويكون التمسك  
 فيه بما ذكره كان اقرب وذلك ان تقول جميع مع عدم كونه الانوعين اشارة  
 الى ان فعل التبعي في الاصطلاح لبعض ما وضع لاثبات التبعي سواء  
 كان من هذين او غيرهما الا انه لم يوجد الا به ان وتثبت بالنظر الى  
 نوعي صيغته وللمتنبية على ان الموجود من هذا المفهوم الاظم ليس الا  
 النوعين فمنهم المتنبية ويصح ايضا اي كما هو مفهوم في صرح  
 المفرد ولا شئ عشرة الشئ ليس في البدء واما بالثبات شئت  
 وشئت معروفا ومجهولا والمراد بالبعثرة الاصابع وهذه التبعي من  
 التبعي من حسن الرمي فانه فعل وضع لاثبات التبعي وليس  
 اه يمكن ان يجاب بان بيان المراد ما وضع لاثبات التبعي في نفس  
 مصدره الفعل وقوله انه من شاع ولا شئ عشرة ليس كذلك  
 وله اي الفعل التبعي اول وضع لاثبات التبعي الا وجه هو الاول لان  
 تعريف الشئ لثباتي الحكم على لالحي على التعريف ما انتهى السطاح في العا  
 الف موس شئ كرميه احبه ورعب عنه وما امت الكذب في الف موس  
 رمقه اي بالقصد وانما فيه ما التقدير والتأخير لا طلاق فيه من التعقيب  
 ان من كفل المعرفه حال الصيغتين من غير حاجة الى تذكر التقديرات الى سره  
 في غير ما والمتمسكة واما ذكره من المباعث فلا ينبغي لان منع فعل التبعي  
 من التقدير والى فيه من خواصه وان كان مع ما في الف واهب اه لا  
 تحكي على الفطن ان شئ من اجابين اجوابين ليس بالمنع والمما



والبارد ولا يحصل منه هذه المواد الحسن ان يقال ان المراد ان  
لا يقوم حسن ما على ما ولا توضح ما بعد ما فعل التبعي عن نه الب  
التصرف وان كان هناك مانع اخر من تقدم حسن عن كلمة ما فمقتضى  
من باب من انما انما عنده من جعل المعنى من عظيم انما انما انما من جبر  
فالمعنى شئ صفي احسن زيدا لا امر على وانما من جعل المعنى من انما انما  
للمعنى فلا يصح ان يكون ما احسن زيدا من قبله لانه يكون المعنى ما احسن  
زيدا شئ الا شئ فيلزم استثناء الشئ عن نفسه ولا يصح ان يقال  
ما منه انكرة لعمومه فان المعنى كل شئ احسن زيدا وهو مستبعد لمقتضى  
التبعي جدا قال الشيخ الرضا واما لم يقتض الالمص لان لم يكن  
ح احسن فعل التبعي بل يكون التبعي من فوائده الاستفهام فالتقول يكون  
فعل التبعي لا يجتمع هذا القول وبه اي مجروره وانما غير عنه لان  
البناء الزيادة كالعدم تمنع ذكره كانه لم يذكره ولانه للزوم كاجز من الفاعل  
وقال القزويني وتبعه الرضا في ذلك ويمكن ان يقال ان الخطأ للحسن  
والباطنية اي حسن حسننا بزيد بهذا اللفظ اراد باللفظ السر  
لا العلم المخصوص كما هو المتبادر من اطلاق النجوى والافضل ان المراد  
بافعال المدح والذم فعل الرفع والضعف لانها مدح او ذم كما هو في نظائره  
ولاداعي الى ارادة المشقة بهذا اللفظ في هذا المقام خاصة او  
بمنزلة انكره منصوبة وصفه المنصوبة ليجرد التوضيح اذ التميز اما منصوب  
او مجرور مضاف اليه وهو لا يمكن ان يراد الا ان يراد الا من انما عن المجرور  
كان قائما من شاعر ولك ان تزيده بالمنصوبة لا محلا فاحسن زيدا عن ما  
يحسن التفاعل بين النكرة وبين مانع التفصيل للتوضيح فانهم انما اتوا  
بالتفصيل رد المذهب الى على وسيمويه لبيان تعريف العبد  
العبد الذي لا يملك ما سبي ولا يخفى انه اذا كان زيدا منته اذ يصح ان يكون  
اللام للمعنى الذي لا يملك عبارة عن زيدا وكذا لا يظهر على هذا التقدير كون الضمير  
في نعم جلالا زيدا مبهما بل الظاهر انه راجع الى زيدا وجلا كمنه عن النسبة لانهم

حكموا

حكموا بانه خير منهم للزوم افراجه فالعابد في نعم جلالا زيدا ليس الضمير الضمير  
مع منته صارا بمنزلة نعم الرجل فصارا بمنزلة نعم جلالا زيدا لانه الاعيان ولو  
لان المخصوص قد تقدم على الجملة لكان الانسب جعله عطف بيان وان  
هو المنهج لكونه منته لانه لا يحسن تقدم الضمير على الابهام اي مطابقة  
الفاعل او مطابقة الفاعل على اياه يعني الفاعل كمنه ان يكون فاعلا وان يكون  
مفعولا ولفظ ان المبني على الفاعل يعين للفعل كما اذا المبني على الفاعل  
بالمفعول يعين المقدم للفعل حقيقة او ما قبل لا يختص التعليل بالمطابقة  
في الجنس بل كجاء المطابقة في غيره ايضا فالنسب ما بينه من جنس او جنس  
او به انما انما من حيث لخصان حيث لخص ما كما هو القياس وجب نعم انما ينقل الضمير  
الى اي انما اذا دام اذا صرح على وزن حسن في الصلح لفضيلة وعنده  
صاحب القاموس حسنا من نعمه اوجب وذا فاعلا اي اوجب والحق  
في التميز او محال ما منه انما الضمير الاول في الفعل لان الفاعل هو من لا فعل  
وعلى هذا القياس الفاعل في التميز في نعم جلالا نعم والظاهر ان الفاعل في التميز عن  
الذات المذكورة المبهمة كما في رطل زيدا فاعلا كلمة ذوا الضمير المبهمة كما في ربه  
رجلا فان الراكب حال من الفاعل لان المخصوص فيه مصادرة لان المدعى  
اذا ذوا محال لا زيدا فهو نفعه ان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص قاله  
في الصحيح الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص كما في بعض النسخ قوله اي  
برجرا بالضم مصدر رجب على وزن كرم وعلم ومعناه الاتساع كذا في القاموس  
**قوله** ففي عهد ما من وف ايجر ساج وولده ايجر واول الضمير معا كما في قوله  
مع الباءات فرجاء من المحدث ومسا حمة والمحدث ومقيقة والظاهر انه اد  
اختار منه ب الكوفيين ولم يجرها مع واول الضمير المتعرج بانها باردة عنده ولذا  
لم يتركها في قول مع ان رب معتمرا بعد ما ايضا ولا يظهر من هذه الامور  
الشيء في الشعر ايضا الا شاذا **قوله** كثر اما يطلقون العا الغاية اه فيه انه  
يلزم ان يختص من الابدانية بالافعال الاضيارية التي لا يخفى ولا  
يصح حال التقدير من اول المنار الى اخره والاحسن ان المراد بالغاية

جملته المحذوف



فوجب ان يكون استعماله  
في ان بيان مجازا الا ان يرد  
بالمسافة صح

الزمانية الى الابد والنهاية ولا يستعمل في ابدية كالا مورا لابدية وانما  
تفسير الغاية بمعنى المسافة الحقيقية او التنزيهية **دود** وعلامة صحة وضع المو  
الموصول موضعها لا يقال لا يقع وضع الموصول موضع من في ذلك من مثل اى  
شي من مظهر مع انه جعل ببيانته لانه لم يرد وصف الكثرة بالمعقود لم يرد جعل  
اى مظهر صلة لانا نقول المراد وضع الموصول موضع مع ايراد مقتضيات المو  
الموصول **دود** هو واراد على الحكاية فالمراد يكون في كلام غير موجب كونه فيه  
في الحال وفي الاصل **دود** في هذا المعنى مقابله لمن اى في الجملة فان في الاما  
من المكان او للابدية الزمان والى قد يكون للامانة في غير **دود** فلا يقال  
قوله كما يقال اليه ومع وليس اختصاصه بالظن في بحر وكونه بمعنى الى **دود**  
ولا صليكم في جرف التخليل جرف الساق **دود** والمصاحبة قد تضمنت في  
التعبير عن المصاحبة تارة بمعنى مع فتارة بالمصاحبة والاصاق يستلزم  
المصاحبة في بحث يجوز اشتراك الفرس في مكان يقرب من السبع ولا يصح  
السبع الفرس في الاشتراك **دود** والتعبير بهذا المعنى تحققة بالي وما وقع  
في عبارة الصريحين ان تعدية لازم بحرف في بحر في اى في الشدة المحررو  
غيره فمخصوص بال **دود** وفي غير البحر الواقع به ايدى على ان ما يذكره من غير  
يقينه بالسماح قياسا في استعمال الابد للاستحالة او للاصاق لا يتوقف  
على سماع والالتصية به وقيل التعدية مقصورة على السماع **دود** واللام  
للاختصاص بظاهره انه للانبات عليه شئ والنق عن غيره وجرى عليه القول  
وذكر بعض المتأخرين ان معنى الاختصاص مجرد النسبة لا الحصر فلا يصح في  
زيد اخ لعمرو اذا كان اخا لعمرو ايضا وفيه انه لا يتحقق الاختصاص الا في  
في مورد استعماله فلا داعي الى حرف الاختصاص عن **دود** ولين  
الواو في القسم لم يزل بمعنى ان في القسم مع ان الابد اصل يتبناها على ان كواو  
القسم لا كبا **دود** لعدم احتياجها الى المعرفة لافرق بين رب وسائر حروف  
البحر حتى يكتفى عن المعرفة لعدم حاجتها ولا يمنع غير ما قاله في ما بينه وبين  
**دود** انه لا يتحقق التعليل في المعرفة لانه انما للكثرة فينا فيه وانما للواحد المعبر

منه في قوله

فلا يحى

فلا يحى فيه التعليل لانه انما يحى فيما فيه من الكثرة وكان نقول  
ان بحر ورتب في معنى التميز عن الابد للتعليل كما ان كم للتكثير ففيه  
شأنية عدد الطالبتين ومنه اوجه وجبه وان خلا ببيانهم عنه **دود**  
ويستعمل في معنى التكثير ويبنى له كاشتهر اطا وصف مدحها وان استنى  
عنه موجب من التعليل لست صفيلا اى مجلولا **دود** وواو اى  
واو رب في حكمه كانه اشار الى ان الاو لا يقال واو اى في حكمه ولا  
يخص مشاركا بالمدحول على كونه موصوفة وكان المصطلح قبل واو اى في  
حكمه لئلا يقتصر حقوق الكافة بالواو ودخولها على الغير وقال ويدخل  
على كونه موصوفة بتبنيها على ان التقاوت بينهما في بحر اختصاص الواو  
بالكثرة الموصوفة دون الغير دون ايجز لعدم حقوق الكافة بالواو  
فلا يصح دخولها على ايجز **دود** وبلدة البلدة كل في من الارض مشخر  
عام او عام والابن الموانس وكل ما توشق العام احرا به والبعض  
نظيره يكون التراب او عام ويضم اليها الحشف والعيس بالكلية البين  
يبنى عليها بغيرها شقة كل ذلك في الف موس **دود** لان ذلك تحذف وجوب  
ارتكابه للفاو بل يسرى ذلك ويجزئه عن كونه تحسفا **دود** انما يكون عنه  
حذف الفعل قوله عنه حذف الفعل جزم يكون وقوله غير السؤال خبر ثان  
اى لا يكون الا عنه حذف الفعل لما يكون الا لغير السؤال وليس احدهما  
متعلقا بكون والآخر بمنزلة المفعول فافهم **دود** وذلك لكثرة استعمالها  
في القسم اى يحذف فعل القسم هو الواو في القسم كخلاف **دود** الابد  
لان الواو اكثر استعمالا وفيه نظر لان الابد يستعمل في السؤال وغيره ومع  
النظام والمفرد في الظهور ان للبدن معنى كثيرة شائعة غير القسم كخلاف الواو  
مختصة باسمه من اضافة العام الى الخاص ولو قال تحفظة لفظه لكان  
او **دود** فلا يرد انه لا يصح امكن يرد ان لو قال بالنا اعم من الواو ولكن  
ويبقى اى يجب ان يقال لم يثبت كذا اى القى اليك فخل ان راع قوله وينطق  
القسم على انه يلقى الى القسم كجواب باللام لم يجعل القسم ملقا اليه جوازه







عليه شرح كلام المتن حيث قال ولذا يكسر بعد القول ويجعل ابتداء كلام  
 المتكلم المتقابل بوسط كلامه وح يقابل كونه بعد القول الموصول لانها وسط  
 كلام المتكلم ولا بد عليه الا عدم استيفاء ما وضع الكسرة منها كونه في اول  
 جملة وقعت خبرا او حالا او جوابا لغيره والمراد بالقول ما يكمل به لا القول بمعنى  
 الاعتقاد فانه في حكم العلم والظن **قوله** حال كونه مع جملة ما عليه بنية على  
 ان في كلامه مسامحة لان ان ليس فاعلا ومفعولا ولا مبتدأ ولا مضافا اليه  
 بل في مع جملة واحدة هذه الاشياء ويجعل ان يكون مراد المصل كونها واحدة هذه الاشياء  
 في المعنى فانه يجمع البتوت ومضى عنده انك قائم بثبوت قيامك فالمبتدأ  
 في التحقيق هو البتوت الذي هو مدلول ان وهكذا البواني ومفعول ما كسر  
 فاعله بنية في الفاعل على اصطلاح غير المصنف بنية في المفعول على اصطلاح  
 اصطلاحه والمراد بالمفعول غير مفعول القول ومفعول باب علمت اذا دخل على  
 في خبره لام الابتداء كونه علمت ان زيد الفاعل فانه يجب كسر ما مع ان مفعوله  
 والفتحة ان يستثنى من المضائق ما اضيف اليه حيث ولا حاجة مع ذكر  
 المضائق اليه الى ذكر المجرور بحرف الجر نحو اعجبت من انك قائم لانه داخل في  
 المضائق اليه عند المصنف كما عرفت في تعريفه للمضائق اليه فلم يقدح في المجرور  
 بحرف الجر كما يشرب كلام الرضي **قوله** وقالوا لولا انكاه فخص ذكر لولا  
 بالتميز رد اعلى المخالف قال المبرد والكسرة كما زعموا ان ما بعد لولا فاعل  
 وزعم الكوفيون ان ما بعد حرف الشر لا مبتدأ وقد بعد الشئ الرضي حيث  
 جعل قوله وقالوا لولا انك جواب سوال مقدر وهو انه يجب ان بعد لولا  
 جملة اسمية فيجب كسر ان ليكون اجدا اسمية لانه مع غاية ضعف السؤال  
 لانه عرف سابقا ان خبر المبتدأ بعد لولا محذوف فاعله وان الفتح لا جواب  
 الفعلية لا يساعده قوله لو انك فاعل لانه لا سوال به فخص **قوله** كونه  
 انك قائم صوابه لو انك لم تكت كما ستعرفه في بحث حرف الشر **قوله** فان جاز  
 في موضع التقدير ان اه يجمع احد ما بعد كلف الحذف لانها في جواز الاخر  
 فلا بد ان كيف يجوز الفتح المحتاج الى الحذف في من يكرهه فاني اكرهه وظاهره

مع صحة الكسر المستغنى عن الحذف **قوله** لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ او مقدر الرضي  
 على الاول والبيان في زوائد النسخ وكان الرضي لم يفتك لا يستلزم  
 الحذف قبل الحذف لكن في كونه مبتدأ بحث لانهم لما اوجسوا القدم اجز  
 لسلايلتس المفتوحة بالمسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب البس  
 كان خبرا وبالحكم **قوله** او الكسرة ثابت لا يوم تقدير اجز مؤخر او هو لا يجوز  
 لان المقام من وجوب تقدير اجز فان قلت خبر المبتدأ ليس موضع المفرد  
 لان اجز يكون جملة ولذا لم يجد المصنف من مواضع المفرد كما عده المبتدأ و  
 المفعول قلت اجز للجر الاصح ان يكون جملة لكن اطلاق خبر المبتدأ في مقام  
 تعليل وجوب الفتح فاصح **قوله** من جملة اشياء به قولهم اه الفتح اشياء واحدة  
 بالتحقيق ككثرة استعماله وخفاء اصله وصحالة لاجرم قال به لانه لا جزم ان  
 لام النون بالفتح وغالب امره الفتح فلا بد من الكلام ان ياتي عن التحليل وزيادة  
 كما في الاقسام عند الرضي لان فيهم معنى القسم وجزم فعل ماض عنده سبويه  
 والتحليل وفهمه سبويه بمعنى حق ومصدر بمعنى القطع كالرشد عند الفراء  
 وروى فيه عن العرب لاجرم على وزن الرشد فخص لاجرم ان لام النون لا  
 قطع من ان لام النون في كلامه بمعنى لا قطع الا انه صار بمعنى القسم كونه  
 الذي فيه من كسب ما يجاب به القسم فيقال لاجرم لا يتك ولا جزم انك  
 قائم بالكسرة في الفتح بعد نظر الى الاصل والكسرة نظرا الى عارض القسمية  
 وحكي الكوفيون فيه تغييرات اسقاط الميم وزيادة **قوله** اذ بعد لولا الى غير  
 وزيادة ان واذا قبل جزم وبديل بنية ان بالعين فمما يتجوز به لا عين ذا  
 جزم ان زيد اقام فاحفظه ومن جملة ما يتوهم انه من اشياء به قلت كما انك  
 قائم وليس من اشياء به لتعين الفتح لان ما زائدة غير كانه الشر هو زيادة  
 ما مع الكاف اجمارة التلاشي **قوله** جاز العطف على اسم ان الظاهر  
 يرتبط بما قبله وكان حفظه كناية للمتن واخره من البربط واختلف  
 في عبارة النجاة جعل بعضهم المعلقين عليه **قوله** وبعضهم مجموع الاسم وكلاهما ان  
 ويرجع المصل الاول بنية الرضي او في **قوله** حيث يكون مع ما فيه تاويل اجز  
 لكن

اسقاط الميم وزيادتها  
 يكونان اجزا من ماضيا او  
 مصدر او يكون جزم  
 جزم من القسم او  
 عارضه القسمية



لانه نايب مفعولين ورد بان مفعولي علمت في ما قبل المفرد فكيف  
يوجب كون المفعولة مع ما يتعلق بها نايبا عن مفعوليها في ما قبل الجمل ولم  
يجوز السير في العطف على محل اسم المفعولة **اصلا قوله** دون المفعولة خلافا  
لبعض النحاة حيث جوزوا العطف في المفعولة مطلقا واما في التوالج  
فما سوى البديل كالمعطوف عند اجزى والرجاج والفراد وسكت غيرهم عن  
والكل عن البديل ايضا وجوزوا هو القياس **قوله** ولا اثر لكونه اي لكون اسم  
اه قال الشيخ الرضي واكثر في معاني الكوفيين والفراد ما كبر في التفسير  
فقال ان كان اسم ان غير معرب لفظا جاز العطف على محله لان كون شيء واحد  
غير الاسمين متغاير الاعراب تغاير اظاهر مستنكر خلاف كون خبرا عن اسم  
غير نحلي الاعراب فانه ليس بذلك المشابهة من الاستنكار وليس بناء عدم  
اجواز في ان زيد وعمر وقايما عنده على انه لم يرد اجتماع عاملين على مفعول  
واحد في اثر واحد لان العامل في خبر ان عنده ما كان قبل دخولها وما ذكره  
المصنف سند الى المبرد والكل في لا يوافق كتب النحوية او لا يذهب عليك  
ان عبارة المصنف في خلاف المقصود حيث قال خلافا للبريد والكل في في  
مثل انك وزيد ذاهبان لانه يشعر بانها لا تخالفان في اثر البناء مطلقا في  
قسم البناء بان يكون المبتدأ هو المصنف فالواضح ترك في نصرف الخلف والمثالا  
كلما حال الى الحكم **قوله** ولكن في جواز العطف اه خلافا لبعضهم **قوله** وهو لا  
ينافي المعنى الاصل لانه ارجع الى ما قبله لا الى ما بعده **قوله** ولا يجوز في سائر  
الحروف المشبهة اه خلافا للفراد **قوله** اذا فصل بينه اي بين الاسماء وذلك  
الفصل لا يكون الا بطرف هو خبر ان كالمثال المذكور او طرف متعلق بالجزء  
كخواتن في الدار لانه يداق ويم ولا يدخل على اجرة الماضي المتصرف اذا لم يكن مع  
قد ولا يدخل على حرف النفي ولا على حرف الشرط ولا على جواب الشرط ولا  
على واو المصاحبة المتعينة عن اجرة فلا يقال ان كل رجل هو متبعة وقد يكر  
اللام في اجرة المتعلق كخواتن زيد الفيلك لراغب وهو قليل ويدخل  
على ان اذا قلبت بضمزة <sup>الفعل</sup> فيقال له شكك فاجم كذا في الرضي **قوله** واقضا روا

تقديم

تقديم ان اه رجحوا العامل على ان اذا في التقديم لشرف العامل على ما  
يعمل اولان العامل نحو التقديم على معموله مع الرضي بان لا  
يمكن ان يقال اختاروا التقديم ان لانهم لو قد توالوا باللام لا وعلمها  
والغناء ان لفوات بعض وجوه مشابها اه ولعدم لزومها  
واختصاصها بالاسم ويمكن ادراجها في فوات بعض وجوه مشابها  
مع الفعل ولانه لم يذكر صريحا في وكون الغالب الالف لم يذكر  
الا محال صريحا ولم يقل ويجوز اعمالا بل اشير اليه في ضمن جواز الالف  
والكوفيين فيون يوجبون الالف ولان كثر من الالف في الالف  
اه هذه الالف عن اعتبار طرد الباء كما هو ظاهر العبارة في كل حين  
مقابلته بطرد الباء اي من الالف التي في دخول المبتدأ ويجوز  
لا غير ادراج لا غير بقرينة قوله خلافا للكوفيين في التقديم في الالف  
الرضي على المصنف حيث قال قول المصنف ويجوز دخولها على فعل في افعال  
المبتدأ ليس بوجه والا ولي ان يقول واذا دخلت على الفعل من  
افعال المبتدأ لكن عدم دخولها على الفعل وجب كود في نواحي  
الابتداء فتأمل لا تقول قوله لا غير وان افاد وجوب دخولها على فعل افعال  
المبتدأ لكن اوجب عدم دخولها على الاسم وهو فاسد لانا نقول المراد  
لا غير من الالف افعال او جواز دخولها على الاسم كمن بيان جواز الالف والا  
الاعمال فانه لا يكون الا اذا دخل على الاسم وانما في دخول المبتدأ ويجوز  
ولم يكتف بقوله من دخول المبتدأ لانه يوجب اختصاص دخولها بان كان  
زيد لقا بآدون ان كان قايما لزيد بانه ربما ان قلت لمسلم او بولم  
ان يربك لشكك وان شكك لمبتدأ ولم يرد دخول اللام على اجرة الا في خبر  
افعال النواحي لان لام الابتداء لا يدخل مع افعال النواحي الا على اجرة الخبر  
بخلاف ما مع ان لا يدخل على اجرة وعلى الاسم اذا فصل بينهما وعلى ما قبل  
ليس اللام الفارقة لام الابتداء واللام يدخل في المثالين المذكورين وجب  
بان دخول اللام في المثالين شاذ اعلم ان الكوفيين انكروا ان المحفظة



وقالوا انها حقبة مطلقا واللام اللازمة لها بمعنى الاورد البهيمون بان  
 اللام لم يجرى بمعنى الا لا يجاز جازة القوم لزيد وبتبعه المزمع بان يكون  
 اختصاص بعض الاشياء ببعض المواضع كاختصاص الماء بالاشياء الباردة  
 او معنى التقي وكمن نقول بطل انكار ان المحققه اعمالها في قولنا وان كان  
 لما يوفيه كما بطل انكارهم اعمالها كالمسورة شديدة تخفيف  
 المسورة بالمسورة في الكثرة او في كونه مقفلة كثره الاستعمال والشغل  
 وان كانا لم يوفيه للام جواب القسم واللام لما اللام الفارقة زيد  
 ما بعد ما دفع الكرامة اجتماع اللامين كذا في الرضوخ وكونه منقح اللون  
 كان تدباه حضان اشرف في معنى اضاء والشيء بالكمرة خاص بالمرأة او عام  
 ونون الحقبة بالضم وعاء من خشب واجمع على كل ذلك في القاموس والظ  
 حقتان ونير الزينة مثل خضبان ولا يصح ان يكون تشبيه على جمعا اذ جميع المكمرة  
 سوى ما على صيغة نير في الجمع يصح تشبيه بنا ويلي فرقتين لانه لا ياب معنى  
 اذ لا وجه لجمع الحقبة في تشبيه الذي اذ ليس حسن الذي في كونه عظمة غاية  
 العظم فغيره غير شان مقدرة عندهم كما في ان المحققه فان قلت لا وجه  
 لتقدير العنبر لانه كان المحققه بالمسورة في انما لمع وتعمل فلا يرد من مرج  
 شئ عليه بالاعمال في تدفع بتقدير اعماله في غير شان مقدرة كما في ان المح  
 المحققه المسقوطة قلت انه قد يعمل لا يعمل وقد لا يعمل وكان لا يعمل اصلا  
 في اللغة الفصيحة وهي المرادة بالاستعمال الاصح فهي في تلك اللغة كالمح  
 كما المحققه في انما لا يعمل اصلا فيكون ان يقال اه وهو الموافق لوجارة  
 المتن هنا حيث قال هنا وكشف فيعمل في غير شان مقدرة وهنا وكشف  
 فتسنى على الاقصر ولوجارة في بحث غير الشان حيث قال وكشف منصوبا  
 ضعيفا لا مع ان اذا خففت فتقلت كثره التمرة الى الكاف قال اخبر  
 فيه نقل الحركة الى المتحرك وكذا ان تحقق مضمون ما بعد ما والمقام مقام  
 التاكيد والتحقيق لا انما ان بقا او هم خلاف مضمون الجملة فالسابع عقد  
 خلافة او ترد فيه ومعنى الاستدراك اه خسر الهند ما طلب درك السامع

يرفع

يرفع ما عسى ان يوهن فجل السبل للطلب لكن لا يوافق ما في الصريح حيث  
 قال الاستدراك فافان وندركه بمعنى فيكون لكن الاستدراك بمعنى انه  
 لندرك فافان المتكلم بالام كلامه ما ليس في الواقع ببارد كلام دافع للتوهم  
 كوجوبه زيد لكن عمر واولم في هذا المثال ما اثبت الرضى واحكام القرآن حيث  
 وقع فيه وان ركب لدو فضل على ان س لكن اكثر الناس لا يشكرون ما  
 فافان ما في القاموس حيث قال ولكن يخفف في يثبت بر بعد  
 النفي للاستدراك والتحقيق ما لا يلتفت اليه وينبغي ان يجد ان الكل من  
 المتفاهيم لا يجب ان يتغيرا بتغيرا حقيقيا بل بمعنى ثنائيا كما في الجملة كما في  
 الآية المذكورة فان عدم الشكر لا ينافي الا فضل بل لا ينافي ان لا يكره  
 فاجز ان منصوبا على المفعولية لا وجه على هذا التحقيق اجازة ليت زيدا  
 فاجزا بالقرآن لان اجازة متفق عليها لكن توجيهه يختلف فيه فخذ القاموس  
 منصوبا بمعنى ليت وعند الكسائي نصب انما كان المقدرة وعند المحقق  
 بالكالية فالوجه ان القاموس لا يعمل ليت تشبيها بتمت ثم هذا من موانع وجوب  
 حذف كان عند الكسائي ومواقع حذف عامل كمال وجوبا عند المحققين وسند الجزم بها في بكثرة اعل  
 كما جازت اللغة العقلية على صيغة التصغير في القاموس عقيل كزير الوقبيل  
 وارتفاع الصوت دعوة رواه الرضوخة لعل الى المغوار في القاموس  
 رجل مغوار بين المغوار كبره في الفارات او كان اشهر ذلك الرجل بالي  
 المغوار اليافقي ايج ومنه ما وقع في كتابه على رضى الله عنه كنبه على ابن ابي  
 طالب بعد ما خرم وجود ابيه ايج ايج لم يوجد ايج بعد هذا القول ايج  
 الى ان قول لا يعمل لا يعمل لا شك في مع انه لا يستدل به الا هذا البيت الواقع  
 عن عقيل ولما كانت هذه الحروف في عمل المعطوف ايج او عقيل العامل الى  
 المعقول كما ذهب بعض اخواني الى ان ايج ما هو المشتبه في الكتب ان بعض  
 النحاة ذهب اليه واما انهم بعض ايج فلم يثبت عليه فالوجه الاول الجمع اعم من ايج  
 فالوجه الثاني لافادة الجمع لان موضوعها ايج لانه ليس لاموضوع الواو ووجه  
 من موضوعات البوائى وليس له اجتماع ايج ولا اجتماعها فيكونا موضوعين

قوله







الا ان يقال المراد انه في اصل وضعه كذا قد يستلزم التسوية ولا يخفى ان يتكلف  
يفضى الى يتكلف اخر في قوله كان جوابا للتعيين اه واختلف في تحقيقه في كسب  
التسوية فحده النجاة اكثرهم ان سوا غير متساوية هو مضمون انه زعم ام لم يزم ام  
سواء انه ارك وعدم انه ارك وبعض جعل سوا متساوية لان المضمون وان كان  
معزاة لكنه مسنونة صورة الفعل والاسم الصريح اولي جعل متساوية من اسم هو صورة  
الفعل ويحتمل ان ام لا يفيده معنى الواو واجب بان الهزة واهم لم يبقيا على تعلقهما  
بل استعملوا كسواء ولذا لم يجر سوا على التثنية او فحدث وقال المفسر سوا غير متساوية  
مخزون الى الامران سواء والتثنية وجميع في سنويان لادارة الاصل مصدر وتوالت  
او فحدث في معنى الشرط اي ان التثنية او فحدث فالام ان سنويان واستدل على اعتبار  
معنى الشرط واستعمارة في قوله في التثنية في الهزة والشرط الذي هو التثنية يكون  
الماضي في معنى المستقبل كما انه لا بعد ان واذ لا تحسن ويستحسن كقول الاستاذ بعد  
الهزة ويوزن الماضي الى الماضي في المستقبل الاول على اعتبار معنى الشرط في قوله  
بالضمار فتكون للقرينة لان ما كان فيصحا لا يوجب تضعيفا لاكلامه في عدم عدة  
تضعيفا مطلقا اما في عدم عدة تضعيفا بالاضافة الى الافصح فنظر وفيه كسب  
ينفي كليهما اما اعتراض على المص بانه لا يخص جوابا بالتعيين او ينفى على ان مراده  
بالخصر بالاضافة الى الجواب نعم اوله انه في معنى بغيره اذ قد يجاب بغيرها ولكن نقول  
الاجابة انما المسمول لادارة السائل في جواب ما يطلبه وفيها تخطئة له في  
اعتقاده ولا اجابة سوا له في جوابا بالتعيين دون نفي كليهما ويحتمل ان الاو  
ان يكسب بقوله كان اجوابا بالتعيين ولا يخص نعم ولا ينفى الا ان يقال لا شذو  
لنفي كليهما فتأمل واه المنقطعة كسب في الاضراب عن الاول هذا هو الاكثر  
وقد يجي بغير الاضراب اذ كان ما بعد ما مقطوعا به كقوله تعالى انما خبر من اذ لا  
منع لك استغفرهم بها اذ كان ما بعد ما مستحسنا على حرف الاستغفار كقوله تعالى  
ام هل ينسى الظلمات والنور واعترض على قوله انما لا بل ام شاة انه في عطف  
الانث على الاضراب وهو ما اجمعوا على عدم صحته واجاب الله في بانه  
استغفرهم سنانا وفيه انه يلزم ان لا يكون ام المنقطعة من حرف العطف بل

يكون

يكون حرف استئناف والكلام على تقدير عدة من الحروف العاطفة واجابا ببيان  
التقدير ليس كذلك اي غير شاء ام شاء وقال في قوله المنقطعة في ال  
المنقطعة وفيه معنى المنقطعة الاضراب والاسم سوا كان بالشرط كما قال في عمل  
على معنى ام متصل او بدونه كان يقتصر على ام شاة وعلى تقدير منه وبين المتصل  
تو ان بعدد وكذا في قوله عطف الانث على الاضراب في قوله في القصة وعطف  
قصة على قصة سنانا في مقام الاضراب في الاضراب في قوله بل ام شاة بقوله  
اشك او اترو فيكم ان اخر ايا عن الاضراب عن الشئ بالاجابة عن الشك  
او الشرط وفيه وعن قوله ان الواو الدخلة على ان تباد هذا في خبر عا  
الناس اخذ من قول لانه ليس في حيث قال ما العاطفة كلها والواو عطف  
احدها على الاخرى لجعلها حرف واحد لعطف به ما بعد الثانية على ما لا ولا  
ويجوز الشارح انه لا يمكن اما ان والى للعطف كيف يعطف الثانية على حرف  
اجمع المقيد بكرة المعطوف مع المعطوف عليه في حكم الترتيب المشهور ان  
الواو زائدة لتأكيد العطف ورفع الالتباس بغير العاطفة في قوله قبل التزاها  
فرا دون لكن للمزود ما حسابه غير عاطفة بخلاف لكن فالحكم بينهما  
للمعطوف على المعطوف بل للمعطوف نفسا على خلاف لكن العاطفة على  
المنفي فان الحكم الثاني لا قيل لا لا يثبت له كذا فيكون لا للمعطوف  
عليه بل كذا لا ينفي عما بعد لا فيكون لا لا بعد ما حرف التثنية الطان  
جدة الحروف ليست حروف المعاني بل اصوات وضعت لغرض التثنية لا لاجب  
ان يجعل في قبيل حروف الزيادة يصدر بها الجملة ولا يكون الا في صدر  
الكلام سوى ما المتصل باسم الاشارة فانها تقع حيث يقع اسم الاشارة  
واما اذا فصل بينها وبين اسم الاشارة فهي في صدر الكلام كقوله تعالى  
ما انتم اولاء الاصل انتم هؤلاء وقيل الفصل بينها وبين اسم الاشارة  
بغير الضمير فوقع المنفصل كما سبق وغيره كقوله ما انتم اولاء لعلم ما لغيره  
انه اقسام وخرق الصلح بين انا وانا فقال اما تحقيق للكلام الذي  
يتلوه تقول اما لان زيد اعاد قل بعني انه عاقل على حقيقة دون المجاز واما

قال الباقى



الاحرف فيجوز الكلام للبتية تقول لا ان زيد اقام كما تقول اعلم ان زيدا  
خارج من الكلام ومنه علم ان اعلم يستعمل لحد البتية فيجوز ان يحل  
ان ما بعد ما مكسورة حروف الكذا با اعرابا استعمالا لا لا استعمال  
للقرب والبعيد اياها بالبعيد وكذا انا في وفي الصحاح اياها  
حروف الكذا بتا في بر القرب والبعيد ولم يثبت في كلام النحاة  
اعلم ان ما كان اعم بحسب المتخفي اعم بحسب موارد الاستعمال  
فيكون مخدوفه فيكون مخدوف من حروف الكذا سواء ولا ينادى اسم  
اسمها والاسم المستغنى وايتها وايتها والاسم لا ينادى بالبرها او  
بواكذا في القاموس نعم في اعرابها في المشهور في النون و  
العين والثانية كسر العين وهي كناية وآثالثه كسر النون والعين  
والرابعة تخفيف النون وقلب العين المقصورة فاذا كان الرضى  
فلو قال احد يا زيد اليس لي اه قال الفاضل البندى ومنه ما و  
ورد في حديث الخشعية من قولها نعم بعد قوله عليه السلام لو كان على ابيك  
دين ففقيه اما كان يقبل منك فقالت نعم فقال البندى عليه السلام فبين  
انه لما احق فانه ايجب للقبول لا تصديق المنفعة واي اثبات  
بعد الاستفهام يعني بخبره ان لا يجاب بغيره من حروف الايجاب عن الاستفهام  
بالاسم ووجهه غير حقيقي على متاعل حقيقي فتأمل ويلزمها القسم يستعمل  
الذوق على خلاف ما هو عادة الا لكان الاول ان يقول ويلزم القسم  
ويقال اي واسه واي واسه بخد فحرف القسم واسباسه الا اذا كان  
قبل كلمة يا البتية كواي واسه ذال لانه مجرور لا غير لينة ما ينادى  
ايما روت يا اي ثلثة اوجه قد فرها وفتحها لك كنين واثباتها ساكنة  
مع التمام كنين على غير حده لان المدة والمدغم في كلمتين اجماعا  
بحرف كلمة واحدة كما فعل في يا واسه وهذا ايضا من خصائص لفظه انه  
لمن قال هو فضالة بن شريك من جوابين في القاموس اجوى  
يهو باطن واجزن واحرقه وشدة الوجود في الصدر وكلها في

المقام

في المقام حسن ومنه كونه زائدة ان اصل المفعول به لا يحل بوجوب  
ذلك البين ان يكون ان وللام الابد البتية ومنه كونه زائدة ولذلك لم يثبت في الرتبة  
وقال مع انها لم تعد المعاني التي وضعتها الواضع لربها فكانها لم تعد شيئا بخلاف  
ان وللام الابد او الفاعل ان كيد اسم كانت اولها فانها باقية على ما كانت  
لهذا ولغيرهم من ان المفعول الذي في البتية هو حرف الزيادة في عوارض الاستعمال  
وقلت اي زيادة ان مع المصدرية وكذا الاستعمال في قوله تعالى واقد  
كنتم فيما ان كنتم كمن فيه وبعد الاستعمال ان قام زيد وان بغير  
المنة وسكون ثمة اذ مع ما كثر فيهم الكثرة من تقيده ان المكسورة بالفتحة  
زيادتها مع ما كثر فيهم مقابلة زيادة ان المكسورة لزيادة بين الوضوح  
حتى يلزم قلنا وكذا ان لغتهم الكثرة من تقيده زيادتها مع الكافي بالفتحة في ال  
الصحاح ان قد يكون صلة كما نحو فلما ان جا البشير وقد يكون زائدة كقوله  
تعالى وما لهم ان لا يعذبهم الله اي لا يعذبهم الله فجعل الواقع بعد ما مضى لزيادة  
ووجهه في اوضح ووضع منه موضع الزيادة ان لم يذكره نحو كان طيبة فاعطى  
الناظر العدم ويرى الى وارق اسم العطاء الناول ورفع الراس واليد بين  
فوطي عطو شل وكذا وينطاول الى الشجرتين اول منه والناظر شديد بخبره  
والواردة الشجرة الخضراء كل ذلك في القاموس وقلت قبل القسم  
وان كثر قبل القسم الذي جوابه في اللان ان بان جوابه نفى كونه لا واسه  
لا فعلن في خبر لا حور يترى وما شعر واكورا الهلكة على وزن العرفة  
هكذا اذكره الجوهري في الصحاح فتوهم ان سارع ان الهلكة جمع ما كثر كالطلبة  
جمع طالب فوقع فيما وقع وانه لغيره فيقال اكور جمع جابر قال الجوهري الهلكة  
الهلاك في القاموس اكور بالضم الهلاك وجمع احور في شرح الابيات اخوة  
بانكدة في اذ الصبح جنة ارجاء واهام والمجور متعلق بشعر ومعه البت ذلك  
الرجل الحاشي سري في شعر الهلكة وما علم انه سري في ما في اذ الصبح والحق  
الكاشف عن الشبه علم ذلك لكن لا ينفعه ذلك هذا والمراد بالافك الانصاف  
والانصاف علم ان ما الكاف عن العكس حتى ان يجعل من حروف الزيادة وكذا



ما في حينها واذ ما كان لم يجعلها من الحروف الزاوية لان لها اثر في الكلام وهو  
 كفا ما حقه عن العمل وتصح دخول على الفعل في الكافة وكذا حيث واذ اعين  
 الالف في وتصح كونها جازمين قال الرضي والعجب انهم لا يرون بانها حرف  
 تأثير معنوي كالساكن في الالف في رفع الاحتمال في الالف في الالف بعد العاطفة على المعنى  
 وفيه من الاستغناء ويريون تأثيرها في كلفها في الفاخر زبا وذا هذا كلامه  
 ونحن نقول ان الم يكن للمعنيين صحيحه فلا غرو ان يرتاب في الصحيح سفر اذا  
 يحكي ان حرف الزاوية لو حذف لا يفتقر اصل المعنى لعدم توقف فهم عليه  
 وما الكافة ليست كذلك لانها لا تحكي انما زيد قائم برفع زيد قائم لا يفهم  
 ان المقصود ما كنه الحكم على زيد لا كنه ما لي زيدا لانه اسم حكم عليه  
 زيد قائم وفي حينها تضر بغير تضر لا يفهم معنى الكلام بدون ما هو بوجه الاول  
 لئلا اذا لايه حيث بدون ما كنه السبب فكذلك ما في هذه العاقلات بل في خوف  
 المعاني التي لو حذف لا حصل لانه اللفظ في تفسير كل مبهم قال ابن مالك  
 الغالب في ان يكون تفسير الغير ما في معنى القول اي بفعل مقترن في معنى القول  
 اه اشارة الى توجيه ظرفية المعنى للفظ بان المعنى ظرف اعتباري يستعار له  
 اداة الظرف نعم اعتبار اللفظ ظرفا للمعنى هو السابع حتى قال الهند في انه  
 على القلب لكن جعل القلب في اللفظ في الاعتبارية حيث قال الظرفية  
 اعتبارية او على القلب وفيه ان ظرفية اللفظ للمعنى ايضا اعتبارية  
 مفعول لا مقدر ان اللفظ غير صحيح القول مفعول مخصوصه بان في معنى القول  
 معناه مفعول ما في معنى القول لا ان تفسير نفس اللفظ في معنى القول لا اذ  
 جعل الرضي ما في معنى القول في معنى القول لا غير المصريح حتى جعل القول المقدر  
 من مفعول ما في معنى القول وهو لاجل عن الجارة فقول ان اعبدوا الله  
 لتفسيره اشارة الى وجه قوله في لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدره ان في ان  
 قوله في الاكثر لانه قد تفسر مفعولا مذكورا او الى من يتمسك بالابنية في انه تفسير  
 مفعول القول الصحيح في حاشيته ان قوله ان اعبدوا الله تفسير لما امرتني لكن قال  
 الرضي اخذ من امرتني بقوله ان المأمور به لا يكون نفس ان اعبدوا الله

بل

رد

بل قوله في لا تفسر مفعول قول من مفسر لكن قال ان صحيح القول المقدر  
 كما لقول الماول بالقول في عدم الظهور في الرضي وينبغي ان يعلم ان ما بعد  
 ان المفسرة ليست صلة ما قبلها بل هي الكلام بدونه ولا يحكي في اليه الا  
 من جهة التفسير ليس المقدر فيقول في واخر دعوىهم ان احمد لم ير رب العالمين  
 ليست ان فيه مفسرة لان قوله احمد لم ير المقدر المقدم هذا وينبغي ان  
 يجعل من ضم في التفسير الفاعل قوله لعمري اني والراية والراية فاجله والاية  
 على من باب سبويه او تقديره ان يكون هذا زيدا ضربت قال الرضي اذا وقع  
 الظرف لوجه ما فهو منصوب بفعل لوجه لا بفعل مقدر لوجه لا لتوضيح في  
 الظروف في قوله يوم الجمعة زرتني يوم الجمعة في منصوب بزررتني والآخر  
 اعم من قوله جعل لغيره فانه من نسبة اعم الى فاعله اي اعم تصرفه وجعل  
 اضافة التصرف الى الغير لانه لا يسهل لانه عن به التصرف فيه ولك ان يجعل  
 التصرف فعل الهمزة اي الهمزة تصرفها اعم من التصرف بل لانه قد حصل في مواقع  
 لا يهمل فيها بل وكلما قد حصل تصرف في الكلام فيقبل من اجتهاد الى الانشاد اذا كان  
 استعمالها اكثر كان تصرفها اعم وينبغي ان يراعى ان لا اعم من وجه لان اللفظ  
 ايضا تصرفات ليست الهمزة قال الرضي وتبين من اجسام دون الهمزة وهي كونهما  
 للمقترن في الانشاد كقولنا هل نوب الكفا اي الميثوب واذا فادها فائدة  
 الثاني حتى جاز ان يحكى بعد ما ان قصد اللام كما يقول في قوله هل جوار الاحسان ان  
 وان قد حصل اليها المؤكدة للمعنى في خبر المبتدأ الذي بعده ما نحو هل زيد بقايم  
 بل ما دخل الهمزة على ثم اه ليعني الهمزة لواقعة في التصدير لا يهمل عليها العاطفة  
 بل هي قد حصل عليها وقد حصل على هل قال انه لعمري هل انتم مسلمون وقال ان  
 وهل انما لا غربة ان يموت وان يبرئ غربة او غربة او غربة وبعيد منه ان يقول  
 ان اكرمك فمهل تكرر مني ولا تقول في تكرر مني وتقول اسم عليه ثم هل يمتنع  
 الى والهمزة لا يحكي بعد ادم ويجوز في هل وسائر كلام الاستفهام كذا ان الرضي  
 فاعلم ان هذه الصور ايضا من موجبات كون هل اعم تصرفا واعلم ان السهو  
 ان لولا انتفاء النذاه ذهب المحقق النفاذ ان لو موضوعه لذلك وكان

الثاني

وبغوب منه



خالفة ليكون ادوات الشرط على كونه واحدة في الوضع وما كان حصوله مقدر  
 في الماضي اه فيكون التقدير لا يتأثر في الوجود بل يتم الموجود والمعدوم كما حقق  
 في محله فيلزم لا اجل انتفاء انتفاء ما علو به هذا ايضا اذا استند انتفاء  
 الملزوم انتفاء اللازم او يكون سببا او كل ما كان ممنوعا ان يكون انتفاء  
 الاكراه سببا لانتفاء المجيء فيزعم المتكلم فيجب في هذه الاستعمال  
 وتتم المصنوع اه وقد صرح المصنف بخطته فقال الشرط سبب اجزاء سبب و  
 السبب قد يكون اعم من السبب فلا يلزم من انتفاء السبب انتفاء ووافقه  
 الرضي في الدعوى وزيف الدليل بان الشرط لا ينحصر في السبب واستدل  
 على دعواه بان الشرط ملزوم واجزا لازم واللازم قد يكون اعم فلا يلزم من  
 انتفاء الشرط انتفاء واهي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق اراد  
 ان يبين وجه اذ بعد ان الواجب لو انك اطلقت كيف يصح ان يقال انه  
 انطلقت وقع موضع منطلق في وجهه بان الموضع موضع منطلق نظر الى  
 اتصاله افراد اجزا ويمكن توجيهه بان جعل اجزا مضمنا لقوله لانه لو على يد  
 ما صوبته وبان المراد موضع منطلق قبل دخول الوفاة قوله انك منطلق اذا  
 دخل عليه لو وجب وضع انطلقت موضع منطلق ويجوز لو انك منطلق  
 بتقدير ام منطلق وبه اول ما جاء في كلامهم من امثاله واعلم ان جواب لو اما  
 ما في منفي لم او فعل ما في دخل عليه لم مضمونة ويحذف اللام قليل الا  
 اذا وقعت اجزاء الشرطية صلا او طال شرطها يد بوله فانه يكثر حذف اللام  
 مع ولا يكون جملة اسمية خلافا للزم محشي واذا تقدم القسم اول  
 الكلام اي في اول زمان المتكلم بالكلام فيصير ترك في ان وقع لا عشرة ارض الهندى  
 لانه لا يصح ترك في لعدم كونه زمانا ولا مكانا مبهما ووجه الدفع ان اول ظرف  
 زمان اضيف الى كلام مسامحة والمعنى اول زمان المتكلم بالكلام ولا يخفى  
 ان المتبادر جعل اول الكلام مكانا فانه باب الى الزمان فكلف سببا اذا  
 كان معه ما يوجب التسامح والهندى صحيحة يتضمن التقدم محالة دخول اي اذا  
 تقدم القسم داخل اول الكلام ونحن نقول اول الكلام مكان تنزلي لا حقيقي

والمكان

والمكان التنزلي كما لا يهمل لعدم ظهور كونه مكانا كما ان المكان المبهم غير ظاهر  
 فينصب بتقديره بلا تعيين واحترز به عن توسط القسم قال  
 الرضي بتقدم ما يطلب خبرا من متبدا لم يدخل عليه ما صح او داخل وانما قال  
 بتقدم غير الشرط لان الامر ان عن توسط بتقدم الشرط بقوله على الشرط وفيه  
 بحث لان الامر ان عن جميع صور التوسط حصل بقول اول الكلام لا  
 بحالة وقوله على الشرط لان الكلام في الشرط فلا بد من ذكره اي لزوم القسم  
 اه جعل خبر لزمه للقسم مع بعده دون الشرط مع قرب لان الكلام في القسم  
 لكن قوله وكان اجواب للقسم دون ان يقول وكان اجواب له بل على انه جعل  
 خبر لزمه لغير القسم فلم يغير القسم في قوله وكان اجواب للقسم لئلا يتوهم نحو الضمير  
 الى ما عدا اليه خبر لزمه لانه يلزم ان يكون مجزوا وغير مجزوم في وجهه ان اذا  
 كان الشرط مضمنا لا يجب جزم اجزا فكيف يلزم كونه مجزوا وغير مجزوم وجواب  
 ان يتكلف ويقال اراد صحة كونه مجزوا ووجوب كونه غير مجزوم  
 والشرط ايضا لكونه اه فيه بحث لان اجواب مجموع القسم وجواب لا يحكم واجواب  
 على عكس ما كان اجواب للشرط فان جواب القسم مع مجموع الشرط واجزا  
 فيكون باعتبار التقديم واجزا وكلها مضمنا على ترتيب اللف لان التقديم لغير  
 مقدم على جواز انفا القسم في الذكر في قوله انا واسد ان تأتي انك تقدم  
 الغير مقدم على انفا القسم لكن مقدم في قوله وعلى المعنى الثانية امثال التقديم  
 غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف  
 وباعتبار الشرط على ترتيب نظر لان التقديم الغير كما انه مقدم على جواز انفا  
 القسم على المعنى الاول مقدم على جواز اعتبار الشرط على المعنى الثاني فيكون النشر  
 على ترتيب اللف باعتبار التقديم وجواز الشرط كليهما وان ارد اللف الذي  
 باعتبار مخالفا انا واسد اه وان اتين واسد اه فهو على المعنيين باعتبار التقديم  
 على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الاول على غير ترتيب اللف باعتبار انفا القسم  
 وباعتباره وعلى المعنى الثاني على ترتيب باعتبار الشرط وانفا فكلامه كما ينبغي  
 عنه الناظر او يجعل نظره على الاضافة بقصده القائم وقد بلغني نسخة

جواب اعتبار







ما يمتنع الوقت والتقدير العايد الى وقت يكون زيدا فيكون لا بد من تقدير عايد  
 اليه في اجزاء ايضا فنقول انما زيدا فنطلق في تقديره ما يمكن زيدا فيمنطلق  
 فيه وقد انكر كونها مع الوقت الممتنع في تقديره فقولنا انما زيدا  
 من اية وقال هو اقترابا على لغة العرب لكن ما بين ما لك ووافقه الرضى لقولها  
 وتعتبرها المعنى بان ليس فيها اشتداد به ابن سينا فانه لكونه محملا وبالجملتين  
 ان فيهما هو المذهب الاول وجواز انما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم  
 بتقديره عدم جوازه بل خلاف عدمه يجوز بتقديره بكونه لا قد سمعت جوازه  
 من جواز تقدير العايد نقول شخص فلان يفتضح فيقول كلاما في اربع  
 للمخبر ونفي خبره وقد يكون بيانا لكون ما انتي بالمتكلم من القول لثا واتخذوا  
 من دون الله ليكون لهم عزا كلاما وقد جاء اي كلاما بمعنى خفاوح يجوز  
 ان يجاب به بجواب القسم نحو كلاما ان الانسان ليطغى وان لا يجاب به نحو كلاما بل يكون  
 العاجلة لانها مختصة بالاسم فلو لم يقيد لم يصح قوله بلحي الفعل الماضي وهذا  
 اتم ما قاله السدي احتراز عن المتحركة لانها لا تلحق ان ثبت المسند اليه بل ثابت  
 نفس الاسم لانه مما يطرئ اليه المنع وانما لم يجز ان ثبت المتحركة من اجوف  
 ولا علامة التثنية والجمع في الاسماء لانها جعلت مع ما حقت بانتمزة كلمة واحدة  
 او ما عدم عدة علامة التثنية والجمع في الفعل فلانها اسماء وانما الى علامتها  
 حروف في لغة ضعيفة بتعاليل حكمها ان التثنية فانه ان ثبت المسند اليه  
 تحققتا او تنزلا كما في الجمع المنزلة منزلة المثنى بان قال كلاما اي  
 المسند اليه ظاهر غير حقيقي والمعنى فان كان ثابت المسند اليه ظاهر غير  
 حقيقي او المعنى فان كان المسند اليه الموثق ظاهر غير حقيقي اي فان  
 تخير بين الحاق ما التثنية وبين عدمه اي فهو تخير اي الحاق ما التثنية  
 تخير في على احدث والابصال والاولى جعل اسم مكان وهذه المسئلة  
 قد تقدمت الا انما في هذا لا بد من كون ذكر ما مستغنى عنه فلو لوجه ان  
 يقال المتبادر من قوله بلحي الوجوب فاستغنى عنه الظاهر الغير الحقيقي اي جمعي  
 المذكور والمثنى في مثل مع يعنى الضعف بين الاسماء الى الظاهر لا مطلقا

كما افادته عبارة ولو جعل مرتبطا بقوله فان كان ظاهرا غير حقيقي لكان مقيدا  
 لكن كثيرا ما يشبه ان يقصد لانه مقيد بكون الفاعل ظاهرا غير حقيقي وفعل  
 الماضي اي اذ حلت نونا اطلاق النون ليس على ما يشبه لانه اذ حال  
 النون الذي يسمى تنوينيا قال في الصحيح يقال نونت الاسم تنوينيا والتنوين  
 لا يكون الا في الالف والاسماء فسمى ما به ينون التنوين لا يقال له تنوين  
 المضروب به ما به ضرب زيدا فليس التنوين ما به ينون التنوين اي اذ حال التنوين  
 على التنوين هو النون الداخل نون ساكنة اي بنائها ان اراد بان كون  
 بنائها ما يكون ما ساكنة اذ لم يكن موجب التحريك فكل نون في آخر الموعود  
 نحو محسن وصالح كذا وان اراد معنى آخر فليس ينحصر تنكلم عليه  
 فلا يضر ما احرره لفظ فلا يضر له مع الضمير الى تعريف التنوين وكأنه اراد  
 ابتداء الضمير بعبارة التعريف وهي شاملة اه حكمة اذ كره الرضى وتبعه  
 الشرح وظهور ان المراد نون هي كلمة لان الكلام في قسم اجوف يمنع ذلك  
 الشمول اي اخر الكلمة حقيقة او كما فيه خل في تنوين فانه وبصري  
 وارجح بل المراد بالآخر ما انتهى اليه المتكلم في تنوين فاقض فان الضاد  
 ليس اخر الكلمة حقيقة ولا كما بل اخره تنويني لكنه انتهى به المتكلم  
 لان المتبادر من متبادر اجزاء فيه بحث بل المتبادر منه حروف به من غير كلف  
 حرف فالوجه ان ادراج الحركات للتثنية على انه يسقط في الوقت باستقام الحركة  
 لان كيد الفعل فيخرج اه لو قال بدل قوله لان كيد الفعل للممكن او المصد  
 التثنية استغنى عنه فلا يتحقق التعريف بالنون فبارجل انطلق  
 اه قد عرفت مانع الانتقاض ودفعه بما ذكره يوجب اخراج تنوين اجزاء  
 الاخر نون التاكيد ايضا فهو انه ان مدحوله اه قال الرضى هو شخص  
 بالصوت واسم الفعل كوسبويه واه وقال في الصحيح تنوين صد للفرق  
 بين الوصل والوقف فثبت الوصل بينين وقيل للفرق بين المعرفة والتكيد  
 فنصنف كلامه بنون قسم سادس للتنوين هو الفارق بين الوصل والوقف  
 اسكت السكون الا ان لا يمكن طلب الشئ في زمان احوال والا كان طلبا



لما يمنع اتصاله اذا لم يفرغ الامر عن امره ولا يفهم المخاطب لا يمكنه ان  
 الاقدام به فقولهم اسكت السكوت الان مسامحة معناه اسكن سكوتا  
 مستصلا بالان قوله لزال للعليين العلمية والثاني قال ان محشر  
 ما سلمت ليت تمتحضة للثاني ووجود ما يمنع عن تقدير التاء  
 ايضا فلا يحال مسلمات علماء منصرف قوله وذلك كترديد من اسباب  
 حسن الغناء فسمي بتوئين التزم لذلك لان التزم حسن الغناء و  
 لم يثبت بما ذكره قال سمي به لان فيه ترك التزم وعوض عن الالف  
 عنه التفعي تون السنين ولا وجه لتخصيل المدة بالاشياء ثم ايداه  
 بالسنين بل لا يظهر ان الحاق السنين معن عن تخصيل الاشياء قوله  
 الخفق منه ضرورة الشعر والخفق حركة السراب واضطرابه والفاء تم  
 الغبار المرتفع والاعماق جميع عمق بالفتح وقد يضم حرف البعارة  
 والحاوي الحالى والمحرق رتب الرياح واشتبه الاعلام التباس  
 علامات يعرف بها الطريق والواو في قوله وقام واورب يدرت بها  
 مفارقة متغيرة الاطراف مشبه الاعلام سلكت واما السنين  
 الاخر فحقى اه اذ السنين العوض لغرض التعويض وتنوين المقابلة  
 لغرض المقابلة وجعل السنين والاعلى حذف المضاف اليه والاعلى مجبة  
 كالنون بعيد فحقى قول المص وهو التمكن والتشكيك العوض والمقابلة و  
 التزم ايضا مسامحة حيث ابرز العوض والمقابلة والتزم في موضع الموصوف  
 الموضوع له وخطا بحذف الف ابن واما ما بين ارباب الحديث  
 انه يحذف من العلم الموصوف بالابن المضاف الى الاب دون اجد فرقا  
 بينهما لعدة قاعدة وضوحا على خلاف قاعدة العرية وكذا قولهم  
 هذا فلان بن فلان اخ في الرعي فظاهر من ظاهر وهو بن بن وفصل فصل  
 بكسرهما لانه يعبر به عن المعروف على اجماعه بخبر العلم وان كان يخل فيه كل  
 من هذه الصنفين اكلامه وفيه الفاموس ظاهر من ظاهر لمن لا يعرف هو  
 وابوه وفصل بن فصل بكسرهما وضمهما لمن لا يعرف ابوه وهو بن بن كلاًهما

على

على وزن الحامين ولله ادم ذهب في الارض لا يتوقف سائر ولله علم  
 منبذ اخر الالف حذف بغيرها فان لا تحذف حيثما كانت لئلا يلبس  
 بنيت في مثل منوع منه ابنة عاصم فيه انه لا التباس لان ما انش  
 مطلوبه بخلاف ما انش فالوجه ان يقال لم يحذف الف الثانية لان طالب  
 التحفيف كفيه ووجود بنيت فاذا استعمل انش لم يجوز له حذف الالف  
 للتحفيف لانه لو كان طالب التحفيف لا يستعمل بنيت نون التاكيد  
 حقيقة قدم الحقيقة لكونها بعضا من الثقيلة ومما لولها بعض من مدلولها  
 لانها متبينة والاصل في البناء كقول وك ان تقول انه فرع المنقولة  
 بحذف لونها الثانية لان الاخر اولى بالحذف فالباقي بعد حذف هو ا  
 ال كن لكن منه انما يتم على مذهب الكوفيين من ان المنقولة فرع ا  
 المنقولة واما على مذهب سيبويه من ان كلا منهما حرف راسه على ما نقله الرخ  
 فلا تقتضي والفاء اجمع اى الالف الفاضلة الاولى الاكسفا  
 بالتفسير يختص نون التاكيد الظاهر ان يختص بزمان لنون التاكيد فيعين  
 الضمير لها ومن جوز رجوعه الى القسمين بناويل كل واحد منها فقد بعد  
 كل البعيد ونينا في الاختصاص بما ذكر كثرته في مثال ما يفعلون فالاول  
 ان يجعل في سلك ما يختص به وزاد الرضى التخصيص كواضرن بالتحفيف  
 واخبرن بالثبوت به يغني عن هذه التفصيل قوله اضرا بالتحفيف و  
 التثنية في جميع هذه الامثلة فلا يقال زيد ما يقوم الا قليلا  
 في مجيها في النفي لا المتصل قياسا بن جنة كجنان المنفصلة وان  
 جات قليلا كولا في الدار بغير زيدا والمراد بالنفي ما يشمل الجحيم قال  
 سيبويه يخل بعد لم يشير لها بلا النهي في الجحيم ولنت اى نون  
 التاكيد في مثبت القسم المثبت هو اجواب فهو من قبيل اضافته اجواب الى  
 القسم كما افاده الشارح فاذا ذكره المنه في ان لاف اضافته من قبيل حروف  
 قطيعة كحل نظر ونقص الكرم بقوله تعالى لن منتم او قلتم للى الله  
 تحشرون فوجب لقيمة المثبت بان لا يتعلق به طرف او بار منقطة عليه



أي الشرط المذكور فله بأسا كان التاكيد لازما كما في ضمها واذنا وواجبا  
 كما في ههنا واما وقد نوك جواب هذه الشرط ايضا ليدل على الوفاء  
 المحذورة وفيه نحو لا تحشون ليطرد وكذا اقول ليدل على البناء المحذورة  
 واما استطراد في التقاطع كين على حده او مع الابد من بيان جهة  
 عدم حذف الالف في اضرابان واضرنايان وسنعمل والحق انه لا ترد  
 في استطراد ان يكون الالف كنان في كلمة واحدة والمشددة في التثنية  
 وجمع المونث نزلت منزلة المتصلة وهو الواحد المذكور غايبا  
 وصيغتنا المتكلم ايضا بمنزلة الاستثناء عنه اي عن الالف في ضمها  
 ولك ان تقول ما قبلها مفتوح فيهما ايضا لان الالف ليس حائلا  
 حصنا كانهما واقعة تحت الفتح بلا فاصلة وكما قيل في ايراد بقوله ونقول  
 في التثنية وجمع المونث اضرنايان واضرنايان بيان انك ثبت الالف  
 في ما كيه بما بالنون المشددة في لا يكون المقصود الاستثناء فانه  
 يحسن التقاطع كين على غير حده او لانه تنزل المحذورة منزلة المشددة  
 لكونها فرعاً من المجرزين ذلك التقاطع كين من كيه النون وعليه قوله  
 نحو ولا تبغضان بالتحفيف ولم يجوز البصريون الا الحاق مطلقا للزوم  
 التقاطع كين على غير حده وان كان في مثل لا تضرباني بالحقاق نون الوقا  
 واضرنايان بغير انما بغير نون المحذورة لان المشد ليس  
 من جملة المدة في كلمة واحدة ولا منزلة منزلة ما يكون في الكلمة الواحدة كما  
 في المشددة والالف التثنية وعرضه من هذا الكلام بيان الافعال  
 المحذورة الاخر هكذا قال ان روى كلامه لكن عرضه لا يقتصر عليه بل من  
 الفرق بين التثنية وصيغته اجمع والواحدة المونث حيث يجوز التقاطع  
 ال كين في التثنية وانهما بان التقاطع كين انما يجوز اذا كان المدة  
 والمدغم من كلمة واحدة ويكون المشددة متصلا بالمدة او كما لم متصل  
 لا متصلا والنون المشددة مع الضم البارز سوى الالف التثنية كالمدة  
 كالم متصل واراد بالمتصل نحو باب وجاب والحق يحيى فانه يمنع عن الاعمال

يحكي فذكره الرضي ان شبهها بغير المتصل مطلقا لا بغير لان واو الجمع  
 واما المنحطبة ايضا فغير ان متصلا بل ينبغي ان يشبه بالالف التثنية  
 لا بغير اصلا ولا يحتاج في دفعه الى ان المراد بالمتصل الف التثنية كما يشعر  
 ببيان الشارح فيما بعد والعرض من التثنية بيان حال الاخر مع النون التثنية  
 بما عرف حاله من الاخر مع المتصل الف التثنية كان او غير ما لا يحل على شبه  
 به في غير ما ذكره الرضي ان يثبت حرف العلة مع الف التثنية لا يستغنى  
 عن التعديل وليس لغيره على خاصة فيستحي ان يجعل عليها نون التاكيد  
 بل هما سببان في وجود التعديل اما مع ضمير بارز لا يجزئ انه لا يحسن  
 في القسمين لانه قد يكون غالبا عن الضمير نحو ليفضرب زيد  
 ههنا الامثلة وقعت على ترتيب نصير بغير اه يعنى المراتب ترتيب  
 نصير بغير فانت مراعات ترتيب الممثل بها فيها خطا لم يتسبب به بل  
 الفعل اه ولان التثنية لازم بخلاف النون فهو اولى بالحفظ وايضا  
 انكسر ما لا يلزم الفعل فادخل على اللاحق الاسم اولى فيرد ما  
 حذف متضرع على حذف في حال الوقف اذ لا مجال للمردف في حذف  
 ل كين الان يجعل اعم من الرد في الكتابة ايضا والمضوح  
 ما قبلها تقبب القامد الكتابة في الاخر على الوقف وفي الاول  
 على الابد كما تقرر في محله لوجب ان لا يكتب بالتحفيف التي لم يفتح  
 ما قبلها ويكتب الف اذا انفتح ما قبلها فكتبا بترها على خلاف  
 القياس اللهم شكر لغامك على قدر  
 الامك واسئلك ان تجعل  
 ادعائ المبتدأ بغير اسمك  
 بغير افضل انبيائك





صاحب هذا الكتاب الفقير  
محمد بن حسن عتيق  
١٧٥٠

SÜLEYMANİYE Q. KÜTÜPHANESİ	
Kısmı :	Kilis Ali Paşa
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	904 / 923
Tasnif No.	